الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة الدكتور الطاهر مولاي – سعيدة -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الديمقراطية التوافقية في دولة جنوب افريقيا

2004-1992

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: السياسات المقارنة

إعداد الطالب

شيخاوي أحمد

إشراف

د. عبد العالي عبد القادر

لجنة المناقشة :

1- أ.د طيبي بن علي .....أستاذ التعليم العالي....جامعة سعيدة..... .....رئيســـــا
2- د . عبد العالي عبد القادر ...أستاذ محاضر(أ).....جامعة سعيدة.....مشرفا و مقررا
3- د . حاروش نور الدين .... أستاذ محاضر(أ).....جامعة الجزائر..... عضوا مناقشا
4- د . نقادي عبد الحفيظ..... أستاذ محاضر(أ).....جامعة سعيدة..... عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2012-2013

الفهرس العام:

قائمة المختصرات

مقدمة.....01
الفصل الأول:الإطار النظري للديمقراطية التوافقية..... 11
مقدمة الفصل..... 12
المبحث الأول:التعددية الإثنية و إشكالية بناء الدولة..... 12
المطلب الأول: الإطار النظري للإثنية.....14
المطلب الثاني: الانقسام الإثني على المؤسسات السياسية والعملية السياسية.....20
المطلب الثالث: إشكالية بناء نظام ديمقراطي في مجتمع متعدد..... 23
المطلب الرابع: التطور التاريخي للديمقراطية..... 28
المبحث الثاني :العوامل المساعدة في قيام الديمقراطية التوافقية..... 35
المطلب الأول: العوامل الشكلية المساعدة.....35
المطلب الثاني: الفاعلون في تحقيق الديمقراطية التوافقية.....41
المطلب الثالث: الهندسة السياسية للديمقراطية التوافقية.....44
المطلب الرابع: خصائص الديمقراطية التوافقية 52
خلاصة الفصل.....57
الفصل الثاني : الإطار العام للتحول الديمقراطي في دولة جنوب إفريقيا.....59
المبحث الأول: الإطار العام السياسي والتاريخي لجنوب افريقيا.....61
المطلب الأول: تشكل النظام العنصري لجنوب إفريقيا.....61
المطلب الثاني: التمايزات الاجتماعية في المجتمع الجنوب إفريقي.....69
المطلب الثالث: مراحل تطور سياسة الفصل العنصري 1910-1990 72
المبحث الثاني: الظروف المصاحبة لعملية التحول.....81
المطلب الأول: ظروف التحول الجذري في سياسة الأبرتهيد 1990-1999.....81
المطلب الثاني: تنظيم الدولة في دستور 1996.....87
المطلب الثالث: الحكومات الإقليمية.....91
المطلب الرابع: التمثيل و المشاركة في المجلس التشريع.....96

خلاصة الفصل..... 100
الفصل الثالث: مخرجات النظام السياسي التوافقي في جنوب إفريقيا.....107
المبحث الأول: العملية السياسية في جنوب إفريقيا بعد عملية التحول.....109
الانتخابات – صنع السياسة العامة- مظاهر تقاسم السلطة
المطلب الأول: الانتخابات في جنوب إفريقيا.....109
المطلب الثاني: الديمقراطية وتقاسم السلطة في جنوب أفريقيا.....116
المطلب الثالث: صنع السياسة العامة في إطار الحكومة التعاونية.....123
المبحث الثاني: الاستقرار والتنمية والترسيخ الديمقراطي في جنوب إفريقيا بعد عملية التحول.....131
المطلب الأول: أثر العملية السياسية على الاستقرار السياسي.....131
المطلب الثاني: التحول في الثقافة السياسية.....140
المطلب الثالث: الترسيخ الديمقراطي في جنوب إفريقيا.....145
خاتمة الفصل.....148
خاتمة.....155
قائمة المراجع.....164
قائمة الملاحق.....177 -185

بسم الله الرحمن الرحيم

"قال رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي (25) وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي (26)
وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي (27) يَفْقَهُوا قَوْلِي (28)"
صدق الله العظيم

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى أولئك الذين نزل في حقهم قوله تعالى:

"وَقَضَى رَبُّكَ أَن لاَ تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا" صَدَقَ اللهُ العَظِيمْ

جنة الدنيا والآخرة، الوالدين الكريمين،أبي وأمي أطال الله في عمرهما و جزاهما الله عني خير جزاء.

إلى إخوتي وأخواتي وأبنائهم، وكل أفراد العائلة الكبيرة، قرة العين ومسرة القلب أطال الله أعمارهم.

إلى كل أصدقائي وزملائي .

إلى كل عمال وأساتذة و طلبة جامعة سعيدة.

اللهم اجعل هذا العمل خالصا لوجهك الكريم نافعا لقارئه.

شكر و تقدير

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل الذين قدموا لي يد المساعدة من بعيد أو من قريب في إنجاز هذا العمل المتواضع، و أخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور عبد العالي عبد القادر .
كما لا أنسى كل أساتذي الذين قدموا لي النصائح والتوجيهات.

شكرا

قائمة المختصرات List of Abbreviations

ANC African National Congress	المؤتمر الوطني الإفريقي
ACDP African Christian Democratic Party	الحزب الديمقراطي المسيحي الإفريقي
AZAPO Azanian People's Organisation	منظمة شعوب أزانيان
DA Democratic Alliance	الحلف الديمقراطي
DF Democratic Party	الحزب الديمقراطي
FF Freedom Front	جبهة الحرية
GNU Government of National Unity	حكومة الوحدة الوطنية
IFP Inkatha Freedom Party	حزب أنكاثا الحرة
ID Independent Democrats	الديمقراطيين الأحرار
LP Labour Party	حزب العمال
MF Minority Front	جبهة الأقلية
NP National Party	الحزب الوطني
NNP New National Party	الحزب الوطني الجديد
NCOP National Council of Provinces	المجلس الوطني للمقاطعات
PAC Pan Africanist Congress	مؤتمر الوحدويين الإفريقيين
SACP South African Communist Party	الحزب الشيوعي الجنوب إفريقي
TRC Truth and Reconciliation Commission	لجنة الحقيقة والمصالحة
UDF United Democratic Front	جبهة الإتحاد الديمقراطي
UDM United Democratic Movement	حركة الإتحاد الديمقراطى
USAID United States Agency for International Development	وكالة الولايات المتحدة الأمريكية للتنمية الدولية

المقدمة

يدور موضوع الدراسة حول الديمقراطية التوافقية في دولة جنوب إفريقيا، حيث نتعرف على الطريقة التي طبقت بها، ومدى نجاحها في تحقيق التعايش بين الإثنيات والعرقيات المختلفة المكونة للمجتمع الجنوب إفريقي، و كيفية بناء المؤسسات السياسية بعد عملية التحول الديمقراطي التي تم بواسطتها القضاء على نظام الفصل العنصري السابق، ومدى تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي في مجتمع عرف الصراع والتوتر لفترة طويلة، فهذه الدراسة تهدف إلى معرفة درجة تطبيق الديمقراطية في جنوب إفريقيا للمبادئ التي حددها آرنت ليبهارت في الديمقراطية التوافقية.

سبب اختيار الموضوع

يرجع سبب اختيار الموضوع إلى جانبين : الأول يتمثل في الإطار النظري الذي تحدث فيه الباحثون في علم السياسية على الديمقراطية التوافقية كحل أو وصفة سياسية تجسد مبادئ النظام الديمقراطي في المجتمعات المنقسمة أو المتعددة، باعتبار أن الديمقراطية الأغلبية تكون صالحة أكثر في المجتمعات المتجانسة، وأثبتت أنها قد تقصي الأقليات أو الإثنيات الأقل عددا من حيث عدد الأفراد في الممارسة السياسية، أو تحصيل حقوقها بناء على قواعد الأغلبية فآرنت ليبهارت قد أشار أن الديمقراطية التوافقية لها من المبادئ ما يجعلها تحتوي جميع الإثنيات المكونة للمجتمع مهما كان حجمها، ووسيلة لاحتواء الاختلافات الموجودة في المجتمع، مع ضمان تحصيل كل المكونات الاجتماعية لمصالحها وممارسة أنشطتها تبعا لخصوصياتها المختلفة.

وباعتبار دولة جنوب إفريقيا أحد الدول المنقسمة والمتمايزة اثنيا، وتعتبر أهم دول إفريقيا من حيث التطور الاقتصادي، والمصنفة سياسيا على أنها دولة ديمقراطية، ارتأينا دراستها من حيث التعرف على مكوناتها الاجتماعية، وطبيعة هذا الانقسام والخطوط المتمايزة عليها، كما نتعرف على طبيعة النظام السياسي في هذه الدولة التي شكلت الاستثناء في دول منطقة جنوب الصحراء من حيث التعايش، عن طريق بناء مؤسسات سياسية ضمنت الممارسة السياسية الديمقراطية في مدة عقد من الزمن، بعد مرحلة صراع طوية بين البيض والسود، ما يجعل الاهتمام نحوها يزداد لاكتشاف الطريقة التي أديرت بها المرحلة الانتقالية، وطريقة هندسة المؤسسات السياسية، أما الجانب الأخر هو التأكد أن الديمقراطية التوافقية صالحة للتطبيق في كل المجتمعات المتعددة والمنقسمة كما يشير إليها آرنت ليبهات، فهذه النظرية طبقت في عدد كبير من دول أوروبا وآسيا، لكن الحديث عنها في دول إفريقيا يبقى ضئيل ومن هنا كان الاهتمام الشخصي بدول القارة الإفريقية، يبدأ من دولة جنوب إفريقيا لنحاول معرفة مدى الانسجام والتكامل الذي حققته من جهة، ودرجة الترسيخ الذي بلغتها، وإمكانية تعميم هذه التجربة على دول القارة التي لها نفس الخصوصيات الاجتماعية المبنية على التمايز والتعدد في ظل المعوقات التي أصبحت تعترض عملية الترسيخ الديمقراطي في

المجتمعات المتعددة الإفريقية التي تفتقد لوجود تقاليد ديمقراطية ، تساعد في عملية الترسيخ والاستقرار على نظم توافقية تحتوي جميع مكونات المجتمع من حيث التمثيل ، وفي الوقت ذاته تحافظ على خصوصيات هذه التركيبات المجتمعية ، فالديمقراطية التوافقية قد تكون إحدى الحلول التي تحافظ على بنية المجتمع المتباينة اثنيا و تكوين نظام سياسي ديمقراطي يحترم ويحافظ حقوق الإثنيات السياسية في هذه الدول.

أهمية الموضوع:

تحاول الدراسة أن تفتح اقتراب جديد أو محاولة لتطبيق آلية الحكم التوافقي المبنية على المبادئ التي حددها آرنت ليبهارت في كتابه الديمقراطية التوافقية، في السياق الإفريقي والتي تتقاسم نفس الخصوصيات البنيوية في بعض المجتمعات الإفريقية، فدراسة الديمقراطية في جنوب إفريقيا قد يفتح المجال في البلدان الإفريقية الأخرى ذات البنية الاجتماعية المتمايزة والتي تعاني من صعوبة في بناء نظام حكم ديمقراطي يتوافق مع الانقسامات الداخلية ويحاول أن يحتويها في أطر مؤسسية متوافق عليها من حيث بناءها وتسييرها، فالديمقراطيات التوافقية الموجودة في دول أوروبية والتي تم استنباط مبادئها من هذه التجارب، أراد آرنت ليبهارت وضعها في مبادئ عامة مجردة يمكن تطبيقها في بيئة تحتوي على الخصوصيات الاجتماعية البنيوية التي حددها التوافقيون، فالأهمية العلمية لهذه الدراسة هو الإطلاع على المبادئ العامة التي تتحكم في نجاح تطبيق هذا النوع من الديمقراطية من جهة، ومعرفة مكونات المجتمع الجنوب إفريقي والتمايزات التي يعرفها، وأهم الخطوط التي ينقسم عليها أهي عرقية، دينية أو اثنية أو لغوية ، وطريقة توزع هذه المكونات الاجتماعية جغرافيا وما هو تأثير هذا التمايز على بناء النظام السياسي الجديد، وأثر الانقسام الإثني في إدارة الحكم، ومعرفة الصراع الموجود وأثره على الترسيخ الديمقراطي في جنوب إفريقيا، فهذه المقاصد من الدراسة لها أهمية في بناء الخلفية النظرية التي ننطلق منها لدراسة الحالة الجنوب افريقية وفق اقتراب الانقسام الاجتماعي الموجود وتأثيره على بناء النظام السياسي وآلية الحكم الواجب تطبيقها في تسيير هذا التمايز، الثقافي والعرقي والإثني الموجود في التركيبة الاجتماعية فالأهمية العملية من هذا الجانب قد تمكننا من فهم المبادئ التي حددها آرنت ليبهارت إن كانت قابلة للنجاح في غير الدول الأوروبية التي تحدث عنها كنماذج ناجحة في تطبيق الديمقراطية التوافقية، وهل يمكن أن تطبق بنجاح في الدول الإفريقية ذات البنيات الاجتماعية المشابهة للمجتمع الجنوب إفريقي، خصوصا وأن العديد من الدول الإفريقية تعرف ضغوطا من مجتمعاتها لإيجاد آليات وطرق تضمن المبادئ الديمقراطية من جهة وتحتوي المطالب الاجتماعية المختلفة والتمايزات الثقافية المتباينة.

وتكمن الأهمية أيضا في كون جنوب إفريقيا تمثل حالة مناسبة لاختبار الفرضيات التي تم صياغتها حول علاقة مبادئ الديمقراطية التوافقية واحتواء التمايز الاجتماعي الموجود في

جنوب إفريقيا، وعلاقة هذه المبادئ بالمؤسسات و آليات الحكم التي تم هندستها وتأثيرها على الاستقرار السياسي والاجتماعي.

أهمية الدراسة:

إن هذه الدراسة تهتم بالبحث في موضوع الديمقراطية والآلية المناسبة والفعالة للحكم في الدول الإفريقية التي تعرف انقساما عرقيا وطائفيا ضمن الإطار العام الذي عرفته الموجة العالمية للتحول الديمقراطي، والذي مس العديد من الدول الإفريقية بما فيها دولة جنوب إفريقيا، وهنا يكمن الهدف من الدراسة كونها تحاول معرفة مدى تأثير التعدد الإثني في بناء أنظمة سياسية يقوم على أرضيات توافقية تستوعب التنوع والتعدد الإثني ذو التوجهات المختلفة دينيا و عرقيا و لغويا، ومن تم تبيان مدى ملائمة هذا النوع من الديمقراطية (التوافقية) لمشكلة الحكم وبناء النظام السياسي في افريقيا، وهذا وفق مقاربة تحليلية تجمع بين الجانب النظري والجانب العملي ودراسة تطبيقات هذه الأطروحات كآليات وعمليات في إفريقيا.

الأدبيات:

تناولت العديد من الأدبيات موضوع الديمقراطية التوافقية في مناطق مختلفة من العالم ابتداء من ستينات القرن الماضي، حيث برزت من واقع المجتمعات الغربية التي شهدت ظهورا للأنظمة السياسية التوافقية في مجتمعات منقسمة على أسس مختلفة عرقية واثنية حيث أن واقع هذه الدول ذات المجتمعات المتمايزة بأنظمة ثقافية فرعية أرغمها على خلق نظام ديمقراطي جديد مبني على التوافق بأسس ومبادئ محددة.

فأول من تناول مفهوم الديمقراطية التوافقية هو الهولندي آرنت ليبهارت Arend Lijphart في كتابه الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، حيث يعد من أوائل المنظرين لها واعتبرها نظرية للحكم الديمقراطي في مجتمع متعدد، نشأ هذا النوع من الديمقراطية وتطور في الدول الأوروبية، وفقاً لما يشير إليه ليبهارت فان من أبرز النماذج التي نشأت فيها الديمقراطية التوافقية هي (بلجيكيا،هولندا،سويسرا،النمسا) ولم تكن احتياجات هذه الدول في إقامة ديمقراطية توافقية قائمة على أساس نظري، إنما كان حاجة هذه الدول لهذا النموذج يمثل ضرورة لمعالجة المشكلات التي يتعرض لها النظام الديمقراطي في هذه المجتمعات المتمايزة؛ حيث نشأت الديمقراطية التوافقية بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية و يمكن ملاحظة نماذجها في بعض الدول الأوروبية، ففي سويسرا نجد أن الاتحاد الفدرالي يتألف من سبعة أعضاء وهم يمثلون الأحزاب الرئيسة في سويسرا وعلى النحو التالي عضوين من الراديكاليين، عضوين من الاشتراكيين، عضوين من الكاثوليك، وعضو من حزب الفلاحين وهكذا هو الحال بالنسبة إلى النمسا حيث أن المقاربة الائتلافية التي حكمت البلاد حتى عام 1966 كانت تضم أعضاء متوازنين من الكاثوليك والاشتراكيين ولم يكن سوى الاتجاه

الليبرالي غير ممثل في هذه التشكيلة؛ فالديمقراطية التوافقية التي تبناها البعض كرؤية إستراتيجية لحسم النزاعات الداخلية قد تطورت في دول ذات تقاليد ديمقراطية عريقة، وكان ذلك من أجل الحفاظ على تماسك الدولة وتمثيل جميع الفئات الاجتماعية في العملية الديمقراطية وعملية صنع القرار السياسي.

لكن هناك بعض المبادئ الواجب تطبيقها في الديمقراطية التوافقية اعتبرت منافية لمبادئ الديمقراطية التقليدية، فحق النقض الذي قد يعارض أهم مبادئ الديمقراطية وهو مبدأ الأغلبية في اتخاذ القرارات خصوصاً إذا ما كانت هذه القرارات ذات ضرورة إستراتيجية وقومية للدولة؛ حيث أن القرارات الصادرة أو التشريعات لا يمكن أن تمرر دون موافقة قادة هذه الفئات كما يشير بذلك روبرت دال وهي من جانب آخر تجعل المشكلة الائتلافية قائمة لأن أي طرف ينبغي أن يحقق قبول لدى الطرف الآخر.

أما على مستوى جنوب إفريقيا والتي نحن بصدد دراستها فهناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التعدد الإثني والصراع الموجود قبل عملية التحول، وتأثيره على مرحلة ما بعد التحول الديمقراطي على هندسة المؤسسات الجديدة واختيار الأنماط الخاصة بالنظامين الانتخابي والحزبي، وشكل الدولة، فالدراسة التي أعدتها جيسيكا بيومبوا Jessica Piombo تحت عنوان: الأحزاب السياسية، الديمغرافيا الاجتماعية وتراجع التعبئة الإثنية في جنوب إفريقيا 1994-1999 (Political Parties,Social Demographics and The Decline Of Ethnic Mobilisation In South Africa,1994-1999) حيث تعرضت هذه الدراسة إلى الانقسام الإثني الموجود على أسس عرقية بدرجة أولى مع تأثير أقل للانقسام الديني واللغوي، حيث أن هذا النوع من الانقسام أثر بشكل مباشر في تكوين النظام الحزبي، فهذا النظام انعكس بشكل كبير للوضعية الاجتماعية المتمايزة حيث أن معظم الأحزاب تشكلت بناءا على الانتماء الإثني مع محاولة التقليل من التعبئة الإثنية التي فرضت نفسها لعوامل تاريخية، حيث أن الأحزاب الكبرى كحزب المؤتمر الإفريقي حاولت قيادته أن تظهره بأنه حزب يحتوي الجميع، لكن الحقائق التاريخية تظهره انه حزب يمثل السكان السود ويحاول أن يحافظ على ولائهم، أما الحزب الوطني الجديد فهو من الأحزاب المعارضة والذي يمثل الأقلية البيضاء الحاكمة سابقا فهو ينتقد التعبئة الإثنية التي يقوم بها حزب المؤتمر الوطني الإفريقي باعتبار أن العمل بالتعبئة الإثنية لا يحقق له الفوز لأن السكان البيض هم أقلية مقارنة بالأكثرية السوداء، وكذلك بالنسبة لحزب أنكاثا الحرة الذي يمثل منطقة كوازولو ناتال الذي يعتبر نفسه الممثل الوحيد لسكان هذه المقاطعة، فهذه الدراسة تعتبر أن جنوب إفريقيا قد نجحت في تجاوز التعبئة الإثنية العنيفة التي كانت قائمة لمدة طويلة؛ حيث أن الصراع تم هيكلته بأسس مؤسسية تمثلت في المؤسسات الدستورية التمثيلية والنظام الحزبي فالصراع العنيف بين الإثنيات سابقا قد تم تحويله في شكل عمل سياسي تعاوني يضمن حقوق جميع الإثنيات في المؤسسات التمثيلية بناء على قواعد انتخابية نسبية توفر العدالة في التمثيل حسب حجم كل اثنية، لكن تم انتقاد هذه الدراسة بكون أن الصراع تم حجبه في أطر مؤسسية

ولم يتم معالجة مشكل الانتماء الضيق التي يبديها معظم الأفراد والأحزاب وهو ما يجعل قيام صراعات عنيفة بين الإثنيات أمرا قائما، فتقديم الانتماء إلى العرقية أو الإثنية على الانتماء للدولة الوطنية الواحدة يجعل من الصراع واستقرار المؤسسات أمرا ظرفيا فالمؤسسات السياسية تم هندستها بالشكل الذي يتوافق مع طبيعة المجتمع المنقسم في جنوب إفريقيا ويضمن ممارسة الخصوصيات الاجتماعية والثقافية لكل اثنيه لكن التعبئة الإثنية والتي تناقصت مع تكرار العملية الانتخابية قد أثرت على الأداء وجعلت التنافس السياسي بين الإثنيات يغلب على التوافق والتعاون السياسي بينهم، وهو ما يتنافى مع طبيعة المؤسسات السياسية القائمة على التعاون بدل التنافس في قواعد صنع القرارات.

هناك دراسات أخرى عديدة تتناول التحول الديمقراطي وبناء المؤسسات السياسية من حيث شكلها والقواعد التي تديرها، فكانت هذه الدراسات تدرس الخصوصيات الإثنية لجنوب إفريقيا وكيفية تأثيرها في عملية التحول والهندسة السياسية.

الدراسة التي قام بها جيمس جيبسون JAMES L. GIBSON تحت عنوان The Legacy Of Apartheid ,Racial Diffrences In The Legitimacy Of Democratic Institutions and Processes in The New South Africa, حيث قام بعرض كيفية بناء المؤسسات السياسية الجديدة بناءا على تفاهمات اثنية حيث أن التمايز الإثني كان يحتم على السياسيين في جنوب أفريقيا إيجاد مؤسسات بعد عملية التحول تضمن الاستقرار والرضى لكل الإثنيات مع الحفاظ على التباينات والثقافات الفرعية، كما أن عملية التحول في الثقافة السياسية قد تأخذ وقتا وهي من أهم العوامل المسؤولة عن الاندماج والتكامل الإثني، التي تساعد في عملية الترسيخ الديمقراطي حتى يتم الالتزام بالقواعد المؤسسية المتفق عليها، فكانت عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية هي الطريق نحو التحول لثقافة سياسية ديمقراطية مشاركة تساعد على بناء نظام ديمقراطي جديد، فالثقافات الفرعية كانت تعرف صراعا دائما في السابق وعملية التحول الناجحة تمر عبر بلورة حلول لاحتواء القضايا التي تشكل مصدر صراع يهدد العملية الديمقراطية، خاصة وأن هذه الثقافات كانت تعرف تنافرا كبيرا لأسباب تاريخية واجتماعية، فالبحث عن التأييد لعملية التحول نحو بناء مؤسسات وقواعد ديمقراطية جديدة تحتاج إلى العمل على نشر قيم ثقافية جديدة، تساعد على تقبل هذه القواعد والتجاوب مع تطبيقها، فالاعتراف بوجود تعددية ثقافية وحزبية والحرية الإثنية في ممارسة الأنشطة الاجتماعية الثقافية، والتنافس الانتخابي قد يجعل الانتقال الديمقراطي وتأييد المؤسسات السياسية الجديدة أمرا قابلا للتطبيق، إن اعترف جميع الفواعل في المجتمع بهذه التعددية.

دراسة مقارنة قام بها كل جيفري كوسبياين ومارك ليشباش Jeffrey Kopstein and Mark Lichbach في كتابهما سياسات مقارنة ، المصالح ،الهويات، والمؤسسات في التغيير العام للنظام COMPARATIVE POLITICS, Interestes, Identities, and

Institutions in Changing Global Order يحاول الكاتبان من خلال التعرض لمجموعة من الدول التي عرفت تحولا ديمقراطيا كحالات للدراسة تختلف ظروفها، حيث عرضا السياق التاريخي الاجتماعي لدولة جنوب إفريقيا والمكونات الاجتماعية الموجودة من العرقيات وأصولها والاختلافات الحادة الموجودة، حيث أن الصراع العرقي عرف صراعا حادا وعنيفا لمدة طويلة، ما جعل ظروف التحول تكون أصعب والفترة الانتقالية تعرف ترقبا خوفا من حصول ردة فعل من طرف البيض الذين عرفوا أن فترة التفرد بالحكم قد انتهت وتوجب عليهم الدخول في شراكة موسعة مع كل الإثنيات لإدارة الحكم في البلاد حيث أن المفاوضات لهندسة مؤسسات سياسية عرفت العديد من الصعوبات بين الأحزاب الممثلة للإثنيات المختلفة، فالتعبئة الإثنية كان لها دور كبير في الضغط على شكل المؤسسات الدستورية، والقواعد الواجب تطبيقها لضمان حقوق كل الأطراف المشاركة، فالسود كانوا يؤكدون على خلو المؤسسات السياسية الجديدة من كل القوانين التي تستعمل التمييز العنصري، في مقابل ذلك كانت الأقليات الأخرى وعلى رأسها السكان البيض يضغطون من أجل الحصول على ضمانات دستورية تضمن حقوقهم ومصالحهم في حالة استفراد الأغلبية بالحكم، فحكومة المقاطعات إحدى النتائج المهمة في المفاوضات والتي يتم عن طريقها تسيير الشؤون المحلية بحرية عن الحكومة المركزية، فيكون بهذا نوع من الضمان في التسيير في حالة سيطرة الأغلبية السوداء على الحكم ، كما عمل النظام الجديد على الحد من تأثير الهويات والثقافات الفرعية على الانقسام الحاد في المؤسسات ومحاولة وضع إطار مؤسسي متكامل يضمن التعاون من جهة وضمان المصالح من جهة أخرى، ليعرض الكاتبان في النهاية الطرق المساعدة في عملية الترسيخ الديمقراطي في مجتمع جنوب افريقيا المقسم.

دراسة قام أومانوا ايديغجي Omano Edigheji تحت عنوان بناء الدولة التنموية الديمقراطية في جنوب إفريقيا، Constructing a Democratic Developmental State in South Africa، حيث يتناول في هذه الدراسة المكونة من مجموعة مقالات قواعد صنع القرار في المؤسسات السياسية في جنوب إفريقيا في إطار حكومة التعاون والتحالفات التي يتم عقدها لتحصيل المصالح، فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية تمر عبر صناعة قرارات توافقية في إطار مبادئ التعاون، فالخصوصيات التي تتميز بها كل مقاطعة في إطار الاقتصاد الجزئي والذي يحتاج إلى قرارات مركزية تمر عبر تسويات وتنازلات من مختلف الأطراف المشاركة في صناعة القرار، لأن بعض المقاطعات تحتوي على أغلبية اثنية محددة وبالتالي توجيه برامج إلى هذه المقاطعات قد يفهم على أنه توجيه لهذه الإثنية المشكلة للأغلبية مما يستدعي تقديم تنازلات من الأحزاب الأخرى التي تمثل اثنيات معينة حتى يتم تمرير هذه البرامج مقابل التزامات بالتصويت على برامج يستفيد منها الحزب المتحالف.

تعرض هذه الدراسة أيضا عملية الترسيخ الديمقراطي التي تمر عبر التنمية والتنشئة وظهور آثار التحول على مختلف القطاعات الاجتماعية.

المشكلة البحثية:

هناك مشكلة بحثية رئيسية ننطلق منها في هذه الدراسة تعتبر أن المجتمع الجنوب إفريقي هو مجتمع متمايز على أسس عرقية واثنية، يحتاج إلى آلية حكم ديمقراطية تتمثل في الديمقراطية التوافقية حسب آرنت ليبهارت والذي يرى في مبادئها أسسا للحفاظ على التمايز من جهة، وضامنا للحكم الديمقراطي، فهناك انقسام اجتماعي يتمثل في الإثنيات يوازيه أحزاب سياسية تميل نحو تمثيل كل اثنية عن طريق تعبئتها، وشاركت في المفاوضات النهائية نحو هندسة دستور جديد باسم اثنيات مختلفة لإعطاء شرعية للنظام الجديد للحفاظ على الاستقرار والتوجه نحو بناء نظام سياسي متوافق عليه فالتساؤل المركزي للدراسة يتمثل في:

إلى أي مدى تحقق الديمقراطية التوافقية، الاستقرار السياسي في ظل مجتمع متعدد اللأعراق والإثنيات ؟

إن الخوض في معالجة التساؤل الرئيسي يفرض علينا التعرض إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية التوضيحية التالية: ما هو الإطار النظري للإثنية ، والديمقراطية التوافقية ؟ وماهي دواعي تطبيقها و نطاقها؟، هل يمكن بناء مؤسسات سياسية على أسس ديمقراطية رغم وجود تعدد طائفي وعرقي في بنية المجتمع؟

هل تتوافق مبادئ الديمقراطية التوافقية مع خصوصيات المجتمع في دولة جنوب افريقيا؟ و هل سيؤدي تطبيق الديمقراطية التوافقية في دولة جنوب افريقيا إلى الاستقرار والتعايش في مجتمع متعدد؟، ما مدى نجاح الديمقراطية التوافقية في ترسيخ الديمقراطية في دولة جنوب إفريقيا ؟

هناك مجموعة من المتغيرات التي وجب تحديد العلاقة بينها وهي اعتبار الديمقراطية التوافقية متغيرا مستقلا، والاستقرار السياسي متغيرا تابعا ، وهناك بعض المتغيرات الأخرى التي تساعد في تقوية العلاقة بينهما وهي مدى التطبيق الكامل والالتزام من الفاعلين السياسيين بالمبادئ العامة التي تنص عليها الديمقراطية التوافقية.

الفرضيات:

لدراسة الإشكالية التي تم تحديدها لدراسة موضوع الديمقراطية التوافقية في جنوب افريقيا طرحنا مجموعة من الفرضيات التي تثبت أو تنفي الإشكالية الرئيسية، وهي فرضيات تربط بين إمكانية تطبيق الديمقراطية التوافقية في أي مجتمع متعدد، وبين تبي هذا النوع من الديمقراطية في مجتمع متعدد متمايز وتحقيق الاستقرار السياسي، وأهم الفرضيات التي تنطلق منها الدراسة:

- يحتاج المجتمع المتعدد إلى نوع خاص من الديمقراطية يقوم على التوافق والتعاون بدل التنافس، حتى يستطيع أن يحافظ على الطابع المتعدد والتمايز الثقافي ويضمن الممارسة الديمقراطية.

- الآلية التوافقية التي توفر مؤسسات سياسية تضمن التمثيل، ومشاركة جميع مكونات المجتمع تستطيع أن تحتوي الاختلافات والتعدد و تؤسس لنظام ديمقراطي مستقر.

حدود ومجال الدراسة:

تمتد حدود الدراسة من سنة 1992 تاريخ تخلي الحزب الوطني عن سياساته العنصرية وإعلانه عن الدخول في مفاوضات وتشكيل حكومة وحدة وطنية، فهذا التاريخ بمثابة بداية التحول الديمقراطي، إلى غاية 2004 تاريخ ثالث انتخابات عامة لتشكيل الجمعية الوطنية بعد انتخابات كل من سنة 1994و 1999 فالفترة الأولى كانت تتضمن صياغة الدستور النهائي الدراسة شملت هذه الفترة لاعتبارات منهجية وعملية لكشف الممارسات والعملية السياسية في فترات مختلفة، لمعرفة مدى الترسيخ الديمقراطي الذي تم والتغير في الثقافة السياسية.

منهج الدراسة :

لدراسة موضوع الديمقراطية التوافقية في جنوب إفريقيا وباعتبارها حالة واحدة، فقد ركزت الدراسة على منهج دراسة حالة، لاختبار الفرضيات التي تم صياغتها حول التعدد الإثني والديمقراطية التوافقية ودورها في الاستقرار السياسي، لهذا المنهج أهمية في دراسة حالة جنوب إفريقيا حيث تمكن الباحث من التركيز على حالة معينة والتعمق فيها من كل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حيث تساعد هذه الجوانب في تفسير المتغيرات باعتبار أنها قد تكون مترابطة ولها تأثير متبادل، فاستعمال هذا المنهج كان عن طريق تتبع التغير في الوقائع السياسية، ظروفها، نتائجها والعوامل المؤثرة فيها، فمنهج دراسة حالة هو وسيلة لفهم التفاعل الذي يحدث بين العوامل التي تؤدي إلى التغير والنمو والتطور على فترة من الزمن فهو يهدف إلى تشكيل نظرة كلية شاملة عن الحالة التي ندرسها والحالات المشابهة لها فصياغة المؤسسات الدستورية والقواعد القانونية يتم بعد مفاوضات بين الإثنيات المختلفة ولكل منها دوافع مصلحيه اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، فكشف توجه كل اثنية يستدعي معرفة الظروف التي أثرت على تبني المواقف.

طريقة جمع المعلومات:

تم جمع المعلومات عن طريق جمع المعطيات الخاصة بالتطور التاريخي السياسي للأحداث، ودراسة المكونات الاجتماعية وأصولها ونسبها الإحصائية من حيث عدد الأفراد المكونين لكل اثنية ونسبتها في عدد السكان العام، جمع المعطيات والمعلومات من الكتب والوثائق للأنشطة الاقتصادية الممارسة، وكذلك البيانات الإحصائية للنتائج الانتخابية واتجاهات التصويت وطريقة التعبئة الانتخابية، ودراسة النتائج الانتخابية العامة لثلاث فترات متتالية ومعرفة الفروقات الموجودة، هذه المعلومات تم جمعها من المواقع والكتب المختصصة بالإضافة إلى دراسة الظواهر الاجتماعية التي ظهرت بعد مدة من التحول الديمقراطي عن طريق دراسة توجهات الرأي العام.

صعوبات الدراسة:

لقد واجهتنا صعوبات عديدة فمن ناحية الجانب المنهجي صعوبة تحديد المفاهيم الإجرائية وتحديد المتغيرات الواجب دراستها باعتبار أنها تتفاوت من حيث التأثير، بالإضافة إلى نقص الأدبيات التي تناولت الموضوع بشكل محدد أي دراسة الديمقراطية التوافقية في جنوب إفريقيا عن طريق اختبار مدى تطبيق المبادئ التوافقية في النظام السياسي، بالإضافة إلى نقص المراجع الأولية المتخصصة، ومعظم المراجع بلغات أجنبية خاصة الإنجليزية، فقمنا بتناول الموضوع بالإعتماد على الترجمة وانتقاء المراجع الأكثر قيمة علمية من حيث التخصص والإطلاع على كل المراجع المتوفرة ومحاولة انتقاء المعلومات المناسبة منها وترجمة الإحصائيات والنسب للاستفادة منها أكثر في قراءة تأثيرها على الواقع الاجتماعي والسياسي فالعناصر التي تم تناولها في المذكرة استقيناها من مراجع مختلفة من التخصصات بالإضافة إلى الرجوع إلى القوانين في الوثائق الدستورية.

أما من الجانب المنهجي قمنا بتحديد المتغيرات بناء على قوة تأثيرها على تطبيق مبادئ الديمقراطية التوافقية، فالتعدد الإثني أو الإنقاسم الإجتماعي يعتبرأهم العوامل التي ساعدت في تأسيس النظام القائم على مبادئ الديمقراطية التوافقية، كما قمنا بدراسة تأثير هذه المبادئ على الإستقرار السياسي والإجتماعي في البلاد.

تصميم الخطة:

تم تصميم الدراسة في ثلاث فصول، فالفصل الأول هو الإطار النظري للديمقراطية التوافقية، حيث تناولنا الإطار النظري للإثنية والعرقية، ثم التعرض لإشكالية بناء نظام ديمقراطي في مجتمع متعدد، والتطور التاريخي للديمقراطية، ثم التعرض للعوامل المساعدة لتطبيق الديمقراطية التوافقية.

الفصل الثاني تناولنا التطور التاريخي للنظام السياسي في جنوب إفريقيا قبل عملية التحول نحو النظام الجديد أي قبل سنة 1992 ودراسة الظروف الدافعة نحو عملية التحول، ثم دراسة تركيبة المجتمع من حيث الإثنيات والعرقيات الموجودة ونسبة كل منها وتركزها الجغرافي ثم دراسة التنظيم السياسي والإداري الجديد في دستور 1996، وطريقة تشكيل وعمل المؤسسات السياسية الجديدة.

الفصل الثالث تناولنا مخرجات النظام السياسي التوافقي الجديد من نتائج الانتخابات لثلاث فترات وطريقة صناعة السياسة العامة ومظاهر تقاسم السلطة، بإبراز مبادئ الحكومة التعاونية، ثم دراسة أثر التحول على الاستقرار السياسي والتنمية والترسيخ الديمقراطي والظواهر التي أثرت على التحول والترسيخ الديمقراطي.

الفصل الأول
الإطار النظري للديمقراطية التوافقية

مقدمة

تثير الديمقراطية التوافقية نقاشا واسعا في المجتمعات المتعددة، ويشتد هذا النقاش مع تفاقم الانقسامات المجتمعية، الدينية والمذهبية، الفئوية والاجتماعية، التي تخترق المجتمعات المتعددة، ورغم التجربة التي تتمتع بها بعض الدول في مجال تطبيق الديمقراطية التوافقية إلا أن هناك دولا كثيرة تحاول تطبيق هذه الديمقراطية اعتقادا منها في حل المشاكل المتعلقة بالمشاركة الواسعة لمختلف الإثنيات المكونة للمجتمع، فهو نموذج حديث نسبيا يطرح كشكل من أشكال ممارسة السلطة في البلدان المتعددة، أو المتنوعة اجتماعيا والتي تعاني من ضعف وتواتر في الأزمات السياسية، لذلك فعملية إشراك جميع المكونات الاجتماعية، الأغلبية والأقلية، في صنع القرار السياسي يعد حسب مؤيدي هذا الشكل من الديمقراطية، ضمان لعدم انزلاق هذه المجتمعات نحو المواجهات والحروب الأهلية. فالديمقراطية التوافقية من أكثر المفاهيم والمصطلحات تداولا في عالم اليوم، وأضحت محل اهتمام مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية والثقافية والفكرية ، فضلا عن اهتمام الساسة وقادة القوى السياسية بها على الرغم من الفقر النسبي؛ لاسيما في العالم الثالث في عدد البحوث والدراسات التي تناولت هذه الديمقراطية بالدراسة والتحليل، لذا فان البحث في الديمقراطية التوافقية يستوجب تحديد الأطر والمفاهيم الأساسية التي تستند عليها هذه الديمقراطية من جهة، ومن ثم تتبع المسار التاريخي لتطور هذه الديمقراطية من جهة أخرى، بغية معرفة مدى انسجامها مع واقع المجتمع غير الغربي وبالذات الإفريقي، بدراسة هذه التجربة على دولة جنوب إفريقيا، فالنمط التوافقي يستمد أهميته كنموذج عملي ملموس من المساهمات التي يقدمها لفهم بعض الديمقراطيات الغربية، غير أننا نجده نموذج غير أصيل في العالم غير الغربي بالمفهوم والخصائص التي طرحها ارنت ليبهارت، والتي سنستوضحها في هذه الفصل من خلال أدبياته التي تتناول الديمقراطية التوافقية.

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الديمقراطية التوافقية من منظور نظري، من خلال التطرق إلى التعددية الإثنية، و إشكالية بناء نظام ديمقراطي، في المبحث الأول ثم نتطرق في المبحث الثاني إلى العوامل المساعدة في قيام الديمقراطية التوافقية والفاعلين فيها، والهندسة السياسية التي تقوم عليها، أما في المبحث الأخير نتطرق إلى خصائص الديمقراطية التوافقية كإطار عام نظري يمكن تطبيقه وإسقاطه على جميع المجتمعات المتعددة كما يشير إليه ارنت ليبهارت .

المبحث الأول : التعددية الإثنية وإشكالية بناء نظام ديمقراطي

يظهر البعد الإثني في أغلب بلدان العالم بشكل عام، وبدرجة أعمق في بلدان إفريقيا، ذلك أن معظم حدود هذه القارة، كانت قد وضعت من طرف الإدارات الاستعمارية الأوروبية لاسيما بعد مؤتمر برلين 1884-1885، ودون أية مراعاة لأوضاع الجماعات الإثنية، أدى إلى انشطار القبيلة الواحدة، أو أية جماعة إثنية أخرى بين دولتين أو أكثر وهكذا تحولت

إفريقيا بحكم هذا المؤتمر الاستعماري إلى وحدات متنافرة وصغيرة، صارت الأساس لمعظم الحدود السياسية الدولية الإفريقية الحالية[1]، هذا ما يدفع إلى القول بأن الدول الإفريقية عبارة عن مجتمعات قديمة ودول حديثة، حيث مازال الولاء العرقي قويا في إطار القومية، ويبدوا أنه ازداد منذ خروج الاستعمار حتى أصبح الاعتقاد بالعودة إلى القبيلة Retribalization أو إحياء للتعبئة العرقية التقليدية في الدول الإفريقية الحديثة[2].

فالدولة الواحدة ضمت عددا كبيرا من الجماعات اللغوية، والدينية والقومية والعرقية والقبلية والجماعات الوافدة وغيرها، دون أن يربط بين هذه الجماعات الشعور بالانتماء إلى جماعة وطنية وسياسية واحدة، كحقيقة كلية تعلو فوق الولاءات والانتماءات الضيقة لهذه الجماعات المتباينة.

ولاشك أن هذا الوضع الإثني المعقد، ينعكس سلبا على صعيد بناء دولة يتمتع مواطنوها بالتجانس الثقافي القيمي والاستقرار السياسي، ذلك أن التعددية الإثنية داخل الجماعة الوطنية الواحدة "سكان الدولة" لابد أن تثير مشكلة الخصوصية أو الهوية، إزاء الغير من الجماعات الوطنية الأخرى، ففي ظل وجود جماعات اثنية عديدة "أقليات وأكثريات" داخل الدولة الواحدة، بثقافاتها السياسية وقيمها ورموزها وتقاليدها الخاصة، فإن ذلك قد يؤدي إلى حدوث تناقض أو تصارع بين الانتماءات الفرعية، وما يترتب عليها من ولاءات ضيقة ومحدودة، لا تعترف بالولاء للوطن أو الجماعة الوطنية، ولا تسلم بأحقية النظام السياسي للدولة في ممارسته للسلطة السياسية على عموم الجماعة الوطنية، أو أن تقوم الأغلبية باضطهاد الأقلية أو الأقليات الإثنية، وهو ما يؤدي في كثير من الحالات بهذه الجماعات أو الأقليات، ومتى سنحت الفرصة باستخدام العنف أو التمرد على النظام السياسي، مما يؤدي بالمقابل إلى قيام النظام السياسي باستخدام القوة في مواجهة ذلك، الأمر الذي قد يفجر حربا أهلية أو يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي في الدولة بما ينعكس وبشكل خطير على وحدتها الوطنية أو مصالحها العليا[3].

فأهم مشكلة تواجه معظم البلدان الإفريقية ، هو البحث في تكوين شعور مشترك بين أفراد المجتمع الواحد، فالنظريات البنيوية ترى أن المعضلة الأساسية تكمن في بناء الهوية الاجتماعية؛ خاصة في المجتمعات التي تعرف تمايزا كبيرا في الإثنيات المكونة لها، والتي تعاني فيها بعض الإثنيات من التواجد الجغرافي المحدد؛ وصعوبة في الاندماج مع المكونات

---

[1] عبد السلام بغدادي ، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في افريقيا** ، الطبعة الثانية، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، يناير2000،ص27.

[2] محمد عبد الغني سعودي،**قضايا افريقيا** .الكويت :سلسلة عالم المعرفة، عدد رقم34، أكتوبر1980،ص198

[3] عبد السلام بغدادي ،مرجع سابق،ص28.

الأخرى، بسبب الإقصاء الذي تعانيه، نتيجة عدم المشاركة في الحكم ونقص الموارد الاقتصادية وتدني المستوى المعيشي[1] .

فللإثنية دور كبير في بناء الدولة و إدارة الحكم في إفريقيا، فمعظم الدراسات السياسية في إفريقيا تمر عبر هذه الوحدة، ودراسات معظم المواضيع لابد أن يمر عبر دراسة المجتمع ومكوناته الإثنية، والتوجه نحو الموضوع الكلي المراد دراسته، لمعرفة المتغيرات التحليلية في هذا الموضوع.

المطلب الأول:الإطار النظري للإثنية

هناك العديد من العلوم التي اهتمت بالدراسات الإثنية، وإن كان ذلك من زوايا ومداخل مختلفة، لكن موضوعنا يقتضي دراسته من زاوية سياسية بشكل خاص، وعلاقة ذلك بمفهوم الأقليات، والنظام الديمقراطي، فالإثنية Ethnicity كمفهوم شاع استعماله في الدراسات السياسية في بداية القرن العشرين، وذلك على إثر التغيرات الكبرى في الخارطة الجغرافية السياسية التي نتجت بفعل الحروب التي أدت إلى انهيار وسقوط الإمبراطوريات والدول الكبرى، فالدولة العثمانية وإمبراطورية النمسا والمجروالتعديلات الحدودية التي طرأت على حدود الدول الأوروبية بفعل نتائج تلك الحروب مما أدى إلى ظهور دول جديدة، فأول استعمال رسمي معاصر لمصطلح الإثنية كان قد ظهر سنة 1909، لما أشارت إليه وثيقة إعلان حقوق شعوب روسيا الذي أعلنته الثورة الروسية عام 1918، ضمن المبادئ النظرية التي تنظم العلاقات بين القوميات المختلفة في الإتحاد السوفياتي، حيث وردت إشارة المجموعات الإثنية تمييزا لها عن الأقليات القومية، فمفهوم الإثنية منذ شيوعه وتطور استخدامه وحتى الوقت الحاضر، لا يزال من أكثر المفاهيم إثارة للخلاف وعدم الاتفاق حول مضامينه ودلالاته، حيث تردد استعماله كدلالة عن جماعة فرعية ، أو أقلية أو أكثر من ذلك كمدلول للأمة، في حين استعملت الجماعة الإثنية للتعبير عن المفهوم المرن الذي يبدأ بالقبيلة وينتهي بالأمة[2].

فدراسة موضوع الإثنية تتطلب أو تفترض منا مراجعة العلوم التي لها علاقة مباشرة بهذا المفهوم ومنها الإثنوغرافيا، الإثنولوجيا، الإنثروبولوجيا، باعتبارها أهم العلوم التي اهتمت بتطور المفهوم، وحاولت بلورت إطار نظري يساعد في ضبط المفهوم و إعطاءه بعدا إجرائيا، حتى لا يكون مفهوم قيمي يستعمل في مجالات عدة.

فالإثنوغرافيا كمصطلح تعني "الدراسة الوصفية لأسلوب الحياة ومجموعة التقاليد، والعادات والقيم ، والأدوات، والفنون والمأثورات الشعبية، أو مجتمع معين خلال فترة زمنية محددة"[3].

---

[1] Pippa Norris and Robbert Matters , **Does ethnicity determine support for the governing party ? the strucyural and attitudinal basis of the partisan identification in 12 African Nations.** cambridge ,20-02-2003,p01.

[2] عبد السلام بغدادي ،مرجع سابق،ص96.

[3] حسين فهيم، **قصة الأنثروبولوجيا : قصة في تاريخ علم الإنسان**، الكويت ،سلسلة عالم المعرفة،عدد98،فيبراير1986 ، ص 14.

فترجمة الإثنوغرافيا عند العديد من علماء الاجتماع تعني "الانثروبولوجيا الوصفية"[1] موضوع الإثنوغرافيا في الوقت الحاضر هو الوصف الدقيق والمترابط لثقافات المجتمعات الإنسانية المختلفة، التي تراعي التفاصيل الدقيقة لمنظومة القيم والتقاليد الاجتماعية، أما في الإتحاد السوفياتي ومعه معظم بلاد شرق أوروبا، فمصطلح الإثنوغرافيا تعني التنظيم الاجتماعي للمجتمعات البدائية، وخاصة فيما يتعلق بالتحولات التي تحدث في تلك المجتمعات عند تحولها إلى دول حديثة التكوين وما يتبعه من بروز للطبقات الاجتماعية[2]؛ في ذات السياق نجد أن مصطلح الإثنولوجيا هو أحد المفاهيم التي تهتم بالإثنية، فالإثنوغرافيا هي أحد المجالات المرتبطة بالإثنولوجيا التي تعني "دراسة المجتمعات البدائية الإثنيات والقبائل"[3] هذا في فرنسا أما في الدول الأنجلوسكسونية ، فقد تم طرح المفهوم بنفس المعنى الحالي للأنثروبولوجيا، وأيا كانت الترجمات فالإثنولوجيا هي علم يهتم بالدراسة التحليلية والمقارنة للمادة الإثنوغرافية ، بهدف الوصول إلى تصورات نظرية أو تعميمات بصدد مختلف النظم الاجتماعية الإنسانية، من حيث أصولها وتنوعها[4]، كما أن المفهوم يعبر عنه علم الاجتماع بمعني مختلفة، فهناك من يشير إليه على أنه علم الأعراق البشرية وهو الأقرب إلى التعريف الفرنسي ، أما في المشرق فيعبر عنه بعلم الشعوب أو علم الأجناس[5].

فالإثنولوجيا تقوم بتصنيف الشعوب على أساس خصائصها ومميزاتها السلالية والثقافية والعرقية، وتفسير توزيعها في الوقت الحاضر أو الماضي كنتيجة لتحرك الشعوب واختلاطها.

أما المصطلح الثالث وهو الأكثر تداولا مقارنة بالمفهومين السابقين، ويجمع خصائصهما هو الإنثروبولوجيا الذي يعني "دراسة الإنسان والحياة في المجتمع"[6]، فالمفهوم ظهر في الدول الأنجلوسكسونية في القرن 19م موجه لدراسة الإنسان ،طبيعيا واجتماعيا وحضاريا، وبهذا التعريف فإن الأنثروبولوجيا لها ثلاث تخصصات فرعية وهي : الإنثروبولوجيا الطبيعية والأنثروبولوجيا الاجتماعية، والأنثروبولوجيا الثقافية[7]، وهذه الفروع بمثابة خصائص مميزة مميزة للأنثروبولوجيا أو مجالات تخصصها ، وهي تعنى بالنظرة الشمولية للإنسان تجمع المعرفة من جميع جوانبه بهدف تقديم فهم متكامل ومترابط عن الإنسان وحياته ونتاجه الحضاري.

---

[1] James Chifford and George Marcus ,**writing culture : the politics and politics of Ethnography**. California : library of congress ,april 1984,p 13.

[2] حسين فهيم، المرجع نفسه،ص ص 16-17.

[3] Jean- Françoi Dortier **, les sciences humaines : panorama des conaissances**. Auxerre :science humaines editions, avril 1998, p 19

[4] حسين فهيم، مرجع سبق دكره ، ص15 .

[5] عبد السلام بغدادي ،مرجع نفسه،ص95.

[6] Jean-Fraçoi Dortier,op.cit , p19.

[7] Jean-Fraçoi Dortier,Idem , p19.

فهناك اختلافات متعددة لابد من الاعتراف بها ونحن بصدد التعامل مع الظاهرة الإثنية، سواء على مستوى المفاهيم أو حتى على مستوى تفسير الظاهرة ذاتها، فالمفاهيم في العلوم الاجتماعية بما في ذلك السياسية تنطوي غاليا على معضلة رئيسية ألا وهي معضلة البحث عن مفهوم جامع للمصطلح محل الدراسة ، إذ أن الأمر في هذه الحالة يتطلب توسيعا للمفهوم ليشتمل على كافة العناصر المكونة للمصطلح من جهة، ومن جهة أخرى يتطلب الأمر تضييقا للمصطلح بحيث يستبعد كل ما هو غير مناسب أو غير مطلوب، وتلك إشكالية حقيقية يزيد عليها أن الظاهرة الإثنية لا تحكمها نظرية عامة.

لكن ومع ذلك فإن مسألة تحديد المفاهيم تعد مسألة ضرورية، لأنها تمثل قاعدة لازمة لتوحيد الفهم بين الباحثين، وتفيد على الأقل في الحفاظ على القيمة التحليلية، رغم صعوبات التنوع الشديد، أما من ناحية تطور الظاهرة والأدبيات السياسية ، التي تعاملت معها وحاولت تفسيرها أو تحليلها ، فإنها كثيرة ومتنوعة بل ومختلفة، لذلك لزم علينا أن نقدم تصنيفا مفاهيميا للمصطلحات المرتبطة بالظاهرة الإثنية.

هناك مقاصد عديدة في استخدام مفهوم الإثنية لدى العديد من الدارسين، فمثلا عندما يتحدث بعض الدارسين عن ما يسمى الصحوة الإثنية أو الوطنية الإثنية ، فالمقصود بها صحوة تهدد بخلق وحدات سياسية جديدة بالإضافة إلى تحالفات وانقسامات جديدة، إذ أن الكثير من المجموعات والوحدات الصغرى المسماة "إثنية" داخل المجتمعات البشرية، كالوحدات القائمة على العرق، الدين، والانتماء القبلي، بدأت بتقوية علاقاتها الداخلية لتعزيز وجودها ودورها مؤثرة بذلك في سياسات وقرارات الحكومات وبحالات محددة، ووجود الحكومات مرتبط بالتوجهات السياسية لهذه الوحدات الاجتماعية[1]، فالملاحظ أنه يشار بمصطلح الإثنية هنا إلى المجموعات والوحدات الاجتماعية، بمعنى أنه يرى أن الإثنية هي المفهوم المقابل لمفهوم "الأقلية "، فالإثنية في هذه الحالة تمثل مجموعات فرعية ضمن مجموعة وطنية كلية سواء أكانت هذه المجموعة قائمة على معيار اللغة ، الدين ، العرق أو غيرها.

فمفهوم الأقلية عرفته اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة (نيويورك 6-12 أكتوبر 1951)، عرفت الأقلية المتمتعة بالحماية الدولية بأنها الجماعة التي لها أصل عنصري ثابت وتقاليد دينية ولغوية، وهي صفات تختلف بصفة واضحة عن بقية الشعب الذي تعيش فيه، ويجب أن يكون عدد هذه الأقلية كافيا للحفاظ على تقاليدها وخصائصها، كما يجب أن تدين بالولاء للدولة التي تتمتع بجنسيتها[2]، فالأقليات بهذا المفهوم لا تثير مشكلة سياسية، وإنما تثير مشكلة ثقافية شأنها شأن الطوائف، والأقليات الدينية والعرقية ، لكن غاليا ما تتطور هذه المشكلات الثقافية إلى مشاكل سياسية نتيجة لتداخلها بأسباب اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية ، ومن تم تسعى الدولة لتأمين التعايش السلمي بين

---

[1] عبد السلام بغدادي ،مرجع سابق،ص97.

[2] محمود أبو العينين، **إدارة وحل الصراعات العرقية في افريقيا**، الطبعة الأولى ليبيا . الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة ، 2008، ص ص 15-16.

هذه الأقليات، وبين أفراد المجتمع وضمان التعاون بينهم بحيث تحتفظ الأقلية بخصائصها التي تميزها عن الأغلبية.

ومهما يكن الاختلاف والتباين في تحديد مفهوم الأقلية، لا ينبغي أن نهمل تحديد بعض السمات والخصائص المشتركة التي تجعل من تعريف الأقلية أمرا قائما ، كما ينبغي التأكيد على أن هذه الخصائص لا تغفل المعيار العددي، معيار رئيسي في تحديد المفهوم أيضا وهي على النحو التالي :

- مجموعة من السكان يقل عددها مقارنة ببقية سكان الدولة.
- تتصف بخاصية أو مجموعة خصائص مميزة لها عن بقية السكان.
- التمييز والمفاضلة هو الأساس الذي يحكم في غالب الأحيان علاقتها بالأغلبية أو النظام السياسي الحاكم.
- الشعور التضامني بين أبنائها والرغبة في المحافظة على الخصائص المشتركة من السمات المميزة لها[1].

إن الخصائص السابقة تقودنا إلى حصر تعريف بأن الأقلية هي جماعة تقل نسبتها ببقية سكان الدولة ، تشترك في واحدة أو أكثر من المقومات و الخصائص ، كاللغة أو العرق أوالدين أو الثقافة، المميزة لها عن بقية السكان لكن هذه الأقليات غالبا ما تلقى في دول العالم الثالث وخاصة في دول إفريقيا ، معاملة تمييزية بحيث تحرم من المشاركة في إدارة المجتمع من قبل الأغلبية أو النخبة السياسية أو الحكومة، وتتميز بوجود شعور تضامني بينها ورغبة في المحافظة على الذات ، وذلك لفشلها في الاندماج مع المجتمعات التي تعيش فيها حيث أصبحت هذه الأقليات نقطة ضعف وعدم استقرار، عكس الدول المتقدمة التي فصلت في منظومتها الاجتماعية من حيث الممارسات والمشاركة السياسية، وإدارة المجتمع فأصبحت الأقليات مصدرا للتنوع والقوة في المجتمع.

القبيلة: Tribe

لقد استخدم مصطلح قبيلة من طرف علماء الأحياء كجزء من محاولتهم بناء علم ما يسمى المجتمعات البدائية primatives societes، حيث عمل علماء الأنثروبولوجيا على تحديد الأسماء الأساسية لمجتمعات محلية في عدة مجالات جغرافية مثل إفريقيا، وقد استخدم أيضا مصطلح "عشيرة clan" للتعبير عن فئات اجتماعية لها سمات عرقية بيولوجية مميزة[2]فمفهوم القبيلة كان في البداية مفهوم يقوم على اعتبارات انثروبولوجية، لها سمات

---

[1] دهام محمد دهام العزاوي، **الأقليات والأمن القومي العربي ، دراسة في البعد الداخلي والإقليمي الدولي**. الطبيعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع،2003، ص 25.

[2] John shap **,"Tribe",The social science Encyclopedia**, ed by: Adam Kyper and Jessica Kyper , second edition , London and New York : Routledge , 2005,p1517.

بيولوجية وتاريخية لكن الاستعمال الشائع لهذا المصطلح في عدة مجالات ، جعل منه مفهوما يعبر عن الانقسام والاختلاف والتعدد، وهناك من جعله حكرا على مجتمعات بعينها كإفريقيا واعتبرها أنها نتاج للاستعمار الأوروبي الغربي لهذه القارة ، من أجل تفتيتها وإحكام سيطرته عليها فتقسيم المجتمعات إلى قبائل وخلق عوامل التفرقة بينها يؤدي إلى إضعافها وبالتالي سهولة التحكم فيها و إخماد المقاومات وحركات التحرر فيها.

فالقبيلة تعد أكثر الأشكال والكيانات الاجتماعية تواجدا في إفريقيا، فهي سمة غالبة ونمط مهيمن في مجتمعات القارة عموما والقبيلة في الأساس تقوم على رابطة القرابة "kind ship" *، التي تعتبر علاقة اجتماعية مستندة إلى رابطة الدم الحقيقية أو المكتسبة (بالزواج أو المصاهرة)، والقبيلة تتفرع إلى تفريقات منها العشائر" clan" و الأفخاذ "lineages" والبطون ، والفصائل والأرهاط والأسر[1].

فالوحدة الاجتماعية الأساسية في المجتمعات الإفريقية من وجهة النظر الاجتماعية والسياسية هي القبيلة ، تليها التجمعات العرقية والقبلية التي تعتبر المرحلة الوسطى بين القبيلة والأمة في عبارة عن أمم ثقافية أو أمم في طور التكوين، فدراسة مراحل تكوين الأمم يكون عن طريق مراحل تدريجية، يعبر عنها في إفريقيا في أحد مراحلها الابتدائية بالقبيلة ثم جماعة قبلية أو عرقية.

الإثنية: Ethnicity

العرقية هي السمة البارزة في عدة مجتمعات في العالم نظرا لتباين العرقيات فيها، وقليلة هي المجتمعات المتجانسة عرقيا حتى وإن أعلنوا عن أنفسهم أنهم كذلك، فالعرق كان الشغل الشاغل لعلماء الاجتماع منذ المراحل الأولى عند تناولهم لمواضيع كالعرقية، الجماعات العرقية، الأقلية ، كان هذا الاهتمام فببدايته في الولايات المتحدة الأمريكية[2]، فتعبير العرقية أصبح يستخدم بشكل متزايد في الأدبيات الغربية ليقابل التعبير الإنجليزي Ethnicity[3] فمفهوم العرقية أو الإثنية أصبح مفهوم معقد يحتوي الكثير من التداخل في المعنى، لكن تتعدد استعمالاته، وعدم ضبطه يوحي بأنه يختلف من حيث المعنى، لكن يبقى أن الترجمة التي

---

* **kind ship القرابة** : هي حقل مركزي في الأنثروبولوجيا، باعتبارها هي مجال الفحص والضبط الأنثروبولوجي للأجناس ، فدراسات القرابة هي ممارسات قديمة كانت تستعمل لفض النزاعات في فصل الأنساب، في المجتمعات التقليدية ،كان ذلك عن طريق المقارنة، ومنذ 1860 حاول العلماء الأنثروبولوجيون، تطوير ورسم العلاقة بين القرابة والأسر عن طريق علاقات الزواج، التي تعتبر المتغير الأساسي في العلاقة، وبداية من القرن العشرين وضع الأنثروبولوجيون أنظمة تصنيفية للقرابة، وتم تعيين الشعوب الأصلية لعدة مناطق كأمريكا الشمالية تبعا لهذه الأنظمة.

*Adam kuper**, "king ship ", Tribe",The social science Encyclopedia**, ed by Adam Kyper and Jessica Kyper , second edition , London and New York : Routledge , 2005,pp 754-755.

[1] محمود أبو العينين، مرجع سابق ، ص ص 16-17.

[2] Richard D. Alba **,"Ethnicity", Encyclopedia of sociology** , ed by Edgar F.Borgatta and Rhonda J.Montgomery, second edition , USA: Macmillan Reference, 2000,p841

[3] محمود أبو العينين، مرجع سابق، ص 12.

تفصل في الجدل القائم بين مستعمليه، فرغم ما يحتويه من جدل، فهو عادة ما يشير إلى شعور فردي أو جماعي، بالانتماء والتباهي مع جماعة عرقية، تعرف بأنها جماعة إثنية Ethnicity group فهم ينظرون إلى أنفسهم أو ينظر إليهم بأن لهم ثقافة متميزة في المجتمع، ويتقاسمون لغة أو لهجة معينة، وديانة واحدة ذات معتقدات أو خرافات مشتركة المنشأ، كما أن العلاقات الاجتماعية والقرابة والتقاليد، والقيم والرموز والممارسات والخصائص الفيزيائية والأصول الجغرافية، ووضع الهجرة، والوضع الاقتصادي والاجتماعي والانتماء السياسي، يشترك فيها جميع أعضاء الجماعة الإثنية[1].

فالإثنية تتضمن هوية ثقافية مشتركة، تنتج عنها نفس الممارسات الاجتماعية، نتيجة المميزات المشتركة ، فماكس فيبر Max Weber1968 اعتبرها جماعة بشرية يشترك أعضائها في نفس الخصائص[2]، وكان قد تم صياغة مصطلح الإثنية في 1950 من طرف الأنثروبولوجيون في أمريكا، لكن جذورها الإيتوموملوجية فهي قديمة بكثير، فالإغريقيون القدامى يعبرون ب:Ethnos وتعني الشعوب ، فهيرودوتس hirodotus كان يقصد بها الشعوب والأمم، كان ذلك في القرن الخامس قبل الميلاد، وهذه الشعوب متمايزة اجتماعيا غير منقسمة سياسيا، والمفهوم كان لا يزال يحمل الكثير من الجدل إلى حين ظهوره في الإنجليزية Ethnic، وفي 1940 في أعقاب ما يعرف بالمحرقة سعى إعلان اليونسكو إلى زيادة استخدام مفهوم الإثنية، والذي يشير حسب المنظمة إلى ثقافة وديانة متميزة أو مجموعة لغوية، وذلك لتأصيلها في المعاجم المتداولة كمصطلح اجتماعي سياسي يعبر عن مجموعة معينة من الأفراد لها خصائص مميزة[3].

أما الجماعة الإثنية Ethnicity Group فهي "جماعة من الناس تعيش في مجتمع أشمل وتعتقد الجماعة بوجود روابط مشتركة تربط أفرادها بعضهم البعض، وتتمثل هذه الروابط في الاعتقاد بانحدارهم من أصل مشترك فضلا عن اشتراكهم في خصائص ثقافية، مشتركة كاللغة أو الدين أو التقاليد"[4]، ومن هذا التعريف يتضح أنه هناك مجموعة عناصر للحكم على مجموعة أنها جماعة عرقية وهي :

- وجود مجموعة مركبة من العناصر المشتركة لتشكل هوية واحدة للجماعة، نميزها عن باقي الجماعات أو بقية الأفراد في المجتمع وهذه العناصر مشتملة على عناصر بيولوجية وثقافية، كاللغة والدين ، والتاريخ والتقاليد والمعتقدات ، بالإضافة إلى الإقليم المشترك الذي يمثل الحيز المكاني المشترك الذي تعيش عليه الجماعة في أغلبها.

---

(1) Jane Hindley , **"Ethnicity" , Encyclopedia of Democratic Thought**,ed by : **Paul Barry and Joe Foweraker** , first edition , London and New York : Routledge , 2001, pp 346-347.

(2) Albiero opondo,**Ethnicity :A cause of political Inastability in Africa** . Rwanda : Kigali Institute of education , pp 1-2.

(3) Albiero opondo,**Ethnicity :A cause of political Inastability in Africa** , Rwanda : Kigali Institute of education , pp 1-2.

(4) محمود أبو العينين، مرجع سابق، ص 14.

- وجود روابط اتصالية بين أفراد الجماعة العرقية الواحدة، وبين المجتمع ككل أو الجماعات المكونة له الأمر الذي يجعل الاختلافات والتمايزات تظهر.

- توفر قدر من التضامن بين أفراد الجماعة بمعنى وجود حياة جماعية مشتركة، تلعب فيها النشاطات الاقتصادية دورا لتنشيط وزيادة الروابط.

هناك أيضا جدل وجب الإشارة إليه ما بين الإثنية" Ethnicity"، والعرق "Race" فالعرق هو مجموعة الصفات البيولوجية فهي عبارة عن صفات جينية ومورفولوجية يتم من خلالها تمييز الاختلافات الاجتماعية العامة، لكن التصنيف الاجتماعي الثقافي يتم عن طريق أعضاء المجتمع وهو تصنيف إثني، فكثيرا من العلماء يفرقون بين الإثنية والعرق بيار فان دان بادج Pierre Van Denberge 1967، عرف العرق Race كتصنيف اجتماعي يقوم على الخصائص الفيزيائية Phisical traits، و Ethnicity كتصنيف يقوم على الوحدات الثقافية المشكلة للمجموعة Cultural Ones[1].

المطلب الثاني:الانقسام الإثني على المؤسسات السياسية والعملية السياسية

إن العديد من الصراعات السياسية المعاصرة والتاريخية الناشئة كان مردها إلى عوامل إثنية اتخذت كل أشكال الدفاع عن مصالح الإثنيات، لتدخل في بعض الأحيان في صراعات مسلحة وحروب، كما أن تطور تنظيم الدول واصطفاف هذه الإثنيات داخل أحزاب سياسية، نقل بفضل هذه التشكيل الجديد الصراع إلى داخل المؤسسات السياسية الرسمية فالديمقراطية التوافقية قامت بتأطير ومأسسة هذا الصراع داخل الأطر الرسمية عن طريق البرلمان والحكومة في إطار الدولة التعددية، وبهذا التنافس المؤسس على مصالح الإثنيات المختلفة أثيرت العديد من الأسئلة حول علاقة الإثنية بالسياسةEthnopolitics وكيفية انقسام الإثنيات داخل المؤسسات السياسية و أثرها على العملية السياسية، فدراسة علاقة الإثنية بالسياسة تدرس على عدة متغيرات حيث أن لها تأثير مباشر على هندسة المؤسسات السياسية والعملية السياسية فوضع السياسات يحتاج إلى تسويات معقدة بين جميع الإثنيات حتى يتم ضمان نجاح هذه البرامج السياسية، فحسب وليام زارتمان William Zartman يرى أن هناك قلق دائم نتيجة حاجة المؤسسات السياسية في المجتمعات التعددية لوضع تسويات ومساومات بين الإثنيات المختلفة، خاصة في القضايا التي تثير الصراع والتنافس بين الإثنيات مثل تنمية المناطق، خاصة إذا توافق الانقسام الإثني مع الانتماء الجغرافي لمناطق معينة لكل إثنية فتحتاج هذه المساومات إلى أطراف وساطة وقد تكون هذه الأطراف غير مقبولة من طرف بعض الإثنيات نتيجة التشكيك في حيادها[2]، فيجعل هذه المساومات تأخذ وقتا وتعرقل عملية

---

[1] Richard D. Alba, op.cit , p41.

[2] Joseph Rudolph**, Politics and Ethnicity, Acomparative study**. fisrt publication, USA: Palgrave Macmillan, 2006,p 07

وضع السياسيات خاصة في الدول التعددية الحديثة في هندسة مؤسساتها التي تحتوي التعدد الإثني داخل أطرها كدولة جنوب إفريقيا، فالدول الحديثة لم تتشكل لديها تقاليد يتم تداولها في عملية التفاوض والتسوية كطرق إضافية إلى القوانين المؤسسية المسيرة لعملية وضع السياسيات، كما أن فهم البيئة وخصوصيات كل إثنية من احتياجات ومؤثرات للصراع وطرق تحصيل كل إثنية لمصالحها في التمثيل، يجعل عملية الانقسام داخل المؤسسات السياسية معروفة ويؤدي بدورها إلى تسهيل عملية التفاوض حول صياغة السياسات العامة وتعبئة الأفراد خاصة في الانتخابات، ففهم المطالب الإثنية هو عنصر رئيسي في صياغة سياسية كل إثنية وليس مجرد احتياجات تحتاج إلى تلبية، فالعملية السياسية في المجتمعات التعددية هي عملية ربط بين الخصوصيات الإثنية ومطالبها، كما أن اختلاف الأهداف بينها يجعل العملية السياسية عامل أساسي في صنع الاستقرار واحتواء المطالب والاختلافات، بناء المؤسسات السياسية خاصة في المجتمعات التي تعرف تحولا نحو الديمقراطية تحتاج إلى تعبئة الأفراد من جميع الإثنيات وتفادي إقصاء أي طرف كشرط مسبق لنجاح بناء هذه المؤسسات واستمرارها، فعملية البناء تحتاج كأول خطوة إلى التعبئة في الانتخابات عن طريق دفع الأفراد نحو المشاركة وتنشئتهم مسبقا على ضرورة هذه الخطوة لضمان مصالح الجميع في العملية السياسية، تشكيلة الأحزاب المبنية على الانتماء الإثني خاصة في الدول المتمايزة اثنيا والحديثة في التحول، تجعل معظم الأفراد يتجهون نحو دعم الأحزاب التي تمثل انتمائهم، كما أن الأحزاب ذاتها تلجأ إلى تعبئة جماهيرها على أسس إثنية خاصة الإثنيات التي تحتوي أكبر عدد من الناخبين، لضمان التأييد والفوز بأكبر المقاعد، الانتخابات وبناء على المحددات الإثنية تفرز نتائج تتناسب من أكبر الأحزاب إلى أصغرها من حيث احتواء كل إثنية لعدد الناخبين، فالانقسام الإثني على العملية الانتخابية كجزء من العملية السياسية يصبح له دور أساسي في تحديد نتائج الانتخابات وتشكيل الخارطة الحزبية في البلاد.

فالمحدد الرئيسي المحدد للنتائج الانتخابية في المجتمعات المتعددة هو السلوك الانتخابي المحدد للتصويت بناء على الانتماء الإثني، والذي تشكل نتيجة عوامل التنشئة الاجتماعية السياسية التي تدفع الأفراد نحو الالتزام بمحددات الانتماء وربطه بتحصيل المصالح بناءا على هذا الالتزام، فالولاء الذي يبديه الأفراد يكون نحو المجموعة الإثنية قبل الحزب باعتبار أن الأحزاب هي أطر مؤسسية رسمية تضمن التمثيل على مستوى المركز وبالتالي هي وسيلة رسمية تؤطر الممارسة السياسية للإثنيات، والانتماء الذي يلتزم به الأفراد يكون بناء على الانتماء للإثنية باعتبار أنها الإطار الاجتماعي الأوسع والأسبق من الحزب، فالديمقراطيات الحديثة تستعمل قوة الجذب التي تظهرها المجموعات الإثنية للأفراد في بناء المؤسسات وتعزيز الديمقراطية[1]، بعد الانتخابات تظهر خريطة حزبية داخل المؤسسة الجديدة تكون مشكلة بناء على قوة كل حزب في تمثيله لإثنيته، فالأحزاب الكبرى عادة ما تمثل أكبر

[1] Johanna Kristin Birnir, **Ethnicity and Electoral Politics**, second published,Cambridge university press, New York :Copyright , 2007, pp 19-22.

المجموعات الإثنية خاصة إذا كان يمثلها حزب واحد ولم يتقاسم معها أي حزب للوعاء الانتخابي لهذه المجموعة، كما أن التحالفات بين الأحزاب الممثلة لمجموعات إثنية مختلفة قد تؤثر على الأحزاب الكبرى وتهدد في مركزها كقوى كبرى، بناء المؤسسات السياسية في إطار الهندسة الدستورية يكون داخل المجالس الوطنية المنتخبة في المجمعات التي عرفت تحولا وتتجه نحو بناء أنظمة ديمقراطية، يتم في إطار هذه المؤسسات تحديد المدة الزمنية للتفاوض وإعطاء موعد للاستفتاء على الدستور الجديد، كما أن عملية التسويات تتم بناء على دفاع كل حزب أو تحالف عن مصالح المجموعة التي يمثلها، ويسعى من خلالها لتحصيل أفضل النتائج وضمان أحسن تمثيل للأفراد على المستوى المؤسسي والعملية السياسية، فالنظام الانتخابي يحدد بناء على مفاوضات النظام الذي يراد تطبيقه إن كان نظام التمثيل النسبي أو الأغلبي، وتحديد الدوائر الانتخابية مع مراعاة العدالة في التقسيم ورضا الطرف الممثل لهذه المنطقة فهندسة هذه المؤسسات يكون بالتوافق على هذه القواعد حفاظا على استمرار المؤسسات الدستورية، كما أن شكل المؤسسات وصلاحياتها تحدد بناء على خصوصية المجتمع والتركيبة الإثنية، ويكون للطرف الممثل لأكبر الإثنيات هو الذي يفرض شروطه مع مراعاة مصالح الأقليات بناء على القواعد الديمقراطية التي تراعي مصالح الأقلية عندما يؤخذ برأي الأغلبية؛ على مستوى صنع السياسة العامة للانقسام الإثني دور كبير في إطار التنافس السياسي لتحصيل المصالح، حيث أن النقاش والتسوية هي العامل المحدد لبلورة سياسات عامة تلجأ من خلالها القوى السياسية الممثلة للإثنيات إلى التحالف مع الأحزاب التي تتقاسم معها نفس الأهداف، هذه الإجراءات تجعل من الصعب مرور البرامج والتصويت عليها، فمرونة العملية السياسية تتوقف على مدى التوافق الذي الأحزاب السياسية[1]؛ توزيع السلطة من القضايا الأساسية في المجتمعات المنقسمة إثنيا القيم الديمقراطية حسب روبرت داهل Robert Dahl يشار إليها بأفكار مختلفة لكنها تشترك في المبادئ والافتراضات وتهدف إلى إظهار أن الحكومة الديمقراطية هي أفضل الحكومات، مع الإشارة إليها في المجتمعات المنقسمة على أنها الحكومة الديمقراطية التي تلتزم بضمان مصالح كل الأطراف وتسعى لتحقيق المساواة بينهم والمشاركة في الحكم مع ضمان حريتهم الثقافية على المستوى الجزئي المحلي[2]، فالمؤسسات السياسية يجب أن تضمن تقاسم السلطة لضمان الاستقرار وأن يشارك الأحزاب في الحكومة بناء على نسبة تمثيلهم في المجالس المنتخبة لأفضل قاعدة لضمان التناسب بين التمثيل وتقلد المناصب الحكومية، فالحكم يكون على مستويين مركزي وطني وآخر محلي حتى إثنية لنشاطاتها الاقتصادية والاجتماعية حسب خصوصية كل منطقة تقاسم السلطة وتوزيعها يمثل أفضل القواعد لضمان الاستقرار واستمرارية النظام الديمقراطي

---

[1] Robin M.Williams,Jr, «The sociology of Ethnic Conflicts, Comparative International Perspective», New York: copyright, Annual Review of Sociology ,vol.20, 1994, p 54.

[2] L'an O'flunn and David Russel, **Power Sharing, New Challanges for Divided Societies**, first publication, London: pluto press,2005, p 16.

التوافقي، فالانقسام الإثني في المجتمع ينعكس على المؤسسات السياسية وطريقة تقاسم السلطة ويؤثر بشكل مباشر على العملية السياسية.

المطلب الثالث:إشكالية بناء نظام ديمقراطي في مجتمع متعدد

إن التفكير في الديمقراطية كنمط حكم في المجتمعات المتعددة، أو المجتمعات المنقسمة مهددة باستمرار من قبل طيف معين من المجموعات المكونة للمجتمع، تميل إلى التهويل بوجود خطر ما يهدد تطبيق الديمقراطية في هذا المجتمع، فتجانس المجتمع مطلوب لتطبيق الديمقراطية، والتجارب الغربية أثبتت نجاحها في ذلك لكن الصعوبة تبقى في المجتمعات المنقسمة خاصة في دول العالم الثالث وبالتحديد في إفريقيا، فالتوافق كحد أدنى أو الاتفاقات النسبية في المجتمع ضرورية لأية مجتمع بمجرد التفكير في الديمقراطية، فإقامة نظام ديمقراطي مستقر في مجتمع تعددي، غالبا ما تؤدي إلى العنف، وبهذا حاول العديد من علماء السياسة الإجابة عن السؤال التالي: كيف تستطيع المجتمعات المنقسمة أن تنتظم سياسيا بالشكل الذي يجعلها تؤسس لنظام تقاسم السلطة ديمقراطي ومستقر؟

حاول علماء السياسة الإجابة على هذا السؤال ابتداء من سنة 1967 تاريخ بداية التحليلات المقارنة والعلمية الأولى للنظم التوافقية؛ فالنظرية التوافقية بصفتها أداة للتحليل ونموذج معياري، حاولت الإجابة عن هذا السؤال رغم صعوبة التطبيق، ولكن ليس من المستحيل حسب Arend Lijphart إدارة مجتمع تعددي على أساس نظام سياسي ديمقراطي ومستقر.

في هذا المطلب نحاول التصرف على معالم المجتمع التعددي أو المنقسم، وكيف نؤسس لنظام ديمقراطي.

إن التجانس القومي لم يكن القاعدة الشاملة في كل دول العالم، بالإضافة إلى ذلك أن الحراك الاجتماعي الناشئ عن العولمة بدأ يبرر التمايزات الاجتماعية ويفشل التجانس المجتمعي القومي الذي كان موجودا في البلدان النموذجية، فحسب Arend Lijphart هناك بالكاد مجتمعات قليلة تستطيع الزعم بأنها متجانسة اثنيا اليوم؛ الكل متفق من علماء السياسة أن الديمقراطية بأقل مضامينها نستطيع تطبيقها في المجتمعات المتجانسة وإنجاحها على قاعدة الأغلبية مثلا، لكن كلمة التجانس تستوقف علماء السياسية عند تحليلهم للمجتمعات المتعددة "Societés Plurale"، لأن من الصعب التفكير في الديمقراطية التقليدية دون تجانس تركيبة المجتمع لكن يبقى الإشكال في كيفية تطبيق الديمقراطية في المجتمعات المتعددة، فما هي المجتمعات المتعددة وما هي خصائصها، المجتمع المتعدد هو المجتمع المقسم وفقا لما يطلق عليه هاري إكتشتاين Harry Eckstein "الانقسامات القطاعية"، حيث يوجد هذا أين ترتبط الانقسامات السياسية ارتباطا وثيقا بخطوط التباينات الاجتماعية القائمة موضوعيا، ولا سيما

تلك البارزة في مجتمع معين، وهذه الانقسامات يمكن أن تكون ذات طبيعة إديولوجية دينية لغوية، إقليمية، ثقافية أو اثنية[1] .

فمفهوم "التعددية" يستعمل بثلاث مستويات في التحاليل السياسية، المفهوم الأول استعمل من طرف J.N figgies و H.Lqski، و G.D.H.cole وهم بدورهم اهتموا بتحاليل كل من F.W.maintland و L.Acton، بالإضافة إلى الألماني Otto Von Gierke يعرف هؤلاء" بالتعدديون البريطانيون"، وكان اهتمامهم الأول والأساسي بموضوع الجمعيات التطوعية كبؤر بديلة لتفاعلات المواطنين، كمجالات للحرية ضد خطر الدولة وقوتها وأخذوا في تحليلاتهم بالتفاعلات الاجتماعية الكامنة والتكاملات الثقافية الاجتماعية للنظام السياسي وعلاقته بهذه التفاعلات، المفهوم الثاني لمفهوم التعددية استعمل من طرف العلماء في و.م.أ لكل من A.F.Bently و D.Truman و R.Dahl ، أين اهتموا بالأساس بالمنافسة القائمة بين جماعات المصالح في الحركة المركزية لصياغة السياسة، فعدة دراسات أنجزت في أمريكا تفترض أن عضوية الأفراد في أكثر من مجموعة مصالح، يرتب التقاطعات ويجعل الصراع معتدل داخل المجموعات ، مما يساعد على مكافحة والحد من الآثار المحتملة والضارة للانقسامات المجتمعية، أما الاستعمال الثالث للمفهوم نشأ في الأدبيات الخاصة بالمجتمعات المستعمرة ودول ما بعد الاستعمار خاصة في الدول التي تعرف تمايزا عرقيا وهو ما اهتم به كل من M.G.Smith و L-Kuper و Pierre Vonder حيث قاموا بدراسة الظواهر الاجتماعية التي كانت قائمة وظهرت بعد الاستعمار وتأثيراتها المختلفة على التركية الاجتماعية وتشكل المجموعات[2]، فالمجتمعات المتعددة هي المجتمعات ذات الأعضاء المنقسمين إلى أصناف أو مجموعات نتيجة عوامل كاللغة، العرق و المظاهر العرقية التقليدية، مجتمع أصلي أو وافد، الدين أو المؤسسات الاجتماعية الخاصة كالقبيلة أو الثقافة[3]، أما آرنت ليبهارت A.Lijpahr فعرف المجتمع التعددي بأنه "الأحزاب السياسية وجماعات المصالح ووسائل الإعلام والاتصال، المدارس التطوعية والجمعيات التي تحاول تنظيم الخطوط في الانقسامات الاجتماعية، انقسامات تتوافق مع التمايزات في الديانات الإديولوجيات، لغوية، دينية، ثقافية، عرقية أو بطبيعة إثنية"[4].

إن تعدد التعريفات للمجتمع التعددي يجعلها مرنة تحتمل أكثر من معنى مما يجعل استعمال هذه المفاهيم في التحليل معرضة للنقد، فممثلو ما يعرف بالمرسة التوافقية A.Lijphart و Girhard Lehmbruch و H.Dealder ، Jurg Steiner و V.Larvin ، تعاملوا مع المجتمعات المتمايزة بحدة، على أساس العرق أو الطائفية ، الهوية العرقية، اللغة أو الدين أو

---

(1) آرنت ليبهارت، **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**، ترجمة حسني زينة، الطبعة الأولى، بيروت:معهد الدراسات الإستراتيجية ،2006، ص15

(2) Sami Dunker," the plural society and consociational democracy theory : Malaysia's case", Canadian Journal of Political Science, Vol XII/4,2003,p3.

(3) Patrick quautin, **l'afrique politique** ,paris : kakthala edition ,2000,p 20.

(4) Sami Dunker,Idem,p 02.

الاديولوجيات المتعددة في المجتمع وهذا ما يجعل أن عوامل الانقسام وتعدده كثيرة في المجتمع ولدراسة المجتمعات المتعددة وجب تحديد ما هي الخطوط التي ينقسم المجتمع على أساسها .

النظرية التعددية استعملت أيضا من طرف J.S.Furnivall فرنيفال حيث كتب بشكل خاص عن الاستعمار الألماني والبريطاني لجنوب شرق آسيا، رأى بأن المجتمعات التعددية في هذه المناطق تتألف من مجموعات مختلفة على أسس اجتماعية وثقافية، تكاملت واندمجت بفعل نشاطات اقتصادية، مع سيطرة مجموعة واحدة سياسيا وفرضت منطقها على المجموعات الأخرى، لكن ومن وجهة نظر أخرى، التمايز الاجتماعي الموجود يصنف على أسس أخرى كاللغة، الدين أو العادات أو على أساس القيم الموجودة في هذه المجتمعات، كما أن النظام السياسي، وسياسة النظام العسكري الموجودة في هذه الدول وقوتها القصرية كانت سببا أيضا في تعميق الانقسام[1].

كل هذه التعريفات المتعددة والمختلفة نتج عنها تعدد في التصنيفات لكن الإشكالية التي حاول Arend Lijphart الإجابة عنها في كتاباته الأخيرة هي: كيف نميز بين مجتمع تعددي عن مجتمع آخر غير تعددي أو ما هي الخصائص التي نميز بها المجتمع التعددي عن غيره؟ حاول آرنت ليبهارت الإجابة عن هذا السؤال بوضع أربع خصائص تستعمل كمحددات في عملية التفرقة بين نوعين من المجتمعات وهي :

- في المجتمع التعددي الحاد، يجب أن نحدد بدقة القطاعات الفرعية التي يتكون منها المجتمع المقسم.
- في المجتمع التعددي الحاد نحدد حجم القطاعات الفرعية من حيث عدد السكان المنتمي إليها ودرجة تأثيرهم.
- في المجتمع التعددي يجب أن يكون هناك اتصال مثالي ومنظم بين الحدود القطاعية وبين المجتمع السياسي والتنظيم الاقتصادي.
- الأحزاب السياسية هي نوع من التنظيم الكامن الموجود في الخاصية الثالثة، أي أن الأحزاب السياسية هي قناة اتصال وتنظيم بين الأنظمة الفرعية المكونة لهذا المجتمع[2].

بهذه المحددات حاول Arend Lijphart وضع إطار مفاهيمي للحكم على المجتمع أنه متعدد من حيث التركيبة ، وتمييزه عن باقي المجتمعات المتجانسة بنيويا؛ينتقل آرنت ليبهارت في تحليله حول المجتمعات المتعددة إلى علاقة هذه المجتمعات بالديمقراطية ومدى إمكانية

---

(1) Tomas Hylland Eriksen,**Ethnicity and nationalism, Anthropological perspectives**.London :pluto press,1993,p49.

(2) Sami Dunker , po.cit, pp 03-04

تطبيقها لأسس حكم ديمقراطي تراعي خصوصية المجتمع من حيث التركيبة التعددية، ففي هذه المجتمعات أي المجتمعات المنقسمة تبعا للانقسام الديني الإديولوجي، اللغوي و الثقافي العرقي، والمكونة افتراضيا من مجتمعات فرعية منقسمة لكل منها حزبها السياسي وجماعتها الضاغطة ووسيلة اتصال خاصة بها ، فإن ضرورة المرونة في الديمقراطية الأغلبية غائبة في هذه الشروط ، قاعدة الأغلبية هنا ليست فقط ضد الديمقراطية وإنما أيضا تكون خطرا عليها، لأن الأقليات التي تسعى دائما إلى السلطة تفشل وتشعر أنها استبعدت، الديمقراطية التوافقية " La Democratie Consensuelle " أو ديمقراطية الانسجام " La Democratie de Concordence" تهدف إلى تحقيق آثار قاعدة الأغلبية في المجتمعات المتعددة من خلال تكريس "سياسة التحالفات" " Politique des Coalitions"، حماية الأقليات واللامركزية أو الفيدرالية* هي الغاية من هذا النموذج الديمقراطي[1].

1995 M.G.Smith عرف المجتمع التعددي بأنه يتكون من مجموعة فواعل اجتماعية تختلف في الحجم، والقيم وحتى الولاء السياسي الذي قد يتعدى ليكون ولاء لعوامل خارجية ، وطرح فكرة التمثيل للأقليات والقطاعات الاجتماعية القليلة الحجم[2].

الديمقراطية في المجتمعات المتعددة تبعا لهذا المنظور ليست قابلة للتطبيق كديمقراطية لتقاسم الحكم ، فقد فسرت هذه الديمقراطية كشكل من ديمقراطية الجمعية ، فماكس فيبرMax Weber قال بأنها التعبير عن العلاقة الاجتماعية ، التي تقوم على حل وسط بين المصالح، أو بالتعاون بين المصالح أو على أساس تضامني، بمعنى أن ماكس فيبر اعتبر العلاقة الاجتماعية تقوم على الشعور الذاتي لأعضاء المجموعات المنتمية لنفس

---

* **الفيدرالية federalism** : هي نظام سياسي يقوم على تقاسم السلطة، مابين السلطة المحلية والمركزية، حيث تقوم الفيدراليات على أنظمة اقتصادية واجتماعية وسياسية خاصة ، تكون السياسة الخارجية من اختصاص الحكومة المركزية أو ما تعرف بالحكومة الفيدرالية، أما التسيير الشأن المحلي فهو من اختصاص الحكومة المحلية ولها استقلالية في ذلك تبعا للخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تتمتع بها كل مقاطعة أو محافظة، اضافة للحكومة الفيدرالية هناك محكمة فيدرالية ، وبنك الفيدرالي، فالأنظمة الفيدرالية تختلف اختلافا كبيرا من حيث تكوينا الاقتصادي والاجتماعي والمؤسساتي ، فهي تتضمن دولا كبيرة للغاية ودولا صغيرة، ودولا غنية و أخرى فقيرة, ودولا متجانسة السكان ودولا متنوعة،وتعتبر بعض الأنظمة الفيدرالية نظما ديمقراطية راسخة منذ مدة طويلة، بينما توجد أنظمة أخرى أكثر حداثة واضطراب،وتختلف الهياكل الفيدرالية أي الترتيبات المؤسسية من دولة إلى أخرى ، هناك ما بين وحدتين إلى ثمانين وحدة فيدرالية، وتتسم بعض الأنظمة الفيدرالية بالمركزية الشديدة، حيث تتمركز السلطة في الحكومة المركزية ، بينما تكون اتحادات فيدرالية أخرى لا مركزية، وتعطي حرية واستقلالية تصرف على مدى واسع للحكومات المحلية، وتوجد في بعضها تقسيمات واضحة للسلطات بين الحكومات المركزية والإقليمية، بينما توجد في اتحادات أخرى سلطات متداخلة بشكل كبير، ويوجد في بعضها رئيس وزراء وحكومة برلمانية، بينما يوجد في البعض الآخر رئيس مؤسسات تشريعية ، وقد يكون لتلك الأنظمة تمثيل نسبي أو قوانين انتخابية قائمة على التعددية النسبية،وقد تضم حزبين سياسيين أو أحزابا متعددة، كما أن بعض الأنظمة الفيدرالية قد تكون متناغمة ومستقرة والبعض الآخر منقسم وغير مستقر، تؤثر جميع هذه العوامل على عمل الأنظمة الفيدرالية المختلفة ونجاحها، ولا يمكن لنموذج واحد أن يكون ملائم في جميع الظروف،ولعل القدرة على التنوع هي أحد مواطن قوتها.

-Robert Agranoff **,"Federalism",The Encyclopedia of Political Science** ,ed by **george thomas kurian**, first edition, Washington: copress,2011,p567.

-جوروج أندرسون، **مقدمة عن الفيدرالية ، منتدى الإتحادات الفيدرالية**، ترجمة مها تكلا، كندا: مطبعة جوفان ، 2008، ص 02.

(1) Patrick quautin, ip.cit , pp 20-21.

(2) Tomas Hylland Eriksen ,op.cit, p 49.

المجتمع،عموما بأن هذه الأدبيات تحتفظ فقط بالبعد الاجتماعي للديمقراطية في المجتمعات المتعددة، ولفهم المصالح المتعددة والمتعارضة بين القطاعات الاجتماعية يجب فهم البناء الاجتماعي السياسي للشعور في عضوية المجتمع ، فالديمقراطية في المجتمعات المتعددة في الشق الاجتماعي تحمي جميع المصالح القطاعية المختلفة في الإطار العام وهو المجتمع السياسي[1].

نتيجة للاهتمام بالمجتمعات المتعددة وكيفية تنظيم الحكم فيها على أساس حفظ حقوق جميع القطاعات الاجتماعية، كان هناك طرح لنموذجين مختلفين كليا للديمقراطية من حيث التطبيق الأول هو طرح فرنسي يقوم على المركزية الحادة، تستمد شرعيتها من " Model Jacobin" النموذج المركزي الفرنسي، يتمحور هذا النموذج حول استقلالية الفرد في تقرير انتماءه إلى الدولة والمجتمع وإنكاره لهيئات أو مجموعات وسيطية بما في ذلك المجموعات الإثنية والتي تعتبر مناقضة لفكرة المواطنة ، حسب هذا النموذج ، لذلك فإن الديمقراطية كنوع من التنظيم السياسي يقوم على تقديم المصلحة العامة، والمساواة وكبح الاختلافات الثقافية الاجتماعية في الأمة، ومحاولة إذابتها في محتوى واحد، هذا التحليل يشهد على المركزية العرقية في مرحلة تحولها الكامل مع حقائق المجتمعات الغير الغربية من حيث انتشار الهويات الطائفية(الوعي الإثني في إفريقيا)، حقيقة المواطنة في هذه المناطق مجرد شيء ضعيف ففي هذه الظروف يستحيل إقامة الديمقراطية في هذه المجتمعات فالنموذج المركزي الفرنسي، ينفي الانتماءات الخاصة أو يتجاوزها ليؤسس لعلاقة مركزية خاصة مع الدولة، تتجاوز العلاقات الفرعية التي تربط الفرد بمحيطه الإثني، استعمل هذا النموذج في عدة دول افريقية بعد استقلالها بحجة بناء الدولة وحاجة المجتمع إلى مركزية مشددة تضيق وتتجاوز الأطروحات والمراكز الفرعية في المجتمع التي تنافس الدولة في بسط سيطرتها في التسيير.

في ظل البحث عن تسيير للتوازنات المختلفة المكونة للمجتمع، هناك النموذج الثاني وهو النموذج التوافقي، أو التوجه التوافقي الذي يجد أصوله كحل من النموذج المركزي اليعقوبي، لكن يقوم على مأسسة العلاقة في إطار منظم قانوني، سياسي واقتصادي للتعددية الثقافية الاجتماعية، يحصل هذا النموذج على قوته من قدرته على جلب المجتمعات المتعددة لتطبيقه فهو يقوم على قواعد النسبية، في اتجاه تمثيلي للمجموعات المتجانسة الاجتماعية، على كل المستويات التنظيمية في الجهاز السياسي، حكومية أو إدارية، طبقت هذا النموذج العديد من الدول الأوروبية منذ مدة في كل من بلجيكا، سويسرا الأراضي المنخفضة، ثم بدأت دول أخرج خارج أوروبا تطبيقه تتماثل من حيث التعددية الاجتماعية مع الدول السباقة في تطبيقه[2].

---

[1] Patrick quautin, ip.cit , p 21.

[2] René Otayek, « Democratie ,culture politique ,sociétés plurales :une approche comparative apartir de situations africaines », Révue Français de science politique ,vol 47,n 06 , 1997, pp 811-812.

المطلب الرابع: التطور التاريخي للديمقراطية

إن الديمقراطية بفعل الاستراتيجيات العالمية الجديدة، باتت من أكثر المصطلحات تداولا وأضحت حاضرة كمصطلح سياسي ثقافي وإيديولوجي متداول على نطاق واسع في المجتمعات المختلفة، وربما يعود ذلك إلى حاجة المجتمعات إلى الممارسة الديمقراطية التي هي في جوهرها عرفت تطورا في ممارستها، فالمجتمعات الإنسانية قد مارست الديمقراطية بأشكال وصور متعددة، تبعا للمرحلة التاريخية التي وجدت فيها الممارسة الديمقراطية، فأول تطبيق لها بمفهومها الحديث كانت في المجتمع الأثيني خلال الفترة(460-430 ق م)، وعرفت بالديمقراطية المباشرة، وذلك لمحدودية الكثافة السكانية أنذال ثم أخذت أشكالا أخرى مع توسع وتطور المجتمعات، وهي الطريقة غير المباشرة أو النيابية التي تتنافس فيها الأحزاب والقوى السياسية المختلفة.

وبغض النظر عن سياق التطور التاريخي للديمقراطية فإن فكرتها الأساس تقوم على حكم الشعب وممارسة الرقابة على الحكومة، وهي بذلك وسيلة منهجية حضارية لإدارة المجتمع السياسي بغية تطوير مساواة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للجميع، وأخذت الأنظمة السياسية المختلفة تدعي أحقيتها بالديمقراطية حتى تلك الأنظمة الأكثر إهدارا لحقوق الإنسان، ومن هنا تقتضي الضرورة البحث في مدلولات ومكونات الديمقراطية ومحاولة معرفة مفهومها ومتطلباتها المرحلية ، فما مفهوم الديمقراطية وكيف تطورت؟

للديمقراطية عدة معاني، وحتى في نطاق الفكر العلمي هناك عدم التوافق في الآراء بشأن استخدامها فهي تحمل العديد من القيم المشتركة كالمشاركة، التمثيل، الانتخابات الشعبية المواطنة قابلية الاختيار بحرية في التفاعلات السياسية، فوضع المبادئ والقيم الديمقراطية في عملي لتطبيقه يطرح إشكالية بسبب استمرار الخلاف حول المعاني وحدود تطبيق هذه القيم لكن الاتفاق العام يبقى في أصل المفهوم وجذوره التاريخية التي يرجع إلى الإغريق القدامى، فمصطلح Democratia لغويا يعني "سلطة الشعب"، أو "حكم الشعب" من هو الشعب المقصود ب People أهم المواطنين المؤهلين أم كل الأفراد[1]، فهذا المعنى يبدوا بسيطا لكن Robert Dahl أشار أن مفهوم الشعب قد يشير إلى معاني مغايرة للمفهوم المعاصر له فالشعب يعني البالغين من الأفراد حين نتكلم عن صنع القرار، في اليونان القديمة[2] ومصطلح "Demos" غالبا ما يعني المواطنة الكاملة Full Citiznen أما مصطلح Kratos فهناك اتفاق عام حول معناه الذي يشير إلى الحكم "To rule " ، فعلى الرغم من الاتفاق حول المصطلحات اللغوية الشائعة إلا أن الاختلاف يكمن حول كيفية

---

(1) A.Zanetti **," Democratic theory" ,** Encyclopedia of governance, ed by : **Mark Bevir** , first edition , Berkeley : university of California , sage publication, 2007,p 207.

(2) Larry Diamond, **"democracy, fat and thin" ,** Encyclopedia of democratic thought, ed by : **paul barry** Clarke and Joe Fowerker, first edition , London and New York : Routledge , 2001, p 184.

ومن هي الجهة التي تمارس الحكم، أما في الفكر السياسي الحديث، فسلطة الشعب تربط بجميع المواطنين البالغين والتي تعني Demos في الإغريق وتعني كل البالغين الأحرار الذكور، في دولة المدينة (اثينا القديمة)[1]، أما فلسفة القرن الثامن عشر فعرفت الديمقراطية أنها: الترتيبات المؤسسية للوصول إلى قرارات سياسية من خلال انتخاب أفراد في جمعية للتعبير عن إرادة الشعب[2]، أما الديمقراطية من حيث الممارسة كحكم في المجتمعات عرف تطورا مرحليا، حيث عرفت عدة أشكال للديمقراطية تبعا لظروف المرحلة، فهي تطورت مع تطور الدولة، وأول تطبيق في العصر الحديث كان في دولة المدينة، من خلال الديمقراطية المباشرة، ثم ديمقراطية الأكثرية في الدولة القومية ليليها الديمقراطية التوافقية ليمثل الدولة التعددية.

الديمقراطية المباشرة في دولة المدينة:

ينظر إلى الديمقراطية المباشرة أنها النموذج الأكثر ديمقراطية باعتبار أن الناخبين يتجمعون مباشرة في جمعية عامة ليصوتوا على جميع القرارات السياسية دون وجود وسيط[3]، فالديمقراطية المباشرة تعود إلى عصر بريكلس"Percles " في القرن الخامس ق م، في أثينا أو ما تعرف اليوم باليونان فالديمقراطية التي عرفتها أثينا تختلف عن نماذج الديمقراطيات المعاصرة حسب "Finley "1973، فالاختلافات تكمن في درجة المشاركة والتي كانت مرتفعة في ديمقراطية أثينا بكل أنواعها، المشاركة في صنع القرارات السياسية والنشاطات الاجتماعية والاقتصادية، فكانت المشاركة على جميع المستويات: حضور الجمعيات، وشغل المكاتب، تشغيل القضاة ، والمشاركة في المحاكم وتطبيق القانون فالديمقراطية الأثينية تقوم على مبادئ وقيم متعارف عليها آنذاك وهي المساءلة أي مساءلة شاغلي المناصب عن أعمالهم، مبدأ المساواة بين المواطنين فالمواطنين متساوون في دولة المدينة، ولا يمكن أن يستغل أحد سلطته وامتيازاته ضد الآخرين فظهور الديمقراطية في آثينا ينطوي على تطوير الآليات، التي سمحت بتجاوز حالات عدم المساواة السياسي، والقضاء، ونظم المساءلة، فديمقراطية أثينا ظهرت على إخفاقات الحكم الأرستقراطي، والدستور الأرسطي"The Aristotelian Constitution" ،أفكاره استمدت وجاءت للقضاء على ممارسات الحكم السابق[4] فالمبادئ الرئيسية للديمقراطية

---

(1) Christain Gobel and Julia Leininger **, "democracy" , the Encyclopedia of political science** , ed by : **George Thomas** , first edition , washington : copress , 2011, p 387.

(2) Joseph Schumpeter ," the Classical Doctrine of Democracy , the democracy source book, capitalism, socialism and Democracy" , ed by Robert Dahl : Ian Shapiro and José Antonio Cheibub, London: the mit press Cambridge,2003 , p 5.

(3) Joseph .F Zimmerman, "**Direct Democracy"**, The Encyclopedia of political science , ed by : **George Thomas kurian,** , Washington : copress , 2011, p 436.

(4) Arlne eW. Saxon House, Democratic Origins , Encyclopedia of Democratic thought, ed by **: Paull barry Clarke and Joe Foweraker**, first edition, London ane New york : Routledge ,2001, p 238.

تبلورت في القرن 5 ق م، وكانت الدولة آنذاك لا تتجاوز المدينة، ولم يكن هذا واقعا فحسب بل كان مرغوبا و طبيعيا بالنسبة إلى السكان، واقترح أرسطو أن تكون الدولة صغيرة من حيث المساحة وعدد السكان، بحيث يسهل عليهم الاجتماع في مكان واحد ويتكلم الواحد منهم فيسمع الآخرون ما يقوله، وكانت هذه الخصائص مطبقة في آثينا الدولة –المدينة وسمح حجم هذه الدولة بتطبيق الديمقراطية المباشرة، والتي كانت تقوم على المساواة والمواطنة الخالية من الانشقاقات.

هذه الطريقة في الحكم حذر منها بعض الفلاسفة، والتي اعتبرها نموذج خطير على دولة المدينة، فتشريع المواطنين عن طريق الجمعية حسب أفلاطون " Plato"، قد يتطور إلى حكم الغوغاء فهو يفضل حكم الفلاسفة، بينما يرى بريكليز"Pericles"، أن جمعية المواطنين التشريعية، هي وسيلة للمساءلة والحد من سلطة الحكومة وحماية الحريات الفردية[1]، ونظرا للقيم المتداولة والطريقة المباشرة لممارسة الحكم تأثر الكثير من المفكرين بهذه الطريقة وحاولوا تطبيقها وتم فعلا ممارستها في مقاطعات سويسرية مقاطعة أبنزل"Appenzell" وهي عبارة عن مقاطعة صغيرة أو كنتون "Canton" حيث الاجتماعات مفتوحة للمشاركة والمناقشة والتصويت على القرارات[2].
تعتبر أثينا المدينة اليونانية، المهد الأول لظهور الديمقراطية المباشرة، فقد كان سكانها يتكونون من ثلاث طبقات الأحرار، العبيد و الأجانب وقد انفردت الطبقة الأولى دون النساء والأطفال، بممارسة السلطة في المدينة بواسطة "جمعية الشعب" صاحبة السلطة العليا في سن القوانين ويعتبر الطابع الشعبي وأسلوب الديمقراطية المباشرة في ممارسة النشاط السياسي، من أهم وأبرز الخصائص التي تميز بها النظام السياسي في دولة المدينة بأثينا، حيث كان الأحرار من المجتمع الأثيني يشاركون جماعيا في صنع القرار السياسي ويراقبون سير الشؤون السياسية ونشاطات الدولة في إطار منظم تمثله على مستوى القاعدة الجمعية الشعبية العامة، التي كانت تشكل كل أفراد الشعب الأحرار والمجلس التنفيذي المنبثق عنه[3].

---

(1) Joseph .F Zimmerman , op.cit , p 436.

(2) Arlne eW. Saxon House, op.cit, p 239.

(3) زاهر ناصر الزكار، **النظم السياسية المعاصرة وتطبيقاتها، دراسة تحليلية معمقة وشاملة للمفاهيم الحديثة في أصول النظم السياسية المعاصرة**. بيروت : منشورات الكتب LTD، 2007، ص 14.

ديمقراطية الأكثرية في الدولة القومية

تطبيق الديمقراطية المباشرة بدا عسيرا في عصر الدولة القومية، الذي بدأ مع نظام وستفاليا* خلال القرن السابع عشر، فقد تطور ذلك النظام بحيث غدت فرنسا أقرب الدول إلى احتلال مركز نموذج الدولة القومية، وكانت فرنسا أكبر مساحة وحجما من حيث عدد السكان بما لا يقاس مع الدولة –المدينة، بالإضافة إلى الانقسامات والتمايزات العرقية والدينية والسلالية والقومية ، وفي مثل هذه الدول لم يكن بالطبع تأسيس جمعية وطنية تضم كافة مواطني الدولة القومية.

فالديمقراطية التمثيلية جاءت كحل لمشاكل الحجم والخبرة، التي كانت تعاني منها الديمقراطية المباشرة والتي بدا من غير الممكن تطبيقها في دول كبيرة الحجم[1]، وقد صيغ مصطلح الديمقراطية التمثيلية في فرنسا، و أمريكا في عصر الثورات الدستورية حيث بدأ كشكل من أشكال الحكم على المستوى المحلي في نيوأنغلاند، وفي عام 1789م ظهرت في بلدية باريس وتستند الديمقراطية التمثيلية على الأكثرية في اتخاذ القرارات من قبل المنتخبين، كما أن الأحزاب تلعب دورا حاسما في هذا النوع من الديمقراطية بحيث تعكس التحالفات تقاطعات المصالح والصراع الموجود في المجتمع، بين الأقاليم والطبقات الاجتماعية والجماعات العرقية أو الطوائف الدينية[2]، لكن يبقى نجاح الديمقراطية التمثيلية والتي تستند على قاعدة

---

* **معاهدة وستفاليا Westphalia :** تمثل المعاهدة واحدة من أكثر الوثائق اللافتة في التاريخ الأوروبي، يرد فيها بالتفصيل ،ومن ضمن ما يرد عليه استعادة الأراضي المكتسبة خلال مختلف المعارك وحل النزاع الاروبي القائم على الحرب الدينية التي دامت ثلاثين هاما، كما تم رفع الحظر عن التجارة، والمواصلات والتنقل، كما تصف المعاهدة طريقة حل الجيوش وإطلاق السجناء ، وتعترف المعاهدة بسيادة الدولة الألمانية والفيدرالية السويسرية ، وهولندا فيما حقق الفرنسيون مكاسب ملحوظة على صعيد الأراضي ، بالإضافة إلى أن فرنسا أصبحت الدولة المهيمنة على أوروبا نتيجة لهذه المعاهدة، لكن الأهم من هذا كله انه غالبا ما نسب للمعاهدة فضل إرساء الأسس القانونية للدولة الحديثة، لايتفق جميع العلماء مع هذا الرأي ، إذ يرى بعضهم أن اللدولة الحديثة برزت في السابق ،لكن لا شك أن معاهذة وستفاليا شكلت نقطة تحول مهمة في التاريخ الأوروبي والعالم ككل ، فقد وضعت المعاهدة الأساس لمبدأين هما : يعني الأول هو تمتع الملك بالسيادة ضمن أراضيه ولا يخضع للإرادة السياسية لأي كان، واعترفت التسوية بسلطة الحكام المطلقة،والمبدأ الثاني هو تحديد الدين الذي سيمارس في مملكته، وقد حظر هذا المبدأ التدخل في الشؤون الداخلية على أساس ديني،ولايزال يحتل هذا المبدأحتى اليوم مكانة مهمة في أساس القانون الدولي.

- مارتن غريفيش وتيري أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**. ترجمة :مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، دبي : مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص ص 253-255.

[1] Jonathan F.Anderson **," Representative Democracy" , Encyclopedia of Governance** , , ed by : **Mark Bevir** , first edition , Berkeley : university of California , sage publication, 2007,p 227.

[2] Nadia Urbinati," **Representative Democracy", , The Encyclopedia of political science** , ed by : George Thomas kurian, , Washington : copress , 2011, p1462.

* **ما بعد الحداثة postemoderne** : لم تكن كلمة ما بعد حداثي مجهولة تماما في أوساط المفكرين والنخب المثقفة، بل كانت معروفة ومتداولة في الستينات وحتى قبلها كصفة عند المفكرين والمؤرخين والنقاد الأدبيين الأمريكيين بوجه خاص في أعمال طليعية، ففي الفترة الممتدة قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها استخدم المؤرخ البريطاني أرنوليد توينبي Arnold J Toynbee مصطلح ما بعد الحديث، قاصدا به الحقبة الأخيرة من التاريخ الغربي، أي حقبة تتسم باللاعقلانية والقلق وفقدان الأمل، وكان ذلك من خلال استعمال توينبي لمصطلح ما بعد الحديث في عدة أجزاء من كتابه "دراسة التاريخ" Study of History ، الصادر سنة 1939-1945م ، وقد أشار في دراساته بمصطلح ما بعد الحديث إلى فترات تاريخية من

الأكثرية في صنع السياسات الخاصة بها، واتخاذ قراراتها تفترض تجانس نسبي في البنى الاجتماعية والعرقية والسياسية وحتى الاقتصادية، لكن فترة ما بعد الحداثة* كشفت أن المجتمعات أصبحت غير متجانسة أكثر بالشكل الذي يحافظ على استقرار المجتمعات فالاحتجاجات وضعف المشاركة والإقبال الضعيف على التصويت في الانتخابات حتى في الديمقراطيات التقليدية، أصبح من المشاكل التي تعاني منها الديمقراطية التمثيلية فالتعددية وتنوع المجتمعات في فترة ما بعد الحداثة تقدم تحديا خطيرا لفكرة التمثيل[1]، كما أن الأحزاب السياسية أصبحت تعكس الصراعات بين المجموعات ذات المصالح أو المختلفة داخل المجالس النيابية ، والصراع الاجتماعي يبدأ من الانقسام والتصدعات التي تتعمق بتوفر ثلاثة شروط:

ينطوي انقسام المجتمع على مجموعات ذات خصائص مختلفة كالأصل العرقي، اللغة الدين – المجموعات المكونة للمجتمع واعية لهويتهم الجماعية، وقيمهم المشتركة، وثقافتهم أو الإديولوجيا التي يتبنونها كأعضاء داخل المجموعة- الانقسامات لها بعد تنظيمي فهي منقسمة على أساس قيم تتوافق مع أطر تنظيمية كالأحزاب، قوميات أو جمعيات تدافع عن مصالحها، كما أن الانقسام ينتج عن العمليات التاريخية[2].

وبهذا فإن الديمقراطية التمثيلية جاءت كنتيجة لممارسة الديمقراطية المباشرة والتي تعترضها صعوبات كبيرة، تجعلها فير قابلة للتحقيق عمليا في الحياة السياسية فلا يستطيع الشعب بكامله، أن يكون حاكما ومحكوما في آن واحد جون جاك روسوJohn Jack Roussou رأى في الديمقراطية المباشرة مثالا لا يمكن تطبيقه على الناس لأنهم غير كاملين، فنظريته حول العقد الاجتماعي اعتبر فيها أنه لو كان يوجد شعب فقط من الآلهة لحكم نفسه لحكم نفسه ديمقراطيا حكومة مثالية كهذه لا تلاءم البشر، وطالما أن الشعب غير قادر على ممارسة الحكم مباشرة فلا يعود من مجال في الديمقراطية، إلا لممارسة الحكم بواسطة قلة من الحكام يتم

الحضارة الغربية تمثلت مرة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ومرات أخرى بما قبل الحرب العالمية الأولى أو ما بعدها، وفي هذا المعنى يشير توينبي أن الفصل الأخير من التاريخ الغربي الذي يبدأ منذ أواخر القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر- يعتبره حديث بالمعنى الدقيق، لأنه خلال ما يزيد على أربعة قرون حتى بداية عصر مابعد الحديث في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين- تربعت الطبقة الوسطى على أكبر وأبرز جزء في العالم الغربي بأكمله، وإضافة إلى المعنى التاريخي، فقد أعطي توينبي لما بعد الحديث مدلولا آخر يتمثل في بروز الطبقة العاملة الصناعية في المدن حيث يتعلق المدلول أساسا بمراحل وظروف تاريخية للمجتمعات الغربية، يناقش فيها المؤرخ مسائل لها صلة بقيام الحضارات وانهيارها، نهاية التاريخ، التطور والتشاؤم، إضافة إلى توينبي كان المصطلح مستخدما من طرف بعض المفكرين ومنهم: فديريكو ديأونيسFederico deOnis ، دادلي فيتسDudley Fitts ، ه.ر.هيسH.R..Hays ، برنارد سميثBernard Smith .

-محمد جديدي، **الحداثة ومابعد الحداثة ، في فلسفة ريتشارد رورتي**، الطبعة الأولى، بيروت : مطابع الدار العربية للعلوم، 2008، ص ص 159-160.

[1]Eva Anduiza," **How social conflits condition Representative Systems**", The Encyclopedia of political science , ed by : **George Thomas kurian**, , Washington : copress , 2011, p1465.

[2] Eva Anduiza, Idem , p 1465.

اختيارها من قبل الشعب فيشارك هكذا في الحكم، وبدلا من أن تكون الديمقراطية حكم الشعب بالشعب تصبح حكم الشعب بواسطة قلة منبثقة منه عبر الاقتراع العام، ففي غياب الديمقراطية المباشرة تصبح المشاركة حاجة ضرورية في المنظار الديمقراطي، لأنه يجب أن تتوفر للمواطن القدرة على التعبير عن إرادته وتوجيه السياسة التي يقودها الحكام بالاتجاه الذي ترغبه الأكثرية، وبوسائل متعددة دون قمع الأقلية[1]، فالديمقراطية النيابية لم تنشأ بصورة مفاجئة، ولكن على نحو متدرج وفي بريطانيا بصورة خاصة فكانت السباقة إلى بلورة النظام البرلماني كنظام سياسي متكامل فقد تحولت تجربتها"ديمقراطية ويستمنستر" إلى نموذج للديمقراطية في العالم واقترح هذا النموذج الأكثري منذ نهاية القرن 19م ، حيث بدأ بالتنافس بين الحزبين الرئيسيين العمال والمحافظون وكانت الدائرة الانتخابية الفردية وذهاب المقعد النيابي عبر الانتخابات لمن يفوز بالعدد الأكبر من الأصوات.

الديمقراطية التوافقية في الدولة التعددية:

عند الحديث عن المجتمعات التي تسودها انقسامات سياسية وتعددية اثنية، ودينية وعرقية عندها من الطبيعي أن تتجه الأذهان إلى دول العالم الثالث، وبالفعل بينما سعت أغلب حركات التحرر في هذا الجزء من العالم إلى الأخذ بفكرة الدولة-القومية، وازدياد عدد الدول المستقلة في العالم الثالث وتزايد معضلة الوحدة الترابية لهذه الدول تزامن مع اتجاه عدد متزايد من علماء السياسة والاجتماع للبحث عن بديل لديمقراطية ويستمنيستير، ليصون وحدة هذه الدول فاحتكمت هذه الدول (المستقلة حديثا) إلى إسناد مهمة الحفاظ على الوحدة الترابية إلى حكومات عسكرية أو حكومات الحزب الواحد، باعتبارها أداة مفضلة وفعالة تضطلع بمهمة التحديث.

كل هذا تزامن مع الاهتمام الغير مسبوق بالديمقراطية التوافقية نتيجة نشوء هذه الأخيرة في تجارب واقعية وليس كمفهوم نظري مجرد، فهي نشأت بعد الحاجة إلى توسيع الديمقراطية الأغلبية المعهودة، فنشأت أولى المساعي لبناء التوافق في بلدان أوروبية غربية منها بلجيكا وهولندا وسويسرا والنمسا وكندا، لم تصدر هذه المساعي عن أية نظرية مسبقة بل كانت وليدة حاجات عملية في مجتمعات منقسمة أي غير متجانسة من الناحية القومية، أي أنها ليست أمة واحدة متناغمة على قاعدة أن الأمم تتعين حدودها بمعيار الثقافة المتجانسة كاللغة والدين والعرق والتاريخ..)[2]، واكتسبت النظرية التوافقية شكلها الملموس على يد مفكرين سياسيين منهم آرنت ليبهارت Arend Lijphart ، وجيرهارد لمبروخ Gerhard Lehmbrouch بالإضافة إلى عشرات الدارسين لهذه التجارب.

---

[1] عصام سليمان ، **مدخل علم السياسة** ، الطبعة الثانية ، بيروت : دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1989، ص 241.

[2] آرنت ليبهارت ، مرجع سابق، ص 2.

فالمجتمع الدولي يتجه في الواقع أكثر فأكثر إلى التعدد في أطره السياسية بعد الحركة المفتوحة للهجرة والتنوعات الناشئة من الإختلالات العميقة، في معدلات التنمية والفوارق في نسبة الدخل بين الكايانات النامية والمصنعة، وقد مضى الزمن الذي تستطيع فيه دول بعينها أن تدعي بتماثل مكوناتها الدينية والإديولوجية والعرقية، غير أن إيجابية التنوع والتعدد المعولم، يقابلها مشكلات وتعقيدات دستورية تستلزم حلولا وصيغا تحمي هذا التعدد، وتحصنه من مخاطر التناحر والتشظي والانقسام، وقد نجح ضغط الواقع في بلورة صيغ مرنة كتعايش المكونات المختلفة في إطار كيان سياسي واحد، فالمكونات المختلفة للمجتمع تعتبر كحتمية فالتجانس الكامل والمثالي غير موجود في أي مجتمع و جورج ستينار Jurg Steiner يعتبر أن كل مجتمع معرض، في أي مكان ودائما للتنوع الثقافي والعرقي واللغوي وحتى الطبقي أو أي نوع من التمايز كهذا، لأن هذا العالم مركب من نماذج نوعية من الثقافات الفرعية والقطاعية، وهي تحتاج لنتعرف عليها بدقة حتى نعرف أنواع الخطوط التي ينقسم عليها[1] فالديمقراطية التوافقية Consociational Democracy أو Democratie consensuelle ، أحد النماذج المقترحة لمعالجة مسألة المشاركة في المجتمعات المتعددة أو التعددية وتقوم على أربعة مبادئ رئيسية وهو التحالف الكبير في النظام السياسي لصناعة القرارات، الاستقلالية القطاعية في تسيير الشؤون الخاصة بكل قطاع اجتماعي فرعي التمثيل النسبي في المجلس التشريعي، الفيتو المتبادل بين المجموعات للاعتراض وعدم مرور المشاريع والقرارات المعترض عليها من مجموعة واحدة تعتقد بأن مصالحها ستتضرر من هذا القرار أو السياسة[2]، فهي خلافا للديمقراطية التمثيلية لا تستند إلى عناصر التنافس في البرامج والإستراتيجيات، والاحتكام إلى منطق الأغلبية الحاكمة والأقلية المعارضة والاعتماد المتواتر على أسلوب الاقتراع أو الانتخاب، بل تعتمد أساسا على مواصفات بناء التحالفات الكبيرة، التي تضمن للمكونات الأساسية فرص التمثيل والمشاركة في صنع القرار من أعلى المستويات من دون الخضوع لسلطة الأغلبية، إذ تحتفظ بحق الاعتراض أو النقض، ما يجعل جميع الأقليات قادرة على مواجهة هيمنة الأغلبية وتجنب بسط هيمنتها، وهو مالا تتيحه الديمقراطية الأغلبية، على الرغم من اعترافها بشرعية المعارضة وضمان حقوقها الدستورية في النشاط والعمل من أجل التحول إلى أغلبية بدورها.

إن الظاهرة الإثنية كظاهرة سياسية، اجتماعية تعتبر ظاهرة معقدة للغاية و أن أسبابها ظهورها متعددة ، ساهمت فيها الدول الاستعمارية أو الهياكل والتكوينات الاجتماعية

---

(1) Arend Lijphart , consociational Democracy :the view of Arend lijphart and collected criticisms, New Haven : yale yniversity press , 1977, p 155.

(2) Howard J. Wiarda , and Johathant T.Polk**," Consociational Democracy ", The Encyclopedia of political science** , ed by : George Thomas kurian, first edition , Washington : copress , 2011, p307.

والاقتصادية القائمة وكذلك العادات والتقاليد، ومن تم فإن استعمال مفهوم الإثنية كمفهوم إجرائي في بحثنا هذا يحتمل إما جماعة عرقية أو قبيلة معينة لها قيمها وتقاليدها الخاصة، أو جماعة دينية أو لغوية أو جماعة وافدة أو أصلية أو تحتمل الشرط العددي أي تتصف الجماعة الإثنية بسمة الأقلية أو الأغلبية .

فكل مجتمع متعدد تحكمه مميزات خاصة من حيث خطوط الانقسام والتمايزات التي يقوم عليها، كما أنه يحتاج إلى نوع خاص من الآليات السياسية الخاصة التي تحكمه حتى يحافظ على استقراره وتجانسه وذلك بناءا على اتفاقات تنظيمية مسبقة، فالنظرية التوافقية هي أحد الآليات التي أثبتت قدرتها وفعاليتها في التعامل مع المجتمعات المتعددة، حيث أنها ضمنت لكل مكونات المجتمع المشاركة في الحكم من دون إقصاء، وبالتالي أوجدت إطار عام يحتوي جميع المكونات الفرعية المكونة للمجتمع، لكن هذا النوع من الديمقراطية القائم على التوافق له مجموعة من العوامل والشروط الواجب توافرها في أي مجتمع حتى ينجح هذا النموذج في حالة تطبيقه، وهو ما سنتطرق إليه في المبحث الثاني الذي نعرض فيه العوامل المساعدة والفواعل المهمة في هذه الديمقراطية ، وخصائصها وهندستها المؤسسية.

المبحث الثاني : العوامل المساعدة في قيام الديمقراطية التوافقية

عندما يميز الديمقراطيون التوافقيون بين الديمقراطية التوافقية كتوصيف، وتصنيف النظم الديمقراطية، فالعملية مستمدة من دراسة النظم والمقارنة بينها وبين الديمقراطية التوافقية كآلية يقترحونها لتوطيد الديمقراطية في المجتمعات المتعددة، فإنهم يميزون أيضا بين مجالين هما : الأول هو العوامل المساعدة على قيام الديمقراطية التوافقية في مجتمع من حيث تركيبته، وتقاطعاته الثقافية والإثنية، وهذه العوامل تكون عادة من المعطيات والوقائع الموضوعية التي تكونت على مدى التاريخ أو لأسباب خارجية بفعل عوامل خارجة عن بيولوجية سلالية والمجال الثاني هو مجموعة من الخصائص التي قد تدخل حيز الهندسة التوافقية والتي يمكن للنخب الحاكمة أن تؤثر فيها، فالقائمون على الهندسة لا يستطيعون تجاهل وتجاوز هذه المعطيات والبنى الاجتماعية .

المطلب الأول : العوامل الشكلية المساعدة

الديمقراطية التوافقية لم تنشأ في الدول التي اعتمدتها بصورة اعتباطية، ولم تتأسس بعامل الصدفة وبمعزل عن الظواهر السياسية والاجتماعية التي رافقت نشؤها، بل كانت هناك عوامل واعتبارات ساعدت في استمرارها وتطورها، ويقدم الديمقراطيون التوافقيون عددا من العوامل لذالك، فما هي البنى المجتمعية والوقائع الموضوعية التي تؤمن نشوء الديمقراطية التوافقية، وتضمن استمرارها وتطورها ؟ وما مدى تأثير هذه العوامل في نجاح وضمان الاستقرار في هذه المجتمعات المتعددة ؟.

تــأثيـر حجـم الـدول :

يعتبر قابريال ألموندGabriel A.Alond من أبرز المصنفين للأنظمة السياسية، حيث قام بتصنيف الأنظمة إلى ثلاث مجموعات : الأنظمة السياسية الأنغلوأمريكية هي نظم بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، الأنظمة السياسية الأوروبية القارية تضم (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا) والمجموعة الثالثة هي الدول الإسكندنافية والأراضي المنخفضة، لكن المجموعة الثالثة لم يتعرض لها بالتفصيل.

التصنيف نظريا يقوم على الربط بين متغيرات، وهي الثقافة السياسية والبنية الاجتماعية من جانب وربطه بالاستقرار السياسي من جانب آخر[1]،كما أن آرنت ليبهارت Arend lijpahrt اعتبر أن الديمقراطية التوافقية مطبقة في الدول الصغيرة الحجم في أوروبا، فالتوافقيون اعتبروا أن هذا النمط من الديمقراطية يلقى نجاحا أكثر في الدول صغيرة الحجم[2]، أي أن تغير حجم الدول يندرج كمحدد لتصنيف ونجاح في الديمقراطية التوافقية، فالديمقراطيات التوافقية الأوروبية هي كلها بلدات صغيرة،(الأراضي المنخفضة، النمسا وسويسرا) هي بلدات عالية و متوسطة التعددية القطاعية، وتعتبر دول توافقية بخلاف الدول الكبيرة الحجم كفرنسا – إيطاليا – الولايات المتحدة الأمريكية .

فبهذا التناسب بين حجم الدولة، ونجاح الديمقراطية التوافقية يلاحظ أن لحجم الدول تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على احتمال قيام ديمقراطية توافقية واحتمال نجاحها، فهو يعزز مباشرة روح التعاون والتسويات، ويزيد بصورة غير مباشرة حظوظ نجاح الديمقراطية التوافقية عبر تخفيض أعباء صنع القرارات ويجعل حكم البلد أسهل على الحكومة، فصغر الحجم للدول له تأثيرات داخلية، وعن وضعها الخارجي حيال غيرها ولاسيما البلدات الأكبر حجما والأقوى في العلاقات الدولية[3] ، فافتراض قيام واستمرار الديمقراطية التوافقية في الدول الصغيرة هي أكبر من فرص قيامها في الدول الكبرى، فالدول الأوروبية الخمس التي طبقت التوافقية هي من الدول الصغيرة، ففي هذه الدول تزداد فرص التعاون والتواصل بين القادة وتتراجع احتمالات تحول التنافس السياسي إلى إقصاء، حيث يتحول أي ربح يحققه أي زعيم سياسي إلى خسارة تصيب منافسه.

كما أن التأثيرات غير المباشرة لصغر الحجم تتعلق بمشاكل صنع القرارات، فمن المرجع تحظى أي حكومة بالاستقرار إذا لم تكن الأعباء الملقاة عليها ثقيلة جدا، ويكتسي هذا الأمر

---

(1) Arend lijphart ," consociational democracy , Types of western democtratic systems, world politics" , vol 21, n°02 , Jan 1969, p 207.

(2) Howard J.Wiarda and Johathant.t. polk, op. cit, pp 207-208.

(3) آرنت ليبهارت، مرجع سايق ،ص ص 106-107 .

أهمية خاصة في الديمقراطيات التوافقية لأن إدارة الانقسامات القطاعية عملية بطيئة، تكتنفها العقبات التي تستدعي الكثير من طاقات القادة ومهاراتهم .

التحدي الخارجي :

يعتبر عامل حجم الدول أحد العوامل المرتبطة بالتحدي الخارجي، فالتأثير الخارجي المباشر لعامل الحجم هو أن البلدان الصغيرة أقرب إلى أن تكون وأن تشعر بأنها مهددة من قبل البلدان الأكبر حجما، وإن من شأن الشعور بالتهديد، يوفر حوافز قوية للحفاظ على الوحدة الداخلية والأرجح أن يميل القادة السياسيون إلى التضامن، كما أن الأرجح أن يوافق أتباعهم على التعاون القطاعي البيني في وجه المخاطر الخارجية الكبرى.

ويذهب جيرارد لمبروخ Gerhard Lehmbrouch إلى الحفاظ على التوازن الداخلي يفترض تخفيض المطالب الخارجية على النظام السياسي، فالضغوط الخارجية لها تأثير كبير في عملية صنع القرارات، الخاصة في الدول الصغيرة[1]، فأنصار الديمقراطية التوافقية يعتقدون أن قادة الدول الصغيرة، يشعرون أكثر من قادة الدول الكبيرة، أو المتوسطة بالتحديات الخارجية، وبأنهم بحاجة ماسة أكثر إلى التفاهم والتشارك، بغرض حماية بلدانهم من هذه التحديات، وبهذا الخصوص يرى ليبهارت Arend lijphart أن أهم الخطوات التي اتخذت باتجاه تطبيق الديمقراطية التوافقية في الدول الأوروبية المعنية، تمت عندما كانت هذه الدول تتعرض إلى تحديات خارجية داهمة ، هذا ما حدث في بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية عندما تشكلت حكومة ائتلافية ضمن الحزبيين الرئيسيين في البلاد أي المحافظين والعمال، وهذا ما حدث في النمسا بعد انقضاء الحرب العالمية الثانية، وعندما انضم عدد كبير من دول أوروبا الشرقية إلى كتلة الدول الشرقية إضافة إلى ذالك يعتبر الديمقراطيون التوافقيون أن الدول الصغيرة لا تحتاج عادة إلى الانغماس في السياسة الدولية، وهذا الابتعاد يقي عادة النخبة السياسية في الدول الصغيرة التأثر بالصراعات والإستقطابات الدولية الحادة التي تنعكس على العلاقات بين الأطراف السياسية في الدول الكبرى المتوسطة[2].

وينتج تخفيض مهم للأعباء الخاصة بصنع القرارات في الدول الصغيرة، فالتأثير الخارجي غير المباشر لصغر الحجم كالقوة المحدودة للدولة الصغيرة على المسرح الدولي، وميلها إلى الامتناع عن إتباع سياسة خارجية نشطة ونتيجة لذالك، تعزز هذه الخاصية عندما تنتهج الدولة الصغير سياسة الحياد ولاسيما في النزاعات الدولية.

---

[1] أحمد درويش، **الديمقراطية التوافيق في مجتمع متعدد، لبنان نموذج**، جريدة المستقبل ، الإثنين 14 ماي 2007م، الموافق ل 27 ربيع الثاني 1428ه، العدد 2613، ص 20.

[2] آرنت ليبهارت، مرجع سبق ذكره، ص ص 108-114.

خلافا لهذه التقديرات فإن بعض الدراسيين برون أن تاريخ الديمقراطيات التوافقية تحديدا يدل على أن صغر الحجم لا يمنع الدول من الاهتمام بالسياسة الخارجية، فهولندا كانت إمبراطورية وحافظت على مستعمراتها فيما وراء البحار حتى الحرب العالمية الثانية، كذالك كان لبلجيكا مستعمرتها حتى الستينات، أما الأثر الخارجي على تفاهم الزعماء في الدول الصغيرة فقد يكون عكسيا أي أنه يسمح للدول الكبرى إذا اقتضت مصالحها استغلال الانقسامات في الدول الصغيرة، أن تنمي الصراعات بين الزعماء والجماعات المختلفة التي تضمها هذه الدول.

لكن التهديدات الخارجية يعتبر حقيقة كتهديد مشترك لكل الفروع القطاعية للمجتمع، فالوحدة الداخلية والاتفاق بين القطاعات المختلفة، قد يفرز ويتكرس عن طريق خطر خارجي، حيث تعتبر كل القطاعات أن التهديد مشترك، وهو مهم لعدم دخول القطاعات الداخلية في اتصالات وتحالفات في الصراع الدولي الخارجي والذي قد يؤدي إلى صراعات على المستوى الداخلي تكون دينية أو إثنية[1].

ميزان القوى :

يعتبر الديمقراطيون التوافقيون أن التناسب النسبي بين الجماعات التي تضمها الدولة الواحدة يوفر فرصة أفضل لقيام الديمقراطية التوافقية من غياب مثل هذا التوازن، وهذا الشرط (التوازن) لا يقصد به فقط التوازن الديمغرافي ولكن يشمل سائر عناصر القوة والتأثير مثل القدرات الاقتصادية والثقافية والسياسية والعسكرية، فقد تكون هناك فئة تقل عددا من الفئات الأخرى، ولكنها تعوض نقصها العددي بأهميتها في واحدة أو أكثر من القدرات الأخرى قد تكون النفوذ أو المستويات العلمية التي يتمتع بها أعضاء هذه الجماعة .فالتوازن الاجتماعي والاقتصادي بين القطاعات الاجتماعية المكونة للدولة يعتبر من الشروط المساعدة لوجود لديمقراطية التوافقية واستمرارها باعتباره أحد الضمانات المهمة للإبقاء على القواعد المتفق عليها في الهندسة التوافقية[2].

فمسألة التوازن النسبي بين الفئات التي يتكون منها المجتمع تبقى مهمة ، فيذهب التوافقيون إلى ما هو أبعد من مجرد تأكيد مزايا هذا التوازن، فهم يسعون إلى تحديد العدد الأنسب لهذه الفئات، فهم يعتبرون أن وجود فئتين متساويتين في القوة في البلد الواحد، قد يضر بفرض إيجاد الديمقراطية التوافقية، لأن كلا من الفريقين يشعر بأنه قد يتمكن في نهاية المطاف من السيطرة والتفرد بحكم البلاد، وتحقيق درجة أكبر من المنافع إذ تمكن من التغلب على الفريق الآخر، لذلك يرى الديمقراطيون التوافقيون أن اقتصار عدد الفئات على ثلاث أو أربع هو

---

(1) Stef Vandeginste et Luchyse, **Approches consociatives dans le contexste du Rwanda** , Answars-lauvain , IOB instutution de politique et de gestion du development , avril 1999, p 06.

(2) Stef Vandeginste et Luchyse, Ibid, p 04.

الأفضل لنجاح النظام الديمقراطي التوافقي، وهم يؤكدون على أهمية التقارب في القوة بين هذه لفئات، بحيث تشعر كل فئة من هذه الفئات بصعوبة التفرد والاستئثار بالسلطة، فإذا كان أحد هؤلاء الفرقاء متفوقا بصورة كافية على الآخرين، تتوفر عندئذ ظروف موضوعية مناسبة لإغرائه بدخول مغامرة للاستئثار بالسلطة، معتقدا أنه يمكن أن يفعل ذلك بالتغلب على الطرفيين الآخرين معا، أو باستغلال الخلافات بينهما للتغلب عليهما، أو ينفذ طموحه بحيث لا يعطيهما الوقت الكافي للاستعداد وتنسيق الخطى من أجل إحباط هذه التجربة، فتوازن القوى المتعددة بين قطاعات المجتمع التعددي، يفضي إلى الديمقراطية التوافقية بأيسر مما بفضي إليها التوازن الثنائي القوي، أو هيمنة قطاع واحد على بقية القطاعات، لأنه إذا ما كان لقطاع محدد قوة أكثر فإن قادته يحاولون السيطرة بدلا ما التعاون مع الأغلبية المنافسة، ومن الجائز في ذي قطاعيين إثنيين متساويين في الحجم تقريبا، أن يعمل زعماء القطاعيين على كسب أكثرية يمكنهم من تحقيق أهدافهم في السيطرة بدل من التعاون، ويستنتج روبرت دال Robert Dahl أن التوازن الثنائي ، حتى في نظام يضم حزبيين، فإن التنافس الحاد أمرا لا مفر منه ومع ذالك فمن المرجح أن يكون الإغراء بالتحول من الائتلاف إلى التنافس كبير جدا لاسيما بالنسبة إلى الحزب الذي يعتقد أن في وسعه أن يكسب أكثرية الأصوات، من هنا كان الائتلاف في نظام الحزبيين يفرض توترات شديدة وربما إلى أن يكون الحل غير مستقر حسب روبرت دال[1] .

ينتج عن تقاسم السلطة عندما يقوم الفاعلون في الحكومة أو المجتمع المدني بالتعاون والتنسيق فيما بينهم، والأخذ بتنازلات من كل الأطراف للحصول على اتفاقات، وتقاسم السلطة الذي عرف في الديمقراطيات التمثيلية وفي نظم حكومية أخرى، فتنوع وتمايز التنظيمات الاجتماعية وتعددها كثيرا ما يمنع المسؤولين في الحكومات من احتكار الحكم، فاقتسام السلطة يؤدي إلى تحمل الجميع المسؤوليات والنتائج، خاصة عندما تكون هناك ندرة في الموارد المتاحة، للقيام بالمهام المتوقعة منهم.
كما أن من مزايا تقاسم السلطة هو إدراج الأقليات السياسية، مختلف التركيبات الاجتماعية من المشاركة في المجالس الوطنية والوزارية[2]، فالديمقراطية التوافقية هي أحد النماذج البارزة والرائدة في تقاسم السلطة على أسس هندسية سياسية، تضمن المشاركة للجميع في الحكم، لكن حتى يكون هناك تقاسم للسلطة مرضي للجميع فعال ومبني على أسس توافقية لا بد من توازن في القوى بين التنظيمات الفرعية المكونة للمجتمع.

---

[1] آرنت ليبهارت، مرجع سايق ،ص ص 90-91.

[2] Vincent Kelly Pollard , power sharing , **Encyclopedia of governance**, ed by : Mark Bevir , first edition , Berkeley : university of California , sage publication, 2007,p 740.

التباينات الواضحة :

غالبا ما يفهم ضمن نظرية الانقسامات عبر القطاعية Theory of Cross Cutuig Cleavages ، أن الثقافات الفرعية المتمايزة غالبا ما تؤدي إلى العزوف وعدم المشاركة ثم عدم الاستقرار، لكن هذا الطرح فند في الديمقراطيات التوافقية في كل من سويسرا والنمسا والأراضي المنخفضة وهي ديمقراطيات مستقرة، تعرف تمايزات ثقافية تتوافق مع خطوط تمايزاتها مع اتجاهاتها السياسية[1] أو ما يعرف بالوعي الإثني، فكل فصيل سياسي يحمل طائفة ثقافية معينة، فالأحزاب السياسية تشكل على أساس الانتماءات والتمايزات المشكلة للمجتمع المتعدد.

فالطريقة التي تتقاطع فيها الانقسامات تؤثر في حظوظ الديمقراطية التوافقية، لأنها تؤثر في الأعداد والحجوم النسبية للقطاعات وفي توازن القوى بينها، كما يمكن أن تكون للتقاطعات عواقب هامة بالنسبة إلى حدة المشاعر التي تولدها الانقسامات، واستنادا إلى نظرية العضويات المتقاطعة أو المتداخلة التي تتشكل بالانتماءات، فإن التقاطعات هذه تدفع باتجاه الموافق والأفعال المعتدلة، كما أن مدى تقاطع مختلف الانقسامات مع الانقسام الاجتماعي الاقتصادي يكتسي أهمية خاصة، وإن كان ذالك سبب مختلف أي أنه إذا ما تقاطع الانقسام الديني مع الانقسام الطبقي الاجتماعي، تقاطعا عاليا مالت الجماعات الدينية إلى الشعور بالمساواة، ولكن إذا مال الانقسامان إلى التطابق فأن إحدى هذه الجماعات تميل إلى الشعور بالسخط جراء وضعها المتردي والغبن جراء تدني حصتها من المكاسب المادية[2].

فالديمقراطيون التوافقيون يعتقدون أن وجود التباينات الواضحة بين فئات المجتمع وكثافتها وتراكمها، لا يذهب بالضرورة بوحدة المجتمع والدولة إلى التفتت والانفصال والصراع، ولا يقضي على فرصة تطوره الديمقراطي، بل يشجع على قيام ديمقراطية توافقية فيه، إنه يخفف في كثير من الأحيان بالنسبة إليهم، من شعور الغبن والإحباط والإنسلاب الذي يعتري بعض الأقليات عندما تشعر أن صوتها غير مسموع لأنها قليلة العدد نسبيا وغير متماسكة، أو لأنها لا تملك القوة الكافية التي تفرض نفسها شريكا في صنع السياسات والقرارات، وتزداد حدة المشاعر هذه في نظر التوافقيون، عندما يسوء الاعتقاد بين أفراد هذه الأقليات بأن الفئات الأخرى تعزز صالحها تحت ذرائع شيء، فالتوافقيون يعتقدون أن تبلور المصالح والحاجات والمشاعر عند كل فئة من الفئات التي يتكون منها المجتمع، لا تؤدي حتما إلى التنافر والتضارب بينها، هذا التبلور والوضوح يسهلان في نظر التوافقيون التوصل إلى تفاهمات بين الفئات التي يتشكل منها المجتمع، خاصة عندما تكون هذه الفئات متساوية نسبيا وعددها مضبوط بحيث لا يعود من المستطاع التوصل إلى تفاهم بينهم.

---

[1] Arend Lijphart , Consocaitional Democracy, Types of western Democratic Systems, op.cit, p 211.

[2] آرنت ليبهارت، مرجع سايق ،ص ص 119-120.

تلعب البنى الاجتماعية دورا محوريا في نشوء واستمرار الديمقراطية التوافقية، فالتحول الديمقراطي والهندسة الديمقراطية يكون بناءا على تفاهمات تقيمها الهياكل الاجتماعية المكونة للمجتمع، كما أن نشوء الديمقراطية التوافقية جاء بطرق عملية ونتيجة واقع أكثر منها تنظيما ووضع قواعد مسبقة، فاتخاذ القرارات بالتوافق ساهم في المحافظة على تماسك الدول المتعددة، وأبعد منها خطر التفكك بناءا على هذه الآلية باعتبارها تضمن المشاركة للمجتمع مع حفظ خصوصياتهم الذاتية للثقافات الفرعية المكونة للمجتمع.

المطلب الثاني: الفاعلون في تحقيق الديمقراطية التوافقية

قد تتمتع المجتمعات التعددية بحكومة ديمقراطية مستقلة، إذا ما انخرط القادة السياسيون في نمط ائتلافي لا خصوم من أنماط صنع القرارات، قد يصدر ائتلاف النخبة عن دواعي إدراك المخاطر الكامنة في الانقسامات القطاعية والرغبة في تحاشيها، لذا فإن النظرية القائلة بأن المجتمعات التعددية لا يمكن أن تكون ملائمة للأنظمة الديمقراطية تصبح نبوءة تنفي ذاتها بذاتها، فالنخب تتعاون بالرغم من الاختلافات القطاعية الفاصلة بينهم، لأن التصرف بخلاف ذلك يعني استنزال العواقب المتنبأ بأنها من سمات المجتمع التعددي، ومن العوامل البديلة أو الإضافية التي تحمل القادة السياسيين على الاعتدال والتعاون إنما هو الاعتقاد المسبق لتقاليد التوافق عن النخبة[1]، فالتوافقيون يشددون إلى الحاجة نحو التعاون بين النخب، إن أرادوا للديمقراطية أن تعيش في المجتمعات المنقسمة إثنيا، فالتوافقات يجب أن تبنى على القوة المتوازنة داخل الحكومة بين القطاعات الاجتماعية المعروفة في المجتمع، وتكون محددة ومعرفة بوضوح من قبل زعماء الإثنيات، آرنت ليبهارت هو أحد العلماء المدافعين عن هذا النموذج وبهذه الشروط الواجب توافره[2]، فهو يعتبر أن الديمقراطية التوافقية بهذا الاتجاه تعني الحكم بواسطة كارتل نخبة مصممة لإدارة الديمقراطية، فهي ثقافة ديمقراطية متمايزة للوصول إلى ديمقراطية مستقرة، فالجهود في إحداث التوافق ليست بالضرورة ناجحة فتصميم التوافق فشل في بعض المناطق كقبرص (Copus)، ونيجيريا (Nigeria) الأوروقواي (Urugway)، التي أوقفت النموذج السويسري في النظام التوافقي، فنجاح الديمقراطية التوافقية يتطلب مجموعة من الشروط وهي :

- النخب لها قابلية استيعاب وتقبل المصالح المختلفة، والمطالب لكل الثقافات الفرعية.
- هذا يتطلب وجود قابلية لتجاوز الانقسامات والانضمام إلى جهود مشتركة بين نخب الثقافات الفرعية.

---

(1) آرنت ليبهارت، مرجع سايق ،ص ص154-155.

(2) Benjamin Reilly,**Democracy and Diversity : political Engennering in the Asia-pasific, oxford studies in democratization** , first publication, New York : oxford university press, 2006, p 77.

- هذا بدوره يعتمد على التزامهم على صياغة وحماية النظام ودعم وتحسين التفاهم والتعاون والاستقرار.
- في النهاية تقوم كل الشروط السابقة على افتراض أن النخب مستوعبة ومتفهمة لمخاطر الانقسام السياسي.

هذه المطالب الأربعة مرتبطة منطقيا بمفهوم الديمقراطية التوافقية، وبالتالي ما هي الشروط الواجب توافرها لنجاحها ، ففي فحص الديمقراطية التوافقية الناجحة حسب آرنت ليبهارت في كل من سويسرا والنمسا، والأراضي المنخفضة، فهو يقترح عدد من الشروط لنجاح النموذج التوافقي، والتي تقوم على العلاقات الداخلية للثقافات الفرعية على مستوى النخبة، العلاقات الداخلية للثقافات الفرعية على مستوى الكتل، وعلى مستوى النخبة- الجماعة داخل الثقافات الفرعية[1].

العلاقات بين النخب ذات الثقافات الفرعية Relations among the Elites of the subcultures

من السهل تقييم احتمال النجاح المستمر للديمقراطية التوافقية، القائمة على التنبؤ بفرصة نجاحها في الأنظمة المتمايزة اجتماعيا، والتي أرادت التوافق، ويمكن تحقيق هذا التقييم عن طريق دراسة الترتيبات المؤسسية والقوانين والرموز المشتركة بين النخب المختلفة، وإلقاء الضوء على مسألة الالتزام الشامل بالتعاون فيما بين النخب الممثلة للقطاعات ، وكيف تكون الحلول فعالة لحل المشاكل الناجمة عن الانقسامات، فالديمقراطية التوافقية هي عملية مستمرة للاختبار طوال الوقت، كما أن الوقت هو عامل مهم لتعميق التعاون الداخلي داخل النخب نفسها، والذي يبدأ عادة بعدم الخروج للمنافسة في رفع التحديات السياسية لكي يتطور تدريجيا، فالمعايير التوافقية تبدأ تترسخ مرحليا، لمبروخ Gerhard Lehmbruch اعتبر أن هذه المعايير ربما تبدأ في جانب كبير منها، في التنشئة السياسية* واكتساب درجة كبيرة من الثبات والترسيخ خلال الوقت، فهناك ثلاث عوامل مهمة تفضي إلى تأسيس أو إنجاز التعاون بين النخب في الأنظمة التعددية المنقسمة و أكثر العوامل أهمية هي التهديدات الخارجية للبلد

---

[1] Arend Lijphart , Consociational Democracy , types of western democracy systems, op.cit, p 216.

* **التنشئة السياسية political socialization :** هي علاقات لتطوير علاقة الأفراد بالفعل السياسي، لإكتساب المعرفة ، المعتقدات ، القيم والسلوكات التي تفضي وتساعد على ترسيخ روح المواطنة، من خلال التنشئة ، ولدفع الأفراد واكسابهم شعور الانتماء إلى المجتمع ، واكسابهم الثقافة السياسية، لبلادهم كما ان التنشئة تساعد الأفراد على استيعاب نظامهم السياسي من خلال نقل واقناعهم بالمبادئ والأفعال التي تجعل منهم مواطنين صالحين.

- Diana Owen ," **Political Socialization" ,** The Encyclopedia of political science , ed by : **George Thomas kurian**, first edition, Washington : copress , 2011, p1559.

فهي تساعد في تماسك النخب وتفرض التعاون على الجميع، توازن القوى بين الثقافات الفرعية، الضغط المنخفض نسبيا على جهاز صناعة القرار، كما أن الديمقراطية التوافقية يفترض ألا تقوم كليا على إرادة النخب في التعاون فقط وإنما على قدرتها على حل المشاكل المطروحة في البلاد، فالمجتمعات المنقسمة لها ميل إلى عدم التعبئة لعدم إثارة المشاكل والنعرات، أين يقوم تصميم السياسات التوافقية كتجنب إثارة هذه المشاكل، ومع ذلك فإن صناعة القرار تنطوي على إقامة عمليات صعبة تستفيد منها كل القطاعات الفرعية في المجتمع ونتيجة لهذه العوامل فإن العامل الثالث لتأسيس وتوسيع التعاون هو عدم تحميل جهاز صناعة القرار مالا يستطيع فعله أو ما يعرف بالحمل المنخفض نسبيا على جهاز صنع القرار Total Load on the decision-Making apparatus، Micheal E.Medson يعتبر أن من مشاكل النجاح النسبي للديمقراطية التوافقية في لبنان هو العامل الأخير باعتبار أن جهاز صناعة القرار، تفرض عليه قضايا قد لا يستطيع حلها بالإضافة إلى عوامل كالتعبئة الاجتماعية والمنتقدة للنظام السياسي[1].

العلاقات بين الثقافات الفرعية على مستوى المجموعات: Inter-Subcultural Relations at The mass level

الثقافات السياسية التي تنتمي للدولة التوافقية في أوروبا حسب قابريال ألموند Gabriel Almond هي القارية الأوروبية، وهو النوع الأول في تصنيفه، فهذه الدول توجد بها حدود واضحة بين ثقافاتها الفرعية أي أن خطوط الانقسام المتباينة واضحة، تساعد على التوافق الديمقراطي والاستقرار السياسي، فتفسير هذه الثقافات الفرعية بتوقعات متباينة على نطاق واسع ومصالح مختلفة تتعايش دون أن يكون هناك صراع، فالصراعات تظهر عندما يكون هناك اتصال بين فصيلين لكل منهما إديولوجية مختلفة في المجتمع فيتولد هناك توتر نتيجة التضارب في المصالح، كما أن الاختلاف في المفاهيم الإديولوجية ليس بالضرورة يولد العنف والتوتر في المجتمعات المنقسمة، فديفيد استونDavid Easton يؤيد أطروحة أن المجتمع الأحسن يقوم على اتحاد سياسات جيدة تجاه الثقافات المجاورة، ويقترح نوع من الفصل الطوعي في السياسة كنوع من الحل في المجتمع المنقسم، ويقول بأن النجاح الحقيقي يكون من خلال اتخاذ خطوات تؤدي إلى التطور بمفهوم عميق للوعي المتبادل والمسؤول عن احتواء الوحدات الثقافية، ويعتبره الأمل الوحيد في تجنب الضغط، كما أن سيدني فيربا Sidney Verba يتجه أيضا بنفس الاتجاه في الاعتقاد ، فهو يرى أن السياسة والتحديث الاقتصادي في افريقيا أدى إلى ظهور ثقافات فرعية مختلفة متنافرة فيما بينها ومن هنا بدأ الصراع في الظهور نتيجة الإدماج الطوعي للثقافات الفرعية وعدم ترك الخطوط المتباينة واضحة[2] فالمحافظة على الثقافات الفرعية بتباينات واضحة يساعد على فهمها واحتواء مطالبها

[1] Arend Lijphart , consociayional democracy, , types of western democracy systems, op.cit, p 217-219.

[2] Arend Lijphart , consociayional democracy, , types of western democracy systems, op.cit, p 219-220.

ووضوحها، فالإستقرار يأتي من التوازن بين التعاملات من جهة والتكامل من جهة أخرى فالعنف لا يأتي من التباينات نفسها وإنما من التعاملات الغير متوازنة بين المكونات المختلفة للمجتمع.

علاقة النخبة بالجماعات ضمن الثقافات الفرعية: Elite Mass Relations within the Sub-cultures

التمايز في خطوط الانقسام لدى الثقافات الفرعية هو من العوامل المهمة لتأسيس ديمقراطية توافقية، فالحدود الإثنية غالبا ما تبقى واضحة مستقرة على أسس اجتماعية واقتصادية وسياسية، وهذا التمايز غالبا ما يعزز بتمييز واضح، وسياسات عامة موجهة للمجتمع[1] فالسياسة الموجهة لقطاعات المختلفة وكل حسب برامجه واحتياجاته، فهو يزيد من عملية التمايز بين الثقافات الفرعية والتي غالبا ما يصاحبها درجة مرتفعة من التماسك والتنسيق الداخلي السياسي بين الثقافات الفرعية، وهو بدوره يساعد على ترسيخ الديمقراطية التوافقية ونجاحها ورفع ديناميكية عملها، فالنخب تلجأ إلى التعاون والتفاهم مع بعض بدون ترك التحالف، والأعضاء تصبح لديهم نوع من الالتزام تجاه هذا التحالف والكتل السياسية Hans Dalder يعتبر أن هذه الحدود التمايزية، والتنسيق مع التحالف يولد لدى قادة الكتل أو الأحزاب التسامح الذي قد يكون منه لدى أتباع هذه الثقافة أو الحزب، طريق آخر للتمايز في الانقسامات هو انتظام الأحزاب وجماعات المصالح مع الثقافات الفرعية، فجماعات المصالح قد تتجه لأن تدافع عن ثقافة فرعية قطاعية معينة من المجتمع، فهو يؤمن لها مصالحها وحتى تمثيلها السياسي من الأحزاب مقابل دعم أعضاء هذا الفصيل لهذت الحزب أو جماعة المصالح، والتعبير عن المصالح يتم عن طريق تكتل النخب.

ثالث عامل وهو المهم في الديمقراطية التوافقية، مساندة كارتل النخبة للحكومة المركزية[2] فالدعم له حاسم من قبل التحالف للحكومة، فهي تؤدي عملها بقدرة وكفاءة عالية في حالة المساندة والدعم، لكن في حال بدأ الانتقاد والتصادم مابين الحكومة والتحالف المشكل للنخب الممثلة للثقافات الفرعية المكونة للمجتمع، فإن الحكومة قد لا تصمد طويلا ولا يمكن أن تنجح في عملها، وهنا يصبح التحالف بمثابة المعارضة وهو الذي يشكل مختلف مكونات المجتمع فالتعاون بين الطرفين هو أهم عامل للاستقرار السياسي في المجتمعات القائمة على الديمقراطية التوافقية.

---

[1] Rabin M.Williams, Jr, "The Sociology of Ethnic Conflict : Comparative International perspectives", New York : copuright , Annual Review of Sociology , vol 20 , 1994 , p 57.

[2] Arend Lijphart , consociayional democracy, , types of western democracy systems, Ibid , p 221-222.

المطلب الثالث: الهندسة السياسية للديمقراطية التوافقية

تعتبر الهندسة السياسية أحد المواضيع المهمة والتي تعبر عن تصميم واعي للمؤسسات السياسية لتحقيق أهداف محددة، والهدف الحقيقي للهندسة السياسية هو حل المشاكل الأساسية التي تعيق استقرار الحكومة ونقص فاعليتها في النظم الديمقراطية، وتكون هذه المعالجة من خلال تصميم للمؤسسات السياسية والأحزاب، الانتخابات، البرلمان، الرئاسة، وكذا تغيير الحوافز والإستراتيجيات التي تعيق الفاعلين السياسيين لتحفيزهم على تحقيق مخرجات معينة من خلال التعديل أو صياغات جديدة، فالهندسة السياسية معمول بها في الديمقراطيات الراسخة وحتى الناشئة، وكانت أكثر أهمية في دراستها في الدول الانتقالية أو دول ما بعد الصراع، وغالبا ما تكون كمحاولة لبناء أنظمة سياسية مستقرة ومستدامة في المجتمعات ذات الانقسامات العميقة.

فإعادة صياغة قواعد اللعبة "Rules Game" المؤسسية للتأثير على النتائج ليست فكرة جديدة فهي جزء من عمليات التنمية السياسية في ستينات القرن الماضي، جيوفاني سارتوري Giovanni Sartori يعتبر أن إمكانية تعزيز الديمقراطية يكون من خلال اعتماد مؤسسات لتنظيم السلوك وتقييده، كما أن الهندسة السياسية تضع استراتيجيات انتخابية تضيق على التلاعب بالنتائج الانتخابية، كما أن هذه الفكرة عرفت توسعا حول مزايا كل من الأنظمة الرئاسية والبرلمانية، ومواضيع حول الفيدرالية واللامركزية والحكم الذاتي، الأحزاب السياسية، والنظم الحزبية وصياغة البنى الدستورية بشكل عام، فكل هذه المواضيع كانت في إطار التنمية السياسية والتي لها علاقة وطيدة بالهندسة السياسية، والتي يعرفها جيوفاني سارتوري Giovanni Sartori في شكل تساؤل هو كيف يمكننا التدخل سياسيا في توجيه وتشكيل عملية التنمية السياسية؟ في حين أن هناك اليوم اتفاق واسع في الأوساط السياسية تفيد بأن المؤسسات هي أهم العوامل التي ترتكز عليها التنمية السياسية، وهناك خلاف عميق حول نوع المؤسسات التي تؤدي إلى ترسيخ وتكريس الديمقراطية في مختلف المجتمعات، وأكثر المقاربات أهمية وتأثيرا في هذا الموضوع هي التوافقية Consociationalism والتي بدورها تركز على تصميم أو إصلاح المؤسسات الديمقراطية التي تعمل كوسيط بين المجتمع والدولة، وكيف تمثل هذه المؤسسات مثل الأحزاب والجماعات مختلف المكونات الاجتماعية المنقسمة عرقيا وذات الصبغة السياسية، عكس Centripetalism التي تشجع على الوحدة من خلال تصاميم مؤسسية تنزع الصبغة السياسية على الإثنيات المنقسمة، في حين ترى التوافقية Consociationalism أن الأقلية أو الإثنية هي أحد الأطر التنظيمية التي تدافع عن أعضائها سياسيا، واقتصاديا واجتماعيا[1].

[1] Benjamin Reilly,**Democracy and Diversity : political Engennering in the Asia-pasific, oxford studies in democratization,** op.cit , pp 21-22.

منذ النصف الثاني من القرن الماضي، عرفت الهندسة السياسية، تغييرات جذرية كبيرة فبعد الحرب العالمية الثانية ذهبت الدول المستقلة حديثا إلى استنساخ القواعد الدستورية الأساسية من الدول المستعمرة الغربية، دون التفكير جديا في البدائل المتاحة والتي تحتاجها مجتمعاتهم حقيقة، فاليوم مدونوا الدستور اختاروا بطريقة أكثر عمدا مجموعة من النماذج الدستورية، من بين مجموعة واسعة أخرى لها مزايا وعيوب مختلفة، فيبدوا أن التطور في أول وهلة مفيد عن طريق الدساتير الجديدة لكن هذا الواقع الجديد له عدة مآخذ ينطوي عليها حسبما يراها علماء السياسة، فخطر كتابة الدستور هو اتخاذ قرارات غير حكيمة ومدروسة أثناء صياغة الدستور، مما يؤدي إلى نتائج أكثر سلبية أثناء تطبيقه، فحسب Arend Lijphart أنه يجب على علماء السياسة والخبراء في الدستوري أن يقدموا مساعدة للمهندسين الدستوريين من خلال صياغة توصيات محددة ومبادئ توجيهية، حتى يتسنى للمسؤولين عن صياغة الدستور اتخاذ قرارات صائبة من بين الاحتمالات والخيارات الكثيرة المتاحة لديهم، آرنت ليبهارت يحاول توجيه بعض التوصيات حتى يتم الأخذ بها من طرف السياسيين أثناء صياغة دساتيرهم في المجتمعات المتعددة ذات الانقسامات الإثنية العميقة، في مثل هذه المجتمعات المنقسمة بشدة، فالمصالح والمطالب المختلفة للمجموعات الطائفية يمكن استيعابها فقط عن طريق تقاسم السلطة.

فمعظم الخبراء في المجتمعات المنقسمة على نفسها والمهندسين الدستوريين يوافقون أن الانقسامات الاجتماعية تشكل مشكلة خطيرة للديمقراطية في هذه البلدان، ولذلك من الصعب تحديد والحفاظ على حكومة ديمقراطية في البلدان المنقسمة أكثر منها في البلدان المتجانسة كما يرى آخرون أن مشكل الإثنية والانقسامات العميقة، يشكل عائق كبير في الدول الانتقالية أكثر منه في الديمقراطيات الراسخة التي عالجته، كما أن هذه الانقسامات تشكل عقبة رئيسية أمام التحول الديمقراطي في القرن العشرين أمام الدول الديمقراطية الحديثة، كما أن هناك نقطة ثالثة مختلف حولها وهو أن نجاح أو إقامة حكومة ديمقراطية في المجتمعات المنقسمة يتطلب عنصرين رئيسيين في الهندسة السياسية وهما : تقاسم السلطة والحكم الذاتي للجماعات القطاعية المختلفة المكونة للمجتمع، فتقاسم السلطة يدل على مشاركة ممثلي كافة الجماعات الطائفية في صنع القرار السياسي، خصوصا على المستوى التنفيذي، والحكم الذاتي يعني أن هذه الجماعات لها سلطة داخلية في إدارة شؤونها خصوصا في المجال التعليمي والثقافي هاتين الخاصيتين هما السمتين البارزتين في الديمقراطية التوافقية والعديد من العلماء تعرضوا لهاتين النقطتين بالتحليل والنقد و أبرزهم تيد روبرت جورTed Robert Gurr الذي اهتم بالأقليات المعرضة للخطر بالنظر إلى الصراعات الإثنية، والذي يستفاد في تحليله في

الديمقراطية التوافقية هو الجماعات الطائفية، كلها يمكن استيعابها وحمايتها وضمان حقوقها من خلال مزيج من السياسات والمؤسسات المستقلة ذاتيا وتقاسم للسلطة[1].

الهندسة الدستورية: Constitutional Design

هذا المفهوم يتضمن حزمة المؤسسات الحكومية (رئيس الدولة، الحكومة، البرلمان)، مع نمط التفاعلات فيما بين المؤسسات، فالهندسة الدستورية L'archutecture Constututionelle تحتوي النماذج المركزية أو اللامركزية في الدولة والنظام الانتخابي، هذه الأبعاد تجمع البدائل، والمبادئ والقرارات الدستورية التي تتصف بها كل ديمقراطية على حدى، فالأخذ بالدستور يعني تبني قوانين جديدة بناء على القواعد الدستورية السابقة، أي عدم التعارض معها بالإضافة إلى تطبيق هذه القواعد العامة نفسها كالحريات والمعاملات المنصوص عليها دستوريا، فإنشاء برلمان مثلا أن يكون منصوص عليه في الدستور مسبقا وتم إدراجه في مواده، فالدستور يعبر عن القواعد العامة التي تحكم المجتمع ولا يجب أن تتعارض معها القوانين اللاحقة، فهو ينص على نماذج التعبير للمجتمع المدني، النظام الحزبي يعبر عن السلوك السياسي للمواطنين الواجب إتباعه، مثل طرق المشاركة وإنشاء الأحزاب، النظام الانتخابي يعبر عن طريقة الوصول إلى المؤسسات الدستورية، فهو يعبر عن مصالح المجتمع وسلوكه من ناحية نوع النظام الموافق لطبيعة المجتمع كالنظام الرئاسي أو البرلماني دولة مركزية أو فيدرالية، علاقة البرلمان بالجهاز التنفيذي محدودية عدد الأحزاب في النظام الحزبي أو ترك المجال مفتوح لتأسيس الأحزاب، فالهندسة الدستورية يجب أن تكون محايدة تعبر فقط عن مصالح المجتمع[2].

الآن وبعد الموجة الأخيرة للديمقراطية في العالم والتي انحصر فعلها، بدأت المناقشات حول المؤسسات السياسية المناسبة في ترسيخ الديمقراطية، فالجدل قائم حول مزايا كل نظام بين البرلماني والرئاسي، النظم النسبية والتعددية الانتخابية أم الوحدوية، والحكومات الاتحادية أو الفيدرالية اللامركزية، لكن التحدي يقوم في كيفية إرساء مؤسسات ديمقراطية في المجتمعات المنقسمة بشدة على أسس عرقية، فكانت الحاجة ماسة إلى أنظمة تضمن التمثيل للأقليات والتي تستبعد في نظام الأغلبية في اتخاذ القرارات، فالهندسة الدستورية من القضايا المهمة في المجتمعات المعرضة للصراعات، ورغم كثرة المجتمعات المنقسمة إلا أنه لم يكن هناك اتفاق حول الترتيبات السياسية الدستورية التي تصنع السلام في سياق ديمقراطي، فالهندسة الدستورية التوافقية تقوم على قواعد أساسية وهي الائتلافات الكبيرة، الانتخاب النسبي للتمثيل

---

(1) Arend Lijpahrt, **Constitutional Design for Divided societies**, journal of democracy , vol 15, n° 02, april 2004, pp 96-97 .

(2) Leonardo Morlino , **Archutectures Constitutionelles et politiques democratique en Europe L'est ,** Revue Francaise de science politique , vol 50, n° 04, 2000 , pp 680-681.

من أجل ضمان التناسب الإثني في التمثيل، حق الفيتو الممنوح لكل مجموعة مشاركة في الحكم، فهذه القواعد بعيدة عن النظام الأغلبي الذي يمنع الأغلبية من التمثيل الدائم نتيجة لقواعد اللعبة التي تقرض تمثيل ومشاركة الأقليات في الحكم والمحافظة على مصالحها، كما أن التنفيذ يكون لكارتل من النخب كما يشير إلى ذلك آرنت ليبهارت أن الخاصية الأساسية للديمقراطية التوافقية هو أن قاعدة القطاعات السياسية في المجتمع يتعاونون لتشكيل ائتلاف كبير لحكم البلاد، فالنظام الانتخابي يقوم على التمثيل النسبي الذي يضمن التمثيل الإثني في القوائم التي تتقدم بها الأحزاب فالنظام الانتخابي المصمم في الدستور هو أهم المؤسسات في الدفع نحو تصالحية المجتمع وتعايشه، فنظام المكافآت الانتخابية الذي يأخذ السياسيين في الأحزاب إلى الأخذ بالاعتبار مصالح الناخبين من المجموعات الأخرى من تلقاء نفسها، وهذا يؤدي إلى إنتاج مراكز عرقية معتدلة في التعامل، فنظام الحوافز يدفع إلى الاعتدال في تحقيق الأهداف التوافقية لأن التدابير الدستورية تقع في مشاكل الديمغرافيا العرقية، التي كثيرا ما تجعل المهمة صعبة في الدوائر الانتخابية وتحاول تكييفها بأنظمة الحوافز[1].

فهناك مبادئ عامة في الهندسة الدستورية، تستخدم لتأمين مخرجات ترضي جميع القطاعات المشكلة للمجتمع، و تعبر عن توافق اللجنة التأسيسية الممثلة لجميع أطياف القطاعات المختلفة، فالمبادئ العامة على مستوى تشكيل الجهاز التنفيذي أنه يجب أن يكون وليد خصائص معينة للشعب، فحتى يتم تشكيل هذا الجهاز وجب دراسة وتحليل الخصائص التاريخية، والأهداف المشتركة له، ومصالحه، حتى وإن كانت هذه الأهداف والمصالح مختلفة مابين مجموعاته وجب دراستها والتعبير عنها دستوريا، فالفيتو المتبادل بين القطاعات والتحالفات الموجودة في الأنظمة التوافقية يعبر عن الخصائص المختلفة ما بين المجموعات فهو تعبير دستوري عن الاختلاف والتعارض في المصالح والتعدد في المجتمع، فالقواعد القانونية التي ينص عليها الدستور جاءت لخدمته، والتصميم هو لتأطير هذه الخصائص، ببناء سلطة سياسية بعيدة عن الإقصاء ووضع التوافق كبديل وإستراتيجية للهندسة الناجحة.
إشراك جميع النخب المكونة للمجموعات المختلفة في المجتمع، في مشروع الهندسة الدستورية، حتى يلتزم الجميع بتطبيق هذه المبادئ الدستورية وتكون حجة ضدهم في حالة الامتناع أو الإخلال بالتطبيق، تقنين المبادئ العامة لحقوق الأقليات والأفراد، وحماية القضاء وفصله عن السلطات الأخرى، عن طريق تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات، والتعقيد المؤسسي ووضع طرق للمساءلة الفعالة.
عملية صنع القرار الجماعي بين الأطراف المكونة للحكم، من خلال المؤسسات المتشابكة حتى يأخذ صنع وتطبيق هذه القرارات صفة الشرعية، ونتائجه مقبولة من طرف جميع القطاعات.

[1] Donald L.Horowitz," Constitutional Design an Oxymoron" ?, Designing democratic Institutions , ed by Ian Shapiro and Stephen Macedo , New York : University press, 2000, pp 253-261.

القواعد الدستورية يجب أن تعبر عن خصائص تاريخية مكونة للمجتمع، ووقائع من الحاضر لحل المشاكل والتوافق على آليات حكم يعتمد عليها في المستقبل كدستور ثابت يستوعب جميع القضايا التي يمكن أن تطرح عليه، وتجد لها حلولا على أساس القواعد الدستورية المتفق عليها[1]، فالقواعد هذه عامة تشمل جميع الدساتير، وتبقى الهندسة الدستورية التوافقية جزءا من هذا، بحيث التوافق هو الإستراتيجية الأساسية في وضع القواعد والمبادئ العامة في الدستور، لسد الثغرات التي يمكن استغلالها في إثارة الخلاف الذي قد يؤدي إلى تهديد وحدة واستقرار المجتمع، فالطوائف المختلفة المشكلة للمجتمع وجب إشراكها في عملية الهندسة والصياغة النهائية لتضمن حقوقها وتحقق مصالح الأطراف في إطار مؤسسي قانوني سياسي يحمي حقوق الأفراد والإثنيات، ويحقق التوازن في المجتمع.

ففي مبدأ تقاسم السلطة هناك هدف للحفاظ على الوحدة وتجنب الخلاف، وخطر التدمير المتبادل الذي يزيل التحالف وتقاسم السلطة، كما أن الدخول في التحالف حسب آرنت ليبهارت A.Lijphart لا يجب الدخول فيه قصرا، إما من الجماعات المقابلة أو من فرض النخبة على أعضاء الجماعة أو الطائفة وجوب الدخول في التحالف، لأنه عنصر مهم في الديمقراطية التوافقية، وعنصر من عناصر فشلها في حالة سوء اختيار التحالفات وتكوينها، كما أن التسامح بين النخب السياسية المشاركة في الهندسة الدستورية من أهم العناصر التي تساعد في إنجاح التفاوض ووضع قواعد دستورية، من خلال التسويات والتوافق على قواعد الأساسية في النظرية التوافقية، مثل التناسب في المخصصات المادية والمعنوية، التناسب في الجهاز التنفيذي والتشريعي، الاستقلال الذاتي الثقافي، التحالف الكبير وتخصيص الموارد النسبية والمساهمة في السلطة التنفيذية، كحق الفيتو واستقلال الممارسات الثقافية ، من أهم القواعد الدستورية التي من المفترض أن تشكل الارتياح لجميع الأطراف وتعتبر آليات لحماية حقوقهم وقواعد أساسية لكبح أي طرف هدفه المخفي إثارة الصراع، عن طريق الرموز الثقافية كالتسميات الرسمية، والهوية واللغة والمسائل التي تعبر عن التمييز[2] .

الهندسة المؤسساتية

المؤسسات هي القواعد والقيود التي تحدد شكل التفاعل البشري حسب Benjamin Reilly وهي كنتيجة للسلوك البشري الذي يقلل من عدم اليقين في التنبؤ به و ضبطه في التفاعلات

---

(1) Donald .S.Lutz , **principales of constitutional design** , first publication, New York : Cambridge university press , 2006 , pp 218-220.

(2) Donald L.Horowitz , "Constitutional Design : proposals versus process , the Architecture of democracy , constitutional design , conflict , Management and Democracy", ed by : Andrew Reynolds, first publication , New York : oxford university press , 2002, pp 19-22.

لذلك صممت المؤسسات للتنبؤ بالتفاعل بين الناس، سواء كأفراد أو مجموعات، فالاقتصاديين ينظرون للمؤسسات أنها مفتاح المعاملات الاقتصادية، أما السياسيين يعتبرونها أنها الإطار الوحيد الذي يضمن الشروط اللازمة للمساومة والتبادل السياسي، فهي تولد وتضمن الاستقرار وتضبط وتتنبأ بالسلوك المستقبلي، ففي الأنظمة الديمقراطية المؤسسات هي الضامن للاستقرار والقواعد القانونية، مارش و أولسان Olsen وMarch يعتبران أن المؤسسات السياسية لها دور كبير في وضع القواعد بأكثر استقلالية، لأن الديمقراطية لا تتوقف فقط على الظروف الاقتصادية والاجتماعية ولكن أيضا على تصميم المؤسسات السياسية التي تعتبر أهم الفاعلين السياسيين في المجال السياسي، فلها أهمية قصوى بالنسبة لاحتمالات المدى الطويل ومستقبل الديمقراطية وترسيخها في المجتمع حسب Martin Lipset & Juan Linz & Larry Diamond، فالأشكال المؤسسية المختلفة والقواعد والممارسات لها نتائج كبيرة في درجة ديمقراطية النظام وكيفية اشتغاله، فهي بمثابة العنصر المهم للحكم على مستوى الديمقراطية، فالاعتراف بأهمية المؤسسات من قبل علماء السياسة صاحبه الاهتمام بأهمية قواعد الهندسة السياسية، والنتائج المؤسسية، وتغيير شكل المؤسسات يستطيع أن يتغير تبعا للسلوك السياسي المجتمع، فالفاعلين السياسيين في المجتمعات المنقسمة قد يميلون إلى سلوكات مختلفة وقد تكون غير ديمقراطية للتعبئة في الحصول على الأصوات من خارج الإثنيات التي ينتمون إليها، فبعض الأنظمة الانتخابية مثلا تساعد على ذلك، لكن نجد في المقابل من ذلك أنظمة انتخابية تقنن وتضبط سلوك مختلف المجموعات الاجتماعية من خلال المؤسسات وعن طريق أنظمة انتخابية خاصة تؤثر على العملية التنافسية في المجتمعات المنقسمة، فهو يساعد على ضبط العملية السياسية، وإضفاء التعاون في التفاعل والتفاوض بين الفاعلين السياسيين[1]، فمفهوم الهندسة الانتخابية له معنيان في الأدبيات السياسية، فهو يعني المنهجية في التعامل مع إمكانيات مختلفة لتصميم نظام انتخابي من شأنه أن يساعد في تخفيض الأهداف من خلال أفضل منحنى هيكلي للحكم والحكومة والنظام السياسي المستقر، والمعنى الآخر للهندسة الانتخابية هو التحكم في القوانين الانتخابية المصممة من اللاعبين المهتمين بالعملية الانتخابية، كالأحزاب والمرشحين الذين يهدفون إلى شغل الوظائف وتحليل النتائج الانتخابية[2].

نظرية التسوية المركزية: The theory of Centripetalism

هي نظرية تسعى من خلالها الأنظمة إلى التسوية التدرجية بمراحل متعددة بخلاف النماذج التقليدية كحكم الأغلبية، فهي تطرح آليات أخرى لإدارة الصراع بعمليات مستمرة ومؤسسة

---

(1) Benjamin Reilly **, Democracy in Divided societies , Electoral Engenering for conflict Management** , first publication , United Kingdom : Cambridge university press , 2004 , pp 07-09.

(2) Gideon rahat and Mario Sznayder ," Electoral engeneering in chile, the electoral system and limited Democracy , Great Britain , electoral studies", vol 17 , n° 04 , 1998 , p 430.

كالتفاوض والمساومة والتعاون، دانك بلاك Dunc black (1958) يرى بأن العديد من القضايا التي تواجه الديمقراطيات ليست للحل دائما بقرار الأغلبية، فحكم الأغلبية في المجتمعات المنقسمة على عدة خطوط والممزوجة بهويات عرقية مختلفة، عادة ما يخرج بقرارات لا ترضي جميع الأطراف مما يجعل هذه الحكومات غير مستقرة، فهذه الاختلافات الطبيعية في المجتمعات المتعددة تطرح مشكلا في نطاق العمل الجماعي، وهي تحتاج إلى آليات مساومة وتفاوض عن طريق وكلاء الوساطة للتوفيق بين المصالح المتعارضة تفضي إلى مخرجات ونتائج ترضي وتضمن جميع حقوق الأطراف وتجذب كل مكونات المجتمع للمشاركة، وبهذا تصبح آلية فعالة ومهمة بدل قاعدة الأغلبية التي تمتاز بالقصور في هذا النمط من المجتمعات، فنظرية التسوية Cetripetalism في مضمونها هي آلية لإدارة الصراع المؤسس على قواعد تؤدي إلى إيجاد حوافز للتوفيق بين المصالح المتنافسة في المجتمعات المتمايزة اثنيا عن طريق إقامة تعاون بين الأحزاب السياسية[1]، والتي تمثل التعبير السياسي عن الانقسام الاجتماعي[2] عبر الخطوط الإثنية التي ينقسم عليها المجتمع ففي الحملات الانتخابية تقوم هذه الأحزاب بإقامة تعاون وتحالفات للظفر بأكبر عدد من المقاعد من خلال عمليات التفاوض والمساومة، فالهندسة المؤسسية الانتخابية تتضمن هذه الآليات في بعض الدول التوافقية عبر اتصالات العملاء أو الوكلاء Cross-agents Communications للقيام بمساومات طوعية والتفاوض لضمان تحقيق نتائج بالانتخابات على مشاريع معينة مقابل تصويت الطرف الآخر على قضايا لصالح الطرف المفاوض وتكون هذه المفاوضات والمساومات عبر قنوات رسمية مؤسسية تبدأ بجلسات بناء الثقة ثم تطوير التفاهم والتعاون فالهندسة الانتخابية هي أهم مفاتيح تنظيم وإدارة الصراع والمنافسة عبر إقرار قواعد مؤسسية متاحة للفاعلين السياسيين للعمل بها في التعبئة والفوز بالانتخابات فهي تعتبر من أهم الإستراتيجيات لتنظيم الأصوات المنقسمة والمجزأة نحو الاستفادة منها،Donald Horowitz 1991 يعتبر أن Centripetalism هو تصميم قواعد انتخابية تجعل السياسيين يعتمدون بالتبادل على أصوات أعضاء الجماعات الأخرى من تلقاء نفسها لحشد الدعم من هذه الجماعات، ويجب على المرشحين أن يتصرفوا باعتدال والتركيز على القضايا الجوهرية التي تهتم المجتمعات المنقسمة إثنيا، وبهذا يعني أن الحوافز الانتخابية يمكن أن تؤثر في السلوك السياسي والانتخابي، فحتى الأقليات الصغيرة يصبح لها قيمة واهتمام من حيث الوزن الانتخابي وتصبح الفيصل في هزيمة أو نصر للمرشحين وCentripetalism هو نموذج معياري في الهندسة المؤسسية تصمم لتشجيع ثلاث مظاهر في المجتمعات المنقسمة:

---

[1] Benjamin Reilly , Democracy in Divided societies , Electoral Engenering for conflict Management, op.cit, pp 01-11.

[2] Benjamin Reilly ," political Engineering and party politics in conflict , pron societies" , Australia: Australian National University , Democratization , vol 13 , n° 05 , Decembre 2006 , p 112.

- توفير الحوافز الانتخابية للعملاء السياسيين لجلب أصوات من الجماعات العرقية الأخرى تلقائيا، وبالتالي تشجع على الاعتدال وتخفيف خطابهم السياسي، و إجبارهم على توسيع المواقف السياسية أملا في جلب الدعم الانتخابي الأوسع.
- توفير مجالات للمساومة، والتي بموجبها يقدم تحفيزات للفاعلين السياسيين للقيام بمساومات والتفاوض لمناقشة القضايا الكبرى في المجتمع.
- جذب الأحزاب السياسية إلى الوسطية والائتلافات لدعم الإثنيات لها وتوفير خيارات عديدة للسياسات والتصويت عليها وبالتالي جعل جميع الإثنيات تشارك وتحصل على حقوقها وتحافظ على مميزاتها[1].

المطلب الرابع : خصائص الديمقراطية التوافقية

تعرف الديمقراطية التوافقية تبعا للخصائص المميزة لها، هي كثيرة يحصرها آرنت ليبهارت في أربع خصائص رئيسية وهي: الائتلاف الموسع وهو العنصر المهم، فهو الحكم من خلال ائتلاف واسع من الزعماء السياسيين من كافة القطاعات الهامة في المجتمع التعددي، أما العناصر الثلاثة الأخرى فهي الفيتو المتبادل، أو حكم الأغلبية المتراضية والتي تستعمل كحماية إضافية لمصالح الأقلية الحيوية، النسبية كمعيار أساسي للتمثيل السياسي والتعيينات في جميع مجالات الخدمة المدنية، وتخصيص الأموال العامة، أما الخاصية الأخيرة فهي الاستقلال الفئوي لكل قطاع في إدارة شؤونه الداخلية الخاصة[2].

الائتلاف الموسع : فعلى النقيض من اتجاه نموذج وستمنستر في تركيز السلطة التنفيذية في الحزب الواحد الحاصل على الأغلبية واستحواذه على أغلبية الوزارات، فإن الديمقراطية التوافقية و من خلال مبدأ التوافق تفتح المجال لمعظم الأحزاب الهامة المشاركة في السلطة التنفيذية في تحالف واسع النطاق، الأعضاء السبع في الحكومة السويسرية والمجلس الاتحادي، يقدم أحسن مثال على الائتلاف الموسع ، كما أن الدستور البلجيكي ينص على تمثيل المجموعات اللغوية في المجلس التنفيذي[3] فالسمة الأساسية في هذا النوع من الديمقراطية هي أن الزعماء السياسيين لكل قطاعات المجتمع التعددي تتعاون في ائتلاف واسع في حكم البلاد.

ويمكن توضيح وظيفة الائتلاف الواسع عبر وضعه ضمن سياق مبدئيين متنافسين هما الحكم بالإجماع وحكم الأكثرية في النظرية الديمقراطية المعيارية فمن جهة يبدأ الاتفاق الواسع بين

---

(1) Benjamin Reilly , Democracy in Divided societies , Electoral Engenering for conflict Management, op.cit, p 11.

(2) Howard J. wiarda and Jonathan . T.Polk , po.cit. p 307.

(3) Arend Lijphart, **Patterns of Democracy** , first publication , New haven : Yale university press , 1999 , pp 34-35.

كافة المواطنين ليكون أكثر ديمقراطية من حكم الأكثرية، ويعتبر من جهة ثانية البديل الوحيد من حكم الأكثرية و حكم الأقلية، أو على الأقل فيتو الأقلية، فمعظم الدساتير الديمقراطية تحاول أن تحل هذا المأزق بالنص على حكم الأكثرية للمعاملات العادية عندما يرى أصحاب القرارات أن البت فيها ليس صعبا وأكثرية إستثنائية بالنسبة إلى القرارات الحيوية جدا كاعتماد الدساتير أو تعديلها، وجون جاك روسو Jean Jacqes Roussou يعتبر أنه كلما كانت المسائل التي تنافس أهم وأخطر شأنا كان على الرأي الذي يجب أن يسود أقرب إلى الإجماع، عمليا يشتغل حكم الأكثرية انشغالا حسنا عندما تكون الآراء موزعة على نمط واحد بصورة غير مسبقة نسبيا، بمعنى آخر عندما يوجد إجماع لا يستهان به ولا تكون الأكثرية والأقلية متباعدتين جدا، ولكن في النظام السياسي في القطاعات السكانية المنفصلة بوضوح والمتعادلة تقريبا، فإن الحكم الصارم بالأكثرية يعرض وحدة وسلامة النظام للضغط الشديد[1]
إن فكرة تقاسم المناصب الرسمية والوظائف العامة، والمنافع التي توفرها الدولة للمواطنين تبقى مثيرة للجدل والمخاوف عن الطابع الاحتكاري للائتلاف الكبير وفي ظل نظام يتسم أساسا بالنخبوية، فإن البعض يخشى أن تحول الأحزاب المشتركة في الائتلاف فوائد التقاسم من عملية تفيد المواطنين الذين ينتمون إليها إلى عملية تعود المنافع على هذه الأحزاب نفسها أي على قادتها وأعضائها البارزين، بينما لا يبق للمواطنين إلا القليل في عملية التقاسم هذه كذالك يخشى بعض الناقدين أن يتحول دور الأحزاب في عملية التقاسم هذه من دور منظمات سياسية تتنافس على كسب تأييد المواطنين عبر بلورة مطالبهم وضمان حصولهم عليها، بحيث ينسجم هذا الدور مع العمل الديمقراطي إلى منظمات تستخدم مواقعها في السلطة وتقاسمها منافعها من أجل تقديم عملات انتخابية إلى المواطنين من حساب الدولة بل على حساب المواطنين أنفسهم و تكون سببا في إفساد العملية الانتخابية، ومثل هذا التحول كثيرا ما يحدث في النخب التي تستقر في السلطة زمنا طويلا وتمارسها دون أن يواجه هذا النظام السلطوي منافس حقيقي، فلا ريب أن الأحزاب التي لم يشملها الائتلاف لأنها كانت لحظة تشكله أحزابا صغيرة لن يكون سهلا عليها أن تنمي قدراتها وقوتها حتى تتمن من دخول الائتلاف، وفرض نفسها كطرف له وزن ينضم إليه ، ويضطر كل من دخل الائتلاف إلى إعادة النظر في برامجه ونمط تشكيله.

الاستقلال الفئوي الذاتي والفيدرالية:

يعتبر الاستقلال القطاعي الذاتي من أهم خصائص الديمقراطية التوافقية، حيث تحكم الأقلية نفسها في المنطقة التي تعني هذه الأقلية حصريا، فهي لازمة لمبدأ الائتلاف الواسع ففي كافة الشؤون التي تعني الجميع ينبغي للقرارات أن تتخذ من قبل كل القطاعات معا وبدرجات متساوية تقريبا من النفوذ، أما في باقي الشؤون فيمكن للقرارات ولتنفيذها أن يوكل لقطاعات مختلفة لها صلة بهذا الشأن.

---

[1] آرنت ليبهارت، مرجع سابق ، ص ص 48-52.

إن تفويض سلطات صناعة الحكم وتنفيذه إلى القطاعات الفئوية مقرونا بالتوزيع النسبي للأموال الحكومية على كل قطاع، وهو يشكل حافزا قويا لمختلف المنظمات القطاعية، فمن أوجه تعريف المجتمع التعددي أن المنظمات التمثيلية للمجتمع تتبع الانقسامات القطاعية معنى هذا أن الاستقلال القطاعي الفئوي يزيد من الطبيعة التعددية لمجتمع تعددي أصلا، فمن طبيعة الديمقراطية التوافقية في بدايتها على الأقل، أن تجعل المجتمعات التعددية أكثر تعددية وهي لا تستهدف إزالة الانقسامات القطاعية أو إضعافها، بل الاعتراف بها صراحة وتحويل قطاعاتها إلى عناصر بناءة للديمقراطية المستقرة[1].

هناك شكل خاص من أشكال الاستقلال الفئوي أو القطاعي وهو الفيدرالية فهي عملية سياسية للحكم من خلال سيادة مشتركة عامة، وحكم ذاتي للاتحادات، فهي تقوم على طريقة خاصة في تقسيم الحكم وتنظيمه من خلال الحفاظ على الوحدة من جهة والتنوع من جهة أخرى[2] فالفيدرالية على علاقة بلامركزية الحكم، وتفويض جانب من التسيير للأقاليم، فهي نظام لتقييم المسؤوليات والسلطة وتساهم في تطبيق الديمقراطية في المجتمعات المتعددة[3] سويسرا أحد النماذج التي تجمع بين الفيدرالية كشكل خاص والتوافقية كقاعدة عامة، فهي دولة فيدرالية تقوم على تقسيم السلطة بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية في عشرين كنتون Cantons، بالإضافة إلى ستة كنتونات تسمى أنصاف كنتونات Cantons Half والتي أنتجتها الانقسامات السياسية في الدولة المكونة من كنتونات، والنصف كانتون يمثله واحد فقط من النائبين في المجلس الفيدرالي السويسري، وفي مجلس الولايات لها نصف وزن الكانتون العادي في التصويت على القوانين، والتعديلات الدستورية، وسويسرا بهذه الهندسة المؤسساتية وآلية الحكم هذه تعتبر من أكثر الدول اللامركزية كما أن في بلجيكا لعبت الفيدرالية الإقليمية دورا مهما منذ 1970، حيث كانت القطاعات متباعدة جغرافيا وأعطي لها الاستقلال القطاعي على أساس المبدأ الشخصي الذي يعطي الاستقلال الثقافي لكل فئة يجعل التنوع الديني والثقافي مميز وواضح[4]، فالفيدرالية وثيقة الصلة بالنظرية التوافقية، فهي لا تقتصر على أوجه الشبه على منح الاستقلال الذاتي للعناصر المكونة للدولة، بل تتعداها إلى المبالغة في تمثيل الأقسام الصغرى في المجلس الفيدرالي، لذالك يمكن اعتبار النظرية الفيدرالية نمطا محدودا وخاصا من النظرية التوافقية، وبالمثل فمن الممكن استعمال الفيدرالية كطريقه توافقية عندما يكون المجتمع التعددي"مجتمعا فيدراليا" أي مجتمع يتركز فيه كل قطاع في إقليم محدد منفصل عن بقية القطاعات، أي تطابق الانقسامات القطاعية مع

---

(1) آرنت ليبهارت، مرجع سابق، ص ص 50-51.

(2) Robert Agranoff , "**Federalism" , the Encyclopedia of political science**, ed by : George Thomas Kurian , Washington : copres , 2011 , p 567.

(3) Win van De Dank , Frank Hend riks and Rund Lunks**, Missing Links? Consensus Democracy , voluntary association and European values**. Netherland : tilbyrg university , 2003, p 259.

(4) Arend Lijphart, **Patterns of Democracy** , first publication , New haven : Yale university press , 1999 , pp 34-35.

الانقسامات الإقليمية، نظرا إلى كون الحكم على المستوى المحلي منظما بصورة عملية على أسس إقليمية دائما، فإن الفيدرالية تشكل طريقة مثلى لتطبيق فكرة الاستقلال القطاعي.

الفيتوا المتبادل : إن المشاركة في الائتلاف الواسع يؤمن ضمانة سياسية هامة لقطاعات الأقلية، لكن ليست حماية مطلقة ولا خالية من العيوب، كما أن للقرارات ينبغي أن تتخذ في الائتلافات الواسعة، وعندما تتخذ هذه القرارات عبر أكثرية الأصوات، فإن تمثيل الأقلية في الائتلاف يمنحها فرصة لتقديم اقتراحاتها بأقصى ما يمكن من قوة لشركائها في الائتلاف لكنها قد تهزم مع ذالك أمام أصوات الأكثرية، وعندما تؤثر قرارات كهذه في المصالح الحيوية لقطاع الأقلية فإن هذه الهزيمة تعتبر غير مقبولة وتعرض التعاون بين النخب القطاعية للخطر، ولذالك فلابد من إضافة فيتو الأقلية إلى مبدأ الائتلاف الواسع، ولا يمكن لغير هذا الفيتو أن يمنح كل قطاع ضمانة كاملة للحماية السياسية؛ فيتوا الأقلية هو مرادف لفكرة الأكثرية المتراضية عند جون س كلوهن John c. colhoun التي اعتبرتها أنها حماية لمصالح الأقلية و هدفها الأساسي، فهي تمنح كل قطاع القدرة على حماية نفسه، وتضع حقوق كل قطاع وسلامته في أولويات الحكم ، أي تحت وصايته الخاصة[1].

وبهذا فإن كل جماعة مشتركة في الائتلاف الوفاقي لها الحق في استخدام الفيتو ويعتبر حق الفيتو هذا من جملة الآليات الدستورية والقانونية التي تحد من احتمال قيام ديكتاتورية الأكثرية في البلاد، ويسمح حق الفيتو للفئات المختصة بمنع صدور نمط معين من القرارات ويجرى التمييز بين نمطيين من القرارات فهناك التي تمس المصالح الحيوية للجماعات المشتركة في الائتلاف، وهذه تستخدم فيها الفيتو إذا وجدت الجماعة المعنية أن مشروع القرار يمسها بضرر كبير، وهناك نمط من القرارات الذي يؤثر تأثيرا محدودا على الأقلية، وهنا يجري استبعاد أداة الفيتو واللجوء إلى التصويت؛ وهناك نوعان من الفيتو: الأول هو عبارة عن تفاهم مكتوب بين خيارات تلك الجماعات يتكرس مع الوقت بحيث يصبح جزءا من التقاليد والتراث السياسي في البلد، كما هو الأمر في سويسرا وهولندا، والثاني في شكل قوانيين يدخل المواثيق والدساتير ويتجسد في المؤسسات الشرعية كما كان الأمر في النمسا، وفي بعض الأحيان يكون هناك نوع ثالث من الفيتو، كما هو موجود في بلجيكا حيث يكون إتفاق غير مكتوب في مجالات معينة واتفاق مدون في الدستور في مجالات أخرى شديدة الحساسية مثل اللغة [2]

إن فكرة الفيتو المتبادل تثير تساؤلات ومناقشات واسعة، فنقاد الديمقراطية التوافقية يعتقدون أنها قد تحد من إمكانية قيام ديكتاتورية الأكثرية ولكنها تفسح بالمقابل المجال أمام قيام ديكتاتورية الأقلية التي تمارس دور المعطل لسير أعمال الدولة ومشاريعها كما هو موجود في

---

[1] آرنت ليبهارت، مرجع سبق دكره ص ص 64-66.

[2] آرنت ليبهارت، مرجع سبق دكره ص ص 65-67.

لبنان وسويسرا التي يستطيع كانتون لا تزيد نسبة سكانه عن 20% من مجموع السكان من استخدام الفيتو لمنع إقرار مشروع حيوي عام.

التمثيل الانتخابي النسبي :

النسبية من الخصائص الأساسية الديمقراطية التوافقية، فالتمثيل النسبي هو خاصية النظام التعددي ففي سويسرا وبلجيكا مثلا كدول ديمقراطية مطبقة للنظرية التوافقية، فنظامهما الانتخابي النسبي قام بترجمة الانقسام الاجتماعي إلى انقسام وتمايز في النظام الحزبي، كما هو موجود في الأنظمة التعددية والتي تميل إلى تمثيل الأحزاب الكبيرة بتمثيل أكبر والأحزاب الصغيرة بتمثيل أقل، والهدف الأساسي من التمثيل النسبي هو تقسيم المقاعد البرلمانية بين الأحزاب بما يتناسب مع أصوات التي تحصلوا عليها[1]؛ وتقتضي النسبية في التمثيل انعكاسا لأحجام هذه الجماعات على شتى مستويات الدولة، بمؤسساتها وأنشطتها فتصميم النسبية عادة يقوم على مبدأ واضح وهو العلاقة التناسبية بين عدد الأصوات وترجمتها إلى مقاعد، وأي نظام انتخابي لم يجسد هذا المبدأ بهذه الترجمة يكون قد أخذها لاعتبارات أخرى قد تكون عشوائية[2].

فالنسبية وثيقة الصلة بمبدأ الائتلاف الواسع، وتقوم بوظيفتين هامتين: هي طريقة في توزيع التعيينات في الإدارات العامة والموارد المالية على شكل ميزانيات حكومية على مختلف القطاعات ويمكن معاملتها بمبدأ الرابح يأخذ كل شيء في حكم الأكثرية غير المقيدة، نظرا إلى أن تقسيم الحكم على أصغر عدد ممكن من المشاركين هو أحد دوافع تشكيل الائتلاف وبالتالي فإن قاعدة التوزيع النسبي تجعل الائتلاف الأصغر الرابح أقل ربحية .

النسبية بكونها معيارا محايدا وغير منحاز للتوزيع تقلل من عدد المشاكل المسببة للانقسامات في عملية صنع القرارات، وتخفف بذالك من أعباء الحكم التوافقي، ومن الوظائف الأكثر أهمية للنسبية وظيفة صنع القرارات نفسها. يحددها شتاينرجورج Steiner Jyrg النموذج النسبي هو النموذج الذي فيه تؤثر كل الجماعات في قرار ما بنسبة قوتها العددية[3].

ويمكن استنتاج أن العملية تقوم على المستويين التاليين: التوزيع المتوازن للمناصب وللمسؤوليات و المنافع المادية والمعيشية ومن المعتاد هنا التركيز على توزيع المقاعد النيابية كما يوازي حجم وأهمية كل من هذه الجماعات وكذالك توزيع المناصب الرئاسية والوزارية

---

(1) Arend Lijphart, **Patterns of Democracy** , first publication , New haven : Yale university press , 1999 , pp 37-38.

(2) Micheal Gallagher, **Proportionality**. ed by : pul baryy clarke and Joe Foweraker , first edition , New York : Routledge , 2011, p 307.

(3) آرنت ليبهارت، مرجع سبق دكره ص ص 67-69.

إلا أن هذا يمثل جانبا محددا ومهما من تطبيق النسبية، فلا يكفي أن تنتمي فئة معينة من إيصال ممثليها إلى المناصب الرئاسية أو حتى الوزارية بينما تبقى مشاركتها ناقصة في الإدارات الوطنية والمحلية، ففي هذه الحالة يخشى من أن تكون مساهمتها في الشأن العام شكلية أو هامشية، وتفاديا لذالك فإن الديمقراطية التوافقية تقتضي إشراك ممثلي الفئات الرئيسية في السلطات بما في ذالك الإدارة المحلية والأمنية، كذالك يطبق هذا التوزيع على سائر المستويات وصولا إلى المجالس والإدارة المحلية، إضافة إلى ذالك يعمل النظام على ضمان حصول كافة الفئات الاجتماعية على تعيين وتحصيل عادل من المنافع والمشاريع العامة التي تنفذها الدولة.

فإشراك الفئات المشاركة في الائتلاف في آليات ومواقع صنع القرار وبصورة تتناسب مع حجمها وأهميتها، يجعل من هذه المشاركة تضمن صنع القرارات عن طريق التوافق والإجماع، إلا أن الديمقراطيون التوافقيون يلاحظون أن إمكانيات الإجماع والتوافق تنخفض بصورة ملحوظة إذا كان الائتلاف ثنائيا، في هذه الحالة لابد من اعتماد الآليات الأكثرية في التصويت إلا أنه من المستطاع هنا أيضا حسب اعتقاد التوافقيون الوصول إلى توافق عبر أسلوب الصفقات أو عبر تفويض قادة الجماعات الرئيسية بالتفتيش عن القواسم المشتركة بالوصول إلى التفاهم، هذا الأسلوب يحيل أحيانا القضايا المعقدة من المجالس الوزارية أو النيابية إلى الهيئات الائتلافية.

خلاصة واستنتاجات:

يعرف الحكم التوافقي بناءا على خصائصه الأساسية، والذي يعتبر الائتلاف الواسع القاعدة الأساسية فيه والتي يبقى عليها التوافق ضرورة للحكم يكمل الائتلاف الموسع بأدوات تساعد في مأسسة القواعد المتفق* عليها، فالفيتو المتبادل بين القطاعات المشاركة في الائتلاف الموسع يعتبر ضمانة لحقوق كل إثنية ووسيلة رقابة متبادلة بين الأطراف المختلفة، كما أن النسبية هي آلية مكملة وتعتبر الوسيلة المثلى لضمان المشاركة المناسبة في المؤسسات الدستورية المختلفة، بالإضافة إلى الاستقلال القطاعي في تسيير الشأن المحلي لكل قطاع خاصة في الشق الثقافي واللغوي والديني للمحافظة على التمايز الذي تتمتع به المجتمعات

*إضافة إلى القواعد العامة السابقة هناك يستقي أرنت لبيهارت بعض القواعد الخاصة بتجارب معينة كالإتحاد الأوروبي ، وسويسرا ، وبلجيكا، فيضيف ليبهارت مثلا توازن السلطة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، النظام التعددي على مستوى التمثيل فمثلا في البرلمان الأوروبي هنا اشتراكيون وديمقراطيون، التعاون بين جماعات المصالح ، نظام تشريعي ثنائي قوي يقوم على نظام الغرفتين، دستور جامد لا يمكن أن يعدل بطريقة عادية بإعتبار أنه انشئ بعد مشاورات طويلة ومعقدة ويحتوي على اتفاقات قد تفضي إثارة خلافات في حالة مراجعتها، المراجعة والمراقبة القضائية للحقوق التي تتمتع بها الأقليات وحمايتها من الخرق، استقلالية البنك المركزي في تسييره.

- Arend Lijphart, **Patterns of Democracy** , first publication , New haven : Yale university press , 1999 , pp 35-45.

المتعددة والذي يعتبر قوة دافعة ونقطة إيجابية لنجاح الديمقراطية التوافقية في حالة تمت هندستها على أسس توافقية صلبة.

تقدم الديمقراطية التوافقية Democratie Consensuelle, Consociational Democracy كما تبلور مفهومها منذ عقود كنموذج بديل عن الديمقراطية التنافسية Democratie competitive أو الديمقراطية الأغلبية التي عرفت تاريخيا من قبل جل النظم السياسية في سياق تكون دول ومجتمعات موسومة بقدر كبير من التلاحم البشري والانصهار الإثني والاستقرار السياسي، و معززة لثقافة سياسية ديمقراطية تكرس قواعد التنافس والتداول والتمثيل، فإن الديمقراطية التوافقية خلافا لذلك ولدت ونبعت في شروط يطبعها الانقسام المجتمعي، والتباينات الإثنية والعرقية والجهوية، وضعف الوحدة الوطنية، وصعوبة الاستقرار السياسي، وتواتر موجات العنف الاجتماعي.

فنموذج الديمقراطية التوافقية يقوم على دراسات إمبريقية تناولت مجتمعات غربية (النمسا وبلجيك، هولندا- سويسرا) وبلدان في العالم الثالث (الكونغو روندا- جنوب إفريقيا التي سنعرض في دراستها بالتفصيل في الفصليين السابقين، لبنان،ماليزيا) فهذه الدول أسست نظم حكمها من خلال توافقات عامة عملية، مما يعني أنه لا يستوفي عناصر نجاحه من تراكمات وخبرات تاريخية كما هو الحال في الديمقراطية الأغلبية، بقدر ما يستمد عناصر صلاحيته من واقع المجتمعات المتعددة Societé plurales التي فرض عليها بفعل ظاهرة الانقسام في نسيجها العام إنجاز الديمقراطية بمعناها التوافقي ولعل ذالك ما شدد عليه أرنت ليبهارت بأن المجتمع التعددي هو المجتمع المجزأ بفعل الانقسامات الدينية أو الإديولوجية أو اللغوية أو الجهوية أو الثقافية أو العرقية، كما أنه المجتمع الذي تنتظم بداخله الأحزاب السياسية، مجموعات المصالح ووسائل الإعلام والمدارس والجمعيات الطوعية، على أساس الانقسامات المميزة له، لذالك عندما يشير ليبهارت إلى الديمقراطية التوافقية فإنه يعني النظام الذي تتعدد فيه مصادر السلطة والمبني على التوافقات وعدم الإقصاء، أما الاستقرار السياسي أحد أهداف الديمقراطية التوافقية التي تسعى لتحقيقه من خلال ضمان المشاركة لجميع المجموعات المكونة للمجتمع.

الفصل الثاني
الإطار العام للتحول الديمقراطي في دولة جنوب إفريقيا

مقدمة:

لقد عرفت القارة الإفريقية مع مطلع التسعينات في القرن الماضي موجة من التحولات السياسية نحو الأخذ بالقواعد الديمقراطية، حيث شملت معظم دول القارة كجزء من السياق العام المعروف بموجة التحول الديمقراطي، التي عرفتها الدول النامية من بينها دول افريقية فهذا التحول يعبر عن أهم حدث في نهاية القرن العشرين في القارة .

ففي هذه الفترة شهدت إفريقيا العديد من التحولات و الأحداث السياسية حيث اتجهت دول القارة في معظمها إلى الأخذ بشكل من أشكال الديمقراطية، بالمضمون الليبيرالي الغربي الذي يقوم على أسس التعددية السياسية المعبر عنها بتعدد الأحزاب السياسية، و تداول السلطة فيها سلميا، فالقرار السياسي هو ثمرة تفاعل بين كل القوى السياسية ذات العلاقة بالموضوع محل النقاش، و يقوم على المساواة بين هذه القوى للوصول إلى حل وسط، احترام مبدأ الأغلبية أو التوافق كأسلوب لاتخاذ القرار والفصل بين وجهات النظر المختلفة، المساواة السياسية من خلال إعطاء صوت واحد لكل مواطن عبر عملية التصويت، تحقيق مفهوم الدولة القانونية وأهم سبيل لتحقيق ذلك هو وجود دستور، و خضوع الحكام للقانون وانفصال الدولة عن شخص الحاكم، و تدرج القواعد القانونية و إقرار الحقوق الفردية و تنظيم الرقابة التشريعية والقضائية على الهيئات الحاكمة.

العديد من الدول الإفريقية اتجهت إلى الأخذ بالديمقراطية الليبرالية، والتخلي عن النظم القائمة على الأحادية الحزبية التي سادت خلال الستينات حتى انتهاء الحرب الباردة في ثمانينات القرن الماضي، فإن دوافع ذلك التحول الذي اصطلح على تسميته التحول الديمقراطي وأساليبه و نتائجه قد تباينت من مجتمع إلى آخر، الأمر الذي أثار جدلا قاريا حول قضية التحول الديمقراطي في القارة وما تثيره من إشكاليات .

فالتحول الديمقراطي في العديد من الدول الإفريقية اتخذ صورة انتقال السلطة من أنظمة سلطوية (مدنية أو عسكرية) غير منتخبة إلى أنظمة مبدئيا منتخبة على نحو ما تشهده عدة دول، و هي الصورة المتداولة للتمييز بينها و بين غيرها من صور التحول السياسي غير الديمقراطي سواء تمثلت في انتقال سلطة من حكومات مدنية غير منتخبة إلى حكومات مدنية غير منتخبة أخرى، أو انتقال السلطة من حكومات عسكرية إلى أخرى عسكرية عن طريق الانقلابات أي حالة التحول من الأعلى و التي تكون عادة تعديلات شكلية تضمن استمرار نفس النظام في السلطة.

دولة جنوب إفريقيا و التي سندرس طبيعة تحولها تفردت بملمح خاص يميزها عن الحالات المتداولة وهو تراث الممارسة الديمقراطية للجماعة البيضاء فيما بينها في جنوب إفريقيا على النمط الليبرالي الغربي، والممارسة الشبه ديمقراطية المحكومة لجماعة الملونين والهنود بمقتضى دستور 1983، فالممارسة الديمقراطية لم تكن غائبة كلية عن مجتمع جنوب إفريقيا ولكنها كانت مقصورة على فئة بعينها على حساب فئات أخرى كالسود،الأمر الذي جعل

تجربة جنوب إفريقيا تميل إلى قضية الانتقال من نظام عنصري اثنوقراطي إلى نوع خاص من الديمقراطية.[1]

سنحاول في هذا الفصل معالجة مجموعة من الأسئلة التي تعبر عن الإطار العام لمجتمع جنوب إفريقي فما هي خطوط الانقسام التي يتمايز عن طريقها مجتمع جنوب إفريقيا؟ ما هي الأطر المؤسسية التي كانت تحكم دولة جنوب إفريقيا قبل وأثناء عملية التحول نحو الديمقراطية ؟

المبحث الأول : الإطار العام السياسي والتاريخي لجنوب إفريقيا

المطلب الأول: تشكل النظام العنصري لجنوب إفريقيا

أسست جمهورية جنوب إفريقيا كما هي في الوقت الراهن نتيجة عمليات طويلة و معقدة من التفاعل بين الشعوب الأصلية للمنطقة، و السكان الوافدين أو المستوطنين من الهولنديين والانجليز و الذين جاؤوا لاستغلال هذه المنطقة[2]، فتعمير هذه الأرض بدأ حوالي 2500 سنة مضت كان سكانها الأصليون يعيشون على الصيد و توافد عليها قبائل البانتو Buntu،الوافدة من الشمال و التي مارست الرعي و الزراعة و إنتاج الحديد، شكلت هذه القبائل جماعات بسبب وفرة نسبية من الأرض وممارسة هذه الأنشطة وسط قبائل تحتاج إلى حماية وقوة دفاع مما أوجب إنشاء جيوش دائمة في شكل مؤسسة تقليدية وظيفتها الدفاع و الحماية.

أصبحت جنوب إفريقيا أقل عزلة عن بقية العالم خلال أواخر القرن الخامس عشر في الوقت نفسه تقريبا ومع اكتشاف الأمريكيتين من طرف الإسبان، و اكتشاف البحارة البرتغاليين رأس الرجاء الصالح Cape of good Hope، في طريق الهند شرقا وخلفا للبرتغاليين Português كقوة تجارية في القرن 17 م أسس الهولنديون أول مستوطنة أوروبية دائمة هناك و في البداية تم استغلال مستعمرة الرأسThe Cape colony لصالحهم، و هي التي أسس عن طريقها لجنوب إفريقيا الحديثة، فالعمل في الأراضي يتم بالإكراه على سكان القبائل الأصلية، و بهذا بدأ مجتمع يتشكل من المواطنون البيض Whites و العبيد الملايو Malay Salves و السود الأصليين Native Blacks و من السمات الأولى للتشكل هي التركيبة المعقدة للمجتمع، الطبقية و التفاوت بين أفراد هذا المجتمع والأساس العنصري الحاد في التفرقة.[3]

---

[1] محمد عاشور مهدي، "الديمقراطية في إفريقيا، تجربة التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الأول، جامعة قاصدي مرباح، جوان 2009، ص ص 100-101

[2] Arthur s.Banks and others, **political handbook of Africa**. second edition. Washington: compress, 2007, p 803.

[3] Jefrrry Kopstein and Mark Lichbach, **comparative politics** . second edition. Cambridge: university press, 2005, p 434.

كانت المستعمرة الرأسThe Cape colony تابعة للهولنديين في القرن 17 م و لكن سقطت و أصبحت تابعة للبريطانيين موازاة مع الحروب النابليونية Napoleonic Wars ، لتبدأ حروب الزولو Zulu والأمم الأخرى في المقاومة لتنتهي بتأسيس دولتي ترانسفال و أورانج الحرة (Transvaal and Orange free) ، وهي أولى المحاولات لتأسيس دول قائمة بذاتها ونتيجة لاكتشاف المعادن والماس فيها تعرضت مرة أخرى للاحتلال البريطاني 1899 ــ 1902 لتشكل فيما بعد مع منطقتي كيب Cape و ناتال Natal دولة جنوب إفريقيا والحصول على الاستقلال الكامل في 1931 في إطار الكومنولث.[1]

مقاومة العدوان الخارجي على المقاطعات أو الدول المستقلة مثل ناتال ضد الاستعمار الأوروبي الهولندي لم يكن سببا في التعايش السلمي بين هذه القبائل، فالصراعات الداخلية والحروب القبلية على الموارد الاقتصادية كانت السمة الغالبة على هذه المجتمعات التقليدية فالبوير Boers و الزولو Zulu خاضا أهم المعارك في حروب داخلية لدولة ناتال و بلغت ذروتها مع هزيمة الزولو عام 1838، هذه المعركة و التي يحتفل بها بعض الأفارقة من أبناء القبيلة الأصلية باعتبارها عيدا وطنيا ومعركة تاريخية تم القضاء على سلطة الزولو عن طريق هذه الحرب وهيمنة البوير على جمهورية ناتال الزائلة.[2]

تعتبر جمهورية جنوب إفريقيا أهم دول القارة الأفريقية من حيث القوة الاقتصادية والتطور وحتى التجربة السياسية التي تعتبر أنموذج لدول القارة حسب بعض المنظرين، فهي تقع أقصى جنوب قارة إفريقيا يحدها المحيط الأطلنطي من جهة الغرب والمحيط الهادي من الجنوب والشرق، تحدها ناميبيا Namibia من الشمال الغربي، زيمبابوي وبوتسوانا Botswana and Zimbabwe من الشمال، موزنبيق Mozambique ووسوازيلاند Swaziland في الشمال الشرقي(الخريطة1من الملحق)، وتوجد مملكة ليزوتو Lisoto داخل الجزء الجنوبي الشرقي من جمهورية جنوب إفريقيا و بها أيضا النهر الرئيسي وهو نهر أورانج Orange[3] عاصمتها بريتوريا Pretoria عدد سكانها حسب إحصائيات 2007 هو أربعة وأربعون 44 مليون نسمة، اجتماعيا مكونة من ثلاثة أجناس رئيسية وهي السود 78.4 %، البيض 9.6 %، والملونون 8.9 %،الهنود/الآسيويين 2.5% ،آخرون 0.6%، كما توجد بها حوالي11 لغة رسمية، لغة الأفريكانا والانجليزية، الهوسا، الزولو والسيزوتو(انظر الشكل 1 من الملحق) .[4]

---

[1] Arthur s.Banks and others, **political hand book of Africa.** Op,cit , pp 803- 804.

[2]Pierre L vanden Berghe, **south africa, A study in conflict** . berkly : University of california press, 1967, p 30.

[3]محمد عتريس، **معجم بلدان العالم، آخر التطورات السياسية، أحدث البيانات الإحصائية** . القاهرة: الدار الثقافية للنشر، الطبعة الأولى، 2002، ص 236.

[4]Mark kesselaman , joel krieger, william Ajoseph, **Introduction to Comrparative Politics** . brief edition, Boston: copyuighit, 2009, p 312.

الديانات متنوعة ما بين الكنيسة الهولندية 68 % و طوائف مسيحية أخرى بالإضافة إلى الهندوس و المسلمون والديانات الوثنية الإفريقية.
التقسيمات الإدارية لها مكونة من تسع 09 مقاطعات[1]، كما ينشط في الساحة السياسية عدة أحزاب ما بين أحزاب صغيرة و كبيرة تختص من حيث القدم و الجدة تاريخيا و أقدمها وأكبرها هو حزب المؤتمر الوطني الإفريقي African National congress (ANC) ينتمي إلى يسار الوسط، الحزب الوطني الجديد New National party (NNP) ينتمي إلى يمين الوسط ، حزب أنكاثا الحرية Inkatha fredom Party وهو حزب ينادي بالتعددية العرقية كان اسمه سابقا حزب الزولو القومي، حزب الحرية (fredom Party) وهو حزب يميني، الحزب الديمقراطي المسيحي الإفريقي African Christian Democratic Party (ACDP) بالإضافة إلى أحزاب أخرى ناشطة و لها محدودية في التمثيل.[2]

عرفت جمهورية جنوب إفريقيا الكثير من الأحداث تاريخيا أثرت على التركيبة المجتمعية عبر الوقت فكان سكان الغابات و قبائل الهونتو هم سكان الأصليون للبلاد و قبل القرن 17 كان الأفارقة السود المعروفون باسم البانتو و يضمون قبائل الزولو، الكسوزا، السوازي والسوتو قد احتلوا المنطقة الممتدة من شمال شرق البلاد إلى جنوبها، انزلت شركة الهند الشرقية المستوطنين الأوائل في رأس الرجاء الصالح حيث بدؤوا إقامة مستعمرة لم يزد عدد المستعمرين فيها في نهاية اقرن 18م عن خمسة عشر ألف شخص و حاول هؤلاء المستوطنون الذي عرفوا باسم البوير أو الافريكا نزيون الناطقون بلهجة هولندية .

الأحداث التاريخية الفاصلة في جمهورية جنوب إفريقيا: ينطلق عرض الأحداث الفاصلة من الإجابة عن السؤال المركزي التالي: لماذا أصبح الطابع المؤسسي للفصل العنصري هو السمة المركزية في الحياة الاجتماعية لجنوب إفريقيا في القرن العشرين؟

سياسة الاستيطان 1685- 1819:

في 1652 أنشأت شركة الهند الشرقية الهولندية محطة لإعادة التموين للسفن التجارية فالمستوطنين الهولنديين لم يكونوا السباقين للاستيطان في هذا المنطقة بل سبقهم الأفارقة الناطقين لغة البانتو Bunto language، وقد وصلوا جنوب إفريقيا قبل 2000 سنة على الأقل كما أن تنظيم المجتمعات الفرعية في المناطق الشمالية كان أفضل من المناطق الأخرى حيث قاموا ببناء تحصينات عملاقة وواسعة النطاق، قبائل البانتو اندمجوا مع قبائل أخرى

[1] محمد عتريس، مرجع سبق ذكره، ص 236.

[2] Darwin Meyers," Repulic of south Africa" ,in: **world Encyclopedia of political systems and parties**, ed by Neil scklger and yayane weibslatt, Fourth edition, Newyork: copyright, 2006, p 1230.

وهي قبائل السان The san والكواكوا The koi-koi، هي قبائل بدائية تعيش على الصيد والرعي .

بحلول القرن 18 م بدأ المستوطنون الهولنديون Dutch settlers يعرفون أنفسهم كأفريكانيين Afrikanners* ، في 1806 ضمت شركة بريطانية بعض الأراضي و بدا هناك استياء من السياسات البريطانية (بما في ذلك سياسة العبودية 1833)، بحيث أن واحد من عشر من السكان الافريكانيين The Voor trekkers هاجروا شمالا ما بين 1836 و 1840 واستقر المهاجرون في دولة أورانج الحرة The Orange Free State في 1852 و في مقاطعة تراسنفال في 1854.

ديناميات الحدود 1779 - 1906:

دخل المستوطنون البيض بسرعة في صراعات مع قبائل الكوزان Koi-san الذين يمارسون الاقتصاديات الرعوية، فواجه المستوطنون البيض خصومات عديدة مع الأفارقة المتحدثين لغة الكسوزا Xhosa-speaking في الكاب الشرقية The Eesteam Cape، وأيضا الحروب التي قامت بين 1779و 1878 لتثبيت الحدود بين المزارعين البيض و الممالك من الكسوزا Xhosa وترانسكان The Transkan, The XHosa Kingdoms.

ضمت الإمبراطورية البريطانية في 1843 منطقة ناتال Natal ، من 1860 بدأ المهاجرون البريطانيون في الاستقرار ويؤسسون لمزارع القصب واستمر توظيف العمالة الهندية Idian Labor ليستقر معظم العمال في مملكة ناتال اليوم أكثر من 80 % من المستوطنين الهنود يعيشون في كوازولو ناتال Kwazulu- Natal[1].

كانت أقوى مقاومة افريقية في هذه المناطق هي مملكة الزولو The zulu Kingdom فكان لها جيش قوي و منظم و عسكرة للدولة ، قامت دولة الزولو بعدة حروب في بداية القرن 19 م حتى يدفع الشعوب الأخرى للهجرة من هذه المنطقة، فشكلت الشعوب الأخرى قوات خاصة بها في كل ولاية مستمدة من نموذج الزولو، كما أن المساحات الخالية من السكان كانت متاحة للمستوطنين البيض، وكانوا يميلون إلى المحافظة على بعض المؤسسات الإفريقية التي كانت موجودة قبل الاستعمار لكن هذه الإدارات لعبت دورا ثانويا في العملية الاستعمارية، حاولوا منذ 1895 إقامة جمهورية مستلقة في منطقة الكاب ،استولت بريطانيا على مستعمرة الكاب سنة 1806 وتملكتها تملكا تاما حتى 1814 في نهاية الحروب البونابارتية، وجاءت إلى المنطقة بخمسة آلاف مستوطن و الذي صبغ الحكومة بالصبغة الانجليزية و تحرير العبيد في

---

* **Afrikanner: الأفريكانية:** ينحدرون من أجناس هولندية، فرنسية، ألمانية وأسكتلندية، يتحدثون اللغة الأفريكانية بعد استيطانهم لجنوب إفريقيا، فلغة الأفريكانية مستمدة بشكل كبير من الهولندية وتجمعت في القرن العشرين كمجموعة قائمة تعبر عن قومية موحدة.

- Mark kesselaman and Joel Krieger and William Ajoseph, **introduction in comrparative politics.** op.cit,p317.

[1] Mark kesselamar and joel Krieger and william Ajoseph, **introduction to comrparative politics.** idem,pp318-319.

1839، كما قامت بترحيل الهولنديين (الأفريكانز) جهة الشمال و الشرق إلى أعماق أراضي القبائل الإفريقية حيث انشئوا جمهورية الترنسفال و دولة اورانج الحرة .
أنشأت بريطانيا مستعمرة ناتال Natal 1843 على الساحل الشرقي، و في 1852 و 1854 اعترفت بريطانيا بجمهوريتي البوير(ترنسفال ودولة أورانج الحرة)،و في 1872 أصبحت مستعمرة الكاب مستعمرة تتمتع بالحكم الذاتي داخل الإمبراطورية البريطانية لكن بريطانيا ضمت إليها جمهورية ترانسفال 1877، وقعت حرب الزولو 1789 بين شعب ناتال والقوات الإستيطانية، و سحقت بريطانيا ثورة الزولو ثم قامت حرب البوير الأولى في 1882 و فيها انهزمت قوات بريطانيا أمام البوير الذين استعادوا استقلالهم، اندلعت حرب البوير الثانية 1899 التي اسماها الانجليز الحرب الحتمية انهزم فيها البوير أمام بريطانيا و قامت بضم جمهوريتي البوير اليها بعد ذلك و في سنة 1907 منحت بريطانيا دولتي البوير ترانسفال و اورانج الحرة حكما ذاتيا داخليا على أساس حق الانتخاب للبيض فقط من سكانها[1].

تكون الحزب الوطني الناطق باسم البوير سنة 1910، حيث كان يمثل الأفريكانيين يعتبر من أقوى الأحزاب، و تكون حزب المؤتمر الوطني الإفريقي للدفاع عن حقوق الأغلبية و هم السود[2]، و في الحرب العالمية الأولى اضطرت قوات جنوب إفريقيا المحاربة مع الجيش البريطاني.
و في سنة 1919 وقعت جنوب غرب إفريقيا التي عرفت باسم ناميبيا تحت انتداب جنوب إفريقيا تولى رئيس الحزب الوطني البويري هيرترودج Hirtrodj رئاسة الوزارء وكانت أيضا أهدافها زيادة حدة الفصل العنصري و تقليل الروابط مع الإمبراطورية البريطانية.

دخلت قوات جنوب إفريقيا إلى جانب الحلفاء في الشرق الأوسط وشرق إفريقيا وإيطاليا فأصبحت جنوب إفريقيا أحد أعضاء المؤسسين والموقعين على ميثاق الأمم المتحدة سنة 1945، لكنها رفضت التوقيع على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1943، وفي نفس السنة تولى الحزب الوطني البويري (حزب البيض) حكم البلاد، فاتبع سياسة الأبارتهيد* بدءا من دانيال بالان Daniel Balan، وواصلها

---

[1] Roger B.bask,,**The History of south africa : the Grennwood of the modern Nations**.USA:copyright,2000.p 18-19.

[2] Gerard Conac et Francois,Dreyfus,Nicolas Maziau, **La République D'afrique Du Sud Nouvel Etat, Nouvel société**. paris :Economica,1999, pp26-27.

* الأبارتهيد: Aparthreid: هو مصطلح إفريقي، ظهر في القرن السابع عشر، يعني الفصل أو التجزئة، التمييز في الإنجليزية، فالفصل العنصري ظل موجودا لمدة طويلة بين أفراد الشعب الجنوب إفريقي بين البيض وغير البيض، لكن نجاح نجاح الحزب الاشتراكي سنة 1948، عمل على اضطهاد غير البيض لمدة 50 سنة، بالرغم من أن البيض لا يشكلون إلا 12% من السكان، وهذا التمييز نابع من اليقين الذي يعتقده البيض من هويتهم العرقية ووصفها بأنها خالدة والتفوق اللغوي والثقافي والديني عن غير البيض **"Non-withes"**

خلفاؤه يوهان سترايجد مانYohan strajidgman (1954-1978)، فرورد firord(1958-1966)، فورسترforester (1978-1966)، و يوتا Bota (1978-1989) حيث فرضت قيود شديدة على سكان البلاد السود(البانتو) و على الملونين والأسيويين، و كان الفصل العنصري موجودا من قبل و لكن بشكل غير رسمي لكنه أصبح رسميا في 1948 فالسود محرم عليهم أن يعملوا إلا في وظائف محدودة تحديدا صارما[1].

ظهور المعادن و بداية الاستغلال 1860-1867:

بعد اكتشاف الذهب في منطقة ويتواتزسراند في Witwatessrand 1886، بدأت صناعة التعدين الضخمة تنشأ، بدأ استغلالها من طرف المختصين في المناجم من البريطانيين أساسا وكان الاعتراض على نحو متزايد للحكومة في بريتوريا، لأن الحكومة آنذاك كانت تميل نحو تفضيل ملاك الأراضي و التسوية معهم عن طريق برنامج رسمي وعمالة افريقية ضد أصحاب المناجم الوافدين، و في أواخر 1890 ومع ذلك كانت الحكومة البريطانية أكثر تقبلا لانشغالات الحكومة و أصحاب الأراضي و المناجم ،حيث أرادت استغلال هذه المناجم بطريقة تبتعد عن التصادم و تجنب الحروب فمنذ اكتشاف هذا المعدن (الذهب) زادت المنافسة العالمية على هذه المنطقة ترانسفال Transvall، لأن قيمتها الإستراتيجية ارتفعت لاحتوائها احتياطات كبيرة، ليتم فيما بعد غزوها من طرف القوات البريطانية و أعلنت الحرب في 11 أكتوبر 1899 بين القوات البريطانية و البوير و امتدت من 1899 إلى 1902 و نتج عنها نجاح بريطانيا في إنشاء المجمع الصناعي الرأسمالي في جنوب إفريقيا[2].

اعتمد البوير The boers * (المزارعين Farmers) في حربهم على حرب العصابات التي أطالت الحرب و نتجت عنها 28000 ضحايا من المدنيين الافريكانيين Africanners ومعظمهم لقوا مصرعهم في المعتقلات، كما أن مائة ألف من الجنود الأفارقة خدموا في كلا الجيشين من الجانبين فكان الأفارقة يأملون أن يسترجعوا حقوقهم بعد الحرب و يكونون قادرين على التصويت في جميع أنحاء البلاد، و لكن من خلال مفاوضات السلام 1902 في فيريتينغ (Union) بكيب تاون The Cape Town اعتبرت أن العلاقات بين الأفارقة و الانجليز جيدة و أكثر أهمية ، وخرجت المفاوضات بنتائج من بينها أن تبقى للنخبة الصغيرة

-Josefhine c.Naidoo and others **,The dynamics of oppression : Apsyclo-political Analysis of the troumatices Experiences of mimority Asian Indians in Apartheid south Africa.** Newdelhi: sage publication, 2005, pp 142-141.

[1] **محمد عتريس، مرجع سبق ذكره،** ص237 .

[2] Mark kesselaman and joel Krieger and william Ajoseph, **Introduction to Comrparative Politics.**op.cit,pp319-320.

* **Boers البوير**: اصطلاحا يعبر عن المزارع، وهو استعمال حديث عن طائفة من سكان جنوب افريقيا الوافدين.

الإفريقية حق التصويت لكن نفي حق التصويت للأفارقة في المحافظات الأخرى، كما قامت الإدارة البريطانية الجديدة بوضع مسئولين بيروقراطيين أكثر صرامة و الالتزام بالتطبيقات والتعريفات الجمركية بين الأراضي الأربعة من جنوب إفريقيا آنذاك، وإنشاء إدارة جديدة تهتم بشؤون العمالة في مايو 1910، وأدت المفاوضات مع الجنرالات السابقين المسؤولين عن حرب العصابات عن إنشاء قانون الاتحاد المشكل من أربع مقاطعات، و ينص أيضا على استبعاد الأفارقة خارج مقاطعة الرأس The Cape من حق التصويت[1].

فالبيض وحدهم هم الذين لهم حق التصويت في الانتخابات و حق الترشح للمناصب العامة و الأشخاص المنحدرون من أصول آسيوية و هندية و الملونون الذين ولدوا لأبوين مختلفين من حيث الأصول لهم حقوق سياسية محدودة[2].

و في سنة 1959 أصدرت الحكومة قوانين بإنشاء أمم السود (البانتوستان) على 13 % من مساحة البلاد وهو المشروع الذي عارضه معظم الزعماء السود.

البانتوستانت أو ما يسمى أوطان السود في جنوب إفريقيا، و هي المناطق التي خصصت لهم كي يقوموا فيها بالتنمية الاقتصادية و السياسية منفصلين عن دولة جنوب إفريقيا، وهي الدولة التي كان السود محرومون من حق الانتخاب فيها و كانت تعتمد على المساعدات المقدمة من جنوب إفريقيا، و على أجور العمال العاملين داخل مناطق البيض و حققت هذه المقاطعات استقلالا رسميا، و هي ترانسكي في 1976، بوفوتانسوا في 1977، فندا في 1979، ويسيسكي قي 1981، لكن الأمم المتحدة لم تعترف بهذا الاستقلال لأنها البانتوستات أقيمت على أساس الفصل بين الأجناس، و في عام 1990 ظهرت دعوات تطالب بإعادة إدماج هذه الأوطان في دولة جنوب إفريقيا، وهو الأمر الذي تحقق في أفريل 1994 وهو تاريخ العمل بدستور جنوب إفريقيا الجديد الذي ألغى التفرقة بين الأجناس و في سبعينات القرن العشرين، أعيد بالقوة توطين أكثر من ثلاثة ملايين شخص في مواطن السود، ففي 1976 قتل ما لا يقل عن 600 شخص معظمهم من السود في اضطرابات قامت احتجاجا على سياسة الابرتهيد[3]،و كان قد تم استفتاء شعبي في نوفمبر 1982 للموافقة على دستور جديد يوسع حق الانتخابات البريطانية للملونين والأقليات الآسيوية، لكن ظل استبعاد السود مستمرا ألغيت القوانين التي كانت تحضر الزواج بين الأجناس المختلفة سنة 1985، كانت التوترات مستمرة و على نحو متصاعد في مناطق السود حيث أعلنت حالة الطوارئ بدعوى من الأسقف ديزموند توتو Dismond Toto الحائز على جائز نوبل للسلام وفرضت عقوبات

---

[1] Ian knith and Gerry Embleton, **Boer wars (2)1898-1902**. first published, united kingdom :ospery published, 2000.pp 03-06.

[2] عبد الوهاب دفع الله أحمد،**"التطور التاريخي لسياسة التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا،1652-1990"**، قسم التاريخ ، كلية الآداب ،جامعة الخرطوم ، 2000، ص 40.

[3] **محمد عتريس، مرجع سبق ذكره**، ص238 .

اقتصادية عام 1986 على جمهورية جنوب إفريقيا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ودول الكومنولث، و كل الدول الغربية لحث الحكومة على إنهاء سياسة الابرتهيد[1] .

وفي شهر أفريل 1986 أعلن الرئيس بوتا Bota، إلغاء قوانين حق الانتقال و أعطى للسود دورا استشاريا في أمور الحكم، و في شهر مايو من نفس السنة هاجمت جنوب إفريقيا ثلاث من جيرانها هي زيمبابوي Zimbabwe وبوتسوانا Boutswana وزامبيا Namibia لضرب معاقل الفدائيين التابعين لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي و أعلنت حالة الطوارئ في كل أنحاء البلاد و أعطيت قوات الأمن سلطة شبه مطلقة، و لما ازدادت حدة المواجهة من السود و الحكومة زاد الضغط على نطاق واسع في دول الغرب مطالبة بفرض حظر تجاري شامل ضد جنوب إفريقيا[2].

وفي 20 جوان 1988 قام مليونان من عمال جنوب إفريقيا السود بإضراب شامل، وفي سبتمبر 1989 استقال الرئيس بوتا Bota الذي كان يحكم البلاد منذ 1978 ليحل محله دي كليرك De Klerk ، رفعت الحكومة الحظر الذي كان مفروضا على حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، وفي شهر فيفري من نفس السنة أطلق سراح زعيم السود نلسون مانديلاNelson Mondela *، بعد أكثر من سبعة وعشرين سنة في السجن و أعلن دي كليرك خططا لإنهاء كل قوانين الابرتهيد، ألغى البرلمان كل القوانين التي تتعلق بسياسة الابرتهيد الخاصة بملكية العقارات و تسجيل المواليد، و في سنة 1999 وافقت أطراف التفاوض المتمثلة للأمة بقيادة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي و الحزب الوطني على المبادئ الأساسية للدستور الجديد على أن يكون التصويت حق لجميع الأجناس بمقتضى هذه التشريعات الجديدة تم حل مناطق البانتوستانت و أدمجت في التقسيم الجديد للبلاد إلى تسع مقاطعات وهي: Eastern cape-Free state-Gauteng-Kwazulu-Natal-Mpumalanga-Northen Cape-Northen Province-North West-Western Cape (الكاب الشرقية- دولة أورانج الحرة- جواتنج- كوازولو ناتال- امبومالونجا- الكاب الشمالية- مقاطعة شمال غربي- الكاب الغربية)[3].فدراسة جنوب إفريقيا سياسيا تصنف جغرافيا ضمن إفريقيا جنوب

---

(1) Mark kesselaman and, joel Krieger and william Ajoseph, **introduction in comrparative politics.** op.cit,p322.

(2)Mark kesselamar and Joel krieger and william Ajoseph, **Introduction to Comrparative Politics.**Ibid ,p323.

* **Nelson Mandela نيلسون مانديلا:** ولد نيلسون مانديلا في 18 يوليو/ تموز 1918 في ترانسكي بجنوب. وهو أول رئيس أسود لجنوب أفريقيا، ، كما أنه ناشط اعتقل لـ27 عاما بسبب مقاومته لسياسة التمييز العنصري في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، تخرج مانديلا من جامعة جنوب أفريقيا بدرجة عليا في الحقوق عام 1942، وانضم إلى المجلس الأفريقي القومي، الذي كان يدعو للدفاع عن حقوق الأغلبية السوداء في جنوب السنغال عام 1944، وأصبح رئيسا له عام 1951، وفي عام 1961، بدأ مانديلا بتنظيم الكفاح المسلح ضد سياسات التمييز العنصرية، وفي العام التالي ألقي القبض عليه وحكم بالسجن لمدة خمس سنوات. وفي عام 1964، حكم عليه بالسجن مدى الحياة بتهمة التخريب، بعد 27 عاما من السجن، أفرج عن مانديلا في 20 فبراير1990 ، في 29 أبريل 1994، انتخب مانديلا رئيسا لجنوب أفريقيا، وفي1999 ، أعلن تقاعده بعد فترة رئاسية واحدة.

- Judith pinkerton Josephson , **Nelson Mandela**,USA: Copyright,lerner publication company , 2009, pp 05-15.

(3) Raphael Porteilla**, La Nouvel etat sud-Africain :des bantoustans aux provinces1948-1997**. paris : l'harmattan, 1998, p 422.

الصحراء لكن هناك من يستثنيها نظرا للوضع الاجتماعي والاقتصادي لهذه المنطقة باعتبارها مختلفة من حيث المستوى المعيشي للسكان[1].

المطلب الثاني :التمايزات الاجتماعية في المجتمع الجنوب إفريقي

يعتبر مجتمع جنوب إفريقيا من المجتمعات المعقدة من حيث التركيبة، بحيث ينقسم المجتمع إلى عدة خطوط تفصل بين المكونات الاجتماعية فالتمايز على أسس العرق أو الأثنية و الطبقات أو الدين هي أهم خطوط الانفصال، ففي السياق المجتمعي لجنوب إفريقيا هناك اختلاف في المفهوم ما بين العرق و الإثنية، تقوم المجموعات العرقية على أربعة أصناف سكانية بحسب تصنيف نظام الأبارتهيد ضمن سياسات حكومته، فالسود يطلق عليهم الأفارقة فهم يشكلون السكان الأصليين والقبائل المنتمية تاريخيا إلى هذه المنطقة، الملونون Coloureds هم مختلطي النسب ما بين الهنود Indians وهم ينحدرون من شعوب جنوب آسيا، و البيض Whites ذوو الأصول الأوروبية ويصنفون بحسب اللون على أنهم أوروبيون،كما أن هذا التمايز العرقي قد يحتوي على خطوط التمايز أخرى كالاختلافات الثقافية واللغوية الموجودة عند كل فصيل، كما حاول السياسيون ما بعد الأبرتهيد تغيير بعض من الواقع التركيبي للمجتمع خاصة على مستوى الطبقات الاجتماعية[2].

فهناك الانجليزEnglish، و الكسوزا *Xhosaوالافريكانية Africanns والزولو Zulu وهي كلها مجموعات اثنية Ethnic متمايزة عن بعضها (جدول 1من الملحق يبين نسب كل مجموعة عرقية أو اثنية)[3] ،بالإضافة إلى هذه هناك تقسيمات أوسع و ضعها الدارسون لجنوب إفريقيا لكن هذه التصنيفات تتقاطع مع عدة خطوط تمايز نجدها تشترك ببعضها في نفس الخصائص مما قد يجعل تجميعها في مجموعات اكبر ذو فعالية في الدراسة و من ابرز هذه التصنيفات الموجودة هي :

---

(1) Gorom Hyden **, African politics in comparative perspectives .** first parblication, New York: combuidg Umil

(2) Franco Barcheisi**,"Classes,multitudes and the politics of community Movements in post-apertheid south africa"**, Durban, South Africa :centre for soceity Resaerch Report n°20, August 2004, p11.

* **Xhosa and Hausa:** هناك فرق بين الهوسا وهي القبائل المتواجدة بغرب افريقيا والتي تتحدث لغة الهوسا ذات الأصول الاسيوية، يبلغ تعدادها حوالي خمسون مليون نسمة تتمركز في نيجيريا خاصة والنيجر، فهي قبيلة تمارس الزراعة والرعي والتجارة، أما الكسوزا xhosa فهي احد القبائل في جنوب افريقيا، لغة لغة خاصة ويمارسون الرعي يعيشون منطقة ترانسكي وسيسكاي في الجنوب الشرقي لجنوب افريقيا يبلغ عددهم حولي خمسة ملايين نسمة.

-Frank A. Salamone,'' Hausa Concepts of Masculinity and the 'Yan Daudu'', USA: Chair lona College, Journal of Men, Masculinities and Spirituality, Vol. 1, No. 1, January 2007,p 45.

(3) Jessica piombo, **" Political Parties, Social Demographics and the decline of Ethnic Mobilization in South Africa1994-1999"**, London : Copyright © SAGE Publications ,VOL 11. No.4,2005.pp453-454 .

1- **النظرة الرسمية** An official vieuw: يرى أصحاب هذا التصنيف أن المجتمع الجنوب إفريقي مقسم إلى أربع مجموعات عرقية و هي (البيضWhites الملونونColoureds الهنودIndiens الأفارقة African) ،هذه المجموعات متمايزة داخليا إلى مجموعات أثنية أو جنسيات و كل هذه المجموعات العرقية تحتاج إلى المشاركة في الحكم على مستوى المركز وإن كان ذلك على أساس مجموعة وكلها كانت مقصية من الحكم سابقا من طرف البيض السيطرون على الحكم.

2 - **نظرة المصنفين Acharterist View**: بالنسبة إلى المصنفين المستقلين Freedom Charter الذين اعتمدوا على الجلسة العمومية سنة 1955 والمقامة من طرف المجلس الوطني الإفريقي The African National Congress (ANC).

« South Africa Belongs to All Who Live in it Black and White » تحت هذا الشعار فان مجتمع جنوب إفريقيا متكون من البيض والسود، ويعترف المصنفون بوجود جماعات وطنية أخرى والواجب أن تتساوى في الحقوق و القوانين المنبثق عن هيئات الدولة.

وفي سنة 1967 و في قرار اعتبرت ثورية رفض المجلس الوطني الإفريقي فكرة التمييز في المؤسسات السياسية، ما بين الأقليات العرقية و ظهرت جنوب إفريقيا متمايزة ما بين جماعات اثنية و عرقية فهذا بفضل نظام الفصل العنصري Apartheid، والديمقراطية تستدعي إسقاط كل هذا النوع من السياسة العنصرية.

3- النظرة البديلة للمصنفين An Alternative Clarterist View: و هي تتجه نحو مجتمع اقل تعددية و أكثر توحد و تشاركيه في جنوب إفريقيا ما بين كل فئات المجتمع فالقواسم المشتركة ثم حجبها من طرف نظام الفصل العنصري و هذا وضع قيود و فوارق مشتركة.

4- نظرية الأفارقة An Africanist View: ينظر الأفارقة الأصليون أن المجتمع الجنوب إفريقي ليس منقسما في الأصل فهو مجتمع موحد، لكن الاستعمار ومن خلال عملية القمع والتفرقة القائمة على التمييز، قام الاستعمار بتوطين سكان جدد في المجتمع وهم يؤكدون أن الأفارقة هم السكان الأصليون و أصحاب الحق الشرعي في الاكتساب، فجنوب إفريقيا حسبهم تحتاج إلى ثورة ضد الاستعمار قبل أن تصبح الديمقراطية اشتراكية فهي تحتاج إلى التمثيل على أساس طبقة واحدة في المجتمع الاشتراكي.

5- نظرة العرقية المتشبثة بالذات Aracial self-Assertion View: ترى أن جنوب إفريقيا هي مجتمع مقسم بشدة و الديمقراطية فيها غير واردة ، فالكرامة العرقية لها أهمية وأولوية على الديمقراطية في الدولة الإفريقية ما بعد الاستعمار لذلك نجد أن العرقية متشبثة بالذات أكثر في جنوب إفريقيا.

6- النظرة الثنائية القومية A two Nationalisms partitionist View: يرى أصحاب هذه النظرة أن المجتمع مبدئيا منقسم إلى السود والبيض، فمصالح المجموعتين غير متوافقة لذلك التقسيم الإقليمي ضروري بينهم.

7- **نظرة التسويات الثنائية القومية Atwo Nationalisms Acconmodationist View**:
جنوب إفريقيا تتكون من عدة مجموعات عرقية و أثنية لكن الصراع مبدئيا قائم بين البيض (Whites) والسود(African)الوطنيين، لكن حسب هذه النظرة فان مع الوقت يمكن للقوميتين أن تتعايشا في مجتمع غير عنصري فدولة ثنائية القومية هو أفضل حل حسب هذا الاتجاه من خلال مؤسسات مستقلة تدير العملية الديمقراطية .

8-النظرة التوافقية Aconsociational View: جنوب إفريقيا هي مجتمع مقسم بشدة على أسس عرقية و أثنية و بالتالي تحقيق الديمقراطية في هذا المجتمع صعب و مع ذلك ليس مستحيلا أن تنشا ديمقراطية في مجتمع منقسم خاصة إذا وافقت النخب المختلفة للمجموعات التي تتقاسم السلطة التنفيذية والالتزام عن طريق النقد المتبادل و الحكم الذاتي المحلي.[1]

ومن خلال هذا التصنيف فكل مجموعة من المجموعات الأربع (Whites-Black-Indians-Coulored) تحتل موقعا خاصا في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي للبلاد، وهذه المواقع يجعل تمايزها من حيث المصالح المادية المتعلقة بكل مجموعة بارزة في التنظيم الاجتماعي بشكل واضح، مما يجعل تعبئتها سهلة ككتل متماسكة من المؤيدين، فالفئة المكونة من العنصر الأفريقي هي الأقل تعليما والأقل مهارة و دخلا، فالتداخل بين الطبقة والعرق يخلق مجتمعات كبيرة محددة أكثر على معيار العرق ولها خصائص مشتركة، وهو ما زاد في أهمية العرق كأداة للتلاعب السياسي، إضافة إلى التصنيف العرقي هناك الطبقية المتقاطعة مع خطوط التمايز الأخرى، والتي نجدها داخل كل عرقية وبروزها أكثر بعد التحول السياسي والاجتماعي، والتي تأثرت بسياسة إعادة التوزيع المنتهجة من الحكومات الجديدة[2]، أما من ناحية التوزيع الجغرافي للسكان فانه يلعب دورا مهما في العملية السياسية والتعبئة وأهم ميزة هو توزيع السود الأفارقة على المحافظات التسع بالتساوي نسبيا والعرقيات الأخرى تميل إلى التجمع في محافظات محددة فمثلا ثلاثة أرباع الهنود يعيشون في كوازولو ناتال Kwazulu-Natal، أما بالنسبة للسكان الملونون فهم يعيشون في ثلاث محافظات وهي Gauteng Westem Cape- و Northem Cape أما بالنسبة للبيض فهم الأقل تركيز في مناطق معينة فهم موزعون في عدة مناطق وأكثرها تركيزا هي Gauteng -KwazuluNatal Westem Cape-، هذا التوزيع والتركز في مناطق معينة حسب كل عرقية(الجدول رقم02 يبين التوزيع الإثني على المقاطعات) يجعل الحملات مركزة على محافظات معينة لجذب الأصوات الأقليات العرقية برسائل معينة ومركزة مما يجعل نوعية الخطاب مختلفة وليست بنفس الحدة والأجندة.[3]

---

[1] Donald l.Horowitz, **"Democratic South Africa ? Constitutional Engineering in Divided Society"**, op.cit pp 03-07.

[2]Jeremy Seekings and Nicol Nattrass, "**Class, Distribution and Redisrtibution in Post-apertheid south africa:,critical perspective in south africa"**, Transformation 50 ISSN 0258-7696 1,2002,p26 .

[3] Jessica piombo, **" Political Parties, Social Demographics and the Decline of Ethnic Mobilization in South Africa"**. Op.cit,p458.

كانت الإدارة الاستعمارية في جنوب إفريقيا استبدادية ولها ممارسات قهرية خاصة ترجع إلى طبيعة الأشخاص المنتمين لها، فضابط الجيش السابقين تم تعيينهم على رأس الإدارات فهم ينتمون إلى الطبقة الارستقراطية الانجليزية الاستعمارية، فالممارسة السياسية والعمل في الإدارة الممنوعة عن السكان غير البيض كانت أهم السياسات التي تطبقها هذه الطبقة الاستعمارية، لكن سنة 1853 شكل سابقة سياسية هامة من خلال سماح الإدارة الاستعمارية بإنشاء مجلس تشريعي منتخب وهو تطور سياسي مختلف عما كان سائدا في المستعمرة الهندية، كما منحت لمستعمرة الكاب Cape Coloney كمقاطعات في كندا وأستراليا ونيوزيلندا بعض الحكم الذاتي التدريجي وهذا الإجراء يخص المقاطعات والمناطق التي تشهد أغلبية بيضاء من السكان المستوطنين، كما بدأت بإعطاء امتيازات سياسية كامتياز كلوبليند Cloblind الذي منحت بموجبه التصويت لكل بالغ ذكر من أصحاب الأملاك أو الحاصلين على الراتب، وتم استبعاد الأفارقة والملونين على نحو فعال من الحياة السياسية لأنهم كانوا فقراء.

فهي سياسة عامة انتهجتها الإمبراطورية البريطانية في معظم مستعمراتها بما في ذلك جنوب إفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية، فسياسة التدمير لجنس الغير الأبيض منتهجة فقبائل البانتو Bunto المتمركزة في الشمال حتى نهر ليمبوبو Limpopo، فقدوا أراضيهم والمحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية عن طريق الغزاة الأوروبيين والتمييز المنتهج ضدهم، جعلهم من القبائل الفقيرة التي فقدت ثروتها، فعنصر اللون في السياسة التمييزية كان له دور كبير رغم تعداد السود الكبير في جنوب إفريقيا إلا أن التفوق التكنولوجي والاقتصاد الصناعي الحضري، والأغذية والأسلحة النارية للفئة البيضاء Whites جعلهم يتفقون ويعرضون سيطرتهم على الأغلبية السوداء، لكن وبسبب هذا الواقع قامت القبائل برد الهجمات والقيام بمقاومات عديدة على مدى عقود كاملة فالكسوزا Xhosa استقروا في الكاب الشرقية 1840، والزولو في ناتال Zulu in Natal خلال 1850، والسوتو Sotho وفندا The venda والبيدي The pedi في المرتفعات الداخلية خلال 1860، كما أن الحروب الداخلية كان لها الأثر في تدمير بعض القبائل فالقبائل الزولو Zulu تعرضوا في وقت سابق للقمع والحروب من مجموعات مجاورة، و بذلك تمكنوا من الحفاظ على هويتهم وتنظيم قبيلتهم عن طريق الاصطفاف والتنظيم خلال القرن19.[1]

كانت جنوب إفريقيا تقوم على أربع مقاطعات منفصلة للمستوطنين، فبالإضافة إلى مقاطعة الرأس كانت بريطانيا تسيطر على منطقة ناتال Natal وتعتبرها مقاطعة خاصة بالمستوطنين البيض، وأيضا هناك مستعمرة على الساحل الشرقي وتم استردادها من العمال المهاجرين

[1] Mark kesselamar and Joel kriegera and william Ajoseph, **Introduction to Comrparative Politics,**op.cit,p324.

الهنود، وكانت يغلب على طابعها الديني الهندوسية أساسا إضافة إلى الديانة الإسلامية، وكانت البعثات التبشيرية نشطة في هذه المناطق خاصة في ناتال Natal، فأنشأت المدارس والمستشفيات لجذب الأفارقة النازحين وتكييفهم مع أنماط حياة ممنهجة ومبنية على الولاء في حين كانت دولة أورانج الحرة جمهورية دستورية تديرها جمعية منتخبة من الذكور البيض تحت شرعية خاصة، أما دولة ترانسفال فكانت دولة أكثر جاهزية، خاضت العديد من المعارك مع القوات البريطانية، و استطاعت أن تؤسس وتحافظ على أراضيها بناءا على المعتقدات القديمة لها كالتقاليد الشعبية كجزء من ثقافتها.[1]

على الرغم من أن المستعمرات البريطانية وجمهوريات البوير Beors (أغلبها من المزارع الأفريكانية) لها أصول مختلفة، إلا أنها تتقاسم نفس الإديولوجيات التراثية ونمط العلاقات بين الأجناس، فالشعوب الإفريقية الوافدة إلى منطقة الرأس أثبتت في نهاية المطاف أنها أكثر مرونة من السكان الأصليين، فهي بدأت في تعديل اقتصادياتها في بيع المحاصيل للمستوطنين ووفرت العمالة في المزارع التجارية للبيض، وبدأت في التعامل مع المنتجات الوافدة من الغرب ونمط الاستهلاك، كما أن الإدارة في مقابل ذلك خفضت الجباية عن الأراضي الإفريقية للقبائل المتعاونة.[2]

المطلب الثالث: مراحل تطور سياسة الفصل العنصري 1910-1990

عرفت جمهورية جنوب إفريقيا مراحل تاريخية حاسمة حتى تأسيس الدولة، وأبرز هذه المراحل في تاريخها الحديث هو نظام الفصل العنصري الذي كان له الأثر الكبير في تاريخ الدولة.

فنظام الفصل العنصري "The Aparthied System" يقوم على عقوبات منهجية حكومية عن طريق وسائل تصفية للسكان قائمة على الفصل على أساس العرق و اللغة، كما أن هذه السياسة تقوم على معتقدات نفسية سائدة لدى المستعمرين الأوروبيين بأن الأفارقة الأصليين هم أدنى البشر، و تم ترسيخ هذه الأفكار لتبرير السياسة المتبعة.[3]

فما هي أهم المراحل التي مر بها هذا النظام ؟ وما هي أهم سياساته الموجهة ضد الأفارقة الأصليين في جنوب إفريقيا ؟

---

[1] **محمد عتريس، مرجع سبق ذكره**، ص239 .

[2] Mark kesselamar and Joel krieger and William Ajoseph, **Introduction to Comrparative Politics,** op.cit,p325.

[3] Mark m.leaih **« Conseling Psychology in south africa : Current political and professional challenge and future promise »** The Couseling psycology, vol 31,5 september 2003, p 621.

أصول العنصرية المؤسسية 1910-1945

أكدت الترتيبات المؤسسية المتخذة في جنوب إفريقيا، السمات الأساسية العنصرية على مستوى النظام الاجتماعي، فكانت الحاجة إلى تجنيد وإكراه القوة العاملة الإفريقية للعمل على تنفيذ السياسات العامة، والعمل في المناجم لتنقيب الذهب، باعتبار أن العمالة الإفريقية توفر أرباح أكثر نتيجة التكلفة الرخيصة للعمال السود، كما أن مناجم المعادن النفيسة كالماس والذهب يستخدموا نظام المجتمع المغلق Closed Compound System ، الذي كان يستخدم كنظام أمني على المناطق التي تشتغل فيها العمالة السوداء، وفي مقاطعة ويتواترسراندThe Witwatersrand كان هناك نظام خاص لهؤلاء العمال من خلال توفير مركبات خاصة عبارة عن مراقد محاطة بأسوار مع مدخل محدد و محروس وتوظيف العمال يتطلب إجراءات صارمة قمعية من طرف النظام، وابتداء من قانون الأراضي 1913 الذي ينص على الملكية والذي صدر ضمن القوانين التي صدرت بعد الاتحاد سنة 1910 والذي أنشأ بعد توحيد الإمبراطورية البريطانية كل من Cape وناتال Natal وهي المقاطعات التي ضمت قسريا وتم إنشاء اتحاد جنوب إفريقيا الذي عرف الاستقلال الكامل 1931.[1]

فهذه القوانين التي صدرت تتجه معظمها نحو فرض وتعزيز التمييز والفصل العنصري وكانت معظم هذه القوانين اقتصادية لتلبية حاجات، باعتبار أن الحكومة المستعمرة كانت تركز على الاحتياجات المالية وتطوير هذه الصناعة، كما أن قانون الأراضي كان يسمح للأفارقة لاستغلال الأراضي في حالات استثنائية، وهي أن تكون الأرض داخل المناطق القبلية، وخارج مجال اهتمامات الإدارة الاقتصادية أي عدم وجود أي أهمية لهذه الأرض وهذا الامتلاك يكون على نطاق محدود جدا من زعماء القبائل.

في 1880 قامت القومية الأفريكانية Afrikaner Nationalist للبناء ما يعرف « Imagined Community »الذي يعتمد على توحيد اللغة والثقافة الأوروبية، ويتكون هذا المجتمع من البيض الذين أجبروا على ترك أراضيهم خلال الحرب ما بين البريطانيين والقبائل المناهضة لهم، هذه العوامل المتراكمة أفرزت العداء والرغبة في الانتقام بعد مدة طويلة، يظهر ذلك من خلال الهجمات المسلحة التي قام بها البيض 1922 على قوات الأفارقة ورفع المطلب من الأقلية الأفريكانية لإقامة الجمهورية الأفريكانية Afrikaner Republication بين المهاجرين، من جانب آخر احتج عمال المناجم ضد رؤساء عملهم نتيجة حشرهم في تخصصات معينة في المقابل منح الامتيازات للأقليات البيضاء، أثناء إخماد هذا التمرد قتل 153 شخصا منهم، بعد سنين من ذلك قام التحالف أو ميثاق الحكومة القائم بين حزب العمل Labor party والحزب الوطني National party ينتمي إلى Afrikaner

[1] Mark kesselamar and Joel krieger and William Ajoseph, **Introduction to Comrparative Politics,** op.cit,p319.

بإنشاء وثيقة العمل المتحضر "Civilized Labor" السياسية ،التي تنص على أن جميع البيض لهم الحق في الأعمال المتخصصة حتى دون أي مهارات متوفرة، وتوفير مهن توفر لهم الكسب لمستويات معيشة أحسن وذلك للحفاظ على الطبقة المتحضرة، وأغلب هذه المهن في الصناعات التي استثمرت فيها الدولة وتسارعت وتيرتها بعد 1933 والتي تزامن مع الانتعاش في الاقتصاد العالمي بعد الركود الاقتصادي، وأثناء هذه الفترة تم الاندماج بين الحزب الوطني (N.P) بقيادة الجنرال هرتسوغ Hertzog الذي أنشأ حزب جديد موالي للدول الغربية في جنوب إفريقيا وهو اتحاد حزب الإدارة United party Administration فهذا الاتحاد عمل على تخفيض قيمة العملة لجذب الاستثمار الغربي وهو ما حدث بالفعل تدفقت موجات الاستثمار من الخارج، واتجهت سياسة الدولة نحو توسيع التصنيع.

الأبارتهيد و المقاومة الإفريقية 1945-1960:

دفعت الضغوط و التوترات الاجتماعية التي واجهها النظام السياسي إلى تحديات سياسية فبعد انفصال هرتسوغ Hertzog عن الحزب الوطني، بدأ في تعبئة السكان البيض ضد سياسة الحزب الوطني واتهامها بالتخلي عن التزاماتها تجاه السكان الداعمين لسياسة الحزب، وفي الوقت ذاته الافريكانيين القوميينAfrikaner Nationlism بدئوا في حركة جماهيرية سرية تحث إشراف بنوداربوند Bnoederbond وهذه الحركة ترعاها هيئات مالية كبنوك الادخار والنقابات العمالية والمنظمات الطوعية، بداية من 1940وضعت برنامج يقوم حول فكرة الفصل العنصري Aparthied يكون أكثر حدة في الفصل، فسياسات الابارتهيد تقوم على تقييد وتصنيف الأقلية الهندية والملونة، والدفع نحو رفض التنمية وفرض الإقصاء على المناطق ذات الأغلبية الأفريقية السوداء، و ما زاد من حدة هذه السياسات هو الضغوط التي مارستها الأقلية البيضاء ومناشدتهم الحكومة بالحفاظ على وظائفهم التي يهددها الأفارقة بمنافستهم عليها وشغلهم لبعض الأعمال التي كانت حكرا على البيض.[1]

مجيء الحزب الوطني Nationl Party المدعوم انتخابيا من المزارعين والذي فاز في انتخابات1948 بفارق طفيف والذي ظل في السلطة للسنوات الست والأربعون المقبلة والمرؤوس من قبل دانيال مالان Daniel F Malan، جاء ببرنامج يعزز الفصل العنصري تحت الوصاية من الأقلية البيضاء وشرع في سن قوانين وتشريعات تمييزية، والتي تم تضخيمها تحت إدارة هندريك .ف.فيرورد(1938-1966)، الذي عمل على قمع المعارضة بشكل كبير، تم تطبيق نفس السياسة العنصرية في مقاطعات داخل جنوب إفريقيا، كانت تحت

[1] Mark kesselaman and Joel krieger and William Ajoseph, **Introduction to Comrparative Politics,** Ibid,p320.

الاحتلال الألماني سابقا في الحرب العالمية الأولى، و بعد ذلك أصبحت تدار بموجب تفويض من عصبة الأمم.[1]

أصدرت العديد من القوانين التي تمس جميع النشاطات والجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية منذ الأفارقة، فقانون المرور للمرأة الإفريقية تم توسيعه، و تم منع الاختلاط بين الأجناس للتحكم أكثر في النمو الديموغرافي والجنس الملون، عن طريق تضييق السفر والعيش والعمل في المراكز الحضرية للسود ويتم ذلك خلال الحصول على تصاريح[2].

فالحزب الوطني جزأ لا يتجزأ من سياسة الفصل العنصري وقد سن في أكثر من 350 قانون حسب أهميتها قانون حجز المرافق المنفصلة 1953 The Reservations of Séparate Amenthies ينصب هذا القانون على تسير المرافق العامة كالمنتزهات والشواطئ والمباني العامة (المصارف غرف الانتظار والعدادات في مكاتب البريد) ومؤسسات النقل العام (الحافلات والقطارات والإسعاف) فيخضع لقانون الدولة التي تمنح تسهيلات وامتيازات في التعامل مع الأقلية البيضاء، بحيث لا تعامل بالمساواة مع غيرهم، فكان لهذا القانون تأثيرات حادة على غير البعض في البلاد باعتباره يمس الممارسات اليومية للسكان بقانون حظر الزواج المختلط 1949 The Prohibution of Mixed Marriage ،حيث يحضر هذا القانون الزواج بين البيض وغير البيض للمحافظة على الأقلية البيضاء، وعدم الزيادة في نسبة الملونين، قانون حيازة الأراضي الأسيوية (1946) The Asiatic Land Tenrure Act، بحيث ينص على أن الهنود يمكن لهم شراء العقارات في مناطق محددة في البلاد، وهذا للحد من تواجدهم وتزايدهم كما أن قانون المناطق الجماعية (1960)، عمل على تقسيم البلاد إلى عدد من المناطق المختلفة، حيث أن لكل عرفية أن تعيش في منطقة محددة لها والسجل الوطني الذي يسجل لكل عرفية يثبت ذلك و هذا السجل انشأ بموجب قانون تسجيل السكان (1950) كما أن قانون (1956) قانون المناجم والعمل كان بداية إضفاء الطابع الرسمي على التميز العنصري في التوثيق بشكل واضح.[3]

قانون تعليم البانتو(1953)The Bantu Education Act

هو قانون أساسي وعميق عن طرف توجيه برامج تنظيمية محددة، بحيث تكون هذه المناهج ذات مستوى متدني وهذا القانون موجه للسود في جنوب إفريقيا حتى لا يمكن لهم الحصول

---

(1) Althur s.Banks and other**, political Hand book of africa** , op.cit, p 80.

(2) Mark kesselamar and Joel krieger and William Ajoseph, **Introduction to Comrparative Politics,** op.cit,p320.

(3) عبد الوهاب دفع الله أحمد،**التطور التاريخي لسياسة التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا:1652-1990.** مرجع سابق، ص ص 41-42.

على تعليم يرشحهم ويجعلهم يتطلعون إلى مناصب قيادية وحكومية لا يرضى البيض للسود أن يشغلونها، وعلى علاقة بهذا القانون هناك حق التعليم الجامعي الذي توقف العمل به (1959) ينص على منع غير البيض من الدراسة في جامعات الأقلية البيضاء، ومنها بدأت الحكومة بإقامة مؤسسات تعليمية للسود والملونين والهنود على التوالي حتى يتم التحكم أكثر في توجيه التعليم.

قانون منع الشيوعية (1950) The Suppression of Communism Act:

قد تم حظر الشيوعية في جنوب إفريقيا باعتبار أن الشيوعية تنشط على نطاق واسع آنذاك وتنادي بالتغير الجذري مما جعل الحكومة تشعر بالتهديد من هذه الحركات، كما أن لقانون السلامة العامة (1954) The public safety Act أثر في المواجهة حيث يسمح للحكومة بتعليق جميع القوانين وإعلان حالة الطوارئ.

قانون تعديل القانون الجنائي (1953) The Criminal law Amendment :

وينص على أنه يدان كل شخص إذا ثبت مرافقته لشخص أخر متهم بارتكاب جرائم كالاحتجاج و التظاهر، أو دعم حملة لإلغاء أو تعديل أي قانون، فهذا الشخص يعتبر مذنبا ويتحمل تكاليف إثبات براءته.

قانون مكافحة الإرهاب(1967) The terrorism Act :

يسمح لأجل غير مسمى باحتجاز الإفراد دون محاكمة من طرف مسئولي الأمن في المؤسسات و مكتب أمن الدولة الذي كان مسؤولا عن الأمن الداخلي في جنوب إفريقيا.

التمثيل المنفصل في قانون الناخبين (1952) The Separate Representation of Voters Act:

يقوم على اتحاد إجراءات التصويت بعيد عن الملونين، فهو قانون يقوم على تعزيز الحكم الذاتي للسود(1958) The Promotion of Black Self Government يقوم على تصنيف السود إلى ثمانية مجموعات عرقية، بحيث تقدم الحكومة لكل مجموعة منطقة جغرافية، والتي يمكن أن تحكم نفسها بشكل مستقل نظريا باعتبار أن الحكومة المركزية للبيض تحكم سيطرتها على كل الأقاليم.

قانون الجنسية في وطن السود(1971) The Black Homeland Citizenship Act

يجبر جميع السود ليصبحوا مواطنين في الوطن الذين ينتمون إليه، والذي يتوافق مع العرقية التي ينتمون إليها في جنوب إفريقيا بغض النظر أن كانوا يعيشون هناك أم لا وفي وقت سابق وإزالة المواطنة عنهم لجنوب إفريقيا، مع هذه القوانين كلها كان يشغل غير البيض (الملونين الهنود و السود) Non-whites مساحة لا تزيد عن 16% من مساحة جنوب إفريقيا.[1]

[1] Josefine c. Naidoo and other, **" The dynamic of opposition: Apsycho political Analsis of the traumatic Experience of Minority Asian Sudiaus in Apartheid south Africa** ",op.cit pp: 143-144.

أصبحت السياسة الإفريقية وهي شعار لحركة جماهيرية أنشأت في 1940 وتضم الطبقة الوسطى في التنظيم وأصبحت في تنافس مع الشيوعيين ثم توحدت معهم بعد ذلك لتقارب مطالبهم وفي عام 1945 قام المجلس الهندي لناتال The Natal Indian congress بقيادة المقاومة السلبية والتي أوحت لقيادة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، لتبني العصيان المدني.[1]

سياسة الأبرتهيد الكبرى و مذبحة شاربيفال 1960 -1976 The Sharpeville Massacre and Grand Apartheid:

بدأ الحزب الوطني الحاكم تعبئة جهاز الدولة مند وصوله إلى الحكم عن طريق جهاز الجيش والشرطة وجهاز الخدمة المدنية، فكانت هذه الأجهزة بمثابة الأجهزة الأولى المباشرة في عملية الاضطهاد وتسخيرها كوسائل لخدمة أنصار الحكومة من البيض Whites، والتأكد أن الأفريكانين Afrikaner هم المستفيدين من القطاعات الاقتصادية المهمة كالزراعة والتربية والدعم من عقود المنشآت العامة، وبالتالي تم استخدام سلطة الدولة لمواجهة الحراك الاجتماعي للسكان الذي كان في استياء دائم من توزيع الثروة والتي كانت في معظمها من نصيب الأفريكانين Afrikaner[2]، فالحزب الوطني كان يمثل الإطار الفلسفي والإديولوجي لفكرة الأبرتهيد والتي في جوهرها الفكري تعني الفصل، وبهذا سخرت جميع الوسائل المادية والمعنوية لتجسيد هذه الفلسفة[3]، وكانت إحدى نتائج هذه السياسة مذبحة شاربيفال the Sharpeville Massacre في 1960/05/12، حيث قتل جهاز الشرطة ما يقارب ثمانين شخصا من الذين تجمعوا خارج مركز الشرطة للتظاهر ضد القوانين المرور the Pass Laws ، كان هذا الحدث آثار حاسمة في مسار سياسة الفصل العنصري، قبل هذا التاريخ في سنة 1950 قام السياسيون الأفارقة بردة فعل ضد القوانين الجديدة عن طريق العزل المدني وسياسة العصيان والاضطرابات العامة، ومقاطعة المنتجات الاستهلاكية، قامت الحكومة بعدها بحضر الحزب الشيوعي في نفس السنة وحزب المؤتمر الوطني الإفريقي the African National Cunseil والمنظمات الملونة والهندية المتحالفة، وأصبحت السياسة أكثر راديكالية وبدأت سياسة الحكومة أكثر حزما مع قيادات الشيوعيين، حيث لجأ الشيوعيين البيض Whites Comminists إلى النشاط السري ولعبوا دورا مهما في نقابات التجارة والعمال السود، وبعد حادثة شاربفيل حضرت السلطات حزب المؤتمر الوطني الإفريقي the

---

[1] Mark kesselamar and Joel krieger and William Ajoseph, **Introduction to Comrparative Politics.** Idem,p319.

[2] Geoffrey kopstien and Nthabieseug Motsemme**, comparative politics,**op.cit p 438.

[3] Abebe zegeye and Nthateseug Motsemme **, "soth Africa's past in the present"** ,London : sage prblications vol 52,September 2004 . p749 .

ANC، والفروع المتشددة والكونغرس الإفريقي the Pan-Africanist Congress والتي نظمت احتجاجات مناهضة ضد القوانين، كما كانت حركات التحرر في المنفى تحضر وتنظم لحرب عصابات، في حين أن حكومة الحزب الوطني بقيادة فيرورد هنريك Hendrik Verwoerd وجون فورستر John Vorster كانت قد حضرت برنامجا أكثر حدة في الفصل العنصري عن طريق تعيين أشخاص في المنشات الإدارية، كما اتبعت سياسة جديدة عن طريق وضع الأفارقة كمواطنين ضمن مناطق محددة عبارة عن أوطان Homlands* والتي كان عددها عشرة، لها تنظيمات محددة حيت تم توطين ما يزيد عن 1.4مليون مزارع في هذه المناطق قسرا، بالإضافة إلى ترحيل مئات الآلات من سكان المدن نحو مناطق محددة اعتبروها أوطانا لهم، وقام المخططون لسياسة الفصل العنصري هذه أن يحتفظوا بالعمالة الإفريقية التي يحتاجونها في المناطق الحضرية على أن يترك العامل الإفريقي أسرته في وطنه Homlands، ويتم تحديد عقد عمله كل سنة كعمال مهاجرين Migrants Labors، هذه الطريقة التي ابتدعتها الحكومة المركزية أرادت من خلالها تخفيف الضغط على إدارتها، من خلال تحميل المجتمع الإفريقي مهام تسيير نفسه[1]، كما اتخذت الإدارة إجراءات أخرى على مستويات عدة حيث قامت سنة1970 بإيقاف بناء المساكن للعائلات الإفريقية تماما في المدن الكبرى و عوض ذلك تقوم ببناء مراقد، و غيرت في مناهج المتعلمين خاصة الموجهة للبانتو.[2]

كما تضخم جهاز الشرطة وأعطيت أهمية للاستخبارات عن طريق تجنيد مخبرين يرصدون تحركات المتظاهرين، حيث خضع المشاركون في التمرد الذي قام بيه المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC) و مجلس الأفارقة العام the Pan Africanist Congress إلى الملاحقة وبحلول سنة 1965 تعرض أهم القادة الأفارقة المناوئين لسياسة الفصل العنصري والذين لم يغادروا البلاد إلى عقوبة السجن مدى الحياة في جزيرة روبن Roben Island وهي جزيرة في مستعمرة قريبة من كيب تاون كان أهم مسجون فيها هو نيلسون مانديلا الذي أصبح رئيسا فيما بعد، وكان يشغل آنذاك نائب رئيس حزب المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC)والقائد العام لجناحها المسلح،خلال هذه الفترة كانت رؤوس الأموال الأجنبية تتدفق على الحكومة واستثمرتها في صناعات الأسلحة والصناعات التكريرية بلغ معدل النمو ذروته عند 8% سنة 1965، ونتيجة على هذه السياسات العنصرية تزايد الضغط على الأمم المتحدة

---

* **Homlands**، **أوطان محلية**:هي المناطق حصريا للأفارقة، تم انشائها كمعازل، بناءا على قوانين سنة 1913، والتشريعات الخاصة سنة 1936، وضعت في وقت لاحق كدول شبه مستقلة لها خصائص معينة مبنية على طبيعة كل إثنية تحتويها كل منطقة.

[1] Abebe zegeye and Nthateseug Motsemme **, "soth Africa's past in the present"** ,London : sage prblications vol 52,September 2004 . p749 .

[2] Mark kesselamar and Joel krieger and William Ajoseph, **Introduction to Comrparative Politics.** op,cit, p321.

للقيام بخطوات مما أدى إلى إصدار قرار بعقوبات نفطية،وحظر بيع السلاح عن جنوب إفريقيا.

تعميم الثورة و الإصلاح السياسي 1976-1990: Generational Revolt and politcal Reform

ظهرت وسائل جديدة في المقاومة ضد التمييز وسياسة الحكومة العنصرية، ففي سنة 1976 قام طلاب المدارس بإحداث شغب حيث وضعت الحكومة في موقع دفاع نظرا لقوة هذه الأحداث وتنظيمها، وبعد أن اكتسب العديد من العمال وظائف في التصنيع وأصبح لهذا أهمية في الهيكل الصناعي مما أعطى لهم ورقة ضغط جديدة ضد أصحاب المصانع، واندلعت اضطرابات بعدما اكتسبت الحركة النقابية قوتها التنظيمية، وكانت إحدى الصحف اليومية التي ظهرت في 1960 قد ساعدت بشكل كبير في تشكيل جبهة جديدة السياسات التمييزية وكانت أجندتها مستوحاة من حركة السود في الولايات المتحدة الأمريكية، عن طريق استهدافها للطبقة المثقفة وخريجي الجامعات، تزامنت هذه التعبئة مع انهيارا السلطة الاستعمارية البرتغالية في انغولا وموزمبيق، فكانت هذه الإحداث مصدر دفع جديدة للقوى الداخلية في جنوب إفريقيا، وكانت الأفكار المعادية للتمييز قد تسربت إلى طلبة الثانويات، وبهذا وجد النقابيون والعمال أتباع جدد، فقررت الحكومة شروط وسياسات ضد المتمدرسين وفصلهم هذه الاستفزازات أدت إلى مظاهرات 1976/06/16 في البلدان القريبة من جوهاينسبورغ Johannesburg، حيث أصيب طفلان في الأحداث بعد إطلاق النار من الشرطة على حشد الأطفال مكون من 15000 طفل، وانتشر التمرد في مراكز ترانسفال، وشهدت السنة الموالية التمرد في المعارك بشوارع واضطرابات وتم مقاطعة الدراسة، حيث توفي 575 متظاهر على الأقل وانضمت الآلاف من خارج الحدود إلى منظمات التحرير في المنفى.

منذ منتصف 1970 أصبح العمال الافريكانيين Africaners يمثلون ثلثي العمال في المصانع وبهذا تغيرت التركيبة العرقية للعمال في هذه المصانع مما أزعج حكومة الفصل العنصري باعتبار أن القيود المفروضة على العمل للسود أصبحت تمس العمال البيض أيضا مثل التنقل والمفاوضات على الحقوق، إثر هذا الاختلاط في التركيبة فازت النقابات العمالية السوداء بالاعتراف القانوني ليتبعها سلسلة من الإصلاحات أو الإجراءات الأخرى التي تدعم الأفارقة الأكثر تحضرا، بحلول 1986 شملت هذه الإصلاحات إلغاء قوانين المرور ونظام السيطرة Influx Control، وفي 1983 أنشأت مجموعة جديدة من المنظمات والحركات تقوم على الحركات الطلابية والتي شكلت نقابات عمالية، والجمعيات المدنية والتي أصبحت فيما بعد جبهة الاتحاد الديمقراطية United Democratic Front ، وأعلنت هذه الجبهة ولائهم للإديولوجية غير العنصرية، كما قام حزب المؤتمر الإفريقي (ANC) و (UDF) بالتركيز على المقاطعة الانتخابات مما أدى إلى رد فعل سلبي على انتخابات Tricameral وهو البرلمان الذي انشأ من قبل الحكومة 1984 أين تم إضافة فرق ملونة هندية إلى جانب

الأغلبية البيضاء في المجلس وكان (UDF) نشاطات أخرى كالتمرد ضد ارتفاع الإيجار والقمع العسكري وكانت هناك حرب عصابات وأحداث شعب كبيرة حتى أنها صنفت أعنف مرحلة في جنوب إفريقيا منذ الحرب الانجلو- بوير، كانت بين 1884-1894[1].

المبحث الثاني: الظروف المصاحبة لعملية التحول

المطلب الأول: ظروف التحول الجذري في سياسة الأبرتهيد 1990-1999:

لقد سبقت إجراءات التحول في سياسة الفصل العنصري عوامل مهمة من بينها وصول الرئيس فريدريك ديكلارك Frederick deklerk في 12 فيفري 1990 إلى الحكم وقيامه بإجراءات اعتبرت مهمة في سابقة نحو التحول، وهي إلغاء الحظر المفروض على حزب المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC) وهو أكبر المنظمات المناهضة لسياسة الفصل، كما تم إلغاء الحظر على المنظمات الفرعية الأخرى، وقد أعلن الرئيس الجديد بأنه مستعد لبدأ التفاوض على بناء النظام السياسي الديمقراطي، يعتبر ديكلارك F.Deklerk من المتشددين وكان من المتأثرين والمستاءين من تشديد العقوبات* الاقتصادية على بلاده، تزامن هذا مع انهيار الحكومات الشيوعية التي كانت تدعم حزب المؤتمر الإفريقي، فكان عاملا مشجعا على عملية التفاوض وأعرب ديكلارك F.Deklerk على أمله في التخلي على سياسة الفصل العنصري، وكان هذا بمثابة ضمان لحسن النوايا عكس ما كان يروج له سابقوه في النظام السياسي لعملية بدأ المفاوضات من أجل تقاسم السلطة، ويستطيع الحزب الحاكم من خلالها حشد الدعم من السود، باعتبارها أكبر القوى من حيث العدد في جميع أنحاء جمهورية جنوب إفريقيا بما فيها منطقة كوازولوthe kwazulu homeland.

"فأهم محور كان ينتظر من إنجاز هذه المفاوضات هو صياغة دستور فهو يعتبر نواة البنية المؤسساتية والنظام القانوني في الدولة، وهو يحدد العلاقات بين المواطنين والدولة والتي كانت متوترة وعانى منها السود نتيجة السياسة العنصرية المنتهجة من النظام السابق كما أن الدستور هو نتيجة لعملية تاريخية، وعوامل هامة في تشكيل مستقبل البلاد، ويحتوي في الغالب على عوامل صراعات يمكن أن تنشأ في المستقبل، أو عوامل مساعدة لمواقف فترة هدوء طويلة، ويعتمد هذا على مضمونها والعملية التي يتم فيها صياغته".[2]

فالدستور هو عملية نهائية لعملية تتحقق فيها مجموعة من الأهداف وهي:

---

[1] Mark kesselamar and Joel krieger and William Ajoseph, **Introduction to Comrparative Politics,** Ibid, p321.

* **العقوبات: Sanction** : المقصود بها الحظر الإقتصادي الدولي، والعقوبات الثقافية المحظورة على جنوب افريقيا من قبل الأمم المتحدة ومختلف الحكومات من 1948-1994.

[2] Mark kesselamar and Joel krieger and William Ajoseph, **Introduction to Comrparative Politics,** Ibid, p321.

المصالحة بين كل الأطراف المتنازعة، دعم الوحدة الوطنية من خلال عملية شاملة تعكس التنوع الديني واللغوي أو الشعور بهوية وطنية واحدة، دعم القوى الشعبية من خلال الاعتراف بسيادتها ومن خلال تزويدها بالمعرفة والقدرة، ومشاركتها في الشؤون العامة وممارسة حقوقها وحمايتها، فصياغة الدستور بأسرع وقت من أهم الأولويات الواجب تحقيقها والدخول في مرحلة نهائية يتم ضمان الممارسة السياسية عن مؤسسات دستورية شرعية تحضا بقبول الجميع، لينتقل بعدها الأفراد نحو ترسيخ قيم وطنية من خلال النقاش والحوار الوطني الموسع، وتوسيع برنامج التغيير من خلال التعرف على مصالح مختلف الإثنيات والمكونات الاجتماعية، وليس فقط مراعاة اهتمامات النخبة، والتأكيد أيضا على نشر المعرفة والاحترام للمبادئ الدستورية.

فهذه الأهداف تعبر عن موضوع مشروعية النظام الجديد والتي يتوجب تحقيقها بصورة فعلية من خلال مشاركة جميع العرقيات والإثنيات والطوائف في العملية، وشعورها بامتلاك نتائج توحي بتغيير حصل على المستوى الاجتماعي والسياسي.[1]

ونظرا لأهمية هذه الخطوة في بناء نظام ديمقراطي، ولإدراك جميع الأطراف المتفاوضة لها استغرقت صياغة دستور مدة سبع سنوات من 1990 إلى 1996، تخللت فترة المفاوضات أعمال عنف هددت العملية التفاوضية.

ففي المرحلة الأساسية من سنة 1990 و 1994، أجريت المفاوضات حول الاتفاقات المتعلقة بالعملية الدستورية خلال ندوات خاصة وعامة بين الخصوم السابقين، وشملت تلك المفاوضات الاتفاق على الأطر الشكلية من دورات الاجتماع، ونقاشات طويلة حول الشكل الذي يجب أن تأخذه عملية وضع الدستور، كما شهدت سنة 1993، اتفاقيات حول الإجراءات والاتفاق حول دستور انتقالي يتضمن مبادئ و إجراءات ملزمة بالنسبة لعملية وضع الدستور النهائي .

استغرقت العملية الدستورية في جنوب إفريقيا مدة زمنية طويلة نسبيا، تمت على مراحل واستفادت من الدستور الانتقالي الذي أتاح استمرارية الحوار خلال المرحلة الانتقالية بحيث أدرجت المشاركة الشعبية من خلال الاستشارة عبر لجان اتصال لتسهيل الحوار الجدي، أما الثقة بنتائج الحوار سوف تتوافق مع المبادئ الديمقراطية لسنة 1994، فقد أوجدها استمرار المحادثات والنقاش ما بين فترات التفاوض و الموافقة النهائية من جانب البرلمان، وجدت المجموعات المختلفة بما فيها القيادات القبلية التقليدية لها صوتا ووسيلة للوصول إلى المسؤولين، وسعت للتأكد أن مصالحها تأخذ بالحسبان، وكان من الأمور الهامة أيضا وجود مجتمع مدني بإمكانه أن يشكل قوة موازنة للانقسامات السياسية والعنصرية والحزبية

---

[1] فرد انشيسكايندا وآخرون: **"التحول نحو الديمقراطية: الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق"**،المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2005، ص 8.

الراسخة، وشملت العوامل الهامة الأخرى التي ساندت العملية الرسمية، وهي إيقاف العنف وإضفاء الهدوء على العملية التفاوضية، وكذلك رغبة المعنيين في اتخاذ الخطوات الجزئية ووضع المفاوضات بعيدا عن أكثر القضايا تعقيدا وصعوبة، رافقها انخراط جميع المكونات الاجتماعية في العملية.

كان على حكومة الوحدة الوطنية الالتزام بتوفير الوقت الكافي والموارد الكبيرة اللازمة لتمكين المشاركة الحقيقية للأفراد، فحتى لو اعتبرنا أن بداية انطلاق جنوب أفريقيا في العملية كانت وقت الاتفاق على التفاوض بشأن العملية الدستورية سنة 1991، فإن عملية صنع الدستور في هذه الحالة استغرقت خمس سنوات على الأقل، وهناك من يعتبر إن العملية التفاوضية كانت سابقة عن ذلك التاريخ بسنتين، أي منذ بدء القادة مقاربات إختبارية لكسر الحاجز العنصري، ومن الواضح أن جزءا من العملية كان بناء مستوى كاف من الثقة بين النخبة وبين الجمهور لإقامة المحادثات الدستورية، فتختلف أنماط مشاركة المواطنين في عملية وضع الدستور، فجنوب أفريقيا اعتمدت البرلمان المنتخب يعمل كجمعية تأسيسية وسعت جنوب أفريقيا إلى مشاركة الرأي العام عبر قنوات متنوعة واستخدمت وسائل الإعلام لوضع القضايا الدستورية في متناول الجميع بعدة لغات، غير أن الشعب لم يكن منخرطا بصورة متساوية في جميع مراحل العملية الدستورية في جنوب أفريقيا كما في العمليات الأخرى، ففي الوقت الذي كان باستطاعة الإفريقيين الجنوبيين متابعة تقدم المفاوضات العامة لغاية سنة 1994، تم حل بعض الحالات المستعصية الحاسمة التي ظهرت خلال المفاوضات في اجتماعات سرية، تم بعد ذلك استدعاء جميع أفراد الشعب إلى المشاركة في انتخابات 1994، وكانت تعتبر سابقة في جنوب إفريقيا حيث كانت سابقا مقتصرة على الأقلية البيضاء وأغلبية السكان مستثنون من المشاركة لأسباب عرقية، لكن بلغت المشاركة في هذه الانتخابات نسبة 86% من السكان[1]، لم يكن زعماء الجمعيّة التأسيسيّة لجنوب أفريقيا مكلّفين بممارسة ضغوطا على الإثنيات المختلفة لقبول مسودة الدستور، بل أعلنوا أنّهم يودّون إشراك أفراد الشعب، واستشارتهم في شأن الدستور، لأن هذا من شأنه أن يولّد شعورًا بملكيّة العمليّة والدستور وشرعيّتهما، وأنشأت هيئة التنظيم الإداري التابعة للجمعيّة التأسيسيّة إدارةً للاتّصال بالمجتمع، واستغرق التخطيط لعمليّة المشاركة أربعة أشهر، جرى التركيز على الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المواطنين، بمن فيهم الأميون والمحرومون، بعقد اجتماعاتٍ دستوريّة شعبيّة عامّةٍ مفتوحة، وعقد اجتماعات مع منظّمات المجتمع المدنيّ في شأن مسائل محدّدة وباستخدام الإعلانات والحملات الإعلاميّة، وعقد حلقات عمل للتعريف وشرح المسودة.[2]

---

[1] فيفيان هارت: **"أدوات ديمقراطية، من عهد الاستبداد إلى حكم الدستوري دستور جنوب إفريقيا"**، العدد الأول، سلسلة أوراق الديمقراطية تصدرعن مركز العراق لمعلومات الديمقراطية، 2005، ص ص 26-27.

[2] ميشيل براندت و آخرون،**وضع الدستور والإصلاح الدستيور: خيارات عملية**، Interpeace II ، لبنان : انتربيس، جوان 2012، ص 93.

ففي سنة 1990 بعد رفع الحظر عن المؤتمر الوطني الإفريقي، وأطلق سراح نيلسون مانديلا Nelson Mondela بعد 27 عام من السجن، وتم تعويض أعضاء المجلس الوطني الإفريقي الذين تم نفيهم وتم التفاوض بين الجنوب إفريقيين البيض whites والسود blacks على إنشاء دستور مؤقت يؤمن فترة انتقالية للتحول من نظام الفصل العنصري إلى نظام ديمقراطي، هذه الإجراءات التمهيدية جعلت البيض whites يخشون ردة الفعل من الانتقام الذي قد يلجأ إليه السود، إلا في حالة منح العضوية من خلال أول انتخابات ديمقراطية كانت العبارة الأخيرة من الدستور تنص على ما يلي :

"إقرار هذا الدستور يضع الأساس الأمن لشعب جنوب إفريقيا لتجاوز الانقسامات التي تولدت من الصراعات السابقة، والتي ولدت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، والعدوان على المبادئ الإنسانية في الصراعات العنيفة وتوريث الكراهية والشعور بالذنب والخوف والانتقام، ويمكن الآن أن تعالج هذه على أساس وجود حاجة للفهم وليس للانتقام وللإيذاء" أوبونتو Ubunto(فلسفة إفريقية الإنسانية)[1]، وهذا كله من أجل منح العفو فيما يتعلق بالأفعال التي تمت سهوا وخطأ، والقضايا المرتبطة بأهداف سياسية والتي ارتكبت في سياق نزاعات الماضي.

يعتبر هذا الشرط الأخير من الدستور هو المؤشر الإيجابي لإقامة انتخابات ديمقراطية وضمانة للبيض للمشاركة فيها واستبعاد الحلول الانتقامية، كما أن هذه الفقرة من الدستور كانت الدافع نحو إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة (TRC) وإنشاء الأسس القانونية التي ترتبت عليها، وبهذا فإن لجنة الحقيقة والمصالحة هي وليدة تسوية سياسة بناء على تجارب سابقة في دول أخرى والتي شكلت لجان تقصي الحقائق لدراسة ماضيهم، من أجل إنشاء قاعدة صلبة نحو المستقبل وكانت هذه اللجنة تعمل في الإطار الزماني 1974-1994 فهذه اللجنة استقت خبرتها من تجارب في بلدان مثل الأرجنتين (Argentina) وبوليفيا (Bolivia) والشيلي (Chile) ولأوروغواي (Uruguay) والسلفادور (el Salvador) وألمانيا (Germany) والفلبين (the Philippine)

فلجنة الحقيقة والمصالحة (TRC) من أبرز مخرجات الفترة الانتقالية أي بعد انتخابات 1994 حيث تعد من أبرز جهود صنع السلام في القارة الإفريقية فهي لجنة موازية للعدالة تضطلع بإبراز الحقائق وتقديمها مع توصيات إلى المحاكم التي تسعى نحو المصالحة فحاولت هذه اللجنة إيجاد طرق لتخفيف مخلفات النظام العنصري والتقليل من بواعث الانتقام.

فهي هيئة مستقلة ذات مبادئ قضائية بعيدة عن التدخل السياسي رغم أنها ولدت في إطار تسوية سياسية، وترأس اللجنة رئيس الأساقفة توتو Tutu، حيث ساعد المسؤولين من البيض على الاعتراف بممارساتهم رغم قسوتها لأنها حسب الأسقف توتو تساعد في إقامة نظام

---

[1] Jay A.Vora and Erika Vora, **The Effectiveness of South Afric Perceptions of Xhosa,Africaner, and English South Africa"**. south africa: sage publication, journal of black studies ,vol 34, n°03, junuary 2004, p305-306.

ديمقراطي، فشهادات الضحايا والجناة على حد سواء وعقد لجان الاستماع في قاعات مدنية وفي الكنائس يمثل حسب رئيس اللجنة استعادة الكرامة للضحايا والناجين من خلال منحهم سرد قصصهم البالغة الحساسية وتقضي على بواعث الأنتقام لديهم، استمرت العملية لعدة سنوات، ليتم بعدها تسليم التقرير النهائي المكون من خمسة مجلدات الذي أعدته لجنة الحقيقة والمصالحة إلى الرئيس نلسون مانديلا في 29 أكتوبر 1998، حيث تضمن كل الحقائق والأحداث والاعترافات والمقترحات التي تعالج هذه القضايا وتقترح التوصيات الأحكام لرد الاعتبار للفئة المتضررة[1].

على إثر رفع الحضر عن المنظمات السياسية والاجتماعية سنة 1990، والاستقلال السياسي سنة 1994، بدأت عملية التمكين للأفارقة السود African Enpowerment في ممارسة الحكم، والقضاء على سياسات الفصل العنصري والتمييز المؤسسي الذي كانوا يعانون منه وبذلك تمكنوا من تحقيق المواطنة الكاملة من خلال تحقيق المواطنة الكاملة بعد كانوا يعانون مشاكل على أساس العرق بسبب إقصائهم من طرف البيض ذو الأصول العرقية المختلفة عنهم، وبعد تمكنهم من الحكم عملوا على وضع أسس لتحقيق مصالحهم الاقتصادية والسياسية، لاسيما توفير نظام رعاية صحية عادلة بعد أن كان مجزأ على درجات.

فأول حكومة ديمقراطية في جنوب إفريقيا بعد سياسة الفصل العنصري كانت برئاسة المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC)، بحيث واجه مهمة صعبة ألا وهي تصحيح الاختلالات الماضية خاصة وأن الطلبات والضغوطات تكون عالية لتقديم الخدمات حيث كان حزب (ANC) على وعي بذلك وهو نتيجة طبيعية بعد سنوات الضغط التي عانى منها المجتمع الجنوب إفريقي في شريحة كبيرة من سكانه، فالفقر الهيكلي حسب نايوا Noyoo و Man Phiswana كان له الأثر البالغ في تقسيم المجتمع إلى طبقات وترسيخ الأدوار الهامشية في الشغل وإضعاف المهارات، مما أدى إلى ضغوط عالية على الحكومة المنتخبة لتغيير الوضع القائم[2]، فبناء نظام ديمقراطي بعد انهيار ديكتاتورية ذات سياسة ممنهجة في التمييز وأنظمة مؤسسية مهيكلة على أسس اقصائية يعتبر مهمة صعبة في وجه حكومة منتخبة في فترة قصيرة ولها إمكانيات متواضعة، وتعاني من ضغوط شعبية بحيث أن بناء مؤسسات جديدة يحتاج إلى بناء مواطنة سلمية بأسس تفكير جديدة وكان هذا الشق يمثل تحديا كبيرا لـ (ANC) فعملية الترسيخ الديمقراطي تبدأ بعملية الإصلاح الديمقراطي عن طريق بناء مؤسسات وسلوك تصالحي ديمقراطي يتعايش مع الطرف الآخر، ففي الأنظمة السياسية الحاكمة لأنظمة اجتماعية غير متجانسة، قد تكون مشاكل الانتقال نحو الديمقراطية صعبة وتحتاج إلى فترة زمنية طويلة بسبب عدم تجانس الثقافات الفرعية عموما حسب روبرت داهل

---

[1] Jay A.Vora and Erika Vora,"**The Effectiveness of south africa's thruth and reconcialiation commission Perceptions of xhosa,Africaner, and english south africa**",Idem. p306.

[2] Nadangwa Noyoo, **Social development in sub saharian Africa, lessons for social work practice in south Africa** . london : sage publication , 2000, pp 459-460

Robert Dahl كما أن النظم التي تتميز ببنية اجتماعية منقسمة على أسس مختلفة أي خطوط الانقسام المتعددة قد تواجه مشاكل إضفاء الشرعية على بناء المؤسسات الديمقراطية وتعزيز الديمقراطية من خلال التغيير[1]، فالنظام الجديد المنتخب أراد أن يخرج من دائرة الدول المصنفة على أنها هشة أو دولة رخوة منهارة غير ديمقراطية وليست لها أسس ديمقراطية وهوية في الحكم وهي تعرف على أساس وصفي في القرن 17 م في معاهدة واستفاليا فهي سلطات الدولة التي ليس لها القدرة أو الرغبة في تحمل المهام السياسية للحد من الفقر وتعزيز التنمية وضمان سلامة السكان واحترام حقوق الإنسان[2].

فجنوب إفريقيا بعد انتخابات 1994 والتي أفرزت حكومة تحت قيادة المؤتمر الوطني الإفريقي أرادت أن تؤسس لتقاليد دولتية ديمقراطية، تزيل عنها آثار الماضي وتخرجها من دائرة الدول الهشة لتصنف على أنها دولة ديمقراطية.

وأنتجت الانتخابات بعد عامين من المفاوضات، الدستور الانتقالي والذي تم بموجبه شغل المناصب الوزارية وفقا لحصة كل حزب من الأصوات طبقا لآلية التمثيل النسبي *حتى وإن كان المشاركون في شغل المناصب قد اشتركوا في أعمال عنف ذات دوافع سياسية سنة 1960 سيكونون محصنين من الملاحقة القضائية ولهم الحق في الحفاظ على وظائفهم وهذا طبقا للاتفاقيات المنصوص عليها في الدستور الانتقالي، كما أن السلطة التشريعية مقسمة بين الجمعية الوطنية والمجالس التشريعية المحلية وعددها تسعة مجالس بحيث هذه الأخيرة تشرف على التسيير البيروقراطي في المقاطعات أو الأوطان الفرعية Homlands ويتم بموجب الوثيقة التفاوضية 1993 التحضير للدستور النهائي عن طريق الجمعية التأسيسية .

شكلت حكومة الوحدة الوطنية"The Governement of National unity" برئاسة نيلسون مانديلا Nelson Mondela، ممثلا لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي الذي فاز بالأغلبية في الانتخابات ، وبالأغلبية الساحقة من الناخبين السود باستثناء منطقة كوازولوناتال Kwazulu-Natal التي أعطت أغلبية أصواتها لصالح حزب أنكاثا InKatha وكانت نسبة

---

(1) James L.Gibon, **The legacy of Apartheid Racial deferrences in the legitimacy of democratic instutution and processes in the new south africa**,op.cit, p 773.

(2) Claude Duval et francois Ettori,"**Etat fragile ou Etat autre? Comment Repenser l'aide a leur deveploment , Notamment en afrique?" journal geostratigique ,** n° 25,octobre 2009, pp 44-45.

* **التمثيل النسبي**: تقوم الفكرة الأساسية لنظم التمثيل النسبي على تقليص الفرق النسبي بين حصة الحزب المشارك في الإنتخابات من أصوات الناخبين على المستوى الوطني، وحصته من مقاعد الهيئة التشريعية(البرلمان) التي يتم انتخابها، فلو فاز حزب كبير بما نسبته 40% من الأصوات، يجب أن يحصل على ذات النسبة تقريبا من عدد مقاعد البرلمان، وكذلك الحال بالنسبة للحزب الصغير الذي يفوز بنسبة 10% من الأصوات ، يجب أن يحصل كذلك على نفس النسبة من المقاعد، وكثيرا ما يعتقد أن اللجوء إلى القوائم الحزبية يزيد من فرص تحقيق النسبية في التمثيل، حيث تقوم الأحزاب السياسية بتقديم قوائم من المرشحين سواء على المستوى الوطني أو المحلي، إلا أنه يمكن تحقيق ذلك من خلال نظم الأنتخاب التفضيلية أيضا: فنظام الصوت الواحد المتحول ، حيث يقوم الناخبون بترتيب المرشحين على ورقة الاقتراع بالتسلسل حسب الأفضلية في الدوائر الإنتخابية متعددةالتمثيل.

- أندرو رينولدز و آخرون"أشكال **النظم الإنتخابية، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات**"السويد: SE – 103 34 Stockholm،2007،ص45.

فوزه هذا الأخير20% على مستوى الوطني ، أما الحزب الوطني بقيادة ديكليرك De KlerK's تلقى دعما انتخابيا من الملونين، و الهنود ، وأكثر الأصوات من البيض Whites حيث حقق ثمانية أحزاب التمثيل البرلماني وبهذا قد قامت جمهورية جنوب إفريقيا بخطوة مهمة نحو التحول الديمقراطي[1]

المطلب الثاني : تنظيم الدولة في دستور 1996

يعتبر دستور 1993 الانتقالي الذي يوصف بأنه معاهدة السلام، هو الوثيقة التي وضعت حدا لتاريخ طويل من النزاع ووضع الأساس لدستور البلاد الجديد، والذي كتبت الجمعية التأسيسية مسودته ممثلة لأغلبية السكان، فتنظيم الدولة الجديد كان نتاجا لعملية تفاوضية دامت أربعة سنوات 1992-1996، واستقرت الوضعية الدستورية 1993 على تفاصيل عملية الحكم أثناء الفترة الانتقالية أي بعد الانتخابات البرلمانية 1994 والتي تعتبر جمعية تأسيسية، والتي تم بواسطتها مناقشة الدستور النهائي، والذي يمثل المبادئ الأساسية في تشكيل المؤسسات وإدارة الحكم بعد الفترة الانتقالية ، فأهم النقاط التي ارتكز عليها في عملية التفاوض تتمثل في تغيير السيادة نحو السيادة الدستورية ، ففي الدستور السابق كانت الحكومة خاضعة للسيادة البرلمانية وتغير الأمر في الدستور الجديد بأن أصبحت خاضعة للمحكمة الدستورية بما يعني أنه إذا أرادت الحكومة سن قوانين ذات اهتمام ثقافي ودعيت لأن تكون منصفة من الناحية الدستورية، فإن قضاة المحكمة الدستورية هم الذين يفصلون في الموضوع وليس البرلمان والأمر الثاني يتمثل في توزيع السلطة بين الحكومة المركزية وحكومات محلية تدير تسع مقاطعات بما يسمح لكن مقاطعة أن تسن من خلال البرلمانات المحلية جملة من القوانين الخاصة بدون العودة للحكومة المركزية وبما يسمح أيضا بتوسيع قاعدة التمثيل والتنافس السياسي بين الأحزاب والجماعات السياسية.

وإذا كان الدستور يمثل في جوهره عقدا بين الدولة والمجتمع المدني، فإن الدستور الجنوب إفريقي يعرف المجتمع المدني بكونه أفراد أكثر منهم جماعات أو أعراق، ولذلك يلاحظ على الدستور 1996 غياب أي تحيز عنصري، وكذالك غياب أي تحيز ضد المرأة، فالمواطنة وحق الانتخاب والمساواة والحرية أصبحت كلها تمثل حقوقا للأفراد وليست كما كان الأمر في السابق الجماعات أو أقليات أو عرقيات، وعلى هذا الأساس فالحقوق الدينية والثقافية واللغوية للأفراد مكفولة ومحمية ضد التمييز من قبل الدولة بموجب قانون يحمي الحقوق، أما على مستوى الجماعات فيلزم الدستور الدولة بالقيام بإجراءات عملية وإيجابية لدعم لغات السكان الأصليين وإنشاء هيئة حكومية لدعم وحماية الحقوق الثقافية واللغوية لمختلف مكونات المجتمع ولإدارة الوضع الجديد للدولة تم إنشاء عدد من المؤسسات والهيئات الحكومية

[1]Claude Duval et francois Ettori,"**Etat fragile ou Etat autre? Comment Repenser l'aide a leur deveploment , Notamment en afrique?" journal geostratigique ,** n° 25,octobre 2009, pp 44-45.

للتعاطي مع التعددية الثقافية القائمة مثل لجنة دعم وحماية الحقوق الثقافية والدينية واللغوية للجماعات، والمجلس الوطني للغات[1].

كما أن حقوق المرأة تم ضمانها في الدستور الجديد ،بعد مدة طويلة من المطالبة بتحسين ظروفها وحقوقها وتمثيلها الذي تحسن بداية من الانتخابات البرلمانية 1994 حيث تضمن المجلس التأسيسي 106 امرأة أي 26.5% من مجموع 400 ممثل في البرلمان ، وهذا التغيير في التمثيل الكبير للمرأة أعطى مؤشرات ايجابية نحو تحسين دائم لوضعيتها وحقوقها في الدستور الدائم لسنة 1996 ، وكان للمرأة دور نشيط في هندسة الدستور الحديث وضمانها المساواة مع الرجل في الحقوق والواجبات[2].

في سنة 1999 كان هناك 14 تعديل على الدستور ، حيث مست التعديلات قوانين مع الحفاظ على المواد الأساسية وهو ما يفسره الزعماء السياسيين في جنوب إفريقيا بمقدار التوافق الذي حظي به الدستور الجديد على مستوى المبادئ العامة في النظام السياسي الجديد.

الجهاز التنفيذي : The Executive

يعتبر الجهاز التنفيذي في النظام الجنوب إفريقي من الأجهزة الرئيسية التي كان لها تأثير في النظام السياسي تاريخيا وحتى في الحاضر بحيث يتكون هذا الجهاز من:

الرئاسة The presidency: يعتبر الرئيس أحد الأعضاء المكونين للحكومة في جنوب أفريقيا فهو رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية حسب تعريفه في الدستور (المادة83) حيث يتم انتخابه في أول جلسة للجمعية الوطنية بعد انتخابها، وكلما اقتضت الضرورة ذلك لتشغل هذا المنصب عند شغوره، تنتخب الجمعية الوطنية رجلا أو امرأة من بين أعضائها لتشغل هذا المنصب، كما يتوقف شخص الرئيس عن ممارسة مهامه كعضو في الجمعية الوطنية، ينتخب لفترة واحدة قابلة للتجديد، كما يجوز للجمعية إقالته من منصبه بقرار يتخذ بالتصويت بموافقة ثلثي أعضائها[3]، يرأس الرئيس مجلس الوزراء ويعين نائبا له وهو المنصب الذي لم يحدد الدستور الشخص الواجب شغله إن كان من المعارضة أو الحزب المشكل للحكومة (صاحب الأغلبية) لكن يجب أن يكون عضو في الجمعية الوطنية ويمكن للرئيس إقالته، على الرغم من

---

(1) محمد بن جمامعة: "التعددية الثقافية في تجارب الدولة المعاصرة: بنموذج جنوب إفريقيا ،الهوية والمواطنة ،الهوية الدينية والهوية الوطنية"، الأربعاء 14 يوليو 2010،

http://www.alwihdoh.com/identity-and-national-identity/multuculturalism-m-contemporary-experiences-5-7-case-of-south-africa.htm. تاريخ الدخول 2012/11/5،سا 20.10.

(2) Gey w.seidman ,"**Gendered Citizenship South Africa's Democratic Transition and the Constitution of a Gendered state , Gendered of society"**, vol 13, n°3, june 1999, p30.

(3) Republic of South Africa, Constitutional law,"**Constutition of the Republic of South Africa**", N°108 of 1996,pp83-99

أن نظام جنوب أفريقيا ورث العديد من الميزات لنموذج وستمنستر على رأسها تشكيل تكليف الحزب الفائز بأغلبية المقاعد بتشكيل الحكومة، إلا أن رئيس جنوب لأفريقيا يملك سلطات أكبر من رئيس الوزراء البريطاني، سواء من الناحية الدستورية أو من ناحية تراكم الوظائف في مكتبه والتي ضخمت في أثناء فترة الرئيسThabo.Mbeki تامبو مبيكي، وعلى الرغم من عدم انتخاب الرئيس جنوب أفريقيا من خلال الاقتراع العام فإن لنظام جنوب أفريقيا خصائص أكثر تميل إلى النظام الرئاسي .

القضاء The Judiciary: يعتبر القضاء من المؤسسات المستقلة وذات المرجعية العليا في البلاد كما أنها مستقلة من تأثير السلطة التنفيذية وذالك ابتداء من 1994، ويتم تعيين جميع القضاة من خلال العملية الدستورية والتي تحد من حرية التصرف التنفيذية، فمن خلال الأحكام القضائية المنظمة التي تؤكد باستقلالية القضاء وتعطيه صلاحيات واسعة لدرجة أن بعض الوزارات تشتكي من محاولة المحاكم وضع السياسات .

فالسلطة القضائية في جمهورية جنوب إفريقيا أوكلت للمحاكم، فهي مستقلة حسب الدستور ولا تخضع إلا للدستور والقانون ، ولا يجوز لأي طرف التدخل في عمل المحاكم كما أن أجهزة الدولة مسخرة لمساعدة المحاكم وحمايتها لضمان استقلاليتها ونزاهتها وفعاليتها ، وأي أمر أو حكم تصدره أية محكمة ملزم لجميع من يوجه إليهم من الأشخاص وأجهزة الدولة[1].

كما أن النظام القضائي مكون من المحكمة الدستورية إلى جانب محاكم أخرى وهي أعلى محكمة فيما يتعلق بجميع الأمور الدستورية فهي تختص بالحكم في النزاعات بين أجهزة الدولة في الفرع الوطني أو الإقليمي فيما يتعلق بالوضع أو السلطات أو المهام الدستورية لأي منها، والحكم بشأن دستورية أي مشروع قانوني برلماني أو إقليمي، الحكم بدستورية أو عدم دستورية أي تعديل دستوري، الحكم من خلال البرلمان أو رئيس الجمهورية بالتزام دستوري التصديق على دستور الأقاليم، على مستوى الممارسة كان الحكم بقوة استقلالية المحكمة الدستورية من خلال الحكمين الصادرين عام 2001 و2002، حيث قضت المحكمة بتخصيص الموارد لتلبية حق دستوري وهو السكن لمجموعة من السكان في كيب تاون Cape Town ، وتوفير الأدوية المضادة لفيروس HIV (مرض الإيدز)، بالإضافة إلى الأحكام 58 حالة التي تناولتها المحكمة بين عامي 1994-2004 ، وبعد طعن الحكومة حكمت المحكمة بـ40 %من الأحكام ضد الحكومة ، وأصبحت الأحكام التي حكم ضد الحكومة تتواتر منذ1994[2].

---

[1] Mark kesselamar and Joel krieger and William Ajoseph, **Introduction to Comrparative Politics,** op.cit, p343.

[2] جمهورية جنوب إفريقيا، دستور1996 ،القانون رقم 108 ، ص80-81.

مجلس الوزراء : Cabinet:

خلافا للرئيس يبقى الوزراء الممثلون للحكومة أعضاء في البرلمان و مسؤولون أمامه من خلال السؤال أثناء دورات الانعقاد العادية والاستثنائية، حيث يشارك فيها الوزراء للرد على استفسارات النواب، واللجان البرلمانية الدائمة كما أن لرئيس الجمهورية حق تعيين نواب الوزراء، والعضو البرلماني يفقد عضويته البرلمانية أو الوزارية في حالة طرده من العضوية من قبل أحزابهم، كما أن نظام جنوب أفريقيا السياسي يعطي سلطة تنفيذية واسعة للحكومة التي تتشكل من حزب أغلبية البرلمان، مع تمكين كل الأحزاب لتقلد مناصب وزارية بقدر التمثيل البرلماني الذي يتجاوز نسبة 20% من المقاعد، وعادة ما يكون الرئيس زعيم الحزب السياسي الأكبر، وله تأثير على التركيبة البرلمانية واللجان، فإمكانية تمرد أو رفض النواب مستبعدة باعتبارهم ينتمون لنفس الحزب ويشكلون أغلبية الحكومة ففي سنة 1999 قام ثامبومبيكي Thabo Mbiki باختيار حكومته دون أي قيود أو معارضة تذكر، واختار الحفاظ على التحالف مع حزب أنكاثا InKatha التي ورثها من تقاسم السلطة الذي قام به سابقا الرئيس مانديلاMandela، وهي أحد الميزات الأساسية في إدارة الحكم أثناء فترة حكمه على أساس ميوله إلى التحالف مع الأحزاب و تقاسم السلطة معهم، حيث قام ثامبومبيكي سنة 2004 بتكليف زعيم الحزب الوطني (NP) بوزارة البيئة والسياحة وهو أحد مظاهر تقاسم السلطة على المستوى التنفيذي، كما أن الحكومة المشكلة من المجلس الوطني الإفريقي وضعت التوازن من ضمن شروط تكوين الوزارات فهي تحتوي على 22 ائتلاف وعشرون وزيرا ونواب وزراء من النساء، وهو ما يمثل التزام (ANC) بإشراك العنصر النسوي في الحياة السياسية لمرحلة ما بعد الأبرتهيد، فالسلطة التنفيذية لها سلطة واسعة وقيود دستورية قليلة على قيادة الحزب الحاكم فتوسع مكتب الرئيس في بداية عهد ثامبومبيكي شجع المراقبين إلى الاعتقاد بأن طريقته تصالحية من إدارة الرئيس مانديلا، وشدد مبيكي MbeKi على تشديد الرقابة على الإدارة والتوزيع العادل للثروة.

فمجلس الوزراء يتكون رئيس الجمهورية بصفته رئيس للمجلس، ونائب رئيس الجمهورية والوزراء، كما أن رئيس الجمهورية يعين نائبه والوزراء يعهد إليهم بسلطاتهم ومهامهم ويجوز له إقالتهم، أما عن نائب رئيس الجمهورية يعين من بين أعضاء الجمعية الوطنية، كما أن لرئيس الجمهورية حق اختيار الوزراء من خارج الجمعية الوطنية على أن لا يتعدى عددهم أثنين، كما أنه يتوجب على الوزراء التصرف وفقا للدستور، و إمداد البرلمان بتقارير وافية ومنتظمة فيما يتعلق بالمسائل التي تقع ضمن اختصاصهم، كما أن الجمعية الوطنية إذا أقرت بقرار يتخذ بالتصويت بموافقة أغلبية أعضائها بسحب الثقة من مجلس الوزراء باستثناء رئيس الجمهورية، يعيد رئيس الجمهورية تشكيل مجلس الوزراء كما يسحب الثقة بنفس الطريقة من رئيس الجمهورية ويقدم الرئيس والوزراء ونواب الوزراء استقالاتهم[1].

[1] جمهورية جنوب إفريقيا، دستور1996 ،القانون رقم 108 ، ص45-51.

المطلب الثالث: الحكومات الإقليمية Subnational governements :

كان الحكم المحلي أثناء الحكم العنصري يختلف من مقاطعة لأخرى، فلم يكن نمط أو نظام موحد للحكومة المحلية في جميع أنحاء الدولة قبل وضع الدستور النهائي سنة 1994، حيث كان لكل محافظة نظام خاص بها من المؤسسات الحكومية المحلية وتخضع مباشرة لسلطات ولإدارة الأبارتهيد حيث سلطات هذه الحكومات ضيقة وكان الهدف من جعل هذه المحافظات هو زيادة الفصل وتسهيل التحكم فيه عن طريق شعار "إدارة خاصة لمناطق خاصة" " Own Management For Own Ereas" .

تغير الوضع بعد انتخابات 1994، حيث تضمن الدستور الدائم الاعتراف بالحكم المحلي عن طريق الاعتراف باستقلالها في تسيير شؤونها المحلية مع ضمان حقها في الحصول على حصتها من الموارد الوطنية، فالدستور فصل في شأن الحكومة المحلية عن طريق الفصل التدريجي في مهامها عن الحكومة المركزية، واعتبرها المسؤولة وكعامل حاسم في عملية التنمية باعتبارها أساس الديمقراطية[1].

فالدستور ينص على وجود هذه المحافظات، قد يكون للمحافظات هذه دستور خاص بها لكن واقعيا فهناك محافظة واحدة هي مقاطعة الكاب الغربية (the Westenrn Cape) لديها دستور خاص ينظم شؤونها الداخلية ولا يتقاطع مع الدستور القومي، وهناك اتجاه وتشجيع على عدم صياغة دساتير داخلية خاصة بالمحافظات باعتبارها تشجع على الانقسام، محافظة كوازولونتال kwazuluNtal حاولت أن تضع دستور خاص بها من أجل تسوية الأوضاع المضطربة بها لمدة طويلة وفي محاولة لوضع الحكم في ملك الزولو مباشرة.

فبموجب الدستور فإن الهيئات الشرعية المحلية، والمسؤولين التنفيذيين يعملون بنفس طريقة عمل البرلمان الوطني والجهاز التنفيذي، والفرق الرئيسي يكمن في تصميم المؤسسات المحلية حيث أن لهم مجلس تشريعي واحد، كما أن رئيس وزراء المقاطعة يبقى عضوا في الهيئة التشريعية المحلية، عكس منصب الرئيس على المستوى الوطني الذي يستقيل من منصبه بمجرد انتخابه كرئيس، كما أنه لا يوجد نواب للوزراء المحليين والمجلس التنفيذي للمقاطعة محدد بإحدى عشر عضوا، فالفرق الجوهري يكمن في السياسات وليس في المؤسسات، فمنذ1994 يسيطر حزب المؤتمر الإفريقي (ANC) على المجلس التشريعي لأغلب المقاطعات، كما رئيس الدولة وباعتباره ينتمي لنفس الحزب يتدخل في تعيين رئيس الوزراء لتلك المنطقة مما يجعل الحكومة في هذه المقاطعة تتأثر مباشرة بالرئيس، و يجعل رئيس الحكومة المحلية كوكيل عن حكومة المركز وفي منأى عن التنظيم الحزبي المحلي

[1] Jaap de Visser,"Development Local Governement in South Africa : Instotutional Fault Lines" ,commonwealth journal of local governance issue,junnuary 2009,pp 08-09.

والهيئة الناخبة التي انتخبته، بحيث يعتبر هذا الاهتمام أهم الانتقادات الموجهة لهذه الحكومات (أي الحكومات المحلية التي تنتمي لحزب المؤتمر الإفريقي ANC).

المجلس التشريعي المحلي:

يتوقع من نظام المجالس التشريعية المحلية هو تعميق الديمقراطية من خلال توفير التمثيل وتقريبه من المواطنين ووضع حكومة فعالة لضمان سياسات تعكس الاحتياجات والمصالح المحلية[1]، فالسلطة التشريعية لأي إقليم تحول إلى الهيئة التشريعية لذلك الإقليم وتقوم بإقرار الدستور الخاص بالإقليم أو تعديل أي دستور أقرته، إقرار التشريعات الخاصة بالإقليم، تكليف المجلس البلدي بأي سلطة من سلطاتها التشريعية في ذلك الإقليم، لا تلتزم الهيئة التشريعية إلا بالدستور، وإذا أقرت دستورا لإقليمها تلتزم بذلك الدستور أيضا، وتتصرف بما يتماشى ودستور ذلك الإقليم وفي حدود القيود التي يفرضها الدستور القومي.

كما أنه يجوز لأي هيئة تشريعية إقليمية أن توصي الجمعية الوطنية بسن تشريعات تتعلق بمسألة تقع خارج نطاقها أو تكون فيها لقانون برلماني الغلبة على قانون إقليمي[1].

تشكيل وانتخاب الهيئة التشريعية للإقليم:

تتألف الهيئة التشريعية للأقاليم من نساء ورجال يتم انتخابهم كأعضاء وفقا لنظام انتخابي تقرره الهيئات التشريعية، ويقوم على التسجيل العام الوطني للناخبين، ينص على حد أدنى لسن الاقتراع وهو 18 عاما، يعتمد على التمثيل النسبي في النظام الانتخابي تتألف أية هيئة تشريعية إقليمية من 30 إلى 80 عضو، ويتحدد عدد الأعضاء الذي يختلف من إقليم لآخر وفقا للصيغة المنصوص عليها في التشريعات الوطنية.

كما أن العضوية في هذا المجلس يحق كل مواطن مؤهل لاقتراع لانتخاب الجمعية الوطنية وتنتخب الهيئة التشريعية لمدة خمس سنوات، وتظل الهيئة التشريعية الإقليمية مؤهلة لأداء مهامها من وقت حلها أو من انتهاء مدتها حتى اليوم الذي يسبق اليوم الأول من الاقتراع لانتخاب الهيئة التشريعية.

كما أنه يحل رئيس الوزراء الإقليم الهيئة التشريعية الإقليمية في حال ما إذا اتخذت الهيئة التشريعية قرارا بالحل يتخذ بالتصويت بموافقة أغلبية أعضائها، كما أنه يحل القائم بأعمال رئيس الوزراء الإقليم الهيئة التشريعية الإقليمية في حال خلو منصب رئيس وزراء الإقليم إذا لم تتمكن الهيئة التشريعية من انتخاب رئيس وزراء جديد للإقليم خلال 30 يوما من خلو المنصب، كما أن هناك ترتيبات وتدابير وإجراءات داخلية للهيئة التشريعية الإقليمية من بينها مشاركة أحزاب الأقليات الممثلة في الهيئة التشريعية ، في إجراءات الهيئة التشريعية ولجانها

---

[1] Christina Murry," Republic of south Africa",iccf-international association of centers of federal studies, forum des federations,2005, p08.

بطريقة ديمقراطية، المساعدة المالية والإدارية لكل حزب ممثل في الهيئة التشريعية بالتناسب مع مقدار تمثيله بمساعدة الحزب ورئيسه على أداء مهامهم في الهيئة التشريعية بفاعلية[1].

انتخاب المجالس الشعبية للمحافظات والمجلس الوطني يتم في نفس اليوم، مع استخدام بطاقتين مختلفتين في الانتخابات، حيث تتداخل الحملات الانتخابية بين المجالس المحلية والمجلس الوطني مع زيادة الاهتمام بالمجلس التشريعي الوطني، كما أن من ميزات الانتخابات التشريعية المحلية هو سيطرة المؤتمر الوطني الإفريقي على معظم المجالس والمعارضة تختلف من محافظة إلى أخرى من المسؤوليات المهمة للمجالس التشريعية هو دعم الحكومة المحلية والتنسيق معها وليس الاتصال المباشر مع البلديات.

لكن تبقى الهيئات التشريعية المحلية هي المؤسسات الأكثر إثارة للجدل في نظام جنوب إفريقيا، وهناك رأي يطالب بإلغائها، حيث يعتبرونها وسيلة لم تعمق الديمقراطية وبالتالي ليس هناك ضرورة للحفاظ عليها ويرون أن الاحتياجات التنموية للبلد تتطلب حكومة مركزية قوية، كما أن هناك اتجاه مقابل لهذا الرأي يتهم الحكومة بالفشل وأن الهيئات التشريعية المحلية توفر أرضية لتدريب السياسيين نحو تفعيل التسيير المحلي أكثر[2].

على اعتبار أن تفسير إخفاق الحكومة مرده إلى عجز البلديات في تحقيق مستويات من التنمية و القضاء على الفقر، فهذا النقد الموجه للتسيير المحلي انعكس على الحكومة المحلية وحتى الوطنية[3].

الحكومة المحلية: LOCALE GOVERNEMENT

حسب ما ينص عليه الدستور فإن المجلس التنفيذي للمحافظة يتم اختياره من بين أعضاء الهيئة التشريعية المحلية بطريقة مستقلة عن الحكومة المركزية، بعد انتخاب رئيس الحكومة المحلية وهو بدوره يعكف على اختيار أعضاء المجلس من بين الهيئة التشريعية على ألا يزيد عددهم عن إحدى عشر عضوا بما في ذلك الرئيس، كما أن رئيس الحكومة المحلية يلعب نفس الدور لرئيس الدولة من حيث رئاسة المجلس والعمل مع المجلس التشريعي على ألا يستقيل من المجلس بعد انتخابه عكس رئيس الدولة.

فاستقلالية الجهاز التنفيذي للمحافظات يقتصر على طريقتين وهما: الدستور والممارسة السياسية، فالأول غالبا ما يعني نظام تقاسم المسؤوليات بين الحكومة التنفيذية والإدارة المسؤولة عن تنفيذ السياسية الوطنية، وليس من المبادرين بالسياسة، فكل محافظة وجب عليها

---

(1) Republic of South Africa, Constitutional law,"Constutition of the republic of south africa" N°108 of 1996,pp1310-1314.

(2) Christina Murry," Republic of South Africa",op.cit, p12.

(3) Chris tapscott,"The challenged of Deppening democracy in p post-Apartheid south Africa"a paper presented To lorc seminar, university kyoto,7july 2006, p09.

تنفيذ التشريعات الوطنية التي تقع ضمن قائمة الاختصاصات المشتركة، حتى لو كانت لا تعتمد على قوانينها المحلية في تنفيذ السياسة المحلية، بحيث يجب على المحافظة المعنية الحفاظ على القواعد والمعايير التي تم إصدارها في التشريعات الوطنية أثناء الممارسة العملية وعدم عرقلة التنفيذ بحجة عدم مطابقتها للتشريعات المحلية، فالمهمة الرئيسية المخولة للحكومة على المستوى المحلي هو تنفيذ التشريعات الوطنية، ثاني معنى ينطبق على الجهاز التنفيذي للمقاطعة هو الممارسة السياسية بحيث أن الجهاز التنفيذي للمقاطعة يتم تعيينه فعليا ويكون تابعا للحزب الحاكم في المركز أي أن التعيينات تتم بتأثير مباشر من الزعماء المركزيين في الحزب، فالانتخابات السابقة تشير إلى أن اللجنة التنفيذية الوطنية لحزب المؤتمر الإفريقي تلعب دورا كبيرا في تشكيل الجهاز التنفيذي للمحافظات[1]

فالعاملان السياسي والدستوري يحددان العلاقة بين أعضاء المجلس التنفيذي للمحافظات والمجلس التنفيذي على المستوى الوطني، وقد أثرا العاملان على الممارسة حتى ساد الاعتقاد بأن وزراء المقاطعات يعتبرون أنفسهم نواب للوزراء على المستوى الوطني فمجلس الوزراء المصغر والذي يدعى المجلس التنفيذي –الإقليمي يعتمد في إيراداته أساسا على الأموال المرصودة للمقاطعة من الحكومة المركزية، فلجنة المالية والضرائب تقوم بتقسيم الإيرادات حسب ما يشار إليه باسم الأسهم العادلة "Equitable Shares" حيث يتم على أساس هذه القاعدة توزيع الإيرادات بين المقاطعات المختلفة، وعلى أساس الاحتياجات التنموية في المحافظة، بالإضافة إلى ذلك يتم تلقي اعتمادات مالية مشروطة للمحافظات لمشاريع خاصة من وزارات وطنية معينة، كما أن الإدارات الإقليمية تقوم بتنفيذ الإنفاق وتحصيل الإيرادات وفقا لمقتضيات الميزانية الوطنية مع تقدير الحكومة المحلية عن طريق هياكلها المتخصصة في تحديد كيفية إنفاق مواردها المتحصل عليها[2].

فالحكومة المحلية كان لها وضع مهم في الرؤية الدستورية بجنوب إفريقيا أثناء عملية التحول الديمقراطي، من طرف المهندسين الدستوريين، فالبلديات ترتبط ارتباطا وثيقا بمجتمعاتهم المحلية، وفي الخط الأمامي لتقديم الخدمات الحكومية ولتقديم فرص حقيقية لتعميق الديمقراطية وتعزيز التنمية، وفقا لذلك فالحكومة المحلية منفصلة عن الحكومة المركزية هيكليا، فقد وضعت ضمانات دستورية لحماية الحكومة المحلية وضمان تنفيذ برامجها ومن جهة أخرى ضمان نفس المبادئ كحكومة تعاونية بنفس المبادئ الحكومة الوطنية، فالجزء التنفيذي من الفصل الأول من الدستور اقتبس من القانون الأساسي الألماني الذي ينص على أن "للبلدية الحق في الحكم، من تلقاء نفسها لشؤون الحكومة المحلية في مجتمعها".

---

[1] جمهورية جنوب إفريقيا، دستور1996 ،القانون رقم 108 ، ص60-63.

[2] Christina Murry," Republic of South Africa",op.cit, p13.

لكن واجهت الحكومات المركزية المتعاقبة، والحكومات المحلية صعوبة في إجراء إصلاحات من حيث الممارسة باعتبار أن أساليب وتقاليد الهرمية والسلوكية التي كانت سائدة في حقبة سياسة الأبارتهيد لا تزال متجذرة، حيث أثبتت إجراءات الإصلاح والتعديل صعوبة التطبيق[1]، واتجهت الحكومة المركزية في موازاة ذالك على تركيزها على البلدية كحل بديل عن الحكومات الإقليمية في تجسيد برامج التنمية ابتداء من سنة 2000، لكن في تعديل دستور سنة 2003 أعطي حق التدخل للحكومة المحلية في البلديات التي أظهرت فشلها في التنمية وتولي الحكومة تسيير ميزانيتها، وحل مجلسها إذا لزم الأمر، فهناك جدل كبير في السنوات الأخيرة حول العلاقة بين الحكومة المحلية والبلديات، ومن جهة أخرى أيضا ترتيب العلاقة أكثر بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية .

العلاقات الداخلية: Intergovernemental Relations

من الواضح تماما أن الحكومة في جنوب أفريقيا تعتمد اعتمادا كبيرا على العلاقات الحكومية الداخلية الفعالة، فالدستور يوفر إطارا تعاونيا من بين الحكومتين المركزية والإقليمية بدلا من نظام تنافسي بينهم، فهناك العديد من الأحكام والقواعد الدستورية التي تنظم العلاقة بينهما في الجانب الدستوري المعنون بـ " مبادئ العلاقات التعاونية للحكومة والعلاقات الحكومية الداخلية"

لكن بعض الأحكام تبقى غامضة في هذا الباب وغير ملموسة، وأنها تتطلب تدخلا في البرلمان ليعمل على الهياكل والمؤسسات لتعزيز وتسهيل العلاقات الحكومية الداخلية والذي يعمل على وضع آليات لحل المنازعات الداخلية مابين الحكومات والعمل أكثر لتجنب المحاكم للفصل في المنازعات[2].

فمنذ عام 1994 تم تأسيس العديد من المنتديات على مستوى الحكومات بمشاركة سياسيين وبيروقراطيين للنظر في الإجراءات وتأسيس نظام علاقة متطور، لتسهيل التنسيق وتجسيد برامج التنمية، على اعتبار أن القوانين مبنية على الثقة المتبادلة وحسن النية التي تولدت أثناء صياغة الدستور، لكن هذا لم يصبح كافيا بمرور الوقت وتغيير الحكومات حيث أكد الرئيس سنة 2005 على ضرورة توضيح الأدوار والمسؤوليات وتفصيل هذه المسؤوليات من طرف الرئيس مباشرة أي تحت تصرفه، حيث رسخ القانون الجديد العلاقة الرأسية من أعلى إلى أسفل، بعد فشل الحكومات المحلية بسبب عدم جاهزيتها ونقص تجربتها من جهة، ومن جهة أخرى ممارسات الحزب ذو الأغلبية التي توصف بممارسات الحزب المهيمن، رغم النظام النسبي الذي يفرض التشاركية في الممارسة.

---

(1) Christina murry," Republic of south Africa",Idem,,p 13.

(2) Christina murry," Republic of south Africa",Idem,,pp 13-14.

فمبادئ التعاون تتضمن عنصر الإشراف من جهة إلى جانب التعاون والاستقلالية، فسلطة الإشراف تجسد التسلسل الهرمي للحكومات، الحكومات الوطنية تشرف على عمل الحكومات المحلية وأجهزتها، والمحافظات لها قدرة كبيرة للتدخل في الحكم المحلي فالدور الرقابي كان فعالا على مدى العقد الأول من التحول بحيث استخدمت المحافظات القوة الدستورية في حل المجالس البلدية.

المطلب الرابع :التمثيل و المشاركة في المجلس التشريعي :

يعطي الدستور الجنوب الإفريقي أهمية بالغة للبرلمان بغرفتيه الجمعية الوطنية و المجلس الوطني للمقاطعات، فالوظائف الثلاث الرئيسية تتمثل في تمرير القوانين و الإشراف على السلطة التنفيذية و توفير منتدى للنقاش (القسم 42 من الدستور)، بالإضافة إلى ذلك تقوم الجمعية باختيار بعض المسؤولين و من بينهم الرئيس، بحيث أن الجمعية الوطنية تقوم بتمثيل جميع مواطني جنوب إفريقيا كأفراد، الغرفة الثانية و هي المجلس الوطني للمقاطعات (the National Conseil of Provinces NCOP) يمثل المحافظات و يتم اختيار أعضائه من قبل المجالس التشريعية الإقليمية فالدستور يحدد الدور الرقابي للبرلمان، و يطالب الجمهور ب"الوصول إلى والمشاركة في" « Acces to And In volvement » في العمليات التي تقام في كلا المجلسين، هذا يعني انه لا يتم إغلاق اجتماعات اللجنة عن الجمهور إلا في ظروف استثنائية لعقد جلسات الاستماع العلنية، و يحدد الدستور أيضا القواعد البرلمانية التي تضمن مشاركة أحزاب الأقلية من الإجراءات واللجان على شكل يتفق مع الديمقراطية (الأقسام 57و 70من الدستور)[1] فالمؤسستان الدستوريتان تم إنشائهما بعد مفاوضات معقدة بين الأحزاب السياسية في إطار حكومة الوحدة الوطنية، والتي كان حزب المؤتمر الوطني الإفريقي يفاوض من موقع الهيمنة والقوة بعد الفوز الكبير الذي حققه في الانتخابات السابقة وكانت إستراتيجية مفوضاته تدعوا إلى التوافق وتقديم التنازلات حتى يدفع الأحزاب الأخرى كالحزب الوطني وحزب أنكاثا الحرة لتقديم تنازلات وتسريع عملية المفاوضات، ومن جهة أخرى إعطاء شرعية للمؤسسات القادمة باعتباره أكبر حزب والمسؤول الأول عن تشكيل الحكومة، ويعرف مسبقا أن النتائج ستكون لصالحه اعتبارا من نتائج الانتخابات السابقة وطريقة التعبئة الحزبية القائمة على العنصر الإثني وهو بدوره يمثل أكبر الإثنيات قوة في جنوب افريقيا.

[1] Christina Munray, " **Republic of south africa**", op.cit p4.

الجمعية الوطنية : The National Assembly

تعتبر أهم مؤسسة دستورية تشريعية يقع مقرها ب« Cape Town » و تتألف من 400 عضو، تنتخب الجمعية الوطنية لتمثيل الشعب، ولتكفل الحكم طبقا للدستور و تقوم الجمعية بذلك عن طريق اختيار رئيس الجمهورية و توفير منبر وطني لإجراء مناقشات عامة حول أمور معينة و إقراء التشريعات، ومراجعة السلطة التنفيذية و مراقبتها كما يخول لها سلطة تعديل الدستور[1]، يتم انتخاب أعضائها في انتخابات عامة يتنافس فيها الأحزاب على مقاعد المجلس في قوائم موحدة للمرشحين، فإذا كانت قيادات الحزب في الغالب داخل السلطة التنفيذية كما هو الحال بالنسبة للمؤتمر الوطني الإفريقي(ANC) فإن السلطة التنفيذية تصبح مهيمنة أكثر على التشكيلة البرلمانية التابعة لها في الجمعية و بالتالي السيطرة على البرلمان إن كانت القوة الأولى فيه، يتم انتخاب أعضاء الجمعية الوطنية بنظام التمثيل النسبي ذو القائمة المغلقة الذي يتم بموجبه قيام الناخبين بالتصويت لحزب واحد بناء على اختيارهم بحيث تم اختيار هذا النظام بناء على بساطته و شموليته، بحيث يمكن للناخبين التعرف بسهولة على الطرف الذي اختاروه، و علاوة على ذلك فنظام التمثيل النسبي مع عدم وجود عتبة الأصوات للتمثيل في الجمعية فانه يضمن تمثيل جميع الأطراف حتى الصغيرة جدا منها و لهذا النظام أهمية خاصة في الانتخابات الأولى، رينولدز اندوم Andrew Reynolds "من المهم إدراك أن للتمثيل أهمية بالغة التأثير، فحضور الحزب في الجمعية الوطنية رغم ضعف عدد مقاعده إلا أن أداءه قد يتجاوز أحزاب كبرى (جبهة الحرية Fredom Front فازت بتسعة مقاعد في الجمعية الوطنية، الحزب الديمقراطي سبعة مقاعد،pan-Africanist congress فاز بخمسة مقاعد، والحزب المسيحي الديمقراطي مقعدان) فالفوز بمقعد واحد برلماني في الانتخابات له أهمية في هذه المرحلة التي تمت تحت شعار ضمان الدخول للجمعية الوطنية كمرحلة أولى فرغم أن هذه الأطراف معا لا تمثل سوى 6% من الجمعية الجديدة إلا أن أهميتها داخل هياكل الحكومة تفوق بكثير أهمية قوتهم العددية" كم أن التمثيل النسبي قد ساهم أيضا في تمثيل قوي للنساء داخل الجمعية، فالحزب الصغير إن كان في المعارضة يكون مجرد من أي التزام قد يكبح مراقبة ومساءلة الحكومة، عكس الأحزاب التي يكون لها عدد كبير من المقاعد وتشارك في حقائب وزارية تجعلها تتحفظ في كشف القضايا لاعتبارات حزبية تنتمي إليها.[2]
تشكيل الجمعية الوطنية كان من أهم المؤسسات التي وقع الاختلاف بشأنها نظرا لأهميتها المركزية في النظام السياسي فالحزب الوطني كان يدعوا إلى مركزية مطلقة للحكم، وحجته في ذلك أن البلاد مشكلة من عدة إثنيات وعرقيات قد تجنح نحو الانفصال والتفتت نظرا لحداثة النظام السياسي الجديد وتطبيق نظام التمثيل النسبي كنظام انتخابي لمشاركة جميع

---

[1] Republic of South Africa, Constitutional law,"Constutition of the republic of south africa" N°108 of 1996,pp1310-1314.

[2] Christina Munray, " Republic of South Africa", op.cit p4.

الإثنيات والأقليات في الحكم، في حين أن أحزاب الأخرى المعارضة كانت تدعوا إلى لامركزية الحكم إعطاء دور للحكم المحلي حتى تستطيع الإثنيات ممارسة أنشطتها السياسية وإعطاء مجال واسع للحرية في إطار نظام ديمقراطي بضمانات دستورية، لكن حزب المؤتمر الوطني الإفريقي اتهم تمسك المعارضة بهذا المطلب لحصر سلطات المركز لأن النظام الانتخابي سيفز نتائج تكون في صالح الحزب كقوة أولى لأن التعبئة الحزبية الإثنية كانت في أعلى مستوياتها، قبل الحزب الوطني في النهاية مقترحات الأحزاب لنظام المجالس التشريعية المحلية مع حصر صلاحياته مقارنة بالجمعية الوطنية على مستوى المركز[1]، ليحقق بذلك أهم مبادئ الديمقراطية التوافقية وهو الحكم المحلي لتمكين الإثنيات ممارسة نشاطاتها الثقافية والسياسية والاجتماعية في إطار الخصوصيات التي تتميز بها والأطر القانونية المحددة لها .

طريقة عمل الجمعية الوطنية :

تقوم على طريقة نظام الوستمنسر Westminister حيث يسيطر عليه العمل الحكومي مع بعض الاستثناءات كنظام اللجان في تشكيلها و طريقة عملها و هناك شروط دستورية على وجوب تمثيل أحزاب الأقلية في اللجان بطريقة عادلة، بحيث لا يتم الدخول في هذه اللجان على أساس عدد المقاعد حيث وصل عدد الأحزاب إلى 12 حزب ممثلا في البرلمان، تسعة منها بأقل من عشر مقاعد لكن كلها لديها أعضاء في اللجان المختلفة، فأحزاب الأقلية لديها دور رقابي فعال باعتبار أن تمثيلها الحكومي محصور ولديها قدرة كبيرة على طرح والاستفسار على جميع القضايا دون تحفظ لكن ومع ذلك مازال الدور الرقابي معرض لنقد على اعتبار أن تخصيص الوقت للمناقشة وطرح الأسئلة يكون تبعا لعدد المقاعد التي يشكلها كل حزب، مما يجعل فرصة الأحزاب الصغيرة في التدخل ضيقة جدا وإعطاء السيطرة للحزب الممثل لأكبر عدد مقاعد، وهو حزب المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC) باعتباره الحزب الأول لكل الفترات السابقة لفترة التحول، فجدول أعمال هذا الحزب تسيطر على الأعمال التشريعية، كذلك هناك ميزة في الجمعية الوطنية وهي اعتبار أن لها دورا قليلا في التعبير عن الإقليمية، بحيث أن الأعضاء الذين يتم انتخابهم لا يعتبرون أنفسهم ممثلي المحافظات وهناك مجلس أخر له مسؤولية ذلك.

المجلس الوطني للمقاطعات (the National council of provinces- NCOP):

المجلس الوطني للمحفظات هو المجلس الذي يقوم بتمثيل المحافظات لضمان أن تؤخذ في الاعتبار المصالح الإقليمية في مجال الحكومة الوطنية، حيث يمثل الأقاليم للتأكد من مراعاة مصالحها في الفرع الوطني للحكومة ويفعل المجلس ذلك بشكل رئيسي عن طريق المشاركة في العملية التشريعية وتوفير منبر وطني لإجراء مناقشات عامة حول الأمور التي تؤثر في

[1] Jessica Piombo, **Institutions, Ethnicity, and Political Mobilization in South Africa,** first published, New York: Copyright, 2009,pp 38-39.

الأقاليم[1]، فهو مؤسسة تربط بين جميع مجالات الحكومة، فالحكومة المحلية قد ترسل وفدا للمجلس الوطني للمحافظات NCOP وتفعل كل ما من شأنه لجلب المصالح الإقليمية لانتباه الحكومة الوطنية، يتألف المجلس من وفد واحد يضم عشرة مندوبين من كل إقليم، بحيث يضم هؤلاء العشرة أربعة مندوبين خصوصيين وهم رئيس وزراء الإقليم أو في حالة عدم وجوده أي عضو من الهيئة التشريعية يعينه رئيس وزراء الإقليم، إما بشكل عام أو لمسالة خاصة ثلاثة مندوبين خصوصيين آخرين، ستة مندوبين دائمين، عهدته 5 سنوات صوت واحد لكل إقليم ينظر المجلس في التعديلات وتعديلها واقتراحها[2].

يحاول هذا المجلس ضمان التعاون والشراكة في التسيير بحيث يمنع على المحافظات التصرف في عزلة وأن تكون في استعداد لتلبية الحاجات والمصالح للسكان المحافظة، وفي المقابل ضمان أن التشريعات والسياسة الوطنية أن تراعي احتياجات المحافظات، فالسياسيين في جنوب إفريقيا من المحافظات متهمون بعدم الفصل بين السلطات*، باعتبار التمثيل المزدوج في الحكومة المحلية والمجلس الوطني للمحافظات، فمهندسي الدستور في جنوب إفريقيا أرادوا من خلال ذلك إشراك الجهاز التنفيذي للمحافظة في عملية التشريع التي تخص محافظاتهم من خلال اقتراح مشاريعهم وتجسيدها مباشرة فمسؤولية المجلس NCOP هو رصد العلاقات بين الدوائر الحكومية فضلا من دوره في عملية التشريع وكذلك عملية التنسيق بين المحافظات خاصة المتجاورة منها، فله دور لاستكمال وليس تكرير دور الجمعية الوطنية وجهت انتقادات عديدة لهذا المجلس بأن دوره هامشي وتنسيقي وأن تقييمه منذ المدة التي أنشئ منها لم يبلغ الجدوى والنتائج التي بلغتها الجمعية الوطنية، فالمؤيدين لوجود المجلس يعبرونه انه يمثل ثنائية السلطة التشريعية لتحقيق التوازن في التمثيل باعتبار أن آلية التمثيل في هذا المجلس تختلف عن الجمعية الوطنية وأحد آليات التي تربط الحكومة المحلية المعبرة عن التسيير الذاتي مع السلطة المركزية .

---

(1) Christina Munray, " Republic of south africa", Ibid, p4.

(2) Republic of South Africa, Constitutional law,"Constutition of the republic of south africa" N°108 of 1996,pp1882-1885.

الفصل بين السلطات * Separation of powers :

الفصل بين السلطات أحد المعايير المهمة التي تطبقها الأنظمة الديمقراطية، كما أحد المحددات التي يصنف على أساسها الأنظمة ،فالحكومات تقوم بثلاث وظائف التشريعية والتنفيذية والقضائية، وفي إطار الفصل الصارم بين السلطات تحدد صلاحيات كل سلطة تجنبا للتداخل ، الفرضية الكامنة وراء استحداث نظام الفصل هو أن الاستحواذ والجمع بين السلطات في يد واحدة يؤدي إلى الاستبداد باعتبار أنه يملك جميع السلطات ولا يمكن لطرف آخر مساءلته أو محاسبته، فالفصل بين السلطات جاء لمنع تجميع السلطات وبالتالي منع قيام الاستبداد، وحماية الحريات ، هدف آخر ذو صلة وهو منح تشريع القوانين للبرلمان والذي بدوره يشرف على مراقبة الحكومة باعتباره ممثلا للشعب، والهدف النهائي هو ترك المجال للحكومة للعمل بكفاءة وفعالية عن طريق حصر صلاحياتها ووظائفها والأساس القوي في ذلك هو اختلاف الوظائف بين السلطات ، يعتبر مونتسكيو أول من طرح فكرة الفصل كأساس لحماية الحريات في العصر الحديث حيث طور أطروحته في كتاب القوانين بعد دراسته لإنجلترا ، كما كانت لكتاباته تأثيرا كبيرا على المؤسسين للولايات المتحدة الأمريكية، خاصة على جيمس ماديسون الذي اعتبر ان تركيز السلطات في يده يدفعه للإستبداد .

- Andrew j . Wroe ,"**Separation of Powers "**, Encyclopedia of Democratic Thought,ed by : **Paul Barry and Joe Fowerake**r , first edition , London and New York : Routledge , 2001, pp 797-799.

النظام الحزبي في جنوب إفريقيا:

يعتبر ستيفان ليندبارغ Staffani lindberg أن الانتخابات المذكورة في إفريقيا نتيجة الموجة الثالثة للديمقراطية تؤدي مع مرور الوقت إلى إجراء انتخابات أكثر ديمقراطية، و لها أثار ايجابية على تمثيل الجنسين، و لها دور كبير في تعلم أحزاب المعارضة كيفية التأقلم و التكيف مع السياسات الانتخابية، فضلا عن تعميق الحريات المدنية في المجتمع، و فتح تفاهمات جديدة فالانتخابات تعتبر متغير سببي في الدمقرطة، لكن يبقى تشكيل الحزب و النظام الحزبي أخد أهم الجوانب في التحول الديمقراطي، فالنظام الحزبي يتطلب الأحزاب السياسية، و طريقة إنشاء هذا النظام في الديمقراطيات الراسخة له عدة تفسيرات مختلفة لكنه يبقى من أهم العوامل في التحول و الترسيخ الديمقراطي* [1]

لقد تم تأسيس الأحزاب في جنوب إفريقيا بعد الاقتراع العام الذي أجري في بداية القرن الماضي فالمؤتمر الوطني الإفريقي تأسس سنة 1912، الحزب الوطني (Afinkamee)سنة 1914، الحزب الديمقراطي و الذي كان سابقا الحزب التقدمي تأسس سنة 1955، حزب انكاتا Inkatha سنة 1975، و كونغرس عموم افريفيا the Pan-Africanist Congress سنة 1959، كل هذه الأحزاب تأسست مع استقرار المنظمات الداعمة وقواعد الداعمين لها، و هي مجموعات تجسد مرونة النظام الحزبي القائم على التمثيل النسبي[2] فمعظم الأحزاب تأسست عن طريق محددات عرقية أو أثنية وكل طرف حافظ على الدعم المقدم له من هذه المجموعات أن كان قليلا مقارنة بالماضي .

---

* **الترسيخ الديمقراطي: Democratic consolidation**

يعتبر الترسيخ الديمقراطي من المفاهيم الشائعة الاستعمال في حقل السياسات المقارنة، استعمل في بداياته في امريكا اللاتينية، وشرق اسيا وجنوب أوروبا، لينقل بعدها إلى أوروبا الغربية بعد تطوره كمفهوم ينتمي للفكر الديمقراطي، ومع ذلك فإن كثرة استعماله على تدل على وضوحه بإعتبار أن تطبيقه وحدوده غير مضبوطة، فالمفهوم يركز على الدول التي عرفت تحول ديمقراطي كمرحلة أولى، فحسب بعض المؤلفين فإن ترسيخ الديمقراطية يعني ببساطة إضفاء الطابع المؤسسي على العملية الانتخابية خاصة تلك المتعلقة بأول انتخابات بعد التحول لتضمن العملية متانة وفعالية، وتكرار العملية الانتخابية يؤسس لعملية التداول على السلطة ، وبالتلي التأسيس للاستقرار الديمقراطي، وجهت انتقادات لهذا المفهوم باعتبار يركز على الانتخابات وحدها، فلينز و استيفان 1996 ربطا الترسيخ الديمقراطي بالمجتمع المدني، والمجتمع السياسي وسيادة القانون،و جهاز الدولة والقطاع الإقتصادي لها، واقترحا هيكل ثلاثي الأبعاد للديمقراطية وهو احترام الحقوق الأساسية والمواطنة ودور قادة ووكلاء التمثيل، فالمفهوم يبدوا فضفاظا في استعماله في حقل السياسة المقارنة وهو ما يستدعي العمل على ضبطه ليبح جزءا من الدراسات الديمقراطية.

- Gerardo L. Munck **," Democratic consolidation" ,** Encyclopedia of Democratic Thought,ed by : **Paul Barry and Joe Foweraker** , first edition , London and New York : Routledge , 2001, pp 215-218.

[1] Staffan I. Lindberg, " Institutionalization of party systems ? stability and fluidity among ligeslative parties in africa's democraties ", journal compilation,governement and oposition LTD, USA : black well publication, vol 42,n° 2,2007, p217

[2] Richard Galland, **Anatomy of south africa who holds the power ?,**first published,south africa :zebra press,2006,pp108-109

حزب المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC):

يعتبر أهم الأحزاب، بدأ مع مؤتمر الوجهاء الأفارقة التي تم سنة 1912 للتظاهر على الأرض التي سلبت منهم، خمس سنوات بعد ذلك وخلال الحرب العالمية الثانية بدأ المؤتمر الوطني الإفريقي ببناء العضوية الشاملة للأفراد والمجموعات، حيث تم على إثرها انضمام قيادات من الحزب الشيوعي و التي كان يجمعهم مبدأ أو هدف واحد هو مقاومة العنصرية فأغلبهم من الشباب الذي تأُثروا بمبادئ المؤتمر الإفريقي، و كانوا أكثر حزما و عدوانية لمقاومة التمييز فالحزب الشيوعي the Communist Party تم حضره سنة 1950 ووجد أعضائه مجالا للنشاط داخل حزب المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC) ومن خلال ميثاق الحرية الذي تم إبرامه سنة 1956ينص على أن الديمقراطية المستقبلية يجب أن تتمتع جميع العرقيات بالحقوق المتساوية فكانت بمثابة الحملة المبكرة و الموجهة ضد سياسة الابارتهيد التي اتبعها حزب المؤتمر الإفريقي بعد ميثاق الحرية بحملات العصيان المدني، و كان سنة 1959 أكثر راديكالية في حزب المؤتمر ردا على سياسات العمل التي اتبعها نظام الفصل العنصري، فتم حضر نشاط الحزب من قبل الحكومة و تم تنحي العديد من زعماءه حيث كانت هذه السياسة بمثابة الإشارة التي ينطلق منها الحزب المؤتمر في التخطيط للعمل المسلح، خلال السنوات الثلاثون بالمنفى عززت ANC تحالفها مع الحزب الشيوعي و نتيجة لهذا التحالف فتحت صفوفها جزئيا على البيض و الهنود والملونين، وجعلت نظامها الداخلي مثل النموذج المركزي للأحزاب الشيوعية، يعتبر الموالون للحزب أن نجاحه في الانتخابات الدورية تعود للشرعية التي اكتسبها من مقاومة سياسية الفصل العنصري، في حين أن معارضوه يعتبرون فوزه يعود لتعبئة السكان السود لصالحه ومحاولة إقصاء أي حزب يحاول تمثيل السود وينافسه على وعائه الانتخابي ونشر أفكار أنه الممثل التاريخي والشرعي الوحيد للسكان السود.

الأحزاب الصغيرة:

حاول الحزب الوطني (NP) أن يصور جنوب إفريقيا بعد حادثة شاربيفيل Sharpeville على أنها منطقة صراع بين الإتحاد السوفياتي والغرب، لجلب مؤيدين له من الدول الغربية خاصة المحافظين رغم أن أقلية ضئيلة في جنوب إفريقيا تؤيد الحزب الوطني منذ1980 موازاة مع دلك كان التقدميون the Progressives له صوت قوي في البرلمان بزعامة هلين سوزمان Helen Suzman بين عامي 1961 و 1974 حيث فازو بـ 26 مقعد بنسبة 20%، من الناخبين البيض سنة 1981، و أغلب مؤيديهم البيض الأثرياء الناطقين بالإنجليزية والساكنين للمناطق الحضرية مند 1960 نادت هلين باسم الحزب للحريات المدنية وبدأت بزيادة شعبيتها، وكانت مقترحاتها الدستورية تؤكد على اللامركزية و حماية الأقليات، حيث

تقاطعت مطالبها مع حزب إنكاتاInkatha الحزب الحاكم في مقاطعة الزولو في عام 1990 جنبا إلى جنب مع القوى التقدمية قام مجموعة من الانفصاليين من الحزب بتشكيل الحزب الديمقراطي DP، والذي يلقى دعما من الملونين و الهنود و يوصف بأنه حزب الجدارة Meritocracy [1]، تعتبر هده الأحزاب الأقدم و الأكبر في جنوب إفريقيا بالإضافة إلى ظهور أحزاب صغيرة أخرى كانت لها نتائج في الجمعية الوطنية في انتخابات 1994 .

بنـــاء التحالفـات الحزبيـة : Building Party Coalitions

يوصف بناء التحالفات السياسية بأنها عملية تنظيم الأحزاب بشكل جماعي من أجل تحقيق هدف مشترك كما أنها تنطوي على إجراءات و عناصر من تحقيق الهدف كالموارد والاتصالات فالجهات الفاعلة التي تشكل تحالفات سياسية تتألف أساسا من وحدات تشريعية وأحزاب سياسية و لها هدف أسمى هو السيطرة على السلطة التنفيذية[2]، وأحد أهم العوامل الدافعة إلى تشكيل تحالفات في جنوب إفريقيا هو السعي من طرف كل حزب إلى التحالف وجذب أصوات الناخبين من الأقلية أو العرفية الأخرى، التي تحالف مع الحزب التي يمثلها على اعتبار أن أصوات الناخبين لمؤيديه من الحزب و الآتية تبقى مضمونة، و منه يسعى إلى جلب المزيد من الأصوات الإثنيات الأخرى[3] هناك عدة أنواع من التحالفات فإما تكون اختلافات تنفيذية أو تحالفات تشريعية حيث نجد أن النوعين متواجدين مع مستوى نظام جنوب إفريقيا ففي أبسط شكل تحالفات الحكومة تعرف بأنه اتفاقات بين الأحزاب السياسية التي تسعى إلى السيطرة على مجلس الوزراء عن طريق الأغلبية البرلمانية، وفي جنوب إفريقيا هناك تحالفات على مستوى المقاطعات، و على المستوى الوطني و هو المطلوب دستوريا، و يشار إلى حكومة الوحدة الوطنية على أنها تحالف الأغلبية التنفيذية، و عادة ما تتألف من الأحزاب التي حصلت على أغلبية المقاعد و في الواقع تشكل الحكومة تبعا لهذه المقاعد المحصل عليها في الجمعية الوطنية.

وهناك التحالفات التشريعية التي لا تتقاسم المسؤولية في مجلس الوزراء (الجهاز التنفيذي) لكنها تقوم بالتصويت و دعم الأحزاب المشاركة في السلطة التنفيذية، فالميل إلى التحالفات الكبيرة هو أهم مميزات بناء التحالفات في جنوب إفريقيا متنوعة و تبنى على أسس مصلحية فالتحالف بين التحالف الديمقراطي و حزب الحرية (IFP) هو أحد التحالفات التي توصف أنها متناقضة بحدث يوصف على أنه تحالف من نخبة (IFP) و التحالف الديمقراطي (DA) الذي

---

(1) Jessica Piombo, **Institutions, Ethnicity, and Political Mobilization in South Africa,** op.cit.pp 80-82.

(2) Kate Baldwin," when politicians control of ressources : Land , chiefs and coalition building in africa", conditionally accepted by comparative politics, 2010, p 07.

(3) Blade Nzimande," the DA/IFP Alliance :An elite pact of an Apartheid type", SACP ,volume03, n°3, 04/02/2004,

http://www.sacp.org.za/main.php?id=1844,19/11/2012,20.55.

يعتبر أحد المشاركين سابقا في سياسة الأبارتهيد فهو يمثل البرجوازية الصغيرة البيضاء التي أصبحت مصالحها مهددة فاضطرت إلى التحالف مع حزب السود، وبذلك شكلوا أحد التحالفات المهمة و المؤثرة في مقاطعة كوازولونتال على المستوى التشريعي و التنفيذي بالإضافة إلى الدعم المستمر من حزب جبهة الأقلية(MF) تحت قيادة Amichandأميشاند ريباسي Raybassi، و ميزة التحالفات في المجلس التشريعي أنها لا تلزم الأحزاب بنفس المواقف في جميع القضايا، فهناك بعض القضايا تتطلب اتخاذ مواقف تبعا للتعهدات التي قطعوها لناخبيهم رغم أنها ضد مواقف التحالف، هناك تحالفات تاريخية قام بها حزب المؤتمر الوطني الإفريقي مع أصحاب التوجهات الإيديولوجية من الوسط ويسار الوسط، فالتحالف التاريخي الذي قام به الحزب مع الحزب الشيوعي SACP، ومؤتمر نقابات العمال COSATU، كان له الأثر البالغ في توسيع عدد المؤيدين للحزب بعد المرحلة الانتقالية، مما أكسبه قوة انتخابية تضاف إلى وعائه الانتخابي الواسع المتمثل في الإثنية السوداء، حيث جلب هذا التحالف العديد من الشرائح الاجتماعية للحزب من عمال الهنود، والشباب في المناطق الفقيرة غير السود، مما جعل سياساته تحظى بدعم أكبر من الإثنيات غير السوداء لأنه بهذا التحالف جمع بين المعيار الإيديولوجي، والإثني والاقتصادي بتبنيه سياسات تهتم بالوضع الاجتماعي التي تحظى بدعم النقابات العمالية[1].

انخفضت شعبية الحزب الوطني(NP) بعد أن أصبح دوره كشريك غير فعال في حكومة الوحدة الوطنية، والتي ضمت عدد كبير من الأحزاب كتحالف موسع بين عامي 1994-1996، وأصبح بفضل المعارضة ضد التحالف خاصة ضد الحزب الأكبر و هو حزب المؤتمر الوطني الإفريقي كان هناك تحالف صغير بين الحزب الوطني و الحزب الديمقراطي سمي بالتحالف الديمقراطي (DA) 1999 -2000 شكل على قاعدة إيديولوجية لجذب الدعم الانتخابي، و استطاع الدخول في تعاون مع حزب العمال (Labor Party)، استطاع من خلاله جذب أصوات الملونين في ألكاب الغربية (the Western Cape)، حدثت مشاكل و انشقاقات داخل هذا التحالف و بعد فترة وجيزة من حدوث مشاكل في تحالف المعارضة أعلن كل من (ANC) حزب المؤتمر الوطني الإفريقي و (NNP) الحزب الوطني الجديد New National Party بعد إجراء تعديلات في قيادة الحزب الوطني أصبح يسمى الحزب الوطني الجديد، و شكل تحالف جديدا مع الحزب الأكبر في السلطة (ANC) و اتفقوا على التعاون في جميع المستويات و أن يتم إنشاء منتدى للسياسات تسعى إلى التوافق في الآراء بشأن

[1] Jessica Piombo, **Institutions, Ethnicity, and Political Mobilization in South Africa,** op.cit.pp 88-89.

قضايا السياسة العامة* حيث يعتبر (NNP) هو ثاني حزب بعد (ANC) من حيث عدد المقاعد في الجمعية الوطنية في انتخابات 1994، ففسخ التحالف بين(NNP) و (DR) التحالف الديمقراطي حسب قيادة الحزب ليس بسبب المواقف و التنافس الشخصي، و إنما على طبيعة العمل و النظرة إلى السياسة العامة و التي يتقاسمها بنفس النظرة مع حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، فالأحزاب السياسية في جنوب إفريقيا سواء في الحكم أو في المعارضة تميل إلى التحالف و التكتل الواسع، فالأحزاب المشاركة في الحكم عن طريق التحالف تميل الحكم الموسع لتشكيل حكومة تعاونية تتشارك في التسيير و تضع السياسة العامة على أساس توافقه، فزعيم الحزب الوطني مارتينوس شالكونكMarthinus Schalkkunk و رغم فقدان حزبه ربع عدد الأصوات و المقاعد في الانتخابات 2004 إلا أنه كانت له حقيبة وزارية في الحكومة (المرتبة الثالثة في الترتيب) [1] .

خلاصة الفصل

مرت جنوب إفريقيا بمراحل عديدة أثناء عملية التحول ، انطلاقا من التفاوض ثم تشكيل الدستور الانتقالي الذي يعتبر وثيقة سلام حسب العديد من السياسيين في جنوب إفريقيا باعتباره ينهي فترة نزاع طويلةويؤسس لمرحلة انتقالية بقواعد حكم متفق عليها قبل صياغة دستور نهائي، من مخرجات دستور 1993 هو انتخابات 1994 البرلمانية، والتي أفرزت نتائجها فوز حزب المؤتمر الإفريقي بأغلبية الأصوات ومن تم تشكيل حكومة وحدة وطنية تحت رئاسة الحزب وهي أحد نتائج التوافقات التي أسس لها في جنوب إفريقيا أي الحكم التشاركي القائم على مشاركة جميع الكتل السياسية في إدارة الحكم عن طريق بناء تحالفات موسعة، الانتخابات البرلمانية شكلت الجمعية التأسيسية التي بدورها قامت بصياغة الدستور النهائي لسنة 1996، والذي أسس لنظام حكم بمؤسسات جديدة متفق عليها قضائية وسياسية (الترسيمة رقم 01 من الملحق تبين التنظيم الإداري والسياسي للدولة) يقوم على تقاسم السلطة عن طريق مشاركة كل الأحزاب السياسية الفائزة في الانتخابات، تبعا لنسبة المقاعد التي تحصل عليها كل حزب وهو ما يمثل نظام التمثيل النسبي في النظام الانتخابي، بالإضافة إلى

السياسة العامة: * **public policy** هناك تعريفات عديدة للسياسة العامة يمكن أن نأخذ أبرز التعريفات ف داي (dye 1972)يعرفها بأنها ما تقرر الحكومة القيام به وما لا تقرره، كما فريديريك fredirich 1963 يعتبرها أنها مسار العمل الذي يقترحه مجموعة من الأفراد، أو الحكومة للتأثير في محيطهم من أجل تذليل العقبات وتوفير الفرص من أجل الوصول إلى الهدف أو تحقيق غاية معينة، Daneke et steiss1978ديناك وستيبس يعرفاها بأنها دليل واسع من القرارات التي تخص الحاضر والمستقبل، والمحددة من ظروف معينة بعد وضع البدائل، والإجراءات المعينة لتفيذ البديل المختار، فهي برنامج المطبق لتحقيق الأهداف المرجوة، وتوفير وسائل تحقيقها، دود وآل يعرفاها بأنها الإلتزام الذي يعقده مجموعة من الأطراف لتنفيذ عمل، مع القدرة على تنفيذه.

-Bruce L.smith, " public policy and public participation engaging citizens and community in the development of public" policy prepared for population and public health branche, Atlantic Regional office, health canada, septembre 2003, p 08.

[1] Mark Kesslman and others ,**itroduction to comparative politics** , op.cit, p356.

تقاسم السلطة بين المركز وهي سلطة الحكومة المركزية المنبثقة عن الانتخابات البرلمانية وبين الحكومة المحلية المنبثقة عن الانتخابات التشريعية المحلية، وتختص هذه الحكومة بتسيير الشأن المحلي وتنفيذ سياسات محلية لا تتعارض مع التشريعات المركزية.

تعتبر هذه الخصائص من حكومة موسعة معبر عنها بحكومة الوحدة الوطني، والتحالفات الموسعة التي تضمن التشاركية في صنع القرار، والحكم المحلي، أحد الخصائص المعبرة عن الحكم التوافقي، لكن بقيت حكومة الوحدة الوطنية الوجه الوحيد للائتلاف الموسع حيث شاركت فيه معظم الأحزاب على أساس التسيير المشترك، لكن وبعد صياغة الدستور النهائي وإجراء الانتخابات البرلمانية 1994 بدأت ملامح التفرد بالحكم، لأن حزب المؤتمر الإفريقي حصل على أغلبية الأصوات مما جعله يستولي على معظم الحقائب الوزارية، بالإضافة إلى عدم حصول عدد كبير من الأحزاب على 5% من المقاعد التي تضمن المشاركة في الحكومة بمنصب وزاري، مما أعطى للحزب الحاكم إمكانية السيطرة على أغلبية مناصب الحكومة وأصبحت إمكانية تشكيل ائتلاف موسع في الحكومة أمر قليل الاحتمال على اعتبار أن الحزب له أغلبية تجعله يطبق برامجه دون اللجوء إلى بقية أعضاء الحكومة من غير حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، ولم يستطيع أي حزب منافس تقاسم الوعاء الانتخابي المشكل من السود والذي يسيطر عليه حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، فأحد عوامل تفكيك القوة الانتخابية التي يتمتع بها الحزب الحاكم هو بروز أحزاب تتقاسم الوعاء الانتخابي للسود حتى يمكن حصر النتائج الانتخابية لحزب المؤتمر الإفريقي والرجوع إلى توسيع التحالف يشابه حكومة الوحدة الوطنية والتي تعبر بشكل أفضل عن مبادئ الديمقراطية التوافقية، نظام التمثيل النسبي أحد المبادئ المهمة في الديمقراطية التوافقية اتخذته دولة جنوب إفريقيا لتناسبه مع التركيبة الاجتماعية للسكان والذي يؤمن التمثيل لكل التمثيل لمعظم الإثنيات حتى الأقليات الصغيرة.

فالمعارضة كانت تسعى لتبنيه في الدستور لضمان عدم إقصائها وتهميشها، والحزب الحاكم كان يريد من خلاله إعطاء شرعية ديمقراطية لحكمه باعتبار أنه يضمن المرتبة الأولى في النتائج الانتخابية لظروف التعبئة الانتخابية للأفراد آنذاك المبنية على العامل الإثني، وهو يعتبر نفسه الممثل الوحيد للإثنية السوداء بناءا على شرعية تاريخية اكتسبها بعمله المدافع عن السوء لاسترجاع حقوقهم ضد التفرقة العنصرية، من خلال الهندسة الدستورية تم إقرار الحكومة المحلية في الدستور النهائي حيث كانت المعارضة تضغط بشدة على تطبيق هذا المبدأ لضمان ممارسة الأنشطة السياسية والاقتصادية والثقافية دون الرجوع إلى المركز الذي قد يستأثر به حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، وهو ما ترفضه المعارضة خاصة حزبي أنكاثا الحرة والحزب الوطني، فالحكومة المحلية تعتبر الضامن لممارسة الحكم تبعا لخصوصية كل إقليم والذي يحتوي على إثنيات معينة، وهو بذلك يضمن الاستقلالية النسبية في التسيير والأنشطة الاقتصادية والحرية الثقافية على ألا تتقاطع مع برامج وسياسات الحكومة

المركزية، لكن وبعد مدة من الحكم بهذه الآلية انتقدت على اعتبار أن مبدأ الحكومة المحلية يجب أن تصاحبه قوة اقتصادية محلية تضمن له الموارد المالية لتطبيق برامجه وتسيير شؤونه المحلية لتحقيق الاستقلالية التي استحدثت من أجلها هذه الآلية، وهو ما لم يتوفر منذ تطبيقه بعد دستور 1996، بحيث أن بعض المقاطعات أصبحت تابعة كليا للإعتمادات التي ترصدها حكومة المركز مما جعل الاستقلالية أمر صعب التطبيق في التسيير وجعلها تابعة مباشرة للمركز وهو ما أثير التساؤل حول جدوى وجود حكومة محلية قائمة بذاتها قانونيا فالمبادئ العامة للديمقراطية التوافقية منصوص عليها دستوريا كنظام التمثيل النسبي والحكومات المحلية، لكن يبقى تطبيقها معرض للنقد بحجة أن الجدوى التي استحدث من أجلها هذا المبادئ لم تحقق النتائج المراد الوصول إليها.

الفصل الثالث

مخرجات النظام السياسي التوافقي في جنوب إفريقيا

مقدمة

عملية التحول التي عرفتها دولة جنوب إفريقيا نتج عنها مخرجات على مستوى العملية السياسية، فعلى مستوى العملية الانتخابية عرفت البلاد عدت انتخابات محلية لتشكيل المجالس التشريعية المحلية والوطنية لتشكيل الجمعية الوطنية ، كما أن النظام الانتخابي الذي اتخذته الدولة وهو نظام التمثيل النسبي بناءا على تفاهمات موسعة أثناء المرحلة الانتقالية والذي أقر بشكل دائم في الدستور الدائم لسنة 1996، ونظرا للأهمية الذي تحتلها العملية الانتخابية في تشكيل الخريطة السياسية للبلاد والمساهمة بشكل كبير في تشكيل الحكومة، كان لا بد من دراسة نتائج الانتخابات العامة لسنة 1994-1999-2004، لدراسة مدى توزع الأصوات على الأحزاب السياسية ومن هي الأحزاب الكبيرة، كما ندرس التحالفات التي تشكل بناءا على نتائج الانتخابات وهل هناك تجسيد فعل لنظام التمثيل النسبي.

ينص دستور جنوب إفريقيا على مبدأ اقتسام السلطة أفقيا ما بين المقاطعات المحلية، لتسهيل تسيير الشؤون المحلية للمقاطعات، وعدم الدخول في صراعات تحول دون تنفيذ السياسات العامة التنموية، كما أن هناك اقتسام عمودي للسلطة، تنص عليه مبادئ الحكومة التعاونية التي أقرت عليه في دستور 1996، وهو المفهوم الجديد الذي نص عليه في الدستور النهائي ويحتوي على مجموعة من القوانين والقواعد التي تضبط التعامل بين كافة المستويات المكونة للنظام السياسي، حتى في حالة وجود خلافات وصراعات بين هذه المستويات فهناك بعض الإجراءات التسلسلية عن طريق تشكيل اللجان لحل الخلافات، ثم الذهاب إلى المحاكم في حالة أن الخلاف لم يجد حلا بناءا على الإجراءات السابقة.

تنفيذ السياسة العامة في دولة جنوب إفريقيا يعتمد على مبادئ الحكومة التعاونية، كإجراء يهدف من خلاله إلى مشاركة الجميع في إعداد السياسة وتنفيذها كما أن للمجتمع المدني دور في إعداد وتنفيذ هذه السياسات عبر منظمات المجتمع المدني، فما هي الطريقة التي يشارك بها المجتمع المدني في ذلك.

ندرس في المبحث الثاني تأثير مخرجات الديمقراطية التوافقية التي طبقت في جنوب إفريقيا بمبادئ اقتسام السلطة والحكم المحلي، والحكومة التعاونية، ونظام التمثيل النسبي على الاستقرار في جنوب إفريقيا من حيث مؤشرات الاستقرار الحكومي والأمن و انتشار لقيم ديمقراطية جديدة مبنية على المشاركة ، ومدى وجود ترسيخ ديمقراطي في الممارسة السياسية.

المبحث الأول: العملية السياسية في جنوب إفريقيا بعد عملية التحول
الانتخابات – صنع السياسة العامة- مظاهر تقاسم السلطة

المطلب الأول: الانتخابات في جنوب إفريقيا

لقد عكف العديد من الباحثين في علم السياسة إلى محاولة تصميم مؤسسات خاصة بالمجتمعات متعددة الإثنيات، من خلال التركيز على العديد من المتغيرات أهمها النظم الانتخابية التي تضمن مخرجات تعمل على احتواء التعدد والصراع الناتج عنه.

يرتكز جزء كبير من أدبيات رسم مؤسسات خاصة بالمجتمعات متعددة الإثنيات على الهندسة الانتخابية، كعامل لتحقيق التمثيل من جهة، والاستقرار من جهة أخرى، وتلعب الأسئلة المتعلقة بالتنوع دورا بارزا في مدى تحقيق هذه الأهداف، فالانتقال الديمقراطي لم يتحقق في كثير من البلدان الإفريقية، بسبب أن الانتخابات قد حدثت في إطار يعني أن الانتخابات الديمقراطية هي ترجمة لسياسات تعددية حزبية، وطريقة أسرع للتعبئة الجماهيرية وكانت محور للمصالح المعبر عنها في صيغ الهويات الإثنية، وهنا تبرز قدرة النظام الانتخابي على احتواء وتبديد الصراعات الإثنية أو اللغوية، فبناء نظام انتخابي ملائم لواقع الانقسامات الموجودة في المجتمع سوف يكون عاملا حاسما في بناء مؤسسات ديمقراطية قادرة على البقاء.

فمن وجهة نظر النظرية الديمقراطية فالنظام الانتخابي له مبدأين يسعى لتحقيقهما هما التمثيل الفعال، والاستقرار الذي يعد أهم التحديات التي تواجه المجتمعات الانتقالية فلا يمكن تحقيق أحدهما دون الآخر، فالتمثيل لا يكون فعالا ومتوازنا بين كافة المكونات الاجتماعية إن لم تكن هناك مؤسسات راسخة بالقدر الذي يمكنها من احتواء الانقسامات والانشقاقات ولا يمكن تحقيق الاستقرار إلا إذا أحست معظم الفئات الاجتماعية بتمثيل عادل لمصالحهم وهذه العلاقة الارتباطية لها تأثير كبير على مشروعية النظام الانتخابي[1]، وعلى الذين تم انتخابهم وفق هذا النظام، وفي هذا الإطار تبرز إشكالية تحقيق الهدفين في نفس العملية وهو التمثيل المناسب والاستقرار الكافي، فالأنظمة التوافقية والتي تعتبر النظام الانتخابي مبني على أساس التمثيل النسبي على كل المستويات المؤسساتية تتناسب كثيرا مع حق التمثيل طالما أنها تترك للناخب حرية الاختيار لكن جيوفاني سارتورني Giovani Sartori يرى أنه من الناحية العملية نظام التمثيل يؤدي إلى الجمود التشريعي في الأنظمة الرئاسية، كما أن الحكومات الائتلافية تبقى غير مستقرة في الأنظمة البرلمانية[2]، لكن يبقى هذا النظام الانتخابي أهم المرتكزات الأساسية في الديمقراطية التوافقية، كانت رأسية أو برلمانية كما أن هناك من ينتقد هذا النظام باعتباره

---

[1] فاطمة بدروني، **"التحول الديمقراطي والهندسة الانتخابية في المجتمعات المتعددة الإثنيات "**، مجلة دفاتر السياسية والقانون ، جامعة سيدي بلعباس ،أفريل 2011، ص ص 387-388.

[2] Staffan I lindberg « consequences of electoral systems in Africa ,a preliminary in quiry », Departement of political science, sweden : limd university, 2005, P45,46.

يكرس ويعزز الانقسام ،لأن الناخبون حتى وإن لم يصوتوا على أساس إثني، فلا يشكلون عراقيل على المرشحين الذين يعتمدون في حملاتهم الانتخابية على الورقة الإثنية، وتشكيل ائتلاف لأحزاب كبيرة لا يترك أي هامش للأحزاب الصغيرة التي تمثل الأقليات في ممارسة نشاطها بكل فعالية، كما أن هذا النظام أكثر الأنظمة في توليد التأييد للنظام السياسي ضمن الأقليات الأثنية، حيث أنه بخلاف الأنظمة الانتخابية فإن النظام النسبي يفرز مخرجات تناسبية جدا، يسهل دخول الأحزاب الصغرى للبرلمان ويضمن انتخاب أحزاب الأقليات الإثنية[1].

فالنظام الانتخابي يعود اختياره إلى الطريقة التي اعتمدتها الدولة لاختيار قادتها وممثليها فهو يحتوي على إجراءات إدارية، وآليات مؤسسية لإدارة العملية الانتخابية، والإجراءات التي تحكم الانتخابات في جنوب أفريقيا تعرف من خلال الدستور الوطني والقوانين الانتخابية فإدارة الانتخابات والإشراف عليها هي مسؤولية عمومية تابعة لدوائر حكومية وهي اللجان المستقلة للانتخابات[2]؛ ففي دستور جنوب إفريقيا هناك لجنة مستقلة منصوص عليها دستوريا لها مجموعة من المهام تتمثل في:
إدارة انتخابات الأجهزة التشريعية الوطنية والإقليمية والبلدية بموجب تشريع وطني، ضمان حرية ونزاهة تلك الانتخابات، إعلان نتائج تلك الانتخابات خلال فترة منصوص عليها في التشريع الوطني، ومن المنطق أن تكون قصيرة قدر الإمكان، كما [3]تتمتع لجنة الانتخابات بالسلطات والمهام الإضافية المنصوص عليها في التشريع الوطني.

تتكون اللجنة الانتخابية من ثلاث أشخاص على الأقل، ويحدد التشريع الوطني عدد أعضاء اللجنة ومدة شغلهم للمنصب[3]، استحدثت هذه اللجنة في دستور 1993 وتم تأييدها في دستور 1996، وذلك لإدارة العملية الانتخابية في الفترة الانتقالية لضمان الحيادية والنزاهة وإضفاء الشرعية على النتائج فالنظام الانتخابي له أهمية كبيرة على الحكم الديمقراطي وله أثر على الاستقرار السياسي الذي يأتي من خلال التوافق العام على نوع النظام الانتخابي الواجب تطبيقه، فجنوب أفريقيا اتخذت نظام التمثيل النسبي بناءا على التوافق بين جميع المكونات السياسة على النظام الانتخابي بشكل عام، باعتباره الأقرب لإرساء نظام ديمقراطي من حيث تمثيل جميع المكونات الاجتماعية، ومع ذالك يبقى الإجماع المطلق على النظام الانتخابي بدرجة نسبية وكما يرى جاكسون أبتلي Jackson Aptly أنه كل نظام انتخابي يوفر فوائد

---

(1) فاطمة بدروني،مرجع سبق ذكره،ص388

(2) Khabele matlosa « electoral systews and political stability in southerm Africa » paper prepared for the training workshop on election observation hosted by sadc parliamentary forum , Namibia::wind hoek September 2000, p03.

(3) دستور جنوب إفريقيا، ص 91.

معينة وعيوب، من حيث تمثيل مختلف فئات المجتمع[1].

يعتبر مجتمع جنوب أفريقيا من المجتمعات المنقسمة على عدة خطوط في التباين، ويعتبر Arent lijphart من المؤكدين بشدة على اتخاذ نظام تمثيل النسبي في النظام الانتخابي في المجتمعات المنقسمة، من خلال تعزيز نظام التعددية الحزبية، كما يخلق اتجاه قوي لتشكيل حكومات ائتلافية شاملة ذات قاعدة تمثيلية عريضة، وبالتالي تجنب سيطرة مجموعة واحدة فالخطر في المجتمعات المنقسمة إثنيا هو وجود عدد كبير من الإثنيات الصغيرة وتشكل أحزاب قائمة على الإثنية، مما يجعل تشكيل حكومة مستقرة من الصعب تحقيقه فجنوب أفريقيا اتخذت نظام التمثيل النسبي كنظام انتخابي بعد المفاوضات المشكلة للدستور الانتقالي 1993 وقد تحقق الهدف الأول لهذا النظام في الانتخابات الأولى في أفريل 1994، حيث تنافس سبع وعشرون حزبا[2]، وكانت النتائج لأول انتخابات متعددة الإثنية بفوز حزب المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC) بـ 62.65 %، أي بعدد مائتين واثنان وخمسون مقعد من أربع مائة مقعد في الجمعية الوطنية يليه الحزب الوطني (NA) بـ 20.4 % باثني وثمانون مقعد، ثم حزب انكاثا الحرة بـ 10.5 % أي ثلاث وأربعون مقعدا، بقية المقاعد الثلاث والعشرون مقسمة على الأحزاب الصغيرة الأخرى (ACDP) مقعدين (DA) بسبعة مقاعد، (PAC) بخمسة مقاعد و FF بتسعة مقاعد[3].

انتخابات 1999 لأعضاء الجمعية الوطنية

حافظ حزب المؤتمر الوطني الإفريقي على المرتبة الأولى بنسبة 66.35% وبزيادة عدد المقاعد لتصل إلى مائتين وستة وستون مقعد، لكن حل التحالف الديمقراطي(DA) في المرتبة الثانية بنسبة 9.56 % بعدد مقاعد ثمانية وثلاثون مقعد، حزب أنكاثا الحرة في المرتبة الثالثة بنسبة 8.58 % وبعدد المقاعد أربعة وثلاثون مقعد.

الحزب الوطني فقد جزأ من وعائه الانتخابي وتراجع إلى المرتبة الرابعة بعدما كان في المرتبة الثانية في الانتخابات السابقة ، بعد حصوله على نسبة6.87 % تراجعه بنسبة الثلث بحصوله على ثمان وعشرون مقعد، بعد انضمام جزأ من ناخبيه إلى أحزاب أخرى مثل التحالف الديمقراطي، كما توزعت المقاعد الأخرى على الأحزاب الصغيرة حيث كان لبعضها أول تمثيل في الجمعية الوطنية، (ACDP) حصل على ستة مقاعد - (AEB) حصل على

---

[1]Khabele matlasa , 1bid . p03.

[2]Richard Simeon and Christina Murray « Recognition withaut eupowerment : minorties in a democratic south Africa » oxford university press and new York university school of law .i.com.volum 05, nember 04 ,2007, p16

[3]Gerard Conac and Froncoise Drey Fus and Nicolas Mazian " la république d'afrique du sud" agence inter gouvernemeutale de la francoplonie, Paris : ecomonica ,1999 . p 31.

مقعد واحد AZAPO–) حصل على مقعد واحد- (FA) حصل على مقعدين (MF)– حصل على مقعد واحد - (PAC) تراجع إلى ثلاثة مقاعد – (UCDP) حصل على ثلاثة مقاعد- (FF) تراجع إلى الثلث أي ثلاثة مقاعد.

انتخابات 2004 أعضاء الجمعية الوطنية

حافظت الجمعية الوطنية على نفس التشكيلة على الخارطة الحزبية مع فقدان الحزب الوطني مقاعده عن الانتخابات السابقة، وكانت النتائج على النحو التالي:

حزب المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC) حصل على نسبة أعلى من الانتخابات السابقة أي 69.69 % وبعدد مقاعد 279 مقعد، التحالف الديمقراطي (DA) حصل على نسبة 12.37% بعدد مقاعد 50، إنكاثا (IFP) حصل على نسبة 6.99% أي حصل على 28 مقعد حصل الحزب الوطني عل نسبة 1.65% وحصوله على 07 مقاعد، وتوزعت المقاعد المتبقية على الأحزاب الصغيرة الأخرى: UDM حصل على 2.28 % بعدد مقاعد 09، (ACDP) حصل على 07 مقاعد – ID حصل على 07 مقاعد-FF حصل على 0.89% بعدد 04 مقاعد- PAC حصل على نسبة 0.73% أي بعدد 03 مقاعد- VCDP حصل على نسبة 0.76% أي بعدد مقاعد 03 – MF حصل على نسبة 0.35% بعدد مقاعد 02- حزب AZPO حصل على نسبة 0.27% بمقعد واحد[1] (انظر الجدول رقم03 من الملحق).

فالنتائج المحصل عليها في ثلاث انتخابات تشريعية لتشكيل أعضاء الجمعية الوطنية، تميزت بتقدم حزب المؤتمر الوطني الإفريقي وزيادة عدد مقاعده من انتخابات إلى أخرى مما مكنه تعزيز مكانته في الجمعية الوطنية، كما تراجع الحزب الوطني من انتخابات إلى أخرى وبنسبة كبيرة، حزب انكاثا حافظ على نفس النسبة تقريبا وبتراجع قليل، كما تضاعف عدد مقاعد التحالف الديمقراطي من انتخابات 1994حتى 2004 ب 07 مقاعد ثم 38 مقعد في 1999 إلى 150 مقعد ليصبح في المرتبة الثانية وذلك بعد جذب الناخبين الموالين للحزب الوطني، كما حافظت معظم الأحزاب الصغيرة على نسبة تمثيلهم في الجمعية.

ماتيس بوقارد Matthijs Bogoards وكريستوف هارتمان Christof Hartmann اعتبرا أن دراسة الانتخابات أو النظام الانتخابي هو أهم القضايا التي تواجه الديمقراطية في أفريقيا ككل، باعتبار أن النظام الانتخابي في علاقة وطيدة بالنظام الحزبي وإدارة الصراعات والنجاح في اختيار النظام الانتخابي له أثر على النظام الحزبي وإدارة الصراعات الإثنية فالتحول الديمقراطي يتطلب حرية إنشاء الأحزاب وتعدد الأحزاب في جنوب أفريقيا هو نتيجة للتعدد الإثني الموجود في المجتمع ولإختيار النظام الأثر في استقرار الدولة ، فاتجهت الطبقة السياسية لاختيار نظام التمثيل النسبي Propotional Representation و الذي يضمن

[1]Mark kesselman and others , Inroduction to comparative politics .op.cit, p353.

تمثيل الأحزاب الصغيرة الممثلة للأقليات لضمان الإستقرار السياسي، كما أن له تمثيل جغرافي في جنوب أفريقيا باعتبار التركيز الجغرافي للمجموعات الاثنية، فلهذا النظام خاصية التمثيل الاثني والجغرافي في جنوب أفريقيا[1] (أنظر الشكل 2 توزع الاثنيات في مقاطعات جنوب أفريقيا) ، لكن نظام تمثيل النسبي قد شجع فد الواقع في الواقع على نظام التعددية الحزبية و انتقد على أنه لم يشجع على قيام حكومة ائتلافية باستثناء حكومة الوحدة الوطنية التي أنشئت بعد دستور 1993، وهذا بعد قراءة نتائج الانتخابات العامة لتشكيل الجمعية الوطنية، حيث استمرار الدعم الانتخابي الكبير لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC) والذي استمد شرعيته ودعمه كحزب تحرير ، والحزب الذي يدعي أن يحتوي الجميع، خاصة الفئات اللغوية المختلفة داخل الفئة السوداء، فحسب النتائج التي فاز بها (ANC) (256-279-268 مقعد) فإنه لا يحتاج إلى شركاء للتحالف من أجل الحكم على أساس القواعد الانتخابية، فبهذه النتائج إن التمثيل النسبي لم يؤدي إلى تشكيل تحالفات كبيرة للحكم في هذه الفترة، ومع ذلك فهناك عنصر مهم التسوية التي تمت سنة 1993 والتي أقر فيها الدستور المؤقت و الذي نص على الحكم بناءا على تقاسم السلطة على الأقل في الخمس السنوات الأولى من الديمقراطية ،من خلال حكومة منتخبة تكون وحدة وطنية Govemment of National Unity (GNU) تنص على أنه:أي حزب يفوز ب 20% من المقاعد في الجمعية الوطنية (موزعة بناء على تمثيل نسبي نقي) يعين حزبه نائب للرئيس، و أي حزب حاز على أكثر من 5% من مقاعد الجمعية الوطنية يحق له التمثيل في مجلس الوزراء أي يحوز على حقائب وزارية، ونتيجة لهذه القاعدة أصبح زعيم الحزب الوطني (NP) دي كليرك F.W. deklerk، نائب للرئيس في انتخابات 1994، كما أن زعيم حزب أنكاثا الحرة بونيليزي مانغو سوتو Mangosuthu Buthelezi، أصبح إلى جانب ستة أحزاب أقلية ممثلة في مجلس الوزراء[2] .

فأول انتخابات برلمانية كانت في أفريل 1994، ونهاية سياسة الفصل العنصري رسميا مع بدأ سريان الدستور المؤقت 1993 لكن وحرصا على عدم إقصاء أي طرف في العملية الديمقراطية الجديدة تم إشراك مسؤولي الحزب الوطني في حكومة الوحدة الوطنية، ووضع قواعد مساعدة تضمن لهم المشاركة في الحكم في حالة حصولهم على 20% من مقاعد الجمعية الوطنية، فالفترة الانتخابية التي مرت بها جنوب افريقيا قد تمت للحفاظ على الاستقرار، وتأسيس لدستور توافقي يتم التفاوض عليه في فترة استقرار حيث الوضع السياسي

---

[1]Matthias Basedan and Gero Erdman and Andreas Mehler,"Votes,Money and violence, political parties and elections in sub-saharan africa", Sweden: elnders gotab published in africa by university of kwazulu-Natal press,2007, pp 15-16.

[2]Richard Simeon and Christina Murray, op.cit pp 18-19.

والأمني والمدة الزمنية الكافية للتفاوض، فالفترة الانتقالية نصت على آليات انتقالية Transitional Mechanisms و هي اللجنة المستقلة للإنتخابات the Independent Electoral Commission والمجلس التنفيدي الانتقالي the Transitional Executive Counsil لتنفيذ السياسة وتصريف الأعمال، و قيام اللجنة بتحضير انتخابات ديمقراطية تتوافق مع الدستور الانتقالي من خلال حكومة وحدة وطنية تحكم الدولة لغاية الانتهاء من تحضير الدستور النهائي الذي يتم التفوض حوله[1]، فحكومة الوحدة الوطنية لها أهمية باعتبارها جهاز إنتقالي يشارك فيه الجميع ولا يقصي أي طرف المشاركين في سياسة الأبرتهيد السابقين، فأعضاء من الحزب الوطني (NP) اتهموا بمحاولة كسر عملية الانتقال بعد انسحابه من حكومة الوحدة الوطنية وتفضيله لأسلوب الوستمنستر في المعارضة في حين أن حزب المعارضة الرئيس في جنوب أفريقيا وهو حزب انكاثا الحرة واصل تمثيله في مجلس الوزراء حتى عام 2004، واليوم شكل مع جزء كبير من القياديين في الحزب الوطني المعارضين لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي، شكلوا تحالف جديد وهو التحالف الديمقراطي the Democratic Alliance (DA)، الذي أصبح ثاني قوة وأكبر المعارضين لحكومة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي على نمط الوستمنستر، كما أن هيئة حزب الؤتمر الوطني الإفريقي الذي فاز بأكثر من ثلثي الأصوات في انتخابات 2004، إلى جانب أن الميول الانتخابية تعتمد إلى حد كبير على الانتماء الاثني، مما يجعل تشكيل حكومة موسعة و ائتلافية بأكبر عدد، تطلب تفكيك الكتلة الانتخابية لحزب المؤتمر الإفريقي وتشكيل معارضة فعالة قادرة على ممارسة الفيتو العملي[2].

فبين عامي 1994و2004 ظل الدعم مستمرا للحزب للحزب الأكبر من حيث التمثيل واستطاع استقطاب الأصوات من المجموعات الملونة والهندية، مما يجعل الحفاظ على أصوات هذه المجموعات غير مستقر، كما أن بعض الأحزاب الممثلة قد تضاعف سنة 1999 (ACDP- UDM- VCDP- DA) فحزب مؤتمر الإفريقي يتهمه السياسيون في جنوب أفريقيا على حصر وإفشال النشاط السياسي، من خلال فرضه جملة من الإجراءات الداخلية في حزبه وتأثيرها على النشاط الحزبي بإعتباره من أكبر الأحزاب، فممارسات الحزب تميل إلى النزاعات الاستبدادية حسب المنتقدين والتي أيدتها التعديلات الدستورية لسنة 1997 التي أيدت المركزية الديمقراطية وحظرت الطائفية، هذا يجعل من الصعب إظهار المعارضة الداخلية للقيادة خاصة أثناء المؤتمرات الحزبية، كذلك عمدت القيادة في حزب (ANC) إلى تعزيز التأكيد على الانضباط الحزبي حتى يتم المحافظة قسرا على الوعاء الانتخابي على نمط الهيكل التنظيمي للأحزاب الشيوعية، ودعوة الأفارقة إلى احترام كبار السن في المجتمع

---

[1]Heinz klug, «constitution-Making, Democracy and the civilizing of irreconcilable conflict : what might we learn from the south Africa miracle », wisconism international law journal,vol.25, N=02,2006, pp272-277.

[2]Richard Simeon and Christina Murray, I.bid , pp 18-19.

لتوطيد التنشئة الموجودة لدى كبار السن ونقلها للفئات العمرية الصغرى حتى تستمر قوة الحزب[1]، إعادة إدماج المعازل les Bantoustans والتي استعملت لعزل السود، كان الهدف منها بعد نهاية سياسة الأبرتهيد هو ممارسة حقوقهم وعلى رأسها الحقوق السياسية في الانتخابات، وكان لهم دور كبير في الانتخابات الوطنية والمقاطعات، فإذا كان حزب المؤتمر الإفريقي (ANC) فاز في الانتخابات العامة بنسبة 63% فإن الإنتخابات على مستوى المقاطعات كانت غير محسومة وعلى النقيض من ذلك شهدت نسبة في العامل الاثني في تحديد التصويت، فالعرق تم ربطه بالوضع الاجتماعي الاقتصادي أو القانوني، حيث يحدد الناخب خياراته على الأسس الواقعية أكثر.

فالحزب الوطني أكد حضوره في الانتخابات الاقليمية، في واحد من تسع مقاطعات وهي الكاب الغربية (le Cap Ouest)، ففي هذه المقاطعة كان تفضيل (ANC) بشكل أقل فالأجندة الانتخابية كانت تركز على إقناع الهنود، وخاصة الملونين، كما وضع الحزب الوطني صعوبات كبيرة على حزب المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC) في مقاطعة الكاب الشمالية (Cap Nord)، والتي لم يحقق فيها (ANC) أغلبية مطلقة في الانتخابات التشريعية للمقاطعة، كوازولو ناتال Kwazulu-Natal ضيع حزب المؤتمر الوطني (ANC) الفوز لصالح IFP(حزب انكاثا الحرة)، وهي المقاطعة الوحيدة أين حافظ الحزب القديم فيها (IFP) نفوذه وتمثيله فيها، فالحزب كان يركز في تعبئته على هوية الزولو (ANC) كان الحزب الأول في المقاطعات الأخرى، كان المنافس الأول ل (IFP) في كوازولو ناتال، فالإنتخابات الإقليمية كان التنافس أكبر خاصة في المقاطعات التي تكون فيها الإثنيات متقاربة في النسبة، ففي نسب الانتخابات عموما السود يصوتون ل (ANC) ب 80% منهم ، و ب 3% لحزب (NP) – البيض يصوتون ب 65% ل (NP)، و ب 2% لحزب (ANC) ـ الملونين يصوتون ل (ANC) ب 30% و(NP) ب 65% ـ الهنوه وهم الأقلية الأقل انضباطا في التصويت حيث يصوتون بشكل غير دائم ب 25% ل (ANC) و بين 10% حتى 20% ل (IFP) و ب 50% ل (NP) أما الأحزاب الأخرى فلها تمثيل قليل في المقاطعات، 12 مقعد للحزب الديمقراطي (DP)،3 مقاعد ل PAC و ACDP ومقعد واحد للأحزاب الصغيرة الأخرى، فالنتائج العامة تدل على أن (ANC) هو الحزب الأول في ستة مقاطعات والمقاطعات الثلاثة الأخرى تبقى بين (IFP) و (NP) ، فالانتخابات العامة في المقاطعات تكون أكثر نتافسية[2]، فنتائج الإنتخابات الوطنية الثلاث رسخت لملامح النظام السياسي القائم على سيطرة حزب(ANC) كقوة أولى، وتكريس السلوك الانتخابي المعمق للأنقسام الإثني وتأكد الحزب الحاكم من عدم وجود قوة منافسة له بعد تشتت الأصوات على

---

[1] Mark kesselman and others **« Inroduction to comparative politics** »,op.cit, p252.

[2] Raphael porteilla**, le Nouvel Etat sud-Africaine :des Bantoustans Aux provainces 1997-1998,paris :L'harmattan ,1998**,pp 424-426.

أسس اثنية والموالين للحزب من أكبرها، كما أن السلوك الإنتخابي لازالت السلطات التقليدية تتحكم فيه خاصة في المناطق الريفية والتي يعاني منها الأفراد من الفقر وتدني مستوى الدخل الذي يمكن أن يحررهم من الإرتباطات التقليدية التي تتحكم في توجيه أصواتهم واختيار انتماءاتهم الحزبية، كما أن المعارضة المشكلة من التحالف الديمقراطي، وحزب انكاثا في كوازولو ناتال، فتفكك قوة الحزب السياسية تكون عن طريق ظهور معارضة من داخل الحزب أو انقسامه، أو بتغير الثقافة السياسية العامة للأفراد والتي تجعل السلوك الإنتخابي يتغير باتجاه متغيرات أخرى غير الإنتماء الإثني، فالمنافسة الحزبية في العشر سنوات الأولى من التحول الديمقراطي فشلت في إضعاف حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، واتهمت المعارضة الحزب الحاكم باحتكار السلطة، وتوفير وسائل السيطرة لصالحه، واسقاط مبدأ تداول السلطة[1].

المطلب الثاني: الديمقراطية وتقاسم السلطة في جنوب أفريقيا

مسألة تقاسم السلطة Power Sharing تعتبر كمظهر اخر في التحول الديمقراطي لجنوب أفريقيا، كما أثارت مسألة اقتسام السلطة العديد من الأسئلة الخاصة بفاعلية السلطة المقسمة والديمقراطية المطبقة، فالمؤيدين الذين يناصرون هذه الفكرة وضعوا استراتيجية لتوظيف هذا العنصر في الديمقراطية المستقبلية لجنوب أفريقيا، فالمفاوضات التي خاضتها الجمعية التأسيسية حول موضوع التقاسم تم بالرجوع إلى ثلاث نقاط وهي التسوية، و تبنى حلول الوسط في تقاسم السلطة، التوافق والتحكم في كيفية التقاسم، فالسلطة التي تتصف بالوحدة يمكن اقتسامها أفقيا والتي يتم التفاوض حولها، سواء أثناء المفوضات أو تلك المنصوص في أحكام الدستور الإنتقالي، كما أن فكرة التقاسم في الجمعية التأسيسية عرفت تطورا ونقاشا سياسيا داخل حكومة الوحدة الوطنية.

ففكرة التقاسم يجب أن تكون ديناميكية عامة تشمل التعامل بين القوى داخل الحكومة نفسها بين أصحاب الأغلبية والأقلية من جهة، وبين الحكومات المحلية من جهة أخرى، فهي عملية نظامية تحتاج إلى شروط من بينها الإستقرار والتوافق في الأهداف على جميع المستويات الحكومية، المحلية منها والوطنية[2].

فكرة تقاسم السلطة خارج إطار المفاوضات:

الحزب الوطني (NP) كان يسود لديه الاعتقاد خاصة عند رئيسه ديكلارك Deklerk هو أن مسألة الانتقال إلى الديمقراطية لا يؤدي به بالضرورة إلى فقدان مركزه في السلطة العليا

---

(1) Jessica Piombo and Lia Nijzink, « electoral politics in south africa, assessing the first democratic decade",first publication, New York: Macmillan, 2005,p 4, pp18-19.

(2) Nicole Bolleyer, « Consociationalism and Intergovernmental Relations –Linking Internal and External Power-Sharing in the Swiss Federal Polity",Florence :copyright , Swiss Political Science Review12(3),2006, pp04-05.

وذلك استنادا إلى الضمانات التي أعطيت للحزب قبل الانتقال الرسمي خاصة من قيادة حزب المؤتمر الوطني (ANC)، فموقف الحزب سياسيا بطريقة شرعية من المشاريع السياسية سواء الموافقة أو المعارضة لا يؤثر على موقفه السياسي، بل هو في الواقع يفاوض من أجل السيطرة على جميع أجهزة الدولة حتى يرغم الأغلبية الجديدة والتي يعتبر حزب المؤتمر الوطني الافريقي أبرز الأطراف فيها على التسوية وتقديم التنازلات أو خضوعه لضوابط معينة تضمن مصالح الحزب الوطني (NP) .

ففكرة تقاسم السلطة ظهرت في وقت مبكر عند الحزب الوطني بطريقة مختلفة في خطة العمل لخمس سنوات والتي نشرت سنة 1989 (Five years Action Plan) والتي تضمنت بصراحة رفض مبدأ السيطرة (La Domination) عن طريق قاعدة الأغلبية

أعيد تكرار الفكرة مرة أخرى سنة 1991 في الإعلان الخاص بالقواعد الدستورية (Constitutional Rule)، فنقطة تقاسم السلطة كررت في هذا الإعلان كديمقراطية تشاركية Une Démocratie Participative حيث أن النظام السياسي ومن خلال الحكومة يتم عمل عن طريق مشاركة عدد من الأحزاب في هذه الحكومة تحت مبدأ تقاسم السلطة على خلاف نظام الويستمنستر، فالفكرة طرحت أيضا في خطاب لديكلارك Deklerk في افتتاح الدورة البرلمانية سنة 1992، عندما أشار أن حكومة التحول يجب أن تتدخل بناءا على الدستورو استنادا على مبدأ تقاسم السلطة، ففكرة تقاسم السلطة التي اعتمدت في الدستور الدائم سنة 1996، كان لها جذورها في الممارسة السياسية قبل التحول الديمقراطي الذي شهدته جنوب إفريقيا، فعلى ضوء خطاب ديكلارك يبدوا واضحا أن إستراتيجية (NP) هي تكسير الأغلبية التي قد تقع بعد عملية التحول، وظهر ذلك في النقاشات التي تمت بعد تنصيب حكومة الوحدة الوطنية[1].

يرى المعارضين للحزب الوطني أن Deklark وافق على مبدأ تقاسم السلطة لأنه يخدم استراتيجيا، لإعتقاده أنه ليس لديه فرصة للفوز في الانتخابات على المدى القصير حسب المنظور العام، بإعتبار أن الأغلبية الساحقة من السكان كانت تعارض سياسات الحزب قبل التحول، وحتى على مستوى التموقع في المعارضة فإن الحزب يرى ذاته بأنه من غير المحتمل أن يمثل معارضة ذات مصداقية لحزب المؤتمر الوطني اللإفريقي (ANC) في المستقبل القريب، لذالك فإن الحزب الوطني (NP) وافق على تقاسم السلطة مع حكومة منتخبة ديمقراطية، وبذالك يعتبر قد قلل من الخسائر السياسية التي سيتعامل معها مستقبلا

---

(1) Raphael porteilla, **Le Nouvel Etat sud Africain** , op.cit- pp 389-390.

« Pour assurer une démocratie stable, la participation de tous les groupes doit être protégée par des mécanismes de frien et contrepoids pour evité les hégémonies »

ويعتبر مشاركة الحكومة ديمقراطيا هو السبيل الوحيد لإدراج وفرض أجندته السياسية في الحكم[1].

فمنطلق تقاسم السلطة هو أقل المتناقضات التي أظهرها حزب سياسي لم يكن يطبق مبدأ تقاسم السلطة أثناء فترة حكمه في جنوب أفريقيا مدة 50 سنة تقريبا، في الحقيقة ففكرة تقاسم السلطة تم قبولها من طرف الحزب بناءا على أفكار المثقفين البيض (Itellectuels Blancs) الأنجلوسكسونيون المتشددين لإظهار صيغة التنازل والتوافق، وتقليل الخسائر وتجنيب الحزب الدخول في مواجهة مع الأحزاب الكبرى كحزب (ANC) والتي تؤدي إلى حل الحزب وانتهائه، فبهذا الإستراتيجية ثم تقليل الخسائر بحلول ومقترحات لم يؤمن أتباع وأعضاء الحزب بها.

من جهة أخرى فمنطق تقاسم السلطة عند الحزب هو السماح لأصحاب الأملاك الخاصة من البيض بالاستمرار في ممارسة امتيازاتهم دون الإنقاص منها، وأي إجراء من الحكومة القادمة يعتبر إخلالا بمبادئ الديمقراطية التي تم التوافق حولها وتقاسم السلطة أحد أركانها ففشل نظام الفصل العنصري في توزيع الثروة والحد من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية نتج عن هذه السياسة تداخل بين الإثنية والطبقة، وفي هذا الإطار أكد الحزب الوطني على ضرورة تقاسم السلطة لحماية الامتيازات التي أعطاها لأتباعه عبر سياسة ممنهجة أثناء فترة حكمه، وبالتالي عبر قبول التقاسم هو إضعاف الأغلبية الجديدة المتوقع فوزها والتي ترى ضرورة إعادة التوزيع، فالحزب الوطني أراد إضعاف وحصر وظيفة الحكومة المستقبلية، وتقييد تدخلاتها الاجتماعية عن طريق إحكام السيطرة على الموارد والنشاطات الاقتصادية، وتوظيف هذه الورقة في المفاوضات بإعتبار أكبر الملاك الخواص والمستوردين تابعين للحزب والمتعاملين الخارجيين لهم علاقات وميول تجاه الحزب في الخارج، كما أن مطلب الحزب الخاص بالآليات القانونية للتحكم يميل إلى تقييد قاعدة الأغلبية، ففي مقدمة الدستور الانتقالي المبادئ الدستورية التي ربطت الجمعية التأسيسية وقتها بكتابة الدستور النهائي وحصرت معظم عملها في ذالك،فهذا الاستقرار النسبي أثناء عملية التحول، وافتراض رموز للشرعية من مخلفات الفصل العنصري من طرف الحزب لحماية المكاسب السابقة عن طريق بناء قانوني يقوم على أساس شرعي وهو تقاسم السلطة[2].

من جهة فإن منطق اقتسام السلطة تم توظيفه من طرف الحزب الوطني بناءا على منطق الجماعات والتمايز الموجود في المجتمع، والذي تم تغذيته من الحزب (NP) أثناء فترة حكمه، بحيث أن معظم الفاعلين السياسيين برزوا أثناء فترة الأبرتهيد سواء مناهضين للحزب

---

(1) Leonard wan tchekon « credible pawer – sharing agreements , theory with evidence forom south Africa and lebonon", the Netherlande : klower acadimic publichers , 2000, pp-347-348.

(2) Raphael porteilla , **le nouvel etat sud africain**, op . cit p390-391 .

أو موالين له، فالحزب الوطني (NP) يوافق فكرة أن جنوب أفريقيا هي دولة أقليات والتسويات والتنازلات في المفاوضات تكون معقدة وصعبة للغاية[1]، خاصة وأن المرحلة الانتقالية لم يتم ترسيخ قواعد الحكم فيها بعد، لأن تقاسم السلطة يستدعي الإعتراف بحق الفيتو (le Droit de Veto) للأقليات، على أساس التوافق في الحكم لضمان مشاركة الأقليات في عمليات صنع واتخاذ القرار، فنخب المجموعات يساهمون في إدارة الشؤون العامة، بالموازاة مع تسيير المجموعات لشؤونهم الخاصة، هذه الإستراتيجية استخدمت لإعطاء كل مجموعة حرية واسعة في التصرف الخاص بها مما يفتح الباب أمام تفاقم العنف بين الفصائل، ويقول خصوم الحزب أن هذا المنطق تم اقتراحه من الحزب لاستكمال سياسة العنصرية في إطار سياسة عصرية مبدأ فرق تسد (Diviser Pour Regner)، فالهدف من منطق اقتسام السلطة بناء على منطق الجماعات كان هدفه حسب خصوم الحزب الوطني هو تأخير وعرقلة عمل أي أغلبية جديدة قد تنصب لإدارة الحكم، والتشكيك في مصداقية أي حكومة تدعي الحفاظ على الوحدة الوطنية وإعادة بناء مجتمع ديمقراطي[2].

اقتراح الحزب اقتسام السلطة كان استراتيجية للحفاظ على المكتسبات التي حققها طيلة خمسون سنة من فترة حكمه، والحفاظ على الامتيازات التي منحها لأعضاء والموالين له وضمان استمرار مشاركته في الحكم أو الاستحواذ عليه مرة أخرى، وتقليل الخسائر التي قد يتلقاها من ردة الفعل التي قد تحدث من الأغلبية التي قد تصل إلى الحكم، ووضع عراقيل أمام المشروع الديمقراطي المستقبلي الذي تم فرضه على الحزب بضغوط داخلية وخارجية .

بالنسبة المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC)، فإن قبوله لتقاسم السلطة كان لعدة اعتبارات وأولها لدواعي عملية، لأن الحزب الوطني (NP) له تجربة كبيرة في التسيير وإدارة الشؤون العامة للدولة والموارد العسكرية، ومعظم الإطارات المسيرين للقطاعات الحساسة للدولة تابعين له، كما أنه مدعوم من طرف القوى الاقتصادية وهذا ما اضطر حزب المؤتمر الوطني الافريقي إلى حل وسط وهو اقتسام السلطة مع أفضلية له، وتوفير حماية للمصالح الاقتصادية للبيض "Whites" لإبقاء الهيكل الاقتصادي يعمل والاستفادة منه خاصة أثناء عملية الانتقال التي تعرف ضغوط اقتصادية، كما يتم احتواء المتطرفين البيض الذين يميلون إلى أعمال العنف عن طريق الإعلان لضمان حقوقهم السياسية عن طريق اقتسام السلطة والاقتصادية والاجتماعية، كما أن قبول حزب (ANC) اقتسام السلطة وهو الذي يمثل الأغلبية السوداء فإنه لا يحتاج فقط إلى الفوز بالانتخابات بل أيضا إلى شرعية سياسية يستمدها من كافة

---

(1) Rebecca Davies, « Afrikaners in New South Africa, Identity Politics in a Globalised Economy »,first publication, New York : Copyright ,2009, p32.

(2) Raphael porteilla **le nouvel etat sud africain** , Idem. p391 .

الفصائل المناوئة له والموالية إليه، لهذا الغرض كانت هناك حاجة ماسة لحزب (ANC) لتشكيل تحالف واسع عن طريق توافق مبني مع جميع الأطراف، وهو ما لا يمكن الحصول عليه إلا من خلال الموافقة على مشاركة السلطة مع أطراف أخرى، وأبرز التوافقات المبدئية هو التوافق بين(NP) و (ANC) على إعادة هيكلة كلية لمؤسسات الدولة بدءا بالتوافق على إعادة هيكلة مؤسسة الجيش (sandf) (the South National Defense Forces) Africa بدءا بتخفيض عددها من 135000 عنصر إلى 75000 بحلول 1999 مع التعديل في العنصر البشري المكون لها وإدراج عناصر تابعة ل (ANC) في مراكز قيادية في الجيش عن طريق تعيينهم كجنرالات في الجيش الجديد[1].

فالهدف من تقاسم السلطة بالنسبة لـ (ANC) والمتحالفين مع الحزب هو وضع إطار براغماتي (Pragmatique)، ذو بعد سياسي واقتصادي واجتماعي، من خلال مؤسسات شرعية ومتوافق عليها دستوريا[2] لتجنيب قيام حرب أهلية تؤدي إلى تقسيم البلاد تحت أنظار الأطراف الخارجية، والتي يرى الحزب أنها كانت متواطئة لمدة طويلة مع نظام الأبرتهيد فهذه النقطة لم تكن ضمن خطابهم أثناء فترة المفاوضات بحيث كان الحزب يسعى بكل الطرق إلى الانتقال السريع للحكم نحو الأغلبية فالحزب من خلال خطاباته سنة 1991 كان يرى أن الحكومة الانتقالية هي ليست وصفة لتقاسم السلطة وليس لثنائية السلطة، لكن واجب حزب المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC) هو ضمان انتقال الحكم إلى الشعب، وهو ما جعل المفاوضات حساسة بإدعائه أن مطلبه شرعي لكن بعدها بدأ (ANC) يغير تدريجيا من خطابه بإدراج نقطة تقاطع السلطة في خطاباته، لكن هدفه هو فرض قاعدة الأغلبية مند بداية المفاوضات خلافا للحزب الوطني(NP)، بمنطق الهيمنة وليس التقاسم ولكن بعد مدة من الجدل الحاد مع أطراف التفاوض خاصة (ANC) و (SACP) « South Africa Communist Party » توصلوا إلى تقاسم السلطة عبر المصالحة والمفاوضات وليس عبر المواجهة، بعد أحداث العنف والتفجيرات التي حدثت في 1992 وفشل المفاوضات، التزم كل من (ANC) و (SACP) بمراجعة إستراتيجية المفاوضات، وأعلن زعيم الحزب الشيوعي joe slovo وزعيم الحلف (ANC) عن مبادئ في المفاوضات، فهي نقل السلطة إدراج مبدأ تقاسم ليس مسألة إرضاء وطمأنة مخاوف الأقليات، وإنما مسألة بقاء وترسيخ وترقية ديمقراطية حقيقية، وهي عملية ديناميكية في ثلاث خطوات، ضمان تقاسم السلطة في فترة محددة دون تمديد مسبق، تسوية مقبولة للحكم في المقاطعات وعفو عام تحت بعض الشروط للمجرمين السياسيين، هو محتوى النص الخاصة بالإستراتيجية الجديدة في المفاوضات

(1) Leonard wan tchekou « credible pawer – sharing agreements , theory with evidence forom south Africa and lebonon" ,I.bid, p348.

(2) Tom lodge, « South African politics since 1994 », first publication, Cape town: Natal witness, 1999, p 39.

والموافق عليه من طرف المجلس التنفيذي الوطني (NEC) Le National Excutive Conceil لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC)، والمقصود من تقاسم السلطة لدى الحزب هو في الإتجاه التنفيذي لإشتراك أحزاب الأقليات، وليس للحد من سلطة الحزب الأغلبية فهو حسبهم تعبير عن إرادة الترقية الديمقراطية في جنوب إفريقيا.
مبدأ تقاسم السلطة لم يخف الخلافات الرئيسية التي كانت موجودة بين الأطراف المشاركة في المفاوضات باستثناء كل من (AZAPO)Azamian Peopl's Organisation و (PAC) (Panafrican congress)، بالإضافة إلى اليمين المتطرف (AWB) (Afrikaner Weerstands Beweging) وهو الذي رفض التفاوض مع الحزب الشيوعي، بالإضافة إلى بعض الأطراف الداخلية في حزب (ANC) التي رفضت تقديم تنازلات وتقاسم السلطة مع (NP) باعتباره مسؤول عن الأبرتهيد[1].

تجسيد فكرة تقاسم السلطة في دستور 1993:

تم التأكيد على تجسيد الفكرة حرصا من الحكومة الجديدة على استبعاد فكرة الإقصاء المتداولة في الحكومات السابقة، وإصلاح الأوضاع المترتبة عن سياسة الفصل العنصري عبر مجموعة من الإستراتجيات، وهي تحسين ظروف الحياة السياسية للسود، التقليل من تدخل الدولة في الإقتصاد، تداول السلطة في جميع المستويات خاصة المحلية لتوسيع المشاركة هيكلة الصراع السياسي داخل المؤسسات السياسية ودفعه بإتجاه التنافس السياسي الديمقراطي السلمي، تجسدت فكرة تقاسم السلطة بشكل أعمق في الدستور الانتقالي على مستوى السلطة التنفيذية فظهرت تحت مفهوم حكومة الوحدة الوطنية Gouvernement d'Unité Natinal (GNU) في الباب السادس لتنظيم السلطة التنفيذية الوطنية، فبعض خصائص تقاسم السلطة (التسوية – التوافق) يمكن تمييزها بدون الحكم المسبق على عمل الوزارة فالنص الكامل ونتيجة التسوية ينص على تقاسم السلطة التنفيذية من القضايا الأساسية في التحول نحو الديمقراطية[2].

إذا كان رئيس جنوب إفريقيا هو رئيس الحكومة ورئيس الدولة ، وينتخب من طرف الجمعية الوطنية بالأغلبية المطلقة لأعضاء الجمعية في أول جلسة تعقدها، بمساعدة نائبين و يقصد بهما القيام بمراقبة أعمال الرئيس (Executive Deputy President) هاذين النائبين يعينان من الأحزاب التي تحصلت على أكثر من ثمانين مقعد في الجمعية الوطنية، وهو يعتبر اقتسام للسلطة على مستوى الرئاسة لأن المشرع اشترط النائبين من الحزبين الموالين للحزب الفائز

---

(1) Raphael porteilla **le nouvel etat sud africain** , op.cit. pp392-293

(2) Robert B. Horwitz, « Communication and Democratic Reform in South africa, communication society and politics », first publication, UK :Cambridge university press,2004, p87.

الحائزين على أكثر من 80 مقعد في الجمعية، نيلسون موانديلا Nelson Mondela وفريدريك ديكلارك F. deklerk وثامبوبيكي Thabo Mbeki شكلو سلطة ثلاثية، ومع ذلك كان الرئيس نيلسون مانديلا يتخذ قرارات دون الرجوع إلى النائبين، خاصة في الشؤون المدرجة في المادة 82 من الدستور كتعيين المسؤوليين الدبلوماسيين، وتشكيل لجان تحقيق وفي لجان المفاوضات حول المعاهدات الدولية، والإعلان عن الاستفتاء وإعلانات العفو والإعتذارات، هذه القرارات التي كان يتخدها الرئيس كانت بمثابت التذكير للنائبين والفاعلين السياسيين أنه صاحب الأغلبية رغم تقاسمه للسلطة معهم، كان التصويت على حجب الثقة معلق، بحيث أن الوزارة باقية لخمسة سنوات بنفس المدة للبرلمان، أثناء هذه الفترة كان(ANC) و (NP) يواصل مفاوضاته حتى نهاية 1992، وطرحا نص الدستور الذي يحضر للمرحلة الإنتقالية، والحكومة مكونة من رئيس ونائبين وسبعة وعشرون 27 وزيرا على الأكثر، يعينهم الرئيس، والوزارة هي مكان للحوار بين الوزراء والتنفيذ ومعاينة الرئيس بالتشاور مع النائبين وقادة الأحزاب للمشاريع الواجب البت فيها، كما أن خصائص المكونة لإقتسام السلطة وهي التسوية – المراقبة – التوافق، تجسد من خلال توزيع الحقائب الوزارية ففي حالة وجود مشاكل بين الرئيس المنتمي (ANC) وصاحب الأغلبية وأحد الوزراء المنتمي إلى حزب أخر أو رئيس لحزب أقلية ، وجب على الرئيس دراسة الثقل السياسي وأثر أي إجراء قبل اتخاذه مثل استبعاد هذا الوزير، فاقتسام السلطة تبعا لدستور 1993 يجسد مبدأ التسوية والمراقبة في اتخاذ القرارات، والتوافق كمبدأ عام في كل الحالات بين الرئيس وكل الموظفين، والبحث عن التوافق يجب أن يكون ضرورة عند الأغلبية المؤهلة، وذلك لتجنب شلل العمل التنفيدي ، فالدستور لم يطلب من الأغلبية التي فازت أن تتخلى عن حقها كقوة أولى، وإنما العمل كأغلبية مؤهلة وفعالة للعمل التشاركي مع الأحزاب المشاركة في الحكم والتي تعمل بمبدأ التسوية والتوافق كأطر للعمل الحكومي[1].

التطور السياسي لحكومة الوحدة الوطنية ودستور 1996:

حكومة الوحدة الوطنية المشكلة بناء على الدستور الانتقالي عرفت بعض المشاكل التي ظهرت تحت تأثير الضغوطات الداخلية من الأحزاب الكبرى المشكلة للحكومة -IFP-NP) ANC) ، لكن لم تكن هذه الخلافات لتفكك الحكومة، ففي سنة 1995 ومع اقتراب الانتخابات المحلية في شهر نوفمبر بدأت الخلافات الداخلية في حزب المؤتمر الوطني الإفريقي تتزايد فالفضائح السياسية والمالية بدأت تضرب وحدة الحزب وكانت لها ارتدادات على حكومة الوحدة الوطني (GNU) [2].

---

[1] Raphael porteilla **le nouvel etat sud africain** ,op.cit. pp394-295.

[2] Robert *J.* Griffiths, « Maintaining Momentum:An overview of south africa's progress toward Democratic consolidation », Southeastern Political Review Volume 26 No, 2 June 1998, p 429.

بالنسبة لـ (NP) بعد اعتماد الدستور النهائي سنة 1996، قرر الانسحاب من الحكومة مع البقاء في البرلمان، وهدفه التحضير للانتخابات المحلية ماي 1996 وخوفا من خطر تضييع مقاطعة الكب الغربية « Cape Ouest » ، وكذالك تهيئة قاعدة انتخابية صلبة تحضيرا للمواعيد اللاحقة على غرار الانتخابات التشريعية سنة1999، فقام فريدريك ديكلارك بتفسير يظهر استيائه للقاعدة الانتخابية والمحافظين الذين وجهوا له انتقادات بسبب دخوله في مفاوضات موسعة لم تستثني حتى الشيوعيين، وقراره بالانسحاب كان لتوسعة شعبيته انسحاب (NP) تتناسب مع مجموعة تعديلات وزارية سنة 1996، مست مع بداية 1997 نائب الرئيس، 22 وزيرا من (ANC) وثلاث وزراء من (IFP)، حزب (IFP) تعرض للضغوطات داخلية، وزاد مع الفشل في الانتخابات المحلية جوان 1996 فالزولو البيض « Zoulaus Blancs » فضلوا الانفصال عن الحزب وهو اتجاه راديكالي بزعامة M.FELGATERم- فيلجاتر و م-أمبروزينيM.AMBROSINI أما المعتدلين بزعامة Ziba Jiyan زيباجيان ففضلوا الاقتراب والتحالف مع حزب المؤتمر الوطني الإفريقي في إطار التحضير للانتخابات الوطنية 1999 ، وأصبح هناك جناحان داخل الحزب فمنهم من يطالب بالبقاء داخل حكومة الوحدة الوطنية وهناك من يطالب بالخروج منها والتواجد كمعارضة.

التطور المتسارع في تشكيلة حكومة الوحدة الوطنية وطريقة تنفيذ عملها يبين أن فكرة تقاسم السلطة والمجسدة منذ سنة 1993 لم توحي حقيقة بالاندماج والمتطلبات السياسية، فإذا كانت الفكرة طرحت من طرف أصحاب المصالح أثناء فترة التحول في إطار التسويات والمصالحة التي تؤدي إلى الديمقراطية، فحكومة الوحدة الوطنية أصبحت مع مرور الوقت تحت تسيير حزب الأغلبية والذي يشرف على الإصلاحات، وكرس دستور 1996 حكومة الأغلبية من خلال طرحه تعيين رئيس الدولة من الأغلبية البرلمانية[1]، فمبدأ اقتسام السلطة عرف مراحل في تطوره بحيث أن المبدأ كان مجسدا بنسبة كبيرة في البداية لكن تراجع رغم إقراره دستوريا بالحكومة التعاونية (Co-operative Govermment) واقتسام السلطة أفقيا أي العلاقات مع المقاطعات.

المطلب الثالث: صنع السياسة العامة في إطار الحكومة التعاونية

مبادئ الحكومة التعاونية في دستور جنوب إفريقيا:

تفاديا للمنطق الشمولي الذي اعتمدته حكومات الأبارتهيد في سياساتها الموجهة للمجتمع عمدت الحكومة الإنتقالية على إدخال آليات جديدة تطرح لإعتمادها في الدستور الجديد للقضاء على الممارسات السابقة التي كانت تطال الأفراد في تعاملهم مع الإدارة، ولإدخال طرق

[1] Raphael porteilla **le nouvel etat sud africain** ,op.cit. pp395-297 .

جديدة للدفع بعميلة التنمية من خلال تفعيل آليات للمشاركة في صنع السياسات وتنفيذها من طرف جميع المستويات الحكومية[1].

ينص دستور 1996 في الفصل الثالث على مفهوم جديد، الذي لم يكن موجودا في الدستور السابق ألا وهو الحكومة التعاونية أو حكومة التعاون Le Gouvernement Coopératif في العلاقات بين مختلف مستويات الحكومة (الوطنية، المقاطعات أو المحلية البلدية) معززا لمبدأ تقاسم السلطة المنصوص في المرحلة الانتقالية، فالدستور ينص على أن كل مستويات الحكومة وجب عليها أن تلتزم في وظائفها بالمبادئ المنصوص عليها دستوريا، وأن تتخذ جميع الإجراءات التي تؤدي إلى تطبيق مبادئ التعاون المنصوص عليها، فهذا المفهوم الجديد في العلاقات بين مختلف مستويات الحكومة يجب أن يسمح للحكومة في جنوب إفريقيا لسيت فقط أن تكون فعالة في جميع مهامها التقليدية وإنما لتأمين إعادة تنظيم إقليمها.

فمبادئ الحكومة التعاونية تسمح كذالك بتعريف أكثر وضوح للتركيبة السياسية والإدارية Politico – Administrative لدولة جنوب إفريقيا، دون أن تتجاهل التصنيفات المعروفة المتواجدة في التركيبة، فهذه الأحكام الدستورية الجديدة المنصوص عليها جاءت لتعديل أو القضاء على الممارسات الإدارية والسياسية الموروثة من نظام الأبارتهيد إضافة إلى التسويات التي نتجت عن الأطراف المتفاوضة في الفترة الانتقالية، التي نصت عليها المادة 41 الفقرة (1) من الدستور وتنص على أن كل مستويات الحكومة وكل أجهزت الدولة في الداخل حسب كل مستوى، يجب أن تحافظ على السلم، الوحدة الوطنية وتمايزية المجتمع، فهي إعترفت لأول مرة بإنقسام المجتمع وتمايزه، وعبرت عن استبعاد فكرة أن دولة جنوب إفريقيا هي دولة ذات مجتمع موحد في الداخل رغم الدرجة العالية من اللامركزية، لكن مع عدم وجود أو التفكير لمطامع تؤدي إلى الانفصال، كما أن مختلف المستويات في الحكومة ملزمة حسب الدستور بتوفير الأفضل من الخدمات لكل مواطني جنوب إفريقيا يكون ذلك من خلال حكومة فعالة، شفافة، مسؤولة ومتماسكة ، تكون ملتزمة للجمهورية وللسكان، تحترم القوانين والمؤسسات، والمستويات الاخرى من الحكومة ، من ناحية أخرى لا ينبغي أن تتولى سلطات ولا وظائف تندرج ضمن مجالات محددة لمستويات أخرى من الحكم، لكن عليها أن تعمل في إطار التعاون الودي لتعزيز العلاقات الداخلية بين المستويات، والمساعدة المتبادلة، فهذا يحث الحكومة على عدم الاستئثار والتدخل بما لا يدعوا مجال للاستبداد بالحكم ووضع إطار تنسيقي تعاوني، من حيث الوظائف والتشريعات، والدخول في إجراءات مؤطرة رسميا وتجنب توظيف الإجراءات القضائية ضد مستويات أخرى من الحكومة[2]، للسماح لمبدأ

---

(1) Adrian Guelke , **Rethinking the Rise and Fall of Apartheid, South Africa and World Politics** ,first publication, New York : PAalgrave Macmillan, 2005,p 21.

(2) Raphael porteilla **le nouvel etat sud africain** ,op.cit. pp427-428 .

التعاون والدعم المتبادل، كما يجب أن يوفر البرلمان الوطني قانون ينشىء بموجبه بنى أو مؤسسات تقوم بترقية وتسهيل العلاقات الحكومية الداخلية، ويقوم أيضا بإنشاء آليات وإجراءات قانونية لتسهيل الوصول إلى حلول للمشاكل والصراعات التي تنشئ داخل أو بين العلاقات الحكومية، باعتبار أنه مصدر قلق متكرر في البعد المحلي أو على مستوى جهاز الحكومة ككل والذي يؤثر على العلاقات الداخلية، فيجب بذل جهد كل الأطراف لحل المشاكل بآليات أو إجراءات تحول دون تفاقم التوترات، التي تنشأ بين الأجهزة الداخلية بوسائل ودية قبل الذهاب إلى المحاكم، فهذه التوصيات تندرج ضمن الأحكام الدستورية التي تحدد كل الإجراءات المؤدية إلى تشكيل حكومة تعاونية بوضع إجراءات وآليات دستورية تضمن تحقيق هذا التنسيق والتعاون.

ففي حالة نشوء صراع وتم تقديمه للمحكمة ولم تقتنع بدورها يجوز لها إعادة هذه القضية إلى الأجهزة الحكومية المعنية من أجل أن تبحث عن سبيل لحل ودي في هذا المنظور فالدستور ينص على أنه وبصرف النظر على أن البرلمان يعتبر كوسيلة مساعدة على حل الخلافات بوسائله القانونية، فهو يقدم تقريرا خاص بالنزاعات بين القوانين الوطنية والقوانين الخاصة بالمقاطعات، والمبدأ العام في المادة القانونية ينص على أن القانون الوطني يطبق بشكل موحد على جميع أنحاء جنوب إفريقيا، كما ينص على قانون المقاطعة يشترط فيه أن يركز على الشؤون العامة في المستوى الحصري للمقاطعة أو يمثل مصلحة وطنية ، شبكات أو سياسات وطنية محلية ترقي الأمن الوطني وقرر أيضا على حماية الوحدة الاقتصادية لحماية السوق الداخلي لتنشيط النشاطات التجارية ما بين المقاطعات، لترقية المساواة في الفرص والمساواة في الوصول إلى خدمات حكومية لحماية البيئة، ومع ذلك فهناك بعض الخلافات لا يمكن حلها من المحاكم المختصة باعتبار أن كل المساعي الودية قد استنفذت عن طريق القانون المطبق وطني أو دستور المقاطعات، فهذا العجز يفترض إيجاد طرق غير المحاكم لتسويتها، أما الوسيلة الثانية تخص النزاعات المحتملة بين التشريع البلدي وقانون المقاطعة أو قانون وطني، فالحكومة الوطنية أو حكومة المقاطعة وعن طريق القانون أو بطريقة أخرى ملزمة بحل النزاع بهدف تعزيز قدرة البلديات على تسيير شؤونها في الإطار الذي يسمح به القانون بممارسة سلطاتها والقيام بوظائفها، فالقرارات البلدية بحكم القانون والتي تكون معارضة لقانون وطني أو إقليمي فهي ملغاة وغير قابلة للتطبيق، ومن ناحية أخرى فالدستور ينص على أن الأحكام القضائية يجب أن يأخذ بها على حساب قرارات أخرى من جهات غير قضائية.

مبدأ الحكومة التعاونية في جانب مهم منه يهتم بالسياق الاجتماعي الاقتصادي Sosio-Economique سياسيا وقضائيا في دستور جنوب إفريقيا لسنة 1996 والفكرة في جهورها جاءت لتجنب كل الضغوط الداخلية ما بين مختلف المستويات في الدولة فالمفهوم الجديد في دستور 1996، تم طرحه كآلية وقائية ضد التوترات والنزاعات التي قد تحدث، وكآلية لترجمة

المصالحة والتضامن، فالحكومة التعاونية في جوهرها آليات قانونية دستورية تؤطر لطرق التعاون بين المستويات الحكومية وتحتوي الاختلافات التي قد تنشأ[1].

صنع السياسة العامة في ظل مبادئ الحكومة التعاونية:

جنوب إفريقيا ما بعد الفصل العنصري عمدت على تطبيق سياسة عامة مزدوجة تعتمد على مبادئ الاقتصاد الرأسمالي في تسيير النشاطات الاقتصادية، مقابل آلية لهذه المبادئ الرأسمالية وهي العمل على رفع الأجور وزيادة الإنفاق الاجتماعي في المناطق الحضرية للطبقات الاجتماعية والمتوسطة، وإعادة توزيع الضرائب وخلق فرص عمل للفقراء في المناطق الريفية، هذه السياسات تتطلب نمو اقتصادي قوي وتوفير رؤوس أموال ضخمة لهذا الاتفاق، خاصة وأن مرحلة التحول كانت في بدايته، وحكومة الوحدة الوطنية تحرص على تنفيذ الوعود وإظهار نجاحها رغم الضغوط الكبيرة من السكان التي ظهرت كردة فعل بعد الإقصاء الذي كانت تعانيه الأغلبية أثناء فترة الابرتهيد، فالتحول نحو الديمقراطية كان لها تأثير فوري على السياسات العامة، وهذا يرجع جزئيا إلى أن حزب المؤتمر الوطني الإفريقي في نجاحه في إنتخابات 1994 كقوة أولى في البلاد[2]، تولى المجموعة الفعلية عن وضع السياسات قبل تمريرها على الجمعية العامة، كان الحزب يولي أهمية كبيرة إلى سياسة إعادة التوزيع، فالتحول إلى الديمقراطية ونمط التوزيع الجديد عكس بنية إجتماعية جديدة، حيث كانت مطالب من الطبقة العاملة التي تسكن المناطق الحضرية في اتجاه رفع الأجور وتحسين الخدمات وتحسين المستوى المعيشي، وكانت مطالب العاملين والفقراء في المناطق الريفية هو توفير مناصب العمل والقضاء على الفقر، هذه الطبقة ضلت لمدة طويلة عاجزة عن تحقيق مكاسب من حكومة الفصل العنصري، وهي أحد دوافع هذه الطبقة للنضال من أجل الديمقراطية[3].

يرى الحزب الوطني (NP) والأحزاب المعارضة في جنوب إفريقيا، أنه مند سنة 1999 أصبحت حكومة جنوب إفريقيا تعتمد في وضع السياسات العامة على نحو متزايد على المركزية دون إعطاء دور كبير للإقليم في بلورة مشاريع واقتراح سياسات تراها مناسبة فقبل عام 1994 ظهر حزب المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC) باعتباره القوة الأولى أنه ملزم لمشاركة جميع الأطراف في صنع السياسة العامة، وهو ما تم اعتماده في إنشاء وعمل برامج التعمير والتنمية (the Reconstruction and Developement Program (RDP وهو

---

(1) Raphael porteilla **le nouvel etat sud africain** :op.cit. p429.

(2) Andreas Mehler and Henning Melber, « Africa Yearbook, Politics, Economy and Society South of the Sahara in 2007 », Boston : Copyright , 2008, p 414.

(3) Nicoli nattrass and jeremy seeking « Democracy and distribution in highly unequal economies :the case of south Africa" the journal of modern African studies,vol39,issue03,septembre 2001,pp493-494.

برنامج لإعادة الإنشاء بعد عملية التحول الديمقراطي تم إعداده من طرف غرفة الاقتصاديين في مؤتمر نقابات العمال جنوب أفارقة (COSATU) The Congress of South Africa Trade Union، حيث نوقشت خمس (05) مسودات وتعديلها في وقت لاحق في الاجتماعات التي تم عقدها مع حزب المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC) والمتحالفين معه فمضمون (RDP) يرتكز على التشاور مع جميع الأطراف التي يمسها البرنامج بما فيهم أصحاب المصالح "Stakeholders" ويقومون بتفحص المخطط التنموي الذي تم اقتراحه ومراجعته قبل المساءلة المؤسسية، التي قد يمر عليها البرنامج في وقت لاحق في الجمعية الوطنية، ثم وضع اقتراح سنة 1995 من قبل (RDP) يتم من خلال إنشاء آليات منظمة مؤسسية للتشاور على جميع المستويات "Structured Consultation" حتى يكتسب أي برنامج شرعية أكثر، يتم المساهمة في إنجاحه[1]، فصنع السياسة العامة كان في بداية التحول أكثر إجماعا في صنعه خاصة من خلال حكومة الوحدة الوطنية، التي كانت تعمل على تحصيل الإجماع الأكبر في المشاريع لإظهار حسن النوايا بعدم التفرد بالحكم خاصة من قيادة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، باعتبار أنها فترة تحضير وصياغة لدستور نهائي وأي عملية فردية قد تحسب من قبل المعارضة على أنها تهديد للحكم من خلال التحالفات الموسعة وتسيير البلاد عن طريق اقتسام السلطة.

ففي بداية التحول ومن خلال إدارة مانديلا Mandela تم الأخذ بنظام التوافق والتعاون والتشاور مع مختلف المستويات في إعداد السياسة العامة، فاللجان البرلمانية المختصة ومن مختلف تخصصاتها عمدت إلى التعاون مع الوزراء في بلورة سياسات عامة في مختلف القطاعات خاصة الاجتماعية منها، فالأطراف المؤسسية المشاركة في صناعة السياسة العامة كانت أكثر انفتاحا على مختلف الأطراف الراغبة في المشاركة في عمليات استشارة فعلى سبيل المثال: التشريعات الخاصة بعلاقات العمل اعتمدت إلا بعد مشاورات مطولة والاتفاق مع اتحاد الأعمال والتجارة، فالإدارات ملزمة بطرح الأوراق الخضراء والأوراق البيضاء وهي المسودات المتتالية لمقترحات السياسة بعد وضع تصورات للحدود والمقترحات، من مختلف الأطراف المعنية ويتم صياغة السياسة بعد دراسة العروض ومناقشتها على جميع المستويات.

فوزير المالية ومن خلال إعلانه في 14 جوان 1996 أعلن عن المبادئ الأساسية في سياسة النمو الرسمية، العمل سياسة إعادة التوزيع، وتمثل هذه السياسة وفي وقت إعلانها تحولا مفاجئا بعد الانفتاح النسبي في عملية صناعة القرار، وفي تبريره لاتخاذ هذه القرارات حذر من ضغوط العجز التي يمكن أن تلحق بالاقتصاد الكلي وبالتالي زيادة العمل على خفض

[1] Mark kesselman and others, "Introduction to comparative politis" p 345.

العجز وإزالة الجباية الجمركية لتنشيط الاقتصاد، والأخذ بخصخصة الشركات أكثر مع تحديد في زيادة الأجور تناسبا مع معدلات النمو الإنتاجية.
حزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحلفاءه من اتحاد التجارة أعلن بوضوح معارضتهما لهذه الإجراءات والأهداف، واعتبرا أن معالجة هذه القضايا يجب أن تدخل ضمن إجراءات متفق عليها في إطار (RDP) برنامج التنمية والتعمير، عن طريق خلق قطاع خاص يكون محرك رئيس للتنمية والنمو في الاقتصاد وضمان سياسة اجتماعية عادلة وفعالة لخلق فرص عمل[1].

مشاركة المجتمع المدني في السياسات العامة:
التقارير الدولية التي تراقب مسارات تطور الديمقراطية كتقرير توقعات ديمقراطية " The Democratic Outlook"، يرى أن جنوب إفريقيا تقف أمامها تحديات ترهن مستقبل الديمقراطية فيها وأهمها: محدودية قدرة الدولة في الإدارة وبالخصوص الحفاظ على العقد الاجتماعي، الذي تقوم الدولة بموجبه بحماية حقوق المواطنين وتنفيذ التزاماتها كحكومة ديمقراطية من خلالها تنفيذ برامجها العامة.

فهناك تناقض بين اللامساواة الاقتصادية والتنموية، والديمقراطية باعتبار أن اختلال هذا التوازن يهدد الديمقراطية، وهي تحتاج إلى سياسة عامة اقتصادية عادلة بهدف تضييق الفوارق الطبقية وتحقيق العدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى جهاز حكومي كفء لإدارة الضغوط المختلفة من الشرائح الاجتماعية "Social Strata"، فالمجتمع المدني هو المحور الرئيسي في انجاح الديمقراطية باعتبار أن بناء هذا المجتمع بطريقة عادلة ومبنية على تحصيل الحقوق المدنية يؤمن بممارسة ديمقراطية مستدامة للوصول إلى الترسيخ الديمقراطي[2]، بعد مرحلة تحول قام فيها المجتمع المدني بتقديم تنازلات من أجل الحفاظ على الاستقرار، ولكن المهمة الأساسية للمجتمع السياسي وهو المجتمع المدني من جهة، والحكومة بكل أجهزتها المؤسسية هو إدارة التوتر بين المجالات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية للمجتمع المدني وتحقق الممارسة الديمقراطية، في صنعها وتنفيذها عن طريق تحقيق مشاركة فعالة في كل مراحلها، فما هو الدور الذي يجب أن يلعبه المجتمع لوطني في تحقيق أدواره؟
المجتمع المدني يلعب هذا الدور بطريقتين اثنتين: الأول يلعبه كوسيط رئيسي بين النظام الجديد في جنوب إفريقيا والمواطنين، ففي عمل الحكومة والمؤسسات الحكومية كالجمعية الوطنية عند وضع مقترحاتها لسياسة عامة في مجال ما وبناءا على مبادئ التعاون الدستورية، فإن الحكومة أو النواب يعودون إلى منظمات المجتمع المدني لاستبيان آراءهم حول المشاريع المقترحة حسب كل قطاع لإعطاء شرعية أكبر للسياسة العامة، وتقديم خدمات

---

(1) Mark kesselman and others, **Introduction to comparative politis**, Ibid, p345.

(2) Banji Oyelaran-Oyeyinka and Dorothy Mccormick,"Industrial Clusters and innovation systems in africa : Institutions, Markets and policy", New York : United Nations University, 2007, p 244.

تناسب متطلباتهم، حيث أن حكومات جنوب افريقيا تولي اهتماما كبيرا لمستوى التأييد الشعبي لهذه الحكومات بناءا على آداءها ومشاريعها، بتقييم الآداء ولعل أهمها السياسات العامة الصحية كمحاربة فيروس HIV[1].

الدور الثاني يشير إلى أن تعزيز الديمقراطية يكون عندما يكون هناك اتفاق واسع النطاق بين النخب السياسية والمواطنين، على قواعد مؤسسية يمكن من خلالها تأمين المشاركة في وضع السياسات، ففي نظر المهتمين التنمية السياسية كخوان لينز Juan Linz أشاروا أن الديمقراطية تترسخ حينما تصبح القواعد الديمقراطية هي اللعبة الوحيدة في الدولة، حيث أن الأدوار المحددة بأسس ديمقراطية ستضمن الالتزام من جميع الأطراف للقيام بأدوارها.
فالمجتمع المدني له الدور الرئيسي يتمثل في خلق التماسك بين المجتمع باعتبار له عمل تنسيقي داخلي في المجتمع، ودور وسيط بين المجتمع والدولة فهو الضامن الأساسي في التمسك بالقواعد الديمقراطية عبر المشاركة.

تمتاز دولة جنوب إفريقيا مقارنة بالدول إفريقية أخرى هو عدد منضمات المجتمع المدني وحجمها من حيث عدد المنخرطين فيها، فهذه المنظمات (CSO_S) شجعت الدولة على تشكيلها ومنح الاعتماد نظرا للأهمية التي توليها لهذه المنظمات، حيث أن لها دور تشجيعي للأفراد للتمسك بالإجراءات الديمقراطية وضمان الالتزام بها كما أن هذه المنظمات وعند التزامها بتطبيق وتبليغ المبادئ والممارسات الديمقراطية فإنها تلقى دعما ماديا من جهات أجنبية مانحة حكومية أو غير حكومية، بهدف تشجيع الديمقراطية وهناك خمس فئات رئيسية وهي: المنظمات الديمقراطية تعنى بترتيب العلاقات العامة بين الحكومة والمواطنين مجموعات حقوق الإنسان والمساعدة القانونية ووكالات تسوية النزاعات المنظمات الخدمية أو الممثلة للقطاع الغير حكومي، مراكز الفكر، يلاحظ أن هذه المنظمات الديمقراطية هي الأكثر عددا والأكبر حجما، وتتلقى أكبر قدر من المساعدات من الجهات المانحة، ولكن هناك مساعدات تقنية موجهة مباشرة لتدريب المنظمات التي تحتاج إلى هذا النوع من المساعدات كمنظمات حقوق الإنسان وكيفية الدفاع عن حقوق الإنسان وممارسة هذه الحقوق والمساعدات الموجهة إلى الجهات القانونية كالاستشارات القانونية، هذه المساعدات كان لها الأثر الكبير في تدعيم هذه المنظمات وإطالة مدة نشاطها وممارسة الأدوار الممنوحة لها من حيث المشاركة في ترقية الحقوق وجلب المكاسب عن طريق طرح مشاريع برامج في قطاعات معينة كالصحة والاقتصاد، والحقوق والحماية الاجتماعية، ثم الضغط بوسائل قانونية على الحكومة

[1] Jeremy R. Youde, « AIDS ,South Africa,and the politics of knowledge », USA : Ashgate Publishing Company, 2007, p9.

والجمعية العامة لتتبناها رسميا في شكل سياسة عامة قابلة للتنفيذ، تشارك هذه المنظمات عن طريق توعية المنظمات كيفية التعامل والمساعدة في تنفيذ هذه السياسات[1].

نشاط هذه المنظمات وقوة حركتها يرجع إلى حجم الدعم الذي تلقته من الجهات المانحة خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية، فمثلا: فالمؤسسة الوطنية لقانون المصلحة العامة والأبحاث(NIPLAR) وهي منظمة غير حكومية في جنوب إفريقيا تلقت ما يفوق ثلاثة ملايين دولار من الوكالة الأمريكية للتنمية بين عامي 1996و1998 لإنشاء 18 مركز حقوق إنسان وديمقراطية على مستوى دولة جنوب إفريقيا، (NIPLAR) يتلقى أموال المانحين لتقديم المشورة القانونية المجانية والنشاط على مستوى المجتمع وترقية الوعي بحقوق الأفراد كما أن بعض الدعم كان يتعارض مع الحكومة باعتبار أن بعض الجهات كانت تدعم منظمات تتعارض مع قرارات وعمل الحكومة، مثل وكالة الولايات المتحدة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، قامت بتمويل مؤسسة خدمة الوساطة المستقلة لجنوب إفريقيا (IMSSA) بـ3ملايين دولار لتوفير الدعم لهذه المنطمة والتي لها فروع في جنوب إفريقيا، وكانت هذه الفروع موزعة على الأقاليم وكانت أهدافها ونشاطاتها تتعارض مع الحكومات المحلية، مما جعلها دائمة النقد من طرف الحكومات الإقليمية والحكومة الوطنية وأصبحت الأموال المقدمة محل متابعة من طرف الدولة .

المعهد الجنوب إفريقي للعلاقات العرقية كان له دور كبير خاصة في المرحلة الانتقالية في تأطير المجتمع وتنظيمه، بإعتبارها مرحلة هشة والمجتمع غير مندمج بشكل كبير بسبب ظروف الإقصاء الذي تعرضت له الأغلبية من جهة، وظروف الخوف من الإنتقام الذي عاشته الأقلية البيضاء، فهذه المؤسسة كان لها دور كبير في تقريب وجهات النظر بين مختلف الأطراف، وتلقت دعما كبيرا من الجهات المانحة لدعم التنمية الديمقراطية في جنوب إفريقيا عن طريق دعم وتعزيز سيادة القانون والتسامح والعدالة ومفهوم الحكومة المحدودة، والحرية الاقتصادية وهي أهداف لمشروع سنة 1995 كتبته مجموعة من المنظمات الخارجية المانحة إلا جانب الصندوق الوطني الأمريكي للديمقراطية، حيث أن من ضمن الأهداف للمنظمات الخارجية هو بناء مجتمع مدني متحضر مبني على الحقوق والتعايش والسلام، بإعتبار أن الخوف من الإنتقام كان أهم التحديات التي تواجه المجتمع الجديد، والجهات المانحة الغربية كانت تسعى إلى ضمان حرية وسلامة الأقلية البيضاء بعد تمكن الأغلبية السوداء من الحكم [2]

---

[1] Steven L. Robins, «From Revolution to Rights In south Africa, Social Movements, NGOs & Popular Politics after Apartheid »,first publication, Cape Town : Copyright, 2008, pp52-53,p55.

[2] Nicoli nattrass and jeremy seeking « Democracy and distribution in highly unequal economies :the case of south Africa" op.cit,p495.

تعتبر منظمات المجتمع المدني الجنوب إفريقية أهم الجهات الفاعلة في بلورة سياسات عامة بناءا على مبادئ الحكومة التعاونية التي نص عليها دستور 1996، والذي وضع مبادئ التعاون بين كافة مستويات الدولة عموديا وأفقيا من تحقيق الأهداف العامة وهي تحقيق الوحدة والعدالة وتقديم خدمات ذات جودة للمجتمع دون تمييز.

المبحث الثاني : الاستقرار والتنمية والترسيخ الديمقراطي في جنوب إفريقيا بعد عملية التحول

المطلب الأول : أثر العملية السياسية على الاستقرار السياسي

كان هدف النخب السياسية في جنوب إفريقيا أثناء المرحلة الانتقالية الوصول إلى مرحلة تكون جنوب إفريقيا قد توافقت على دستور نهائيا، وتوصلت جميع الاثنيات إلى مستوى من الرضا عن العملية السياسية والاطمئنان حول تمثيلهم في النظام السياسي، وضمان تحصيل مصالحهم فالوصول إلى وضع سياسي مستقر وديمقراطي كان من أهم الأهداف التي يسعى إليها المجتمع السياسي؛ فتكون بذلك الفترة الانتقالية بمثابة مرحلة القطيعة أو المرحلة الفاصلة بين مرحلة التمييز والفصل العنصري ومرحلة جديدة مستقرة يكون فيها النظام الديمقراطي هو أساس قاعدة الحكم ويتمتع الجميع بنفس الحقوق للقضاء على آثار نظام الفصل العنصري فالديمقراطية المستقرة هدفها تعزيز الاستقرار وعدم وجود الصراع العنيف في المجتمع وبالتالي وجود قدر من التجانس الاجتماعي والثقافي والتمثيل الديمقراطي، ومن جهة أخرى يفترض على الأقل قدرا من الاختلاف والطعن في الموافق المتعارضة، فوجهات النظر المتعارضة هي الطريقة التي تفضي على عملية الديمقراطية ديناميكية لتواصلها، كما أنها في الوقت ذاته مهددة للنظام الديمقراطي إذا أخلت وجهات النظر هذه بالطرق المكفولة سياسيا وقانونيا كوسائل التعبير الرسمية والغير رسمية التي تضمن سلمية النقاش والتعارض فالنظرية التعددية تقدم بعض الأطر التي تفصل بين الاحتياجات في المجتمعات المتجانسة وغير المتجانسة، باعتبار أن بعض المطالب تكون شرعية في مجتمع ما، ولكنها غير مرحب بها في مجتمع غير متجانس؛ فالاستقرار في المجتمعات غير متجانسة هو محصلة لعملية مركبة من التعامل بين كل القوى باعتبار أن التعبير عن مطالب معينة قد تكون مشروعة في مجتمع متجانس، لكن قد يكون لها الأثر على الإثنيات الأخرى وتقرأ على أنها تهدد مصالح طرف من المجتمع، أو الاستجابة لهذا المطلب يقرأ بأن الجهة المطالبة به تتمتع بأفضلية عن المكونات الأخرى ، فالمجتمعات المتعددة الإثنيات تحتاج إلى نظام توافقي يحتوي جميع المكونات ويلغي استعباد الأقليات، وهو أكثر العوامل تهديدا للاستقرار السياسي وللنظام الديمقراطي فالتوافق يحافظ على التمايز ويأطره من خلال وضع آليات تعاونية بين النخب الممثلة لهذه الإثنيات والأقليات بدل المنافسة السياسية بينما، لأن تعاون النخب يضمن الاستمرار في الممارسة الديمقراطية والتنافس قد ينحرف ليولد الصراع الذي بدوره يهدد

الأمن العام في المجتمع[1]، فالاستقرار السياسي والاجتماعي من المتغيرات التي يصعب تحديدها وقياسها، ويمكن الاطلاع على الاستقرار السياسي عن طريق متغيرين وهو مدى وجود استقرار على مستوى الجهاز التنفيذي (الحكومة) فتحديد هذا المتغير على هذا المستوى يكون بالمدة التي تشغلها الحكومة وهل هناك استقالات أو إقالات مسبقة، أي قبل انقضاء المدة المحددة لها، وثاني متغير وهو مؤشرات الاضطرابات الاجتماعية والعنف السياسي الموجود على المستوى العام في المجتمع، فهو أحد المؤشرات المهمة في الاستقرار السياسي والذي ينعكس على القطاعات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية[2] فدراسة الاستقرار في جنوب إفريقيا في الفترة الممتدة 1992 حتى 2004، يمر عبر دراسة استقرار الخصومات المتعاقبة بدءا بحكومة الوحدة الوطنية بالإضافة إلى مستوى الاستقرار على المستوى الاجتماعي كأشكال العنف الموجودة، فمن العوامل المهمة للمحافظة على الاستقرار السياسي في البلاد هو مدى تطبيق المبادئ الديمقراطية في هندسة المؤسسات السياسية الكبرى في البلاد، والتي تضمن حماية هذه المبادئ هناك العديد من المؤشرات الديمقراطية في الأدبيات السياسية التي توحي بمدى تطبيق ووصف العملية الديمقراطية، والتي بموجبها وضعت الترتيبات المؤسسة الكبرى، فعند التدقيق في المؤشرات نجد هناك درجة من التباين بين مستويات الديمقراطية في البلدان، لكن يشير المختصين أن جنوب إفريقيا لها مستوى من الديمقراطية يمكن ملاحظة تطوره مقارنة مع الماضي (المنحنى رقم 1من الملحق) من خلال عرض نتائج عشرات المبحوثين في جنوب إفريقيا حول الحقوق والحريات التي يتمتعون بها والتي تتحكم في مستوى الاستقرار السياسي العام، حيث نلاحظ أن هذه المؤشرات قد تضاعفت بين المرحلتين السابقتين قبل وبعد عملية التحول نحو الديمقراطية، وكذلك البحث في درجة الرضا على الديمقراطية أي مدى تقبل ووجود تجسيد للمبادئ الديمقراطية في دولة جنوب إفريقيا بعد عملية التحول ودرجة مناصرة العملية الديمقراطية الموجودة، فهناك توافق بين مستوى درجة الرضا والتأييد للديمقراطية في هذه المرحلة (المنحنى رقم2 من الملحق)، فمستوى الديمقراطية في جنوب إفريقيا من حيث الحريات ودرجة الرضى عن الأداء هي نتائج قد تتجاوز9 من مقياس 1 إلى10، والتي تشير بأن دولة جنوب إفريقيا هي الدولة الوحيدة في إفريقيا التي يشعر فيها الأفراد فيها بالترسيخ الديمقراطي وأن لها نفس المستوى مع الدول الأوربية في هذا الجانب، فمستوى التأييد التي يشير إليها الأفراد المبحوثين للنظام السياسي توحي بمدى تقبل الأفراد عن الأداء السياسي وله تأثير مباشر على الاستقرار السياسي العام في جنوب إفريقيا فقياس المؤشرات المختلفة في الدولة يوحي أن الديمقراطية في جنوب إفريقيا في طريق الترسيخ باعتبار أن هذه المؤشرات ثابتة أو متزايدة في المرحلة التي تلت

---

[1]Rudyb.Andeweg " Consociational Democracy" , Annul Reviews.polit North Carolina State University : Copyright. 2000 .PP 509-510 .

[2]Alberts Alesina and Reberto perotti , " Income Distributtion , Political Instability and Investisment" ,Harvard and Columbia : Discision peper series N° 751, 1994 – 1995, PP02.03

المرحلة الانتقالية، ومن الواضح أن جنوب إفريقيا على المستويين الحكومي والشعبي لها قابلية ممارسة الحقوق المدنية والسياسية، وهذا الوضع يحظى بدعم المواطنين بشكل كبير في جنوب إفريقيا، فالديمقراطية كشرط من شروط الاستقرار السياسي بها مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فضلا من العوامل المؤسسية ومدى توافقها واحتوائها في تصميمها مع المتغيرات الاجتماعية، في درجة الانقسام الإثني والديني، وهيكلة هذه المؤسسات بما يقدم مصالح كل المجموعات في المجتمع فمراعاة هذه العوامل يقدم عملية الاستقرار المؤسسي الذي ينعكس بدوره على الاستقرار السياسي العام.

العوامل المؤسسية: هناك العديد من العوامل المؤسسية التي تؤثر على مستوى الديمقراطية في الدولة ولعل أهمها هو النظام الحزبي وعلاقته بالنظام السياسي ككل، باعتبار أن النتائج الانتخابية المحددة للأحزاب التي تشغل المؤسسات السياسية، ومن العوامل التي ساعدت إلى حد كبير الاستقرار المؤسسي في جنوب إفريقيا هو الدعم الانتخابي الكبير الذي يحظى به حزب المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC)، نتيجة الدعم الاجتماعي من أغلبية السكان السود والذي جعل من هذا الحزب قوة سياسية تفرض رؤية الأغلبية السكانية في تسيير البلاد مع وجود درجة تنافسية سياسية، فحزب (ANC) وبفعل الدعم الانتخابي الذي يتمتع به يعتبر السياسيون الذين يؤيدونه على أنه من العوامل المساعدة جدا في الاستقرار السياسي على اعتبار أنه يحاكى النموذج الدول الاسكندينافية من خلال الأحزاب الديمقراطية التي هيمنت على الدول لفترات طويلة وساعدت في إرساء الديمقراطية والاستقرار، وهيمنة حزب المحافظين في بريطانيا تحت قيادة تاتشر Thatcher، بالرغم من اختلاف الأنظمة الحزبية ففي المرحلة التي تلت عملية التحول استفاد حزب المؤتمر الوطني الإفريقي من العمل السياسي السابق الذي كان يقدمه ضد سياسة الفعل العنصري والدفاع عن أغلبية السكانية السود ضد هذه السياسة، ما جعله يتمتع بأغلبية الأصوات الانتخابية بعد عملية التحول رغم نظام التمثيل النسبي الذي تطبقه جنوب إفريقيا، فالحزب ساهم في استقرار المؤسسات السياسية باعتباره القوة الأولى وله أغلبية في تسييرها خاصة في هذه المرحلة والتي تتسم بالترقب والتردد وهو ما يعتبره الحزب عاملا إيجابيا على خلاف إن كان هناك تقارب كبير في النتائج والذي قد يولد صراع حاد في تسيير المؤسسات لنقص التجربة فهيمنة هذا الحزب على الجمعية التشريعية قد تساعد في فرض قواعد منطقه في البرامج ويمثل أيضا أغلبية الحقائب الوزارية في السلطة التنفيذية ما يجعله عاملا مساعدا في الاستقرار مع التزامه بالمبادئ الديمقراطية المتفق عليها[1]، ومن جهة أخرى ورغم القوة الانتخابية لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي فالنظام الحزبي لجنوب إفريقيا يستند إلى تعدد الأحزاب، وانتخابية دورية فهو محافظ على المبادئ الديمقراطية في ممارسة السياسة من حيث وجود معارضة تجابه

[1] Jan Erick Lane "South Africa : Explaining Democratic Stability" Commonwealth Comparative polîtes ,North Carolina state University : Routledge , 2013 , PP 220-225 .

الحزب الحاكم والأحزاب الموجودة في السلطة، فالحزب الديمقراطي المعارض حصل على 12% في انتخابات 2004، وحزب أنكاثا الحرة (IFP) حصل على 10.5% في انتخابات 1994، و7% في 2004 مما يعني أن للمعارضة قاعدة شعبية تجعلها ترافق أعمال الحكومة عن طريق أحزابها بطرق ديمقراطية ففرضية الإقصاء التي تهدد الاستقرار السياسي غير موجود في سياق الممارسة في سياسة في جنوب إفريقيا .

العوامل الاجتماعية والاقتصادية المساعدة على الديمقراطية والاستقرار السياسي في جنوب إفريقيا :

يظهر أهمية العامل الاجتماعي على الاستقرار في جنوب إفريقيا على اتجاهين وهو تنمية المشاركة في المؤسسات السياسية لكل المجموعات الإثنية المكونة للمجتمع الجنوب إفريقي من خلال الاحتواء العادل لهذه المكونات وعدم إقصائها حفاظا على اندماجها في الممارسة السياسية ولتجنب استغلالها كعامل يهدد الاستقرار، ومن جهة أخرى يحتاج المجتمع إلى تنمية اقتصادية و اجتماعية عامة تساير الاهتمام بالممارسة السياسية، فنجد أن جنوب إفريقيا رغم تضييق الفوارق الاقتصادية بين الطبقات والاثنيات، إلا أن موروث النظام السابق كان أهم العوائق التي واجهتها الحكومات بعد عملية التحول، فالبطالة مثلا لازالت مرتفعة في أوساط السود مقارنة بالاثنيات الأخرى بسبب ضعف المستوى التنموي الموروث عن الحكومة السابقة، وهي أحد العوائق التي تواجهها مرحلة ما بعد التحول وتشكل عامل مهدد للإستقرار لكن ومع ذلك فإن بعض التقارير تتحدث على تطور في تحسن الدخل لفئات كبيرة في جنوب إفريقيا لتقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) لسنة2003، فعملية الاستقرار السياسي والاجتماعي في دولة جنوب إفريقيا تتوقف على علاقة الدولة بالمجتمع، فالدولة الديمقراطية يجب أن يكون لها درجة عالية من العلاقات مع المجتمع، حيث أن تشابك وتعقد العلاقات بين الدولة والمجتمع يجعل أي برنامج تنموي له فعالية عالية وعوامل نجاحه أكبر فهذه العلاقات ينتج عنها الاعتماد المتبادل Governed Interdépendance ، والذي يضمن الاستقرار بين القطاعيين، وأول المجالات المؤثرة في التعاون والتبادل تكون بين الحكومة وقطاع الأعمال والتي بدورها لها آثار ايجابية على النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا، والتي ساهمت إلى حد كبير في قضاء على الفقر والرفع من المستوى المعيشي من خلال المشاريع الاقتصادية التي يقوم بها القطاع الخاص بالتعاون مع الحكومة، وإدراكا منها لحقيقة القوة التي يتمتع بها القطاع الخاص خاصة قطاع الأعمال عملت حكومة جنوب إفريقيا بعد عملية التحول على عدم التضييف على هذا القطاع وترقيته رغم اتهامه بقربه من سياسات الأبارتهيد السابقة، لكن ضرورة التنمية وإدراك قوته في ترقية المجتمع اقتصاديا و اجتماعيا عملت على ترقية التعاون مع رجال الأعمال السابقين وتدعيم القطاعات الناشئة وذلك لتحقيق الأهداف التنموية الطويلة الأجل التي قطعتها حكومة جنوب إفريقيا على نفسها، وقامت الحكومة بوضع أهداف تنموية ، فنائب الرئيس فومزيل ملامبو نكوكا Phumzile Mlambo

Mgauka يرى أنه نتيجة للنمو المتسارع و المشترك في جنوب إفريقيا بين القطاعين العام والخاص فإنه بحلول 2004 سينخفض الفقر و البطالة إلى النصف، باعتبار أن هذان العاملان من أهم الأسباب المهددة للديمقراطية والاستقرار السياسي في جنوب إفريقيا فالحكومة تعتبر أن القيادة الاقتصادية الفعالة من حكومة مشتركة بين القطاعين العام والخاص هي الكفيلة بالقضاء المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تهدد الديمقراطية والاستقرار وكل يكون عن طريق نسج علاقات تعاون بين الدولة والمجتمع عن طريق الاعتماد المتبادل والمتكافئ والمبني على الشراكة و التوافق[1].

بعد عملية التحول أصبحت مجموعات المصالح وأصحاب القطاعات الاقتصادية الكبرى جزءا مهما في المشاركة على مستوى العملية السياسية، فالنظام السياسي حرص على إشراك هذه المجموعات في السياسات العامة المساعدة في التنمية، كما عمل على ترقية العلاقة معهم كجزء من العلاقة العامة بين الدولة والمجتمع فمبادئ الحكومة التعاونية تنص على تكليف الحكومة بالتشاور مع الجهات الفاعلة الغير الحكومية، فهناك مجموعات من الشبكات والآليات الاستثنائية في المجالات الثلاث الحكومية وهي البلدية والإقليمية والوطنية فالمجلس الوطني للتنمية الاقتصادية والعمل (NEDLAC) وهو مجلس أنشئ كمؤسسة حكومية و منتدى للمفاوضات وبناء توافق الآراء بين الفاعلين السياسيين، وتنظيم الأعمال التجارية الوطنية والمحلية، بالإضافة إلى هذه الآلية لربط العمل بين الدولة والمجتمع، يقوم الرئيس خاصة فترة حكم تامبو مبيكي "Mbeki" بإعداد عدد من مجموعات العمل المشتركة بين الرئيس أو مجلس وزرائه مع جماعات المصالح تكون عبارة عن اجتماعات تشاور دورية، كما أن هناك اجتماعات أيضا مع القطاعات الأخرى في المجتمع كالنساء والشباب ونقابات العمال خاصة السود والتي تشكل جزء كبير من اليد العاملة من حيث العدد، فبرنامج التمكين الاقتصادي للسود Black Economic Empowerment، جاء بعد مشاورات قام بها الرئيس مع رجال الأعمال السود، وكذلك مع القطاع الزراعي الذي يعد القطاع الأقرب إلى الفقراء والذي يمثله الاتحاد الإفريقي الوطني للمزارعين (NAFV) حيث حاولوا وضع برنامج استصلاح واسع لامتصاص البطالة في مناطق السود خاصة.

ومن أجل إنجاح البرنامج التنموي المتعدد لكافة القطاعات، والتي تعد كعامل مهم في القضاء على الاحتجاجات والإضرابات والفقر لتوفير عوامل استقرار شامل ودائم، عمل الرئيس مبيكي "Mbeki" بإنشاء مجلس الاستثمار الدولي International Investissement Conseil، مكون من أبرز رجال الأعمال الدوليين، هدفه الاستشارة من جهة وجلب الاستثمارات إلى جنوب إفريقيا بحيث تكون الاجتماعات منتظمة لتمكين الرئيس من شرح

[1] Omama Edigheyi, "The Emerging South Africain Democratic Developemental State and the peoples Contract" , Johannsburg : Centre for policy studies , March 2007 , PP 27-28 .

سياسات الحكومة للمجلس والسعي إلى أخذ النصائح، كما أن لأعضاء المجلس فرصة الاستثمار خاصة وأنهم ممثلون لأكبر الشركات العالمية الكبرى الأمريكية والبريطانية والماليزية ورئيس البنك الألماني بالإضافة إلى مختصين عالميين في الاقتصاد والخدمات بالإضافة إلى إنشاء مجلس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمكون من الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات المعلومات والاتصالات العالمية، فكان الهدف هو تعزيز النمو الاقتصادي لخلق فرص عمل آنية وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة وكانت الهياكل الاستشارية التي استحدثتها الحكومة كشروط ضرورية لتحقيق هذه التنمية، فمن أجل نسج علاقات قوية بين الدولة والمجتمع عمل النظام السياسي في جنوب إفريقيا على وضع آليات عديدة لربط اتصال دائم بين الطرفين، هدفه الاستشارة والمشاركة في وضع البرامج والسياسات لكسب الثقة وإعطاء شرعية أكبر لهذه البرامج من جهة، ولإنجاح تنفيذها والوصول إلى الأهداف التنموية[1].

فعوامل الاستقرار الاجتماعية والاقتصادية مرتبطة فيما بينها، باعتبار أن التنمية الاقتصادية لها أثر في القضاء على المشاكل الاجتماعية كالفقر والبطالة وهي بدورها تعتبر أهم عوامل تهديد الاستقرار العام في جنوب إفريقيا، بالإضافة إلى ذلك هناك عوامل مؤسسة تتوافق على تمثيل الإثنيات المكونة للمجتمع واستبعاد عامل الإقصاء الذي يعد أهم المتغيرات المهددة للاستقرار السياسي والاجتماعي .

العوامل التي تهدد الاستقرار في جنوب إفريقيا :

توجد في السياق الجنوب إفريقي عوامل مهددة للاستقرار ذات خصوصيات مرتبطة بالسياق الاجتماعي و المؤسسي، والذي خلفته سياسة الفصل العنصري السابقة، فهناك بعض الممارسات المؤسسية في فترة الحكم السابق جعلت المرحلة الجديدة بعد التحول تعاني منها وشكلت عامل مهدد للاستقرار، فاختلال التوزيع في ملكية الأرضي مثلا بين مختلف المجموعات الإثنية ولدت صراع بين الإثنيات المختلفة خاصة في ظل مطالبة المجموعات المهمشة في نظام الحكم السابق مثل السود باسترجاع حقوقها في ملكية العقارات وممارسة الأنشطة الاقتصادية التي كانت محصورة على المجموعة البيضاء[2]، جنوب إفريقيا بعد التحول الديمقراطي أصبحت تعاني من مشاكل جديدة وقفت كعائق في طريق ترسيخ عملية

---

(1) Omama Edigheyi, " The Emerging South Africain Democratic Developemental State and the peoples Contract", Idem, p29.

(2) J.W. Fedderket, "the Politrical Economic of institution , Stability and Investissment : a simultaneaus equiation approach in an emerging economy – the case of South Africa ", South Africa : Rontledge the journal of Development studies .VOP 44 , Issue 7 , 2008, P8 .

الاستقرار السياسي رغم سعي الحكومي المتعاقبة منذ1992 إلى معالجتها وأهم هذه المشاكل هي :

الفقر وعدم المساواة في الدخل :

جنوب إفريقيا لديها مستويين في الاقتصاد ضمن مستوى واحد عام، فعلى المستوى الاقتصاد الكلي تعتبر أكبر قوة اقتصادية في القارة، بحيث يضم حوالي 25% من الناتج المحلي الإجمالي للقارة بأكملها تشارك فيه القطاعات الكبرى مثلا صناعات التعدين والخدمات والصناعات التحويلية، فهذه الصناعات في جزء كبير منها تابع للقطاع الخاص الذي يسيطر عليه رجال الأعمال البيض، الذين استفادوا لفترة طويلة من الامتيازات التي منحها نظام الفصل العنصري سابقا وأحكموا سيطرتهم على الاقتصاد في وقت ساعدت القوانين التي أعقبت المرحلة الانتقالية نشاطاتهم بحكم أن الدولة أرادت الحفاظ على القطاع الاقتصادي الخاص، والاستفادة من رجال الأعمال في الدفع بعملية النمو للمساهمة في التنمية بدل إقصائهم، خاصة أن عملية التفاوض بالاتفاق نصت على عدم تجريدهم من الممتلكات والمحافظة على الامتيازات التي اكتسبوها من النظام السابق، لكن على مستوى الاقتصاد الجزئي فهناك معطيات أخرى لا تماثل مستوى الاقتصاد الكلي، فأهم مشكل في اقتصاد جنوب إفريقيا هو الفجوة الاقتصادية بين المواطنين، والفقر وتدني مستوى الدخل لا يزال مرتفع في أواسط الأغلبية السوداء، ففي سنة 1995 كان يعيش 48.5% من سكان جنوب إفريقيا البالغ 46 مليون نسمة تحت خط الفقر، كانت أغلبيتهم من السود حسب إحصائيات، وفي سنة 1996 كانت نسبة 41 % من السكان في سن العمل معظمهم من السود عاطلين عن العمل حسب إحصائيات برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP2004)، كما أن نصف السكان يستهلكون أقل من 10% من المنتوجات الاقتصادية، بالإضافة إلى تدني الخدمات خاصة في المناطق النائية، وهذه المشاكل مهدت لإنشاء برنامج لإعادة التعمير وتنمية Reconstruction Development Programme ومواصلة العمل تحت قيادة تامبو مبيكي " Tambo Mbeki" بعد رئاسة إدارة مانديلا Mandela فكان هدف البرنامج هو تحقيق هدفين رئيسيين هما: إعادة الأعمار والتخفيف من حدة الفقر، اقتراح برنامج RAP خمس نقاط للوصول إلى تحقيق الأهداف الرئيسية وهي : تلبية الاحتياجات الرئيسية – رفع مستوى الموارد البشرية – تطبيق الديمقراطية في الدولة بنسج علاقات بين الحكومة و المجتمع وإعادة تنظيم القطاع العام بالإضافة إلى هذه الأنشطة أيضا تمكين المواطنين من المشاركة، عن طريق تعزيز العلاقة مع المجتمع باعتبار المشاركة عامل استقرار وعامل مهم في تنمية النشاطات الاقتصادية لتقليص عدم المساواة وتعزيز النمو، إعادة إدماج الفئات التي كانت تعاني الإقصاء .

أزمة الإصلاح الزراعي : لقد ورثت الحكومة الجديدة في جنوب إفريقيا أحد أعقد المشاكل وهي مشكلة الأراضي الزراعية فكان ما يسمى برنامج إصلاح الأراضي Land Reform Programme فإدارة مانديلا ورثت أراضي تم مصادرتها من السكان السود وإعادة توزيعها على البيضWhites، فهذه السياسة أنتجتها حكومات الفصل العنصري و امتدت آثارها إلى مرحلة ما بعد التحول ،حيث نجد أن 87% من الأراضي الزراعية أصبحت ملكيتها للبيض وعددهم لا يتجاوز من الستون ألف مزارع في حين أن 13% من ملكية أغلبية السود الموجود في المناطق الريفية، فهذه السياسة التي أنتجتها الحكومات السابقة في الفصل العنصري هي أحد الأسباب التي أدت إلى زيادة الصراع مع حكومة الأبارتهيد وعجلت بسقوطها، وأصبحت هذه الوضعية كوسيلة ضغط على الحكومة الجديدة المنتخبة ديمقراطيا وأصبحت عامل يهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي، بعد زيادة الضغط من أغلبية السكان (السود) للتعجيل بإجراءات إعادة توزيع الأراضي، فالبنك الدولي سنة 1993 حذر من اندلاع العنف وقيام حرب أهلية في حالة ما إذا أراد السود استرداد أراضيهم بالقوة من البيض وتأخرت حكومة (ANC) في إيجاد حلول هذه المشكلة نتيجة صعوبة تحديد الجهة التي تستفيد من برنامج الإصلاح، ومحاولة كسب تأييد من المنتخبين غير التابعين للحزب، بالإضافة إلى تعبئة الإدارة لإنجاح البرنامج، على الرغم من وجود محاولات من الحكومات المتعاقبة أهمها التي قامت به حكومة مانديلا الجديدة تحت اسم برنامج الإصلاح الزراعي، حيث تقوم بتقديم مساعدات مالية للسود لشراء الأراضي الزراعية من المزارعين البيض، وتشجيع البيض على بيع جزء من أراضيهم مقابل تأمين حيازة الأراضي لجميع المواطنين[1] واستمرت الحكومة في وضع إجراءات إصلاحية للقضاء على أهم العوامل المهددة للاستقرار فالانتقادات كانت موجهة إلى الحكومة بشدة طيلة سنوات التسعينيات باعتبار أن الدولة وإلى غاية 1999 عجزت عن إعادة توزيع 50% من الأراضي في إطار برنامج الإصلاح الزراعي بسبب ضعف تمويل البرنامج على مستوي الحكومات المحلية والبلديات وهو ما جعل تطبيقه لم يكتمل، وكان هذا البرنامج أكثر حضورا في الحملات الانتخابية الوطنية والإقليمية نظرا لأهميته وخطورته على الاستقرار الاجتماعي والسياسي العام في البلاد[2] فتوزيع الأراضي كان من أهم البرامج التي ينتظرها السكان للقضاء على الفقر في مناطق السود، بالإضافة إلى البرامج الزراعية لأن الأرض حسبهم على ارتباط وثيق بالحياة الاجتماعية لهم، فمنحهم أراضي زراعية خصبة كان من أولويات مطالبهم وأصبح برنامج الإصلاح متداولا داخليا وخارجيا وهو من المسببات

---

[1] Thorvald Gran, "Liberation Regime and Land Reform in Africa,Land Politics Transcending Enmity in South Africa", Norway: Copyright, 21 May 2007, p295.

[2] Nigel Graves and Brian Dollery," Local Government Reform in South Africa: An Analysis Of Financial Management Legislative Compliance By Municipalities", Australia: Copyright, March 2009,p391.

المهددة للاستقرار فأصبحت ضغوطات متزايدة للتعجيل بتنفيذه[1].

انتشار الفيروس نقص المناعة المنتسبة HIV/AIDS:

أصبح فيروس HIV والمنتشر بسرعة كبيرة بين السكان من أهم المشاكل التي ترهن نجاح التنمية باعتبار أن له تداعيات اقتصادية تتمثل في التكلفة المرتفعة لمحاربته، بالإضافة إلى تهديد الاستقرار الاجتماعي بسبب الضغوط التي تتلقاها الحكومة واتهامها بالفشل في محاربة المرض وفي إحصائيات نهاية 2004 كان ما يقارب خمسة مليون ونصف مليون شخص مصاب بهذا الفيروس، وأدى إلى خفض متوسط العمر من 49سنة إلى 41سنة، ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) فإن عدد أيتام الإيدز في عام 2004 وصل إلى تسعمائة طفل وهو ما يمثل تكاليف مادية يستلزم للحكومة دفعها للتكفل بهم، ونلاحظ حسب الإحصائيات في كيف أن فترة ما بعد التحول تضاعف نسبة المرض عدت مرات فهذا الداء الذي يعاني منه المجتمع في جنوب إفريقيا، أصبح يشكل ضغوطا على الحكومات المتعاقبة ومادة للتنافس الانتخابي في الحملات الانتخابية حيث أن الإعلان عن ميزانيات الدواء والتكفل بالعلاج أصبحت تصنع الفارق بين الأحزاب في الانتخابات خاصة المحلية .

انتشار الجريمة:

الجريمة هي واحدة من أهم التحديات التي يواجهها المجتمع في الفترة ما بعد الفصل العنصري، فمعدل الجريمة في البلاد هو من بين أعلى المعدلات في العالم، مما يؤثر على جنوب إفريقيا من ناحية الاستقرار الاجتماعي والذي يؤثر بدوره على الاستقرار الاقتصادي بسبب امتناع المستثمرين الأجانب لنقص الأمن وارتفاع نسبة المخاطرة، هذا الجريمة أصبحت منظمة في شبكات وعجزت الحكومات عن طريق فرق أمنها على القضاء عليها فأصبحت الفئات الخارجية عن القانون تهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلاد وزادت أعباء الدولة في مساعدة ضحايا العنف فأصبحت الإحصائيات تتحدث عن 300 جريمة يوميا بينها 50 جريمة قتل يوميا[2].

إذا كان الاستقرار السياسي على المستوى الحكومي من حيث التداول على الحكم بطريقة سلمية وآلية وبدون وجود انقلابات أو تغييرات استثنائية في تركيبة الحكم، بالإضافة إلى الاستقرار الاقتصادي و التنموي في جنوب إفريقيا، فإن هناك من العوامل الاجتماعية التي ظهرت بعد التحول الديمقراطية أصبحت تشكل عوامل تهدد الاستقرار الاجتماعي السياسي .

---

(1) Ben Cousins,"Land Reform In South Africa",South Africa: University of the Western Cape, Journal of Agrarian Change, Vol. 9 No. 3, July 2009,p426.

(2) Haney Besada ," Fragile stability : post – Apartheid South Africa ", GIGi Technical paper N° : 03 Canada : Copyright , Aougust 2007 , PP 01 -29 .

المطلب الثاني: التحول الثقافي والسياسي

لقد واجهت الحكومة الجنوب الإفريقية بعد سقوط نظاما الفصل العنصري، صعوبة في التعامل مع الواقع الجديد على مستوى الأفراد من حيث الثقافة السياسية السائدة لديهم والمختلفة بين الإثنيات خاصة وان أغلبية السود ترسخت لديهم فكرة عدم التعايش مع البيض نظرا للسياسة العنصرية الممنهجة ضدهم من طرف الأقلية البيضاء، في مقابل ذلك هو كيفية التصرف من طرف الحكومة الانتقالية مع الأقلية البيضاء لبلورة موقف سياسي مؤيد للمؤسسات السياسية التي تم اكتساحها من طرف الأغلبية السوداء، فالحكومة كانت تواجه أولوية بناء الاستقرار وترسيخه وأحد أهم هذه العوامل هي الثقافة السياسية والتي تعبر في جزء منها عن المواقف العامة والقيم المتداولة وعلاقتها بالمؤسسات السياسية، فالديمقراطية الناشئة في جنوب إفريقيا كانت تسعى لتغيير الثقافة السياسية الموروثة عن النظام السابق نحو ثقافة ديمقراطية مشاركة، من خلال إقرار مجموعة من الحقوق الدستورية كحرية المعتقد وحرية الرأي، وتحقيق العدالة الإدارية، وتوفير إطار ديمقراطي يضمن كرامة المواطن في جنوب إفريقيا ويبتعد عن مظاهر التمييز السائدة سابقا[1].

المختصين في دراسة الديمقراطية والرأي العام قد طرحوا مجموعة من التفسيرات العملية لتغيير المواقف من الأفراد وإرساء الثقافة السياسية الجديدة عن طريق الاختيار العقلاني للوسائل المتوفرة، فأهم وسيلة في ذلك هو تصميم أو إصلاح المؤسسات السياسية عن طريق تحسين الأداء تدريجيا ونشر القيم لدى الأفراد بأن الديمقراطية هي الوسيلة الأكثر قدرة على تحقيق المطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية من الأنظمة الجديدة، كما أن عملية التنشئة وغرس القيم الجوهرية للديمقراطية عن طريق الوسائل المؤسسية والتأثير على الأفراد وغرس قيم المشاركة والاندماج في البيئة السياسية ، بحيث أن عملية التنشئة هي عملية مترابطة ومتواصلة بكل العناصر المشكلة للبيئة الداخلية ، كما أن وسائل التعليم والإعلام لها تأثير مباشر على قيم التعايش والمشاركة، فالآليات المختلفة تعمل على تغيير موقف الأفراد نحو مواقف ترسيخ القيم الديمقراطية، فجنوب إفريقيا بدأت في تنفيذ عمليات لاختيار كيفية تغيير المواقف خاصة وأن هذه المواقف متناقضة وهو ما يصعب عملية جمعها في موقف أو اتجاه واحد، فتكوين المجتمع المتباين من اثنيات مختلفة جعل عملية الاندماج فيما بينها عن طريق ثقافة سياسية ديمقراطية موحدة عملية معقدة، كما أن التغيير الديموغرافي السريع بعد عملية التجول بداية التسعينات عقد العملية أيضا، فالكثافة المشاركة في العملية السياسية تغيرت واتسعت لتشمل الأغلبية السوداء مع حفاظ الأقلية البيضاء على النفوذ الاقتصادي، كما

---

[1] Johan Vander Walt and Henk Botha,"Democracy and Rights in South Africa: Beyond a Constutitional Culture Of Justification", USA : Copyright, Constellations Volume7,N° 3, 2000, p345.

أن الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية متباينة بين الأفراد ولها جذور تاريخية مما يجعل عملية تغييرها تأخذ وقتا طويلا.[1]

عملت حكومة جنوب إفريقيا على تعزيز التعبئة للمشاركة في تأسيس المجلس التشريعي عن طريق الانتخابات كجزء من إرساء الثقافة المشاركة والمبادئ الديمقراطية وتوسعه المحافظ واللجان البرلمانية لتشمل جميع القطاعات المختلفة في المجتمع، للقضاء على الشعور بالتهميش والإقصاء الذي انتهجته الحكومات العنصرية السابقة، وفتح إطار جديد للاندماج والمشاركة في دستور 1996 في إطار المجالس التشريعية، القسم 118 من الدستور أكد على تسهيل مشاركة الجمهور في العمليات التشريعية وغيرها من اللجان، وحكومات المقاطعات كانت مكلفة بمواجهة تحدي التعبئة وتغيير المواقف من العملية السياسية، وزيادة المعرفة والثقافة عن طريق إدارة الاتصالات وتكثيفها وتثقيف الجمهور حول عمل المجلس التشريعي والحكومة، شكلت لجان وجمعيات لتنشيط المجتمع المدني وربطه بالعملية السياسية كما اعتمدت بعض المقاطعات على الوسائل الإخبارية والإعلامية لاطلاع الناس وتغيير نظرتهم حول العملية السياسية في ظل النظام السياسي الجديد، وفتح المجالس التشريعية أمام مشاركة الجمهور للاطلاع على سير العملية.[2]

الأحزاب السياسية وباعتبارها الإطار المؤسسي الذي ينشط فيها الأفراد سياسيا كانت لها مهمة تعبئة الأفراد وتنشئتهم سياسيا، فعملت الأحزاب الكبرى كحزب المؤتمر الوطني الإفريقي على التفاعلية وترقية هيكل الحوافز بطرق مختلفة، فلجنة (ANC) المكلفة بتعبئة الأفراد والتنشئة رأت بان الصراع السابق مع نظام الفصل العنصري عزز الانقسام والتباين في المواقف السياسية والثقافة السياسية السائدة، وهو ما ميز مرحلة ما بعد التحول خاصة المرحلة الانتقالية، فحزب المؤتمر الوطني الإفريقي في خطابه السياسي في الفترة الممتدة 1994-1999 كان يدعوا إلى الاندماج خاصة بين السود والبيض، والمشاركة السياسية والانضمام إلى الأحزاب ليس على أساس اثني والإيمان بالمبادئ الديمقراطية التي تعبر عن الثقافة السياسية المشاركة والديمقراطية، هذا الخطاب كان موجها للجميع وليس للسود فقط حتى لا يتهم بأنه يمارس التمييز ضد البيض باعتباره اكبر الأحزاب التي ناضلت ضد التمييز، ومن خلال هذا الخطاب عمل الحزب على تطبيق طرق أخرى على تطبيق الفوارق الاجتماعية والاقتصادية كجزء من عملية إعادة الاندماج وإرساء ثقافة موحدة ديمقراطية مع الحفاظ على

---

(1) Robert Mattes," the BorN Frees: The prospects for generational change in post apartheid south africa" afrobaromater working papers, Cape Town: copyright afrobarometer,april2011, pp02-04.

(2) H.Deegam, **Acritical Examination of The Democratic transition in South Africa: the question of public participation: commonweath and compartive politics**. first publication, Fordham university: Routlédge,06 sept 2010 ,pp51-52.

التمايز الإنساني الذي لا يمكن القضاء عليه، فتصنيف الفوارق الاقتصادية عن طريق منح المشاريع الاقتصادية والوظائف وتنمية المناطق المحرومة عن طريق سياسة عادلة، تعتبر حسب الحزب من أهم الوسائل المساعدة على تعبئة الجماهير وإعادة اندماجها .

التزم حزب المؤتمر الوطني الإفريقي بتوفير كل الوسائل المؤسسية المساعدة على المنافسة السياسية الديمقراطية بين الأحزاب لان هذه المبادئ الديمقراطية تعتبر الضامن لأصوات الأفراد وممارستهم السياسة داخل الأحزاب، ووسائل جذب نحو المشاركة وإرساء الثقافة السياسية المناسبة للتعايش والمبادئ الديمقراطية، وجعل الأحزاب إطار للعمل والتنافس السياسي وليس منصات متقدمة للاختلاف الإثني والصراع الاجتماعي[1]، بادراك الأحزاب المعارضة لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي أن الحزب يلتزم بالمبادئ المتفق عليها، عملت الأحزاب على النشاط أكثر وزيادة التعبئة خاصة خارج الوعاء الانتخابي لكل حزب، وزيادة النشاطات الانتخابية وتكرارها وبدأت تتشكل خارطة سياسية مغايرة مع انتخابات 1999 مع احتفاظ حزب المؤتمر الوطني الإفريقي على القوة الأولى باعتباره أكبر حزب من حيث المؤيدين.

عرفت المشاركة الشعبية في الانتخابات المحلية الإقليمية والوطنية تزايد مرحليا، وهذا نتيجة للبرامج التي تم العمل بها في ظل إدارة الرئيس مانديلا عن طريق تعبئة الجماهير وتنشئتهم على ثقافة جديدة ديمقراطية، ومحاولة تغير مواقفهم اتجاه الهيئة السياسية الجديدة وتغير نظرة الأفراد للإثنيات الأخرى لخلق قيم التعايش والمواطنة كما أن الحكومة استخدمت أساليب مختلفة لمعرفة أدائها ومدى تزايد الثقة في الحكومة والعملية السياسية، وكانت النتائج تشير إلى ضعف الثقة وعدم الرضا عن أداء الحكومة المحلية الإقليمية، مما اضطر الحكومة الوطنية إلى إصدار أوامر باتجاه الحكومات المحلية لإتخاذ الإجراءات اللازمة لفتح المشاركة للمواطنين أكثر عن طريق دمجهم في اللجان والجمعيات وإشراكهم في اجتماعات المجالس المنتخبة، فالاعتقاد السائد لدى السياسيين في جنوب إفريقيا أن العلاقات بين الإثنيات قد تحسنت مند 1944 مما يعطي إشارة نجاح حول عملية التعبئة وتغير المواقف لدى الأفراد فالأفراد أصبحوا أكثر تقبلا لبعضهم من فترة لأخرى، والنقاشات السياسية أصبحت سلمية حتى بين البيض والسود بمرور الوقت؛ لكن الانقسامات الإثنية لازالت تؤثر على أنماط الدعم السياسية وهي ما يعتبرها السياسيون أهم عائق باتجاه قيم المواطنة والانتماء التي يريدها السياسيون أن تكون هذه القيم أعمق من قيم الانتماء إلى الإثنيات والعرقيات أو ما يعرف بالانتماءات الضيقة، فمحددات السلوك الانتخابي أثناء عملية التصويت لا تزال تحكم بقيم الانتماءات الإثنية والعرقية، كما أن الوعي العنصري له أثره في بعض المناطق ويعتبره السياسيون في جنوب إفريقيا من مظاهر بقاء الثقافة السياسية السابقة، وعدم تغيرها في هذه

(1) Jessica piombo, op.cit . pp 458-459.

المناطق، أغلبها فيما يعرف بالمناطق التاريخية للوطن (أي المعازل التي كان يعيش فيها السود) ولم تلقى اهتماما كبيرا من الحكومات المتعاقبة مما جعل انتشار المدارس والمؤسسات التعليمية والثقافية والاجتماعية فيها محصورا، وهو ما عطل عملية التنشئة وتغيير مواقف الأفراد في هذه المناطق تجاه النظام السياسي الجديد، لكن نجد أن في المناطق الأخرى والتي لاقت اهتماما من طرف الحكومات أنها ظهرت لديها أنماط سلوك جديدة، حيث أن الإطار العام الثقافي والاجتماعي الجديد خلق ميلا أكثر تصالحيه في المواقف تجاه مختلف الإثنيات الأخرى، حيث بينت دراسة استقصائية عامة في ماي 2004 أن 60% من الأفراد في جنوب إفريقيا يعتقدون أن العلاقات الإثنية تحسنت، كما ان30%من السكان يعتقدون على بقيت على حالها، فالتحسن الكبير في العلاقات الإثنية يعود إلى عملية التنشئة وإرساء قيم اجتماعية ثقافية وسياسية لدى السكان عن طريق وسائل منهجية ومؤسسية اتخذتها حكومات جنوب إفريقيا بدءا من إدارة مانديلاMandila كما أن الدراسة أشارت أن السودBlacks هم الأكثر اعتقادا في تحسين العلاقات الإثنية، وهذا بفضل التركيز عليهم من طرف الحكومة لدمجهم في المجتمع الجديد وتنشئتهم على قيم جديدة يتجاوزن من خلالها الآثار التاريخية التي ولدت لديهم قيم الانتقام فالتركيز على الفئة السوداء في عملية إعادة التنشئة Resocialisation اتجاه ثقافة سياسية ديمقراطية مبنية على المواطنة في مجتمع أكثر عدلا يؤمن بالقيم الوطنية ويحافظ على الخصوصيات الإثنية[1].

على الرغم من الاستقرار السياسي الذي حققته حكومة جنوب إفريقيا في العشر سنوات الموالية لبداية التحول الديمقراطي ونجاحها في تحقيق نسب مشاركة متزايدة نتيجة تعبئة للإفراد لتغير مواقفهم تجاه العملية السياسية وقيمهم الثقافية، فان الحكومة الجنوب افريقية مازالت معرضة للنقد من طرف شرائح المجتمع وأحزاب المعارضة، جعلت الرئيس تامبو مبيكي يطلق حملة شاملة تشمل المجتمعات المحلية للعمل على ترسيخ الاستقرار والتعايش فالفقر والبطالة أصبحت تهدد كل مكتسبات التحول، فالديمقراطية في جنوب إفريقيا تحتوي على تناقضات تجعل من الديمقراطية واجهة شكلية وليست ممارسة مرسخة في المجتمع[2] فهناك عوامل اقتصادية واجتماعية عجزت الحكومات المتعاقبة عن معالجتها فتركز الثروة في يد طبقة من حيث العدد وعدم المساواة في تقسيمها وزيادة الفقر في المناطق النائية خاصة مناطق السود والتي كانت تعتبر تاريخا معازل أنشئها نظام الفصل العنصري السابق بالإضافة إلى التفتت العرفي في هذه المناطق وعدم وجود سياسة اندماج لمعالجة هذا التفتت والذي زاد من مظاهر التنافر وعدم التعايش بسبب ضعف التنشئة والثقافة السياسية التي تحافظ على

---

(1) Mark kesselman and others, **Introduction to comparative politis** cit p356

(2)Heinz Klug, «Transformation and Trouble: Crime, Justice, and Participation in Democratic South Africa»,UK: Oxford University Press,2006,p 741.

الاستقرار، تعتبر عوامل قصور في الثقافة السياسية السائدة في هده المناطق وضعف القيم الثقافية افرز ممارسات في المركز على مستوى نظام الحكومة، بإنشاء شبكات مصالح معقدة ونظام محسوبية كسيطرة المركز المهيمن على النشاطات الاقتصادية والسياسية في دراسة أعدها كل من ساندولز وكوتزل Sandholz and Koetzle يخلصان بعد عملية فحص للديمقراطية في جنوب إفريقيا أن الديمقراطية في هده الدولة هي المجال الوحيد التي يتم العمل على ترسيخه من حيث الممارسة، وعملية الانتقال بشكل عام لا يزال متنازع عليها ولم تتضح نتائجها النهائية، فباختلاف مستويات ممارسة الديمقراطية وتغير القيم بين الأفراد في مناطق مختلفة، جعل من عملية التحول غير مكتملة، وأظهر نوعا من الصراع نتيجة عدم استفادة الجميع من عملية التحول، حيث ازدياد الفوارق الاقتصادية والاجتماعية وتباين المستوى المعيشي تراه المعارضة والشرائح الفقيرة أنه إقصاء ثم التعرض له بعد عملية التحول واستمرار أصحاب المصالح والمشاريع منذ نظام الفصل السابق في التمتع بالامتيازات خاصة البيض منهم فهده العوامل تجعل من الممارسة الديمقراطية عملية نسبية ضيقة من حيث الممارسة ولا يمكن تعميمها؛ جيبسون وجاوز Gouws and Gibson في دراسة سنة 2003، وجد أن المواقف تجاه التسامح السياسي عملية حاسمة ولها أهمية كبيرة بالنسبة لحيوية الديمقراطية في جنوب إفريقيا وهناك حسبهم انعدام للإرادة السياسية لمعالجة التسامح عن طريق برامج اجتماعية وتحتاج إلى معالجة باعتبارها تهدد الممارسة الديمقراطية واستمرارها، فالثقافة السياسية هي أهم العوامل لدعم الممارسة الديمقراطية، كما أن مؤشرات الفساد من العوامل المهددة للعملية الديمقراطية ومستوياتها المتزايدة توحي بتراجع الممارسة الديمقراطية والشفافية خاصة في التعاملات الاقتصادية، وهو ما يعرف في جنوب إفريقيا بتزاوج السلطة والمال، عن طريق نسج علاقات بين أصحاب المصالح والشركات الاقتصادية مع السياسيين وأصحاب المناصب العليا في الحكومة، وحسب مؤشرات منظمة الشفافية الدولية لسنة 2006 فان مؤشرا لفساد مابين 1996 و2006 يتراوح مابين4 إلى 6 نقاط من سلم 10 نقاط لمدة عشر سنوات.

مؤشرات أخرى في الثقافة السياسية يمكن ملاحظتها من خلال رأس المال الاجتماعي والمساواة بين الجنسين، فهذه العوامل مهمة في توطيد الممارسة الديمقراطية في جنوب إفريقيا، ففي مستوى التمثيل هنا تزايد لحضور المرأة في البرلمان وانخراط المرأة في العملية السياسية، والمساواة بين الجنسين على مستوى الممارسة السياسة والتشغيل والنشاطات الاقتصادية تعرف مستويات مرتفعة في المناطق الحضرية، عكس المناطق الريفية الفقيرة كما أن لقوى المجتمع المدني دورا هاما في نشر القيم الثقافية السياسية المساعدة على الممارسة الديمقراطية، فجمعيات المجتمع المدني والنقابات العمالية والرياضية تمثل الإطار

المؤسسي الذي يمكن الأفراد تنشئهم على ممارسة الأنشطة بطرق ديمقراطية قد تنعكس على الممارسة السياسية الديمقراطية[1].

المطلب الثالث:الترسيخ الديمقراطي في جنوب إفريقيا:

يعتبر الترسيخ الديمقراطي عملية لاحقة لمرحلة التحول الديمقراطي فهو أحد نتائج التحول الديمقراطي، وله مؤشرات على رأسها احترام القواعد الديمقراطية في الممارسة السياسية واحترام الحقوق السياسية والمدنية وعملية الترسيخ الديمقراطي تحتاج إلى عمليات معقدة مصاحبة للإجراءات السياسية الديمقراطية فعملية الترسيخ تحتاج إلى تنمية اقتصادية واجتماعية مصاحبة للتحول الديمقراطي.[2]

مارغريت هانسون وجايمزهانتز Margret Hanson and James Hentez اعتبرا سنة 1999 أن جنوب إفريقيا كانت قادرة على الاستجابة للضغوط الكبيرة من أجل إعادة هيكلة النظام الاقتصادي وتحسين الوضعية الاجتماعية للأفراد، مما جعل هذه الإجراءات مصاحبة للتحول الديمقراطي وهو ما يعطي قوة دفع نحو نجاح التحول باعتباره من العوامل الضامنة لاحترام الالتزامات الخارجية بالممارسة السياسية وبالتالي التوجه نحو الترسيخ الديمقراطي فحكومة الوحدة الوطنية عملت على إدارة العملية السياسية من خلال المفاوضات حول الوضع النهائي وإنشاء دستور نهائي متوافق عليه حتى يمكن الالتزام بمبادئه في الممارسة السياسية، وفي الشق الاقتصادي عملت على تشجيع النمو الاقتصادي من خلال تشجيع المشروعات الخاصة، والاستعانة برأس المال الخاص الذي كان مملوك بقوة للأقلية البيضاء نتيجة الامتيازات الخاصة التي استفادوا منها أثناء فترة حكم النظام السباق فمواجهة الضغوط الاجتماعية الخاصة بفرص العمل والتعليم للأطفال وتنمية المناطق النائية كان يفرض على الحكومة وضع برنامج بناء القدرات للأفراد من خلال برامج التعليم والتنمية البشرية، وتحسين الخدمة العمومية فالحكومة في جنوب إفريقيا قامت بإدخال إجراءات هيكلية في الجهاز البيروقراطي لتغيير سلوكاتهم تجاه الأفراد، خاصة السود منهم باعتبار أن التنمية الاقتصادية تعتمد على القطاع الخاص والجهاز البيروقراطي باعتباره أول واجهة للدولة في التعامل مع الأفراد[3].

قامت حكومة جنوب إفريقيا بتنفيذ إجراءات ديمقراطية كجزء من عملية الترسيخ الديمقراطي فرغم الضغوط الداخلية الاجتماعية والدولية نظمت الحكومة عدة انتخابات في العشر سنوات الأولى من التحول، وحرصت على أن تكون هده الانتخابات ديمقراطية ولها مستوى مرتفع

---

(1) Jan Erick Lane "South Africa : Explaining Democratic Stability"op,cit, pp297-298.

(2) Stefan andreasson, « Divergent Pathes of Devlopment, the Modern world systm and Democratization in South Africa and Zambia », Arizona state university : Journal of word systems research . vol.2, 2001 , p 203.

(3) Amano Edigheji, **Constricting a democratic devlopental state in south africa, potentials and challenges.** first publication, South Africa : human sciences Research council, 2010 , p 198.

من المصداقية الداخلية والخارجية، بدءا بوضع لجنة مستقلة لتنظيم الانتخابات باعتبار أن الانتخابات عملية مهمة في ترسيخ الممارسة الديمقراطية وتكرارها يضمن الالتزام بالقواعد المتفق عليها فالانتخابات أصبحت تجري في مواعيدها الدورية المحلية والوطنية وأفرزت الانتخابات المتكررة فوز حزب المؤتمر الوطني الإفريقي (ANS) وأراد أن يحافظ على شرعية حكمه من خلال الحرص على إجرائها في مواعيدها وبإجراءات ديمقراطية متفق عليها، لأنه يضمن فوزه فيها، لكن الإجراءات الانتخابية ترسخت أيضا معها النتائج الانتخابية المبنية على الانقسامات الاثنية فحزب المؤتمر الوطني الإفريقي لازالت تدعمه الاثنية السوداء والبيض يدعمون الأحزاب التي تمثل البيض فانتخابات 1999 أفرزت تغييرا في نتائج حزب "NNP" الحزب الوطني الجديد بتراجع التأييد له بمقدار الثلثين (من حوالي 21% إلى 7 %) و الارتفاع السريع للحزب الديمقراطي من 20% إلى 10% و هو ما يفسر أن انخفاض التأييد السياسي وزيادة يكون على أسس اثنية بدرجة كبيرة، كما أن حزب انكاثا الحرة بقي محافظا على قوته في مقاطعة كوازولوناتال فالنتائج المتكررة تؤكد على فوز حزب المؤتمر الوطني الإفريقي كقوة أولى في جنوب إفريقيا كما أن المؤشرات تدل على أن المعارضة غير قادرة على هزيمة هذا الحزب وإخراجه للمعارضة حتى يمكن معرفة كيفية تصرفه خارج الحكم ومدى التزامه بالقواعد الديمقراطية وهل يمكن أن يقبل بهزيمة في الانتخابات[1].

على مستوى الانتخابات الإقليمية نتائجها متقاربة مع الانتخابات الوطنية من حيث سيطرة القوى المعروفة على الخارطة السياسية المحلية، فحزب المؤتمر الوطني الإفريقي في انتخابات 2000 المحلية حصل على 59.4% على مستوى كل المقاطعات والتحالف الديمقراطي (DA) 22.1% والذي يشمل التحالف بين DP الحزب الديمقراطي والحزب الوطني الجديد "NNP" كما أن "IFP" حزب الكاتا الحرة تشكل القوة الأولى في مقاطعة كوازولوناتال في كل الانتخابات الوطنية والمحلية كما أن الناخبين على المستوى العام يفضلون أحزاب الوسط باعتبارها تدعو إلى التعايش ونبذ العنف ويرفضون التصويت للأحزاب المتطرفة من اليمين و اليسار كجبهة الحرية ، ومؤتمر الوحدويين الإفريقيين "PAC" وهي اضعف الأحزاب من حيث النتائج و تتعرض للنقد الدائم من الأحزاب الكبرى[2].

أهم الاهتمامات التي كانت الحكومة الجنوب افريقية تحقيقها على المدى الطويل هو الحفاظ على الإجراءات الديمقراطية الانتخابية والدستورية المتفق عليها باعتبار أن المرحلة الانتقالية تحتوي على صعوبات التقبل والتأقلم مع الإجراءات الجديدة، وتحتاج إلى فترة طويلة لترسيخ الإجراءات الديمقراطية قد اتخذت فيها الحكومة بعض السياسات في المجالات الاقتصادية

---

(1) Stefan andreasson,op.cit. pp 204-205

(2) Stefan andraesson, Idem. pp205-206

كعملية إعادة توزيع الأراضي والقطاع الفلاحي والسياسات الاجتماعية في مساعدة الفئات المهمشة ماديا، توفير الرفاه الاجتماعي عن طريق توفير الخدمات ذات الجودة للسكان مع وضع قاعدة التوازن والعدالة في التوزيع على المستوى الجغرافي[1]، هذه السياسات اعتبرت من الأحزاب المعارضة سياسات شمولية وغير عادلة واعتبرت هذه الانتقادات مهددة للمرحلة الانتقالية، وكان الغرض من هذه السياسات حسب الحزب الحاكم هو مكافئة أو تحفيز مختلف المكونات الاجتماعية لاحترام القواعد الديمقراطية، حيث كان مانديلا يدفع باتجاه زيادة الاتفاق في مكافحة الايدز HIV لأنه يعتبر أن السياسات الاجتماعية تكفل الممارسة الديمقراطية الدائمة لأن الرفاه الاجتماعي جزء من الديمقراطيات المرسخة فالمؤسسات السياسية قد تم التوافق حولها وإقرارها في الدستور النهائي 1996، وتم تحديد الصلاحيات كل منها وكيفية تشكيلها، ومنذ إقرارها دستوريا حافظت هذه المؤسسات السياسية على استقرارها المؤسسي رأت الحكومة أن جدوى هذه المؤسسات يكمن في فعالية عملها وتأديته بالشكل الذي يجعل المواطنين يبدون الرضا حوله، وهذه العملية تحتاج إلى شق أخر يتمثل في السياسات الاقتصادية الفعالة فكانت الحكومة تسعى إلى الرفع من مستوى النمو الاقتصادي لأنه يساعد في خلق وظائف للتخفيف من الفقر وهذه السياسات كانت تركز على التغذية والصناعة التحويلية لتدعيم الفلاحة باعتبارها قطاعات يمكن للقطاع الخاص القوي أن يكون فعالا فيها لأن إعادة توزيع الأراضي كانت لها نتائج هامة في خلق فرص العمل وتوسيع الزراعة وتوسعة الصناعات التحويلية التي استفاد منها رجال الأعمال البيض لأن الاستثمارات الأجنبية تباطأت في الفترة الانتقالية خوفا من زيادة المخاطر الاقتصادية نتيجة حالة الترقب وعدم التعين التي سادت في هذه المرحلة خاصة وأن الحزب الحاكم ذو الأغلبية السوداء لم يكن معروفا من حيث طريقة حكمه وتعامله مع الاستثمارات الأجنبية.

على مستوى الخدمة العمومية قامت حكومة جنوب إفريقيا بوضع إجراءات في تعامل المؤسسات العمومية مع الأفراد في تقديم الخدمات لهم، فكانت الوزارات تأكد على جودة الخدمات والأداء الفعال للجهاز البيروقراطي عن طريق تقليص حجم الإجراءات الإدارية وتحقيق العدالة في التعامل مع الأفراد بتجاوز القيم المتداولة في فترة الحكم السابق والتي تم توريثها للجهاز البيروقراطي، فأرادت الحكومة بذلك جعل الإدارة الشريك في عملية الترسيخ الديمقراطي وبناء الدولة الجديدة، وجعل أجهزة الدولة أكثر استجابت لاحتياجات الأفراد التي يكون دور المواطن فعالا في بناء نضام الحكم الجديد[2].

---

[1] Betty C. Mubangizi and Mel Gray," Viewpoints Putting the Public Into Public Service Delivery For Social Welfare In South Africa" International Journal of Social Welfare, UK : Copyright, 2010,p212.

[2] Jefferey kopestien and Mark lichbach, **comparative politics, interests, Idendities and instutution in a changing global order** . USA : Cambridge University press, 2005, p 460.

المستوى الأخير الذي عملت الحكومة الجنوب الإفريقية القيام به لترسيخ الديمقراطية هو بلورة ثقافة سياسية ديمقراطية مشاركة لدى الأفراد عن طريق تنشئتهم سياسيا واجتماعيا على قيم وممارسات ديمقراطية، تبدأ بقيم المواطنة والعمل الإيجابي المشارك في بناء نظام اجتماعي وسياسي ديمقراطي، يحترم الحقوق الأساسية للأفراد ويوفر العدالة الاجتماعية لكل المواطنين فالمؤسسات الدولية والأحزاب السياسية الداخلية أكدت على قوة وجدوى المؤسسات المنصوص عليها سنويا في ترقية الحقوق السياسية والمدنية والمبادئ الديمقراطية التي تضمن الممارسة العادلة، لكن وأثناء الفترة الانتقالية خاصة لم ترقى سلوكيات الأفراد إلى مستويات المؤسسات السياسية الجديدة، فالتنافس الاجتماعي بين المجموعات وبعض الممارسات المبنية على العنف والمعادية للمبادئ الديمقراطية كانت السمة الغالبة في التجمعات وهو ما اعتبرته المنظمات الدولية المراقبة للانتقال الديمقراطي كالأمم المتحدة والدول المانحة عدم التوازن بين المؤسسات السياسية وبناء المجتمع المدني الذي يجسد المبادئ الذي أقرتها المفاوضات وأسست في أطر مؤسسية منصوص عليها دستوريا، ولهذا أقامت الجهات المانحة كالدول الغربية الكبرى والمنظمات الدولية وغير الحكومية بدعم الجمعيات ماديا وتقنيا لإرساء مبادئ الممارسة الديمقراطية، ومواكبة الانتقال الحاصل على المستوى المؤسسي وقامت الحكومة من جانب آخر بوضع برامج دراسية مدنية لتنشئة الأفراد وتوعيتهم وغرس قيم سياسية وتكثيف نشاط جمعيات المجتمع المدني، وتدعيمهم بوضع دورات تكوينية تساهم في تقرير القيم الديمقراطية للأفراد، هذه البرامج كثفتها في المناطق الحضرية وهو ما يجعل تفاوت في مستويات الثقافة السياسية الديمقراطية ففي دراسة ميدانية أعتبر ربع المستجوبين في استطلاع للرأي أن الديمقراطية هي وسيلة تنتهي بمجرد الحصول على فرص العمل والتعليم والإسكان واعتبرت نسبة مماثلة من المواطنين استعدادها للتخلي عن الانتخابات ومنح التأييد أو الولاء لزعيم ما شأنه أن يوفر السلع المادية والاحتياجات المعيشة[1]. هذه النتائج تعبر عن عدم ترسخ الديمقراطية كقيمة للممارسة اليومية لدى الأفراد خاصة في المناطق الغير حضرية وهو ما يعتبر مؤشر تهديد للديمقراطية وأسباب عدم توفر الأمن على اعتبار أنه في حالة حدوث أزمة اقتصادية وعجز الدولة عن توفير احتياجات السكان فإن احتمال اندلاع العنف والتراجع عن الممارسة والمؤسسات السياسية يبقى مؤشر قوي.

إعادة تشكل طبقات في المجتمع الجنوب الإفريقي بعد عملية التحول الديمقراطي نتيجة تركز رؤوس الأموال وزيادتها لدى رجال الأعمال البيض وتزاوج السلطة بالمال عن طريق نسج العلاقات مابين الزعماء السياسيين من السود مع أصحاب رؤوس الأموال من البيض، وعدم القضاء على الطبقة الفقيرة أو بقاء نسبة كبيرة من السكان خاصة في المناطق الريفية تحت خط الفقر، ما جعل هناك تناقض أو انفصال بين مستوى المؤسسات السياسية الدستورية والقوانين الخاصة بالمبادئ الديمقراطية مع الممارسات اليومية للأفراد، وعدم الارتقاء بقيم

[1] Jefferey Kopestem and Marck Lich Banch , op .cit , P461.

مدنية ديمقراطية ترسخ لممارسة دائمة تضمن بقاء القيم التي تم العمل من أجلها، فالسلوك الانتخابي مثلا مازال مبني على العرقية في التصويت ما جعل الانقسام مرسخ أكبر من ترسخ القيم الديمقراطية ،لأن السود مثلا يعتبرون الديمقراطية في بلادهم قضت على الحرمان والإقصاء والفصل العنصري ضدهم، لكن لم تقضي على عدم المساواة ولم توفر العدالة الاجتماعية والاقتصادية وهو يجعل أهداف الانتقال الديمقراطي غير مكتملة حسبهم فالمساواة السياسية لابد وأن تتصل وتتدارك التفاوت الاجتماعي الذي تكرس بعد عملية التحول الديمقراطي، واستفادت منه الأقلية وهي النخب الإثنية ولم تتغلغل الاستفادة إلى كافة الشرائح الدنيا خاصة السوداء منها ما جعل انتشار العنف والأمراض يزداد بسبب الفقر وانعدام الظروف الاجتماعية الحسنة في هذه المناطق[1].

فالخدمة العمومية هي أول اتصال بين الحكومة والمواطن وتحسين الأداء هو من بين نتائج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فيها، كما أن الجهاز البيروقراطي و عن طريق تقليص حجمه تصبح له فعالية أكبر وهو وسيلة لفرض قيم المواطنة والديمقراطية والتعايش بين الإثنيات خاصة بين البيض والسود، لأنه الجهاز المسؤول سابقا عن قيم التمييز المتداولة سابقا وورث نظرة سلبية لدى المواطنين السود في تعامله معهم، فكانت الحكومة تؤكد على تغيير هذه السلوكات في التعامل مع المواطنين، ومكافحة الفساد والمظاهر السلبية التي عرف بها الجهاز البيروقراطي، وتقليص حجمه لإعطاء دور كبير للقطاع الخاص في التنمية[2] العامل الثالث بعد القطاع الاقتصادي والخدمة العمومية، هو مكافحة الحكومة للجريمة واحترام حقوق الإنسان في نفس الوقت، فالدستور أعطى أهمية كبيرة بحقوق الإنسان فضمن له الحقوق الاقتصادية التي تضمن له حرية النشاط الاقتصادي، والحقوق الاجتماعية والمدنية التي توفر له حقوق التعليم والتعبير وممارسة خصوصياته الثقافية، خاصة وأن البلاد تحتوي على ثقافات متمايزة، كما يؤكد الدستور على حرية الأفراد وتحميهم من أي قمع سواء من الأفراد او سلطات الأمنية للدولة [3] ، لأن الديمقراطية تفرض قيودا على استخدام سلطة الدولة ووضع آليات قانونية متوافق عليها في مراقبة المجتمع فالمظاهر البوليسية السابقة في فترة الحكم العنصري أصبحت أكثر المطالب شعبية لتجاوزها، فالأحزاب أكدت أن الانتفاضات الشعبية التي قام بها السود كانت للقضاء على سلوكات الحكومة السابقة عن طريق أجهزتها الأمنية، ولا يمكن قبول هذه الممارسات مستقبلا من أي مواطن فالحكومة وضعت برامج تأهيل وإعداد تكوين لقوات الأمن للقضاء على الممارسات السابقة وتمديد الطرق القانونية الجديدة في التعامل مع الأفراد، خاصة في ظل زيادة نطاق الجريمة المنظمة بانعكاس أو ردة

---

(1) Jefferey Kopestem and Marck Lich Banch , op.cit, P462

(2) Ameno edighegi, op.cit, P199 .

(3) Brij Maharaj, " Geography, human rights and development: reflections from South Africa", South Africa: Geoforum, 2005,p133.

فعل عن سياسات القمع السابقة، والإجراءات القانونية الجديدة التي اعتبرت تساهل مع المجرمين كإلغاء عقوبة الإعدام من طرف حكومة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي والضمانات القانونية ضد الاعتقال التعسفي والاحتجاز الغير محدد المدة، في حين اعتبرت هذه الإجراءات من طرف الحكومة كضمانات لحقوق الإنسان وبالتالي الدفع لتعزيز مبادئ الدولة الديمقراطية، وترسيخ هذه المبادئ لدى الأفراد حتى يصبح جزءا من سلوكاتهم، هذه الإجراءات التي اعتبرتها الحكومة كجزء لابد منه لبناء دولة الحقوق المدنية، عرفت انتقادات من طرف بعض الأحزاب المعارضة والتي اعتبرتها تراخيا من طرف الحكومة وتواطئا منها خاصة وأن أكبر المجرمين من السود، لدرجة أن سلطة الدولة تراجعت في بعض المناطق ولجوء الأفراد لعملية الاقتصاص بأنفسهم وانتشار حراس الأمن الخواص، وتداول شراء الأسلحة فهذه الأحداث اعتبرت تراخيا من طرف الحكومة في فرض القانون .

على مستوى السياسات الاجتماعية عملت الحكومة عملت الحكومة على وضع برامج صحية كجزء من العمل السياسي الاقتصادي والاجتماعي الذي يدفع المواطن للتمسك بالممارسة الديمقراطية، فتأمين الصحة والعلاج في دولة جنوب إفريقيا يعتبر أكبر المكاسب الاجتماعية للأفراد، وجعلهم أكثر قبولا للمبادئ الديمقراطية الجديدة، وباء نقص المناعة المكتسبة أصبح أكبر المشاكل التي يعاني منها الأفراد في جنوب إفريقيا، كما أنه أصبح أكبر الأعباء الاقتصادية على الحكومة لما يستهلكه من أموال تجعل الميزانية العامة تتحمله من أجل محاربته والتخفيف منه، فعلى مستوى رأس البشري أصبح يشكل تهديدا حقيقيا لرأس المال البشري والقوى العاملة والناخبين والكفاءات المهنية فأكبر مشكل اجتماعي سياسي واقتصادي أصبح يشكله هذا الوباء[1]؛ فحسب دراسات خاصة به فهو يقلل من معدل النمو الاقتصادي للبلاد بواحد و نصف بالمائة على الأقل سنويا كما أن اللجنة المستقلة للانتخابات من بين كثير من المؤسسات السياسية والاقتصادية ذكرت أنها سوف تضطر إلى استبدال عدد كبير تصل إلى ربع العدد من موظفيها من ذوي الخبرة سبب إصابتهم بالداء للمحافظة على توفير جودة عالية في الخدمات، كما أن الحماس و المشاركة في الانتخابات أصبحت تتأخر بهذا الداء ففي حالة تأخير الحكومة في توفير اللقاحات وتأمين العلاج لكل الأفراد ينتشر التذمر لدى الأفراد و الموكلون عن المشاركة في الانتخابات وهو ما يجعل العملية الانتخابية تتراجع فعاليتها بمرور الوقت خاصة وأن الانتخابات كانت أهم الوسائل الديمقراطية للتحول نحو الديمقراطية

(1) Leslie London, " Human Rights and Public Health: Dichotomies or Synergies in Developing Countries ? Examinig The Case Of HIV in South Africa",USA:Copyright, the American Society of Lay Medicine & Ethics,2002, p678.

وإرساء مبادئ النظام الجديد، وهي بذلك أهم وسيلة للترسيخ الديمقراطي عن طريق تكرار العملية دوريا[1].

يعتبر السياسيون في جنوب إفريقيا أن نجاح الانتخابات وتكرارها ليس مؤشرا على ترسيخ ونجاح الديمقراطية في هذا البلد، وذلك باعتبار أن الانتخابات الأولى والتي جرت في الفترة الانتقالية كانت انتخابات تحررية أكثر منها ممارسة ذات بعد قيمي مرسخ لدى الأفراد، فالدافع إلى المشاركة في الانتخابات الأولى التي تشكلت الحكومة الانتقالية بفضلها هو التحرر من سياسة الأبارتهيد ومساندة الحزب الذي كان لديه تصور جديد لبناء دولة جديدة ومن خلال القضاء على سياسة الفصل وتحقيق العدل والمساواة، لأن الانتخابات في المقاطعات والوطنية التي تلت المرحلة الانتقالية بنيت على اختيارات عرقية وإثنية أكثر منها إقناعا في ممارسة العمل السياسي والمشاركة في العملية السياسية، فالظروف الاجتماعية والاقتصادية وعدم تحقيق بعض الأهداف مثل العدالة الاجتماعية على مستوى الأفراد جعل المشاركة في عملية صنع القرار محدودة، وجعل المواطنين مع مرور الوقت لا يتفقون مع معنى الديمقراطية فتجدر وتعمق التمايز الاجتماعي والطبقي جعل دلالة الديمقراطية لديهم تختلف من طبقة إلى أخرى، وعملت على تباين في مستوى الثقافة السياسية لديهم وأثر على مستوى الترسيخ الديمقراطي.

في دراسة قامت بها المؤسسة الديمقراطية البديلة لجنوب إفريقيا (IDASA) في سنة 1996 وجدت أن 41٪ فقط ممن يشملهم الاستطلاع في كاب الغربية، 37٪ كوازكواناتال 29٪ على الصعيد الوطني يعتبرون أن التحول الديمقراطي أدخل تحسينات على حياتهم، كما أن 45٪ على المستوى الوطني و 33٪ في الكاب الشرقية، و39٪ كوازكواناتال يعتبرون أن الديمقراطية التحريرية التي قاموا بها لم ترقى إلى الديمقراطية ذات المفاهيم الإجرائية الغربية.

احترام حقوق الإنسان أصبح ذات أهمية كبيرة لدى حكومة ما بعد نظام الفصل العنصري لكن على الرغم من ذلك فالاستخدام المفرط للقوة خاصة في مناطق الإجرام من طرف أجهزة الأمنية، وارتفاع مستوى العنف في بعض المناطق، والعنف الدائم في منطقة كوازكواناتال أصبحت هذه الأحداث محل انتقادات دائمة من المنظمات الحقوقية لمنظمة العفو الدولية التي أشارت في تقاريرها سنة 2000 أن التعذيب والعنف غير مشروع لا يزال شائعا في مراكز

[1] Gefferey Kopestein and Marck LichBanch , op.cit, P461.

الشرطة في جنوب إفريقيا وهو ما يتنافى مع القيم الديمقراطية، كما أن العنف السياسي لا يزال متجذر في أرجاء من البلاد كمنطقة كوازكواناتال[1] .

يرى السياسيون المعارضون في جنوب إفريقيا أن ترسيخ الديمقراطية وجعلها ممارسة واقعية أكبر منها قوانين وأطر مؤسسية يحتاج إلى عوامل اجتماعية واقتصادية وعوامل الثقافة السياسية المصاحبة للإجراءات المؤسسية، فالترسيخ الديمقراطي يحتاج إلى عدالة اجتماعية في تضييق الفوارق الاجتماعية بين الطبقات وتحسين المستوى المعيشي للأفراد خاصة في المناطق الريفية للسود، وذلك عن طريق برامج اقتصادية شاملة تؤدي إلى خلق فرص للعمل والتكافؤ في فرص الاستثمار للأفراد كما أن الثقافة السياسية تعتبر أهم داعم لبناء الإطار المؤسسي للديمقراطية ومن أهم العوامل الدافعة لترسيخ الديمقراطية فالثقافة تحتاج إلى نشر واسع للتعليم والاهتمام بالمناطق البعيدة، وتشجيع الأسر على التعليم ووضع برامج تربوية مساعدة على التنشئة الاجتماعية والسياسية الكفيلة بالمحافظة على الممارسة السلمية للسلوك الديمقراطي، وتشجيع الاندماج بين المكونات المختلفة للمجتمع دينية وأثنية وطبقية وعدم وضع فوارق للأفراد لتكريس العدالة وقيم المواطنة وترسيخ المساواة وحق الممارسة السياسة السلمية.[2]

فالسياسيون في جنوب إفريقيا يعتبرون أن الترسيخ الديمقراطي ذو أهمية كبيرة في الحفاظ على استقرار الدولة والنظام السياسي، الذي تم إرساء قواعده بعد فترة من النضال ضد الفصل العنصري، فالترسيخ الديمقراطي ورغم تعقده كعملية تحتاج إلى مدة طويلة وبرامج متشابكة إلا أن له أهمية كبرى قد يتجاوز النمو الاقتصادي مثلا، رغم أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لها علاقة مباشرة مع الترسيخ الديمقراطي الذي ينشأ عن طريق تراكم لقيم ثقافية ديمقراطية، فهناك الكثير من السياسيين يرى أن هناك حقائق سياسية قد تكون خطيرة على استقرار البلاد تغطيها الظروف الاقتصادية المتمثلة في ارتفاع النمو الاقتصادي، فالممارسة الديمقراطية حسبهم لم ترقى إلى مستوى أنها تحافظ على القواعد الديمقراطية المتفق عليها وعلى الاستقرار السياسي والاجتماعي في حالة حدوث أزمة اقتصادية فالحكومة مطالبة بالعمل على ترسيخ القيم الديمقراطية على مستويين: وهي تفعيل الإطار المؤسسي بجعله أكثر فعالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتكريس التشاركية وتجسيد المبادئ المتفق عليها والمنصوص عليها دستوريا، فالالتزام بالمبادئ الديمقراطية على المستوى المؤسسي يعتبر حافز لدفع الأفراد الالتزام بالممارسة الديمقراطية على اعتبار أن الالتزام المؤسسي يؤدي إلى زيادة الثقة بين الأفراد والحكومة، أما المستوى الثاني هو تقوية المجتمع المدني

---

(1) Steffan Andreason op. cit pp 206 – 207.

(2)Ran Greenstein, «Social Rights, Essential Services, and Political Mobilization in Post-apartheid South Africa »,South Africa: University Of Witwatersrand press, 4 January 2007, p420.

وتشجيع وتدعيم نشاطه ليصبح شريك للحكومة في ترسيخ الديمقراطية، فجمعيات المجتمع المدني عن طريق نشاطها تعزز قيم الممارسة الديمقراطية لدى الأفراد وتساعدهم على الاندماج وتحقيق المساواة الاجتماعية.

خلاصة واستنتاجات :

أدى التحول الديمقراطي عن طريق الديمقراطية التوافقية في دولة جنوب إفريقيا إلى مجموعة من التحولات على المستوى الهيكلي، فعلى مستوى المؤسسات السياسية أفرزت الهندسة المؤسسية مجموعة من المؤسسات أحدث تغيير في التنظيم المؤسسي الجديد، فأنشئت مؤسسات للحكم المحلي كالمجلس التشريعي المحلي لتعزيز التمثيل وزيادة المشاركة السياسية، بالإضافة إلى الحكومة المحلية التي تنفذ البرامج وتكون المسؤول الأول عن التنمية المحلية على مستوى الإقليم، أما على المستوى الوطني فهناك الجمعية التشريعية، والمجلس الوطني للمقاطعات، وهما الهيئتان المختصتان في التشريع على المستوى الوطني، وتشكيل الحكومة الوطنية، هذه الهندسة الدستورية أفرزت تأثيرات على العملية السياسية بشكل عام فالانتخابات العامة التي أجريت في 1994-1999-2004 أفرزت نتائج انتخابية متقاربة حيث أن الخارطة السياسية الحزبية التي تشكلت في الإنتخابات العامة الأولى، تكررت في الدورات الموالية حيث أن القوى الكبرى كحزب المؤتمر الوطني الإفريقي واصل سيطرته كأول قوة سياسية في البلاد، وبقاء القوى المعارضة كالحزب الوطني وحزب أنكاثا تحافظ على نفس النتائج لاحتفاظهما بنفس المقاطعات التي تدعمهما انتخابيا، بفضل الدعم الإنتخابي للإثنية البيضاء التي تؤيد الحزب الوطني، والدعم الانتخابي الذي يتلقاه حزب انكاثا من مقاطعة كوازولو نتال في الانتخابات الوطنية والمحلية، أحد المخرجات على مستوى العملية السياسية أيضا هو صنع السياسة العامة في إطار مبادئ اقتسام السلطة التي تدرس على مستويين : المستوى الوطني والذي أقر في تولي الحقائب الوزارية بناء على النسبة المحققة في الانتخابات بحيث يتولى الحزب عدد الوزارات ونوعها بالتناسب مع النتائج ودرجة تمثيله في الجمعية الوطنية، وهذه النتائج تحدد بناء على نظام الانتخابات النسبي والذي تم التوافق حوله ويمثل أهم المبادئ في الديمقراطية التوافقية، كما أن اقتسام السلطة التشريعية ما بين الجمعية العامة، والمجلس الوطني للمحافظات يعتبر من الوسائل المهمة في توازن التمثيل بحيث أن طريقة التمثيل بين المجلسين تختلف، وجاء المجلس الوطني للمحافظات ليضع آلية غير تلك المبنية على النظام النسبي وحتى يعزز من تمثيل المقاطعات على المستوى الوطني، أحد المظاهر في اقتسام السلطة أيضا هو الحكومات المحلية والتي تم بفضلها تجسيد للامركزية وإشراك أكبر للعنصر المحلي في الحكم واقتسام السلطة مع المنتخبين على المستوى المحلي ومن جهة أخرى ترك المجال لممارسة العمل السياسي والنشاط الاجتماعي الثقافي لكل مقاطعة لتمارسه بكل حرية تبعا للخصوصيات المختلفة التي يتميز بها كل إقليم، وهو من مظاهر الديمقراطية التوافقية المبنية على احترام الاختلاف والخصوصيات الموجودة لدى كل

إثنية، حتى لا يبق الفصل أو تقاسم السلطة جامدا بين المركز والأقاليم ويصبح المجال مفتوحا للمنافسة التي قد تتحول إلى اختلافات، أقرت على مستوى الدستور مفهوم جديد يعزز من التوافق وهو الحكومة التعاونية حيث حددت بعض الإجراءات والمبادئ التي تعزز من الحلول التوافقية والتشاركية على المستوى الأفقي بين الوزارات والحكومات المحلية من جهة ومن جهة أخرى تحدد أطر ومبادئ التعاون بين حكومات الأقاليم وحتى البلديات، فآليات التسوية والتفاوض وكيفية إيجاد الحلول عبر مراحل بدءا بتشكيل اللجان المشتركة والوصول إلى حلول توافقية في حالة ما إذا كانت النصوص القانونية غير واضحة في هذه المسائل، ثم اللجوء إلى الحكومة المركزية والمجالس التشريعية كل بدائل للوصول إلى حلول توافقية قبل الذهاب إلى المحاكم في حالة استنفاذ كل المراحل السابقة، فهي مبادئ أقرت لتكريس العمل الديمقراطي التوافقي المبني على التشاركية والتعاون بدلا من التنافس والنزاع حتى يتجنب العمل السياسي أي وسيلة قد تؤدي إلى العنف، فالسياسة العامة من مبادئها في دستور جنوب إفريقيا هو التشاركية والتعاون في صنعها وتنفيذها وتحمل نتائجها، كل هذه الآليات التي طرحها الدستور هدفها الوصول إلى مستوى من الممارسة الديمقراطية التي تؤمن الاستقرار السياسي والاجتماعي بدءا بتجنب الإقصاء عبر سن قوانين تعزز التوافق، لكن ورغم هذه القوانين والمبادئ إلا أن الاستقرار السياسي والاجتماعي أصبحت تهدده عوامل عديدة كانت أسبابها تاريخية ناجمة عن سياسات سابقة للفصل العنصري فمستوى الجريمة التي عرفتها جنوب إفريقيا في أعلى معدلاتها العالمية يرجعها المختصون إلى سياسات التمييز التي عانى منها السود، والتي انعكست بشكل كبير في المناطق التي يسكنها السود الفقراء، الأمراض الوبائية كمرض الإيدز والذي أصبح أهم العوامل المهددة للاستقرار الاجتماعي والسياسي بحيث تكبدت الحكومات المتعاقبة خسائر وتكاليف كبيرة لمحاربة هذا المرض.

أحد مخرجات العملية السياسية الجديدة في جنوب إفريقيا والقائمة على الديمقراطية التوافقية هو التغير في الثقافة السياسية لدى الأفراد خاصة في المناطق التي عرفت اهتماما أكبر من الحكومة، وقامت ببرامج عديدة للتنشئة الاجتماعية والسياسية فيها والتي تغرس فيها مبادئ المشاركة السياسية الديمقراطية وتعزيز قيم المواطنة، هذه التعبئة والتنشئة عززت من نسب المشاركة خاصة في المدن الكبرى والمناطق الحضرية، لكن يرى المعارضون السود أن المناطق النائية عرفت تهميشا وإقصاء من طرف الحكومة، ما جعلها بعيدة عن نسب المشاركة في المدن، وهذا يرجعه السياسيون المعرضون إلى ضعف التنمية التي عرفتها هذه المناطق بسبب ضعف الاهتمام بها فأصبحت مناطق تزايد الفقر والتهميش، وفضاءات لانتشار الجريمة التي تهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وهو ما يعتبره المعارضون أوجه التخلي عن المبادئ المجسدة للديمقراطية التوافقية لأنها مظهر من مظاهر الإقصاء الذي يتنافى مع مبادئ هذه الديمقراطية.

الخاتمة

تطرح الديمقراطية التوافقية كشكل من أشكال ممارسة السلطة في البلدان ذات التركيبة الاجتماعية المتعددة، أو التعددية ذات التمايز الإثني أو العرقي أو اللغوي والديني، والتي قد تعاني ضعفا في الوحدة الوطنية وتواتر في الأزمات السياسية، لذلك فإشراك جميع المكونات المجتمعية أغلبية كانت أم أقلية، اثنية أو عرقية تبقى كضرورة حتمية في صنع القرار السياسي لإنجاح تطبيقه بقوة شرعية يستمدها من مشاركة الجميع في صياغته ويمنع أي انزلاق نحو المواجهة والصراع.

فالديمقراطية التوافقية أحد النماذج المقترحة لمعالجة مسألة المشاركة في المجتمعات التعددية أو المتعددة ، فهي خلافا للديمقراطية التمثيلية، لا تستند إلى عناصر التنافس في البرامج والاستراتيجيات ، والاحتكام إلى منطق الأغلبية الحاكمة والأقلية المعارضة والاعتماد المتواتر على أسلوب الاقتراع أو الانتخاب بل تعتمد أساسا على مواصفات بناء التحالفات الكبيرة التي تضمن للمكونات الأساسية فرص التمثيل والمشاركة في صنع القرار من أعلى هرمه إلى أسفله من دون الخضوع لسلطة الأغلبية، إذ تحتفظ الأقلية بحق النقض أو الاعتراض ما يجعل قدرتها على مواجهة الأغلبية وتجنب هيمنتها متاحة وممكنة على صعيد الممارسة وهو ما لا تتيحه الديمقراطية الأغلبية على الرغم من اعترافها بشرعية المعارضة وضمان حقوقها الدستورية في النشاط والعمل من اجل التحول إلى أغلبية بدورها.

تتميز الديمقراطية التوافقية وفق ما يحدده أرند ليبهارت بأربع خصائص أساسية وهي: تكوين كارتل حكومي أو تحالف كبير يضم المكونات الأساسية للمجتمع التعددي، إما في شكل تحالف رئاسي كبير أو في صيغة تحالف حكومي كما هو الحال في النظام البرلماني، أو من خلال مجلس أو لجنة ذات صلاحيات ووظائف واسعة ومهمة؛ ينطوي مبدأ التحالف الكبير على أهمية خاصة في هدف بناء الديمقراطية التوافقية إذ بواسطته تتمكن كل عناصر المجتمع من التعاون والمشاركة في حكم البلاد وإدارة مؤسساتها، بخلاف الديمقراطية التمثيلية التي تقصي الأقلية من المشاركة باسم سيادة الأغلبية وبقائها حتما في المعارضة، علاوة على ذلك يتيح التحالف الكبير للنخب السياسية فرص البحث عن التوافقات كما يحفزها أكثر على الاعتدال في المواقف السياسية وإظهار المرونة في المشاركة في اتخاذ القرارات؛ تتعلق الخاصية الثانية بمبدأ الاعتراض أو الفيتو المتبادل حيث يتيح التحالف الكبير فرصة حماية الأقليات السياسية وان بدرجة محدودة، لكن إذا كان باستطاعة الأقلية الممثلة في التحالف الكبير الدفاع عن وجهة نظرها، فان عملية اتخاذ القرارات تبقى رهينة مبدأ الأغلبية لذا ينبغي ربط خاصية التحالف الكبير بمبدأ الاعتراض أو الفيتو المتبادل إما بشكل غير رسمي أو تضمينه في وثيقة الدستور، وذلك بغية ضمان حماية مختلف مكونات المجتمع المتعدد وعناصره؛ ترتبط الخاصية الثالثة بقاعدة النسبية سواء على صعيد النظام الانتخابي أو تشكيل الحكومة أو تمثيل مختلف الأطراف على مستوى الوظيفة العمومية، يكمن القصد من هذا

المبدأ هو تجنب استحواذ الفائز على كل شيء كما هو الحال في الديمقراطية الأغلبية، ففي الديمقراطية التوافقية يساعد مبدأ النسبية على جعل اختيار السياسات نابعا من حكومة التحالف وليس من حكومة الأغلبية التي أفرزتها نتائج صناديق الاقتراع، علما أن النسبية هنا تتحقق بطريقتين: إما بالرفع من تمثيل المكونات الصغيرة أو باعتماد قاعدة المساواة، وفي الحالتين معا هدف النسبية مضاعفة حماية المجموعات الصغيرة في المجتمع المتعدد؛ تتعلق الخاصية الرابعة بمدى قدرة كل مكون من مكونات المجتمع المتعدد على الاستقلال بإدارة شؤونه الداخلية فالاستقلال الداخلي لكل عنصر في تدبير شؤونه بنفسه يعزز الديمقراطية التوافقية ويتيح فرص استقرارها واستمرارها؛ تلك بشكل عام المقومات الأساسية لقيام الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، هي وإن وردت في محتوى كتابات أرند ليبهارت وغيره من الباحثين جذابة ومغرية للدول التي تعذر بناء الديمقراطية التمثيلية فيها، بسبب الانقسامات الدينية واللغوية والاثنية والعرقية والجهوية، فان ثمة من انتقدها وشكك في قدرتها على تحقيق الديمقراطية وتشييد نظام ديمقراطي مستقر وفعال.

لقد تشكل المجتمع الجنوب إفريقي نتيجة لظروف تاريخية واجتماعية معقدة أنتجت بعد مدة من الزمن مجتمع متباين من حيث الأصول العرقية والمميزات الثقافية وممارسة الأنشطة الاقتصادية، حيث أن أول اثنية من حيث التواجد كانت مشكلة من السكان الأصليين وهم السود الذين يشكلون الأغلبية حاليا وأصولهم من القبائل المنتمية تاريخيا للمنطقة، كما عرفت المنطقة توافد المهاجرين لأسباب اقتصادية تجارية وخلفيات استعمارية لنتيجة لاكتشاف المعادن فتوافدت أولى الدفعات المهاجرة من الإنجليز والهولنديين الذين استوطنوا هذه المنطقة بشكل دائم ليشكلوا قوة لها نفوذ واسع بعد الدخول في حروب داخلية من أجل السيطرة على المناطق ومحاولة بسط النفوذ، والملونون هم مختلطي النسب ما بين البيض والأعراق الأخرى والهنود الوافدين من جنوب آسيا، كما أن نتيجة لسياسات نظام الفصل العنصري تم بلورة تصنيفات أخرى تعتمد على التصنيف الإثني وتم التمييز بين أربعة اثنيات رئيسية وهي الإنجليز والكسوزا والأفريكانية والزولو؛ كما أن هذه الإثنيات تتوزع على مقاطعات معينة نتيجة لتركزها بعوامل تاريخية ونشاطات اقتصادية، فمن ناحية التوزيع الجغرافي للسكان فانه يلعب دورا مهما في العملية السياسية والتعبئة وأهم ميزة هو توزيع السود الأفارقة على المحافظات التسع بالتساوي نسبيا، والعرقيات الأخرى تميل إلى التجمع في محافظات محددة فمثلا ثلاثة أرباع الهنود يعيشون في كوازولو ناتال Kwazulu-Natal، أما بالنسبة للسكان الملونون فهم يعيشون في ثلاث محافظات وهي جواتانج Gauteng والكاب الشرقية Westem Cape- و الكاب الشمالية Northem Cape؛ أما البيض فلهم توزيع مشتت وهم الأقل تركيز في مناطق معينة فهم موزعون في عدة مناطق وأكثرها تركيزا هي جواتانج- Gauteng الكاب الغربية Westem Cape، هذا التوزيع والتركز في مناطق معينة حسب

كل اثنية يجعل الحملات مركزة على محافظات معينة لجذب أصوات الأقليات برسائل معينة ومركزة مما يجعل نوعية الخطاب مختلفة وليست بنفس الحدة والأجندة.

دخلت جمهورية جنوب إفريقيا في صراع عنيف لمدة طويلة تحت حكومة الحزب الوطني الذي يمثل البيض، وفي شهر فبراير 1990 سمحت حكومة الأقلية في جنوب إفريقيا بالتعددية الحزبية وأطلقت العديد من سجناء الرأي، وفي ديسمبر اجتمعت كتل وأحزاب سياسية وأصدرت بيان حسن نوايا يتعلق بوضع دستور جديد للبلاد، اختلفت الأحزاب السياسية حول طريقة تشكيل الهيئة التي ستضع الدستور، وكان حزب المؤتمر الوطني الإفريقي (حزب نلسون مانديلا) وغيره من الأحزاب المناضلة ضد التمييز العنصري تطالب بأن يتم تشكيل هيئة منتخبة ديمقراطيا لتضع الدستور، في حين أن الحزب الحاكم (الحزب الوطني) يطالب بأن يوضع الدستور بالتوافق بين الأحزاب ليحافظ على حقوق الأقلية البيضاء في جنوب إفريقيا ، وهذا قبل أن تجرى أول انتخابات ديمقراطية عامة في البلاد؛ لذلك تم التوصل عن طريق مفاوضات مكثفة إلى حل جديد، فقد توافقت الأحزاب على أن تمر عملية صناعة الدستور بمرحلتين: يتم أولا وضع دستور انتقالي أو مؤقت بالتوافق بين الأحزاب، ثم يتم انتخاب برلمان يقوم بوضع الدستور الدائم للبلاد.

بدءا من ديسمبر 1992 جرت الكثير من الحوارات والمفاوضات بين الأحزاب السياسية وتوصلت إلى صياغة مبادئ دستورية توافقية تحفظ الحقوق والحريات الأساسية، وذلك استجابة لمطالب الحزب الوطني الحاكم الممثل للأقلية البيضاء الذي يريد التأكد من حماية حقوق الأقلية، فتم وضع دستور جنوب إفريقيا الانتقالي سنة 1993 عن طريق التفاوض بين الأحزاب التي وصل عددها حينئذ إلى ستة وعشرين حزبا نتيجة فتح باب تكوين الأحزاب إلى جانب الأحزاب الناشطة سابقا؛ وحدد الدستور الانتقالي قواعد لتشكيل هيئة تأسيسية منتخبة ديمقراطيا لتضع الدستور الدائم، بدأ العمل بالدستور الانتقالي يوم 24 إبريل 1994 وتضمن المبادئ الدستورية الحاكمة، وهي مبادئ وطنية توافقية تلزم الهيئة التأسيسية بالتقيد بها عند وضع الدستور الدائم.

تم بموجب الدستور الانتقالي انتخاب برلمان يتكون من غرفتين الأولى هي الجمعية الوطنية بعدد أربعمائة عضو، يتم انتخابهم بالقائمة النسبية، والغرفة البرلمانية الثانية هي المجلس الوطني للمقاطعات بتسعين عضوا منتخبين عن المقاطعات بأعداد متساوية، عشرة أعضاء عن كل مقاطعة، والهيئة التأسيسية لوضع الدستور الدائم تتكون من مجموع غرفتي البرلمان بأربعمائة وتسعون عضوا ومهمتها الرئيسة إعداد الدستور الدائم خلال سنتين.

اشترط لاعتماد مواد الدستور موافقة ثلثي أعضاء الهيئة التأسيسية، وفي البنود التي تخص شؤون المقاطعات اشترط موافقة ثلثي الأعضاء من المجلس الوطني للمقاطعات وهذا

الاختلاف يهدف لترك البت في الشؤون المحلية إلى ممثليها تمهيدا لممارسة الحكم المحلي وهو أحد مبادئ الديمقراطية التوافقية، وفي حالة عدم الحصول على أغلبية ثلثي الهيئة التأسيسية لاعتماد الدستور بصيغته النهائية، يتم إجراء استفتاء شعبي عام على الدستور ويتم إقراره بموافقة 60 % من المصوتين فكان الهدف الأساسي هو إقرار الدستور النهائي بأكبر قدر من التوافق داخل الهيئة التأسيسية وإلا التوجه إلى الشعب لإقراره بنسبة مرتفعة.

احتوى الدستور الانتقالي على المبادئ الدستورية الحاكمة التي ستضمن في الدستور الدائم ومنها الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء وعدم التمييز العنصري واحترام تنوع الثقافات واعتماد الحكومة المحلية وحماية الحريات العامة.

عرفت جنوب إفريقيا التعددية الحزبية قبل تعرضها لسياسات الفصل العنصري نظام حزبي مبني على التعددية الحزبية، فتكوين الأحزاب كان مع تطور المجتمع وانتظامه في مجموعات اثنية لممارسة العمل السياسي، فالعامل الإثني كان احد المحددات المهمة في تشكيل الأحزاب، حيث أن التمايز في التركيبة الإثنية والعرقية قابلته تعددية حزبية تعكس التنوع المجتمعي، فكل حزب له اثنية يمثلها ويتكلم باسمها وله أجندة خاصة تخدم الموالين له مقابل الالتزام بدعم الحزب في الانتخابات، فهيكلة النظام الحزبي في جنوب إفريقيا المبنية على التعددية كان لها تاريخ سابق عن فترة التحول الديمقراطي، وهو ما جعلها تتعزز بعد هذه الفترة، وتشارك مختلف الإثنيات في المفاوضات لصياغة الدستور التوافقي الانتقالي والنهائي عبر الأحزاب الممثلة لكل اثنية، هذه الخاصية المبنية على التعددية في النظام الحزبي والتي تعكس الانقسام المجتمعي على مستوى التركيبة تعتبر من خصائص الديمقراطية التوافقية فالأحزاب هي الأطر المهيكلة للإثنيات المختلفة في المجتمع وهو وسيلة لتنظيم المجتمع على مستوى العمل السياسي في التمثيل على مستوى المجالس المنتخبة والعمل على تحصيل المصالح للأفراد المكونين للإثنية التابعة لهم، فحزب المؤتمر الإفريقي الممثل للإثنية السوداء كان له دور كبير في استرجاع الحكم للأغلبية، حيث يعتبر الممثل للسكان السود وقائد المفاوضات وترأس بناء النظام السياسي بعد عملية التحول بالاشتراك مع الكتل الأخرى.

حزب الحزب الوطني من الأحزاب المهمة على مستوى النظام الحزبي حيث يمثل الأقلية البيضاء، التي كانت تحكم قبل عمل التحول ومن المعارضين الحاليين لحزب المؤتمر الإفريقي، حيث كان له دور كبير عن طريق الضغط في المفاوضات من أجل الحصول على مكاسب تحمي الأقليات، فالحكومات والمحلية ونظام التمثيل النسبي كان من أشد المطالبين بها حتى يضمن حقوق الأقليات وكبح سيطرة الأغلبية التي يمثلها حزب المؤتمر الوطني الإفريقي في حالة فوزها بالانتخابات.

حزب أنكاثا من الأحزاب الكبيرة التي تمثل سكان مقاطعة كوازلوناتال حيث يعتبر الممثل لسكان هذه المقاطعة، وهي من المناطق التي تعرف توترات دائمة نتيجة لرفض بعض الإجراءات المركزية التي تمليها الحكومة، وأرادت أن تؤسس لنظام خاص بها يعتمد على منح الحكم للزعيم التقليدي لهم الممثل لقبيلة الزولوا.

يعتبر بناء التحالفات الكبرى من المبادئ المهمة في الديمقراطية التوافقية، حيث كان هذا المبدأ مطبقا في بداية التحول عبر تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، فهو اكبر ائتلاف حكومي تشكل في جنوب إفريقيا لممارسة الحكم، فهذا التحالف كان المسؤول عن تسيير الفترة الانتقالية عبر تسيير تشاركي واسع من خلال مشاركة كل الأحزاب والكتل السياسية، لكن وبعد صياغة وبدأ العمل بالدستور النهائي ونتيجة لحصول حزب المؤتمر الوطني الإفريقي على أغلبية الأصوات، والفوز بمعظم الحقائب الوزارية لعدم حصول معظم الأحزاب الصغيرة على عشرون بالمائة من مقاعد الجمعية الوطنية التي تؤهلهم للحصول على حقائب وزارية، فهذه الوضعية جعلت الحزب يتعرض للنقد من طرف الأحزاب باتهامه بالتفرد بالحكم رغم انتهاجهم لقواعد التمثيل النسبي في الجمعية العامة والجهاز التنفيذي، فالحزب الحاكم يعتبر أنها نتائج ديمقراطية تمت على قواعد متفق عليها ومنصوص عليها دستوريا باعتبار أن نتائج الانتخابات أفرزت هذه التشكيلة النيابية والحكومية، لأنه يملك أغلبية الأصوات باعتباره ممثلا لأغلبية السكان وهم السود.

الخصائص المشكلة من حكومة موسعة معبر عنها بحكومة الوحدة الوطنية، والتحالفات الموسعة التي تضمن التشاركية في صنع القرار، والحكم المحلي، أحد الخصائص المعبرة عن الحكم التوافقي، لكن بقيت حكومة الوحدة الوطنية الوجه الوحيد للائتلاف الموسع حيث شاركت فيه معظم الأحزاب فحزب المؤتمر له أغلبية تجعله يطبق برامجه دون اللجوء إلى بقية أعضاء الحكومة من غير حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، ولم يستطيع أي حزب منافس تقاسم الوعاء الانتخابي المشكل من السود والذي يسيطر عليه حزب المؤتمر الوطني الإفريقي؛ نظام التمثيل النسبي أحد المبادئ المهمة في الديمقراطية التوافقية اتخذته دولة جنوب إفريقيا لتناسبه مع التركيبة الاجتماعية للسكان والذي يؤمن التمثيل لمعظم الإثنيات حتى الأقليات الصغيرة، فالمعارضة كانت تسعى لتبنيه في الدستور لضمان مشاركتها في الحكم، وحزب المؤتمر الوطني كان يريد من خلاله إعطاء شرعية للنظام السياسي الجديد داخليا لإسكات المعارضة داخليا وخارجيا لكسب التأييد، باعتبار أنه يضمن المرتبة الأولى في النتائج الانتخابية لظروف التعبئة الانتخابية للأفراد المبنية على العامل الإثني، وهو يعتبر نفسه الممثل الوحيد للإثنية السوداء بناءا على شرعية تاريخية اكتسبها بعمله المدافع عن السوء لاسترجاع حقوقهم ضد التفرقة العنصرية؛ أحد المبادئ الأساسية في الديمقراطية التوافقية تم إدراجها في الهندسة الدستورية هي الحكومة المحلية، حيث كانت المعارضة تضغط بشدة على تطبيق هذا المبدأ لضمان ممارسة الأنشطة السياسية والاقتصادية والثقافية

دون الرجوع إلى المركز الذي قد يستأثر به حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، وهو ما ترفضه المعارضة خاصة حزبي أنكاثا الحرة والحزب الوطني، فالحكومة المحلية تعتبر الضامن لممارسة الحكم تبعا لخصوصية كل إقليم والذي يحتوي على إثنيات معينة، وهو بذلك يضمن الاستقلالية النسبية في التسيير الإداري والأنشطة الاقتصادية والحرية الثقافية على ألا تتقاطع مع برامج وسياسات الحكومة المركزية، لكن وبعد مدة من الحكم بهذه الآلية انتقدت على اعتبار أن مبدأ الحكومة المحلية يجب أن تصاحبه قوة اقتصادية محلية تضمن له الموارد المالية لتطبيق برامجه وتسير شؤونه المحلية لتحقيق الاستقلالية التي استحدثت من أجلها هذه الآلية وهو ما لم يتوفر منذ تطبيقه بعد دستور 1996، بحيث أن بعض المقاطعات أصبحت تابعة كليا للإعتمادات التي ترصدها حكومة المركز مما جعل الاستقلالية أمر صعب التطبيق في التسيير وجعلها تابعة مباشرة للمركز وهو ما أثير التساؤل حول جدوى وجود حكومة محلية قائمة بذاتها قانونيا، فالمبادئ العامة للديمقراطية التوافقية منصوص عليها دستوريا كنظام التمثيل النسبي والحكومات المحلية، لكن يبقى تطبيقها معرض للنقد بحجة أن الجدوى التي استحدث من أجلها هذا المبادئ لم تحقق النتائج المراد الوصول إليها وهو التشاركية في الحكم بين المركز والحكومات المحلية، والمشاركة في صنع القرار بقدر التمثيل الذي تشكله كل اثنية.

لقد كان للفترة الانتقالية وعملية التحول في جنوب إفريقيا نتائج على العملية السياسية فعلى مستوى العملية الانتخابية عرفت البلاد عدت انتخابات محلية لتشكيل المجالس التشريعية المحلية، ووطنية لتشكيل الجمعية الوطنية ، فالنظام الانتخابي الذي اتخذته الدولة هو نظام التمثيل النسبي الذي أقر بشكل دائم في الدستور الدائم لسنة 1996، ونظرا للأهمية الذي تحتلها العملية الانتخابية في تشكيل الخريطة السياسية للبلاد والمساهمة بشكل كبير في تشكيل الحكومة، كانت نتائج الانتخابات العامة لسنة 1994-1999-2004، متقاربة على مستوى العام من حيث سيطرة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي كقوة أولى في البلاد لتليها الأحزاب المعارضة مع الاحتفاظ بالمراكز على المستوى العام وهو ما يثبت أن التعبئة الإثنية تبقى متواصلة ومحافظة الأفراد في كل اثنية على الالتزام بدعم من يمثلهم من الأحزاب، هذا ما جعل الحزب الوطني الإفريقي يحافظ على مركزه كقوة أولى باعتبار أن السكان السود يشكلون الأغلبية، ولم يكن هناك حزب آخر من السود ينافس حزب المؤتمر الوطني على أصوات الإثنية السوداء حتى يفكك هذه الكتلة الإنتخابية ويجعل القوى السياسية متقاربة، فهذه الوضعية خدمت الحزب منذ عملية التحول وجعلت الأحزاب المعارضة تتهمه بتكريس هذا الوضع للسيطرة على صنع القرار دون اللجوء إلى الكتل السياسية الأخرى، فهو بذلك يستعمل نظام التمثيل النسبي الانتخابي لتكريس مبدأ الأغلبية في الممارسة.

مبدأ تقاسم السلطة power sharing هو مظهر أخر في الديمقراطية لجنوب أفريقيا القائمة على التوافق، فمسألة اقتسام السلطة أثارت العديد من الأسئلة حول فاعلية السلطة المقسمة

والديمقراطية المطبقة، فالمؤيدين للفكرة وضعوا إستراتيجية لتوظيف هذا العنصر في الديمقراطية المستقبلية لجنوب أفريقيا، حيث نصت نتائج المفاوضات التي خاضتها الجمعية التأسيسية حول موضوع التقاسم إلى ثلاث نقاط وهي التسوية، و تبنى حلول الوسط في تقاسم السلطة، التوافق والتحكم في كيفية التقاسم، فالسلطة التي تتصف بالوحدة يمكن اقتسامها أفقيا مابين حكومة محلية ومركزية، كما أن اقتسامها على مستوى المركز يكون بمشاركة جميع الأحزاب السياسية في تشكيل اللجان البرلمانية الدائمة والمؤقتة، ومنع استحواذ أي حزب مهما كان مركزه عن السيطرة على كل اللجان والمهام البرلمانية، بالإضافة إلى المشاركة في الجهاز التنفيذي عبر اقتسام الحقائب الوزارية عبر قواعد مضبوطة حيث يعين نائب للرئيس من كل حزب تحصل على أكثر من عشرون بالمائة من المقاعد، كما يمكن أن يشارك كل حزب في الحكومة إذا تحصل على أكثر من خمسة بالمائة من الأصوات، بحيث تتناسب عدد الحقائب الوزارية مع النتائج المحققة، ففكرة التقاسم أكد عليها أحزاب المعارضة وعلى رأسها الحزب الوطني على أن تكون ديناميكية عامة تشمل التعامل بين القوى داخل الحكومة نفسها بين أصحاب الأغلبية والأقلية من جهة، وبين الحكومات المحلية من جهة أخرى، فهي عملية نظامية تؤدي إلى الاستقرار والتوافق في الأهداف على جميع المستويات الحكومية، المحلية منها والوطنية.

نص الدستور النهائي على مفهوم جديد وهو الحكومة التعاونية Le Gouvernement Coopératif فهذا المبدأ جاء ليؤكد على التشاركية في صنع القرار، فهو يضع قواعد تمنع الحكومة من الاستئثار والتفرد بصنع القرار بما لا يدعوا مجال للاستبداد بالحكم، ووضع إطار تنسيقي تعاوني من حيث الوظائف والتشريعات، والدخول في إجراءات مؤطرة رسميا وتجنب توظيف الإجراءات القضائية ضد مستويات أخرى من الحكومة، للسماح لمبدأ التعاون والدعم المتبادل بين المؤسسات، فالقوانين التي أقرت تحت هذا المبدأ تقوم بترقية وتسهيل العلاقات الحكومية الداخلية، بإنشاء آليات وإجراءات قانونية لتسهيل الوصول إلى حلول للمشاكل والصراعات التي تنشئ داخل أو بين العلاقات الحكومية، فصناعة القرار والسياسة العامة تتم عبر مراحل بدءا من الحكومة المحلية التي تحصي الاحتياجات بمشاركة المنظمات غير الحكومية، ليتم فيما بعد تحويلها ومناقشتها على مستوى المركز في الجمعية العامة والمجلس الوطني للمقاطعات، وللمجلسين كامل الحرية في استدعاء واستشارة الأطراف المختلفة من أجل الوصول إلى برامج أو قرارات يتم إقرارها في شكل قوانين، هذا التأكيد على المشاركة وتوسيعها حرصا على عدم الإقصاء وتحقيق التشاركية والتعاون بدلا من التنافس والتنازع في صنع وتنفيذ القرارات، فهو يعتبر أحد المبادئ التوافقية التي نصت عليها المفاوضات التي شكلت الدستور النهائي.

رغم التقدم الذي حققته البلاد على المستوى المؤسسي والقانوني في بناء النظام الديمقراطي التوافقي إلا أن ظهور بعض المشاكل الاقتصادية كالاختلال في مستويات التنمية والنمو بين

المناطق و مشاكل اجتماعية كالأمراض المعدية التي أثرت على المجتمع، أدت إلى التأثير على مستوى ترسيخ الممارسة الديمقراطية التي سعت الحكومات المتعاقبة على ترسيخها وظهرت هذه المشاكل كعامل مهدد لنجاح التحول وترسيخ الديمقراطية، فهناك الكثير من السياسيين يرى أن هناك حقائق سياسية قد تكون خطيرة على استقرار البلاد تغطيها الظروف الاقتصادية المتمثلة في ارتفاع النمو الاقتصادي، فالممارسة الديمقراطية حسبهم لم ترقى إلى مستوى تجعلها تحافظ على القواعد الديمقراطية المتفق عليها وعلى الاستقرار السياسي والاجتماعي في حالة حدوث أزمة اقتصادية، فالحكومة مطالبة بالعمل على ترسيخ القيم الديمقراطية على مستويين: وهو تفعيل الإطار المؤسسي بجعله أكثر فعالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وتكريس التشاركية وتجسيد المبادئ المتفق عليها والمنصوص عليها دستوريا، فالالتزام بالمبادئ الديمقراطية على المستوى المؤسسي يعتبر حافز لدفع الأفراد نحو الالتزام بالممارسة الديمقراطية على اعتبار أن التقيد القانوني المؤسسي يؤدي إلى زيادة الثقة بين الأفراد والحكومة، أما المستوى الثاني هو تقوية المجتمع المدني وتشجيع وتدعيم نشاطه ليصبح شريك للحكومة في ترسيخ الديمقراطية، فجمعيات المجتمع المدني عن طريق نشاطها تعزز قيم الممارسة الديمقراطية لدى الأفراد وتساعدهم على الاندماج وتحقيق المساواة الاجتماعية.

فالديمقراطية التوافقية تحقق الاستقرار في المجتمع إذا كان هناك توازن بين إنشاء مؤسسات وأطر قانونية تحقق مبادئ الحكم التوافقي من جهة، وبناء مجتمع يعترف ويقبل بالتنوع الموجود ويمارس العملية السياسية بقواعد ديمقراطية مرسخة ، فمبادئ الديمقراطية التوافقية هي الجزء الأول الذي يعمل على إرساء الاستقرار والتعايش في المجتمع، على أن يكون هناك العامل المكمل للعملية الديمقراطية المتمثل في الممارسة السياسية عن طريق الأفراد والتي تحتاج إلى تأطير وتنشئة سياسية تحاول تغيير الثقافة السياسية لدى الأفراد نحو التعايش والتكامل والالتزام بالمبادئ الديمقراطية بدءا بالإعتراف بوجود تعدد وتمايز في المجتمع.

قائمة المراجع

الكتب بالعربية:

- أبو العينين،محمود. **إدارة وحل الصراعات العرقية في افريقيا، الطبعة الأولى ليبيا** . الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة، 2008.

- أندرسون،جورج. **مقدمة عن الفيدرالية : منتدى الاتحادات الفيدرالية**. ترجمة مها تكلا، كندا: مطبعة جوفان ، 2008.

- أوكلاهان ،تيري. غريفيش ،مارتن. **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**. ترجمة :مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى. دبي : مركز الخليج للأبحاث، 2008.

- الزكار،زاهر ناصر. **النظم السياسية المعاصرة وتطبيقاتها: دراسة تحليلية معمقة وشاملة للمفاهيم الحديثة في أصول النظم السياسية المعاصرة**. بيروت : منشورات الكتب LTD، 2007.

- العزاوي،دهام محمد دهام. **الأقليات والأمن القومي العربي :دراسة في البعد الداخلي والإقليمي الدولي**. الطبيعة الأولى. دار وائل للنشر والتوزيع،2003.

- بغدادي، عبد السلام. **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا** ، الطبعة الثانية. بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، يناير2000.

-براندت،ميشيل، **وضع الدستور والإصلاح الدستوري: خيارات عملية**. لبنان : انتربيس، جوان 2012.

- محمد ،جديدي. **الحداثة وما بعد الحداثة ، في فلسفة ريتشارد رورتي**. الطبعة الأولى. بيروت : مطابع الدار العربية للعلوم، 2008.

- سعودي،محمد عبد الغني. **قضايا إفريقيا** .الكويت :سلسلة عالم المعرفة، رقم الطبعة34. أكتوبر1980.

- سليمان،عصام. **مدخل علم السياسة** . الطبعة الثانية . بيروت : دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1989.

- عتريس،محمد. **معجم بلدان العالم، آخر التطورات السياسية، أحدث البيانات الإحصائية** . الطبعة الأولى.القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2002.

- فهيم، حسين. **قصة الأنثروبولوجيا : قصة في تاريخ علم الإنسان**. الكويت ،سلسلة عالم المعرفة،عدد98،فيبراير1986.

- ليبهارت،آرنت. **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**. ترجمة حسني زينة، الطبعة الأولى. بيروت:معهد الدراسات الإستراتيجية ،2006.

Livres en francais

- Conac ,Gerard. et Dreyfus, Francois. Maziau, Nicolas . **La République D'afrique Du Sud Nouvel Etat, Nouvel société**. paris :Economica,1999.

- Dortier **,** Jean- Françoi Dortier.**les sciences humaines : panorama des conaissances**. Auxerre :science humaines editions, avril 1998.

- quautin,Patrick. **l'afrique politique** ,paris : kakthala edition ,2000.

English books

- Banks,S Arthur.**political handbook of Africa**. second edition. Washington: compress, 2007.

- Berghe, Pierre L vanden. **South Africa, A study in conflict** . berkly : University of california press, 1967

- B.bask, Roger .**The History of south africa : the Grennwood of the modern Nations**.USA:copyright,2000.

- Barcheisi, Franco.**"Classes,multitudes and the politics of community Movements in post-apertheid south africa"**, Durban, South Africa :centre for soceity Resaerch Report n°20, August 2004.

- buther, Jeffrey. **The Black Homeland of South Africa, the Political and Economic Development of bophuthat swana and kwazulu .** los Anjeles : berkeiy oxford, 1978.

- Chifford ,James. and Marcus, George .**writing culture : the politics and politics of Ethnography**. California : library of congress ,april 1984.

- De Dank, Win van. riks ,Frank Hend. and Lunks**,** Rund. **Missing Links? Consensus Democracy:voluntary association and European values**. Netherland : tilbyrg university , 2003.

- Davies,Rebecca. **Afrikaners in New South Africa, Identity Politics in a Globalised Economy** ,first publication. New York : Copyright ,2009.

- Deegam, H. **Acritical Examination of The Democratic transition in South Africa: the question of public participation: commonweath and compartive politics**. first publication. Fordham university: Routlédge,06 sept 2010.

- Eriksen, Tomas Hylland. **Ethnicity and nationalism, Anthropological perspectives** .London :pluto press,1993.

- Edigheji, Amano . **Constricting a democratic devlopental state in south africa, potentials and challenges.** first publication. South Africa : human sciences Research council, 2010.

- Gallagher, Micheal. **Proportionality**. ed by : pul baryy clarke and Joe Foweraker , first edition . New York : Routledge , 2011.

- Galland, Richard. **Anatomy of south africa who holds the power ?,**first published.south africa :zebra press,2006.

- Guelke , Adrian . **Rethinking the Rise and Fall of Apartheid, South Africa and World Politics** ,first publication. New York : Palgrave Macmillan, 2005.

- Horowitz, L.Donald. **Constitutional Design : proposals versus process , the Architecture of democracy , constitutional design , conflict , Management and Democracy**, first publication. New York : oxford university press , 2002.

-Hyden, Gorom. **African politics in comparative perspectives ,**first parblication. New York: combuidg umil press,2001.

- Horwitz, B, Robert . **Communication and Democratic Reform in South africa, communication society and politics**, first publication. UK :Cambridge university press,2004.

- Josephson ,Judith pinkerton.**Nelson Mandela**.USA: Copyright , lerner publication company , 2009.

- Kopstein, Jefrrry. and Lichbach, Mark . **comparative politics** . second edition. Cambridge: university press, 2005.

- kesselaman,Mark. krieger, joel. Ajoseph william. **Introduction to Comrparative Politics** . brief edition. Boston: copyuighit, 2009.

- knith, Ian. and Embleton, Gerry. **Boer wars (2)1898-1902**. first published. united kingdom :ospery published, 2000.

- kopestien, Jefferey. and lichbach, Mark.**comparative politics, interests, Idendities and instutution in a changing global order** . USA : Cambridge University press, 2005.

- Lijphart , Arend. **consociational Democracy :the view of Arend lijphart and collected criticisms**, New Haven : yale yniversity press , 1977.

- Lutz , S.Donald . **principales of constitutional design** , first publication. New York : Cambridge university press , 2006.

- lodge, Tom. **South African politics since 1994** . first publication. Cape town: Natal witness, 1999.

- London, Leslie. **Human Rights and Public Health: Dichotomies or Synergies in Developing Countries ? Examinig The Case Of HIV in South Africa**,USA:Copyright, the American Society of Lay Medicine & Ethics,2002.

- Mehler, Andreas. and Melber, Henning. **Africa Yearbook, Politics, Economy and Society South of the Sahara in 2007** . Boston : Copyright , 2008.

-Naidoo, C.Josefhine.**The dynamics of oppression : Apsyclo-political Analysis of the troumatices Experiences of mimority Asian Indians in Apartheid south Africa.** Newdelhi: sage publication, 2005.

- Noyoo**,** Nadangwa.**Social development in sub saharian Africa, lessons for social work practice in south Africa** . london : sage publication , 2000.

- Opondo, Albiero.**Ethnicity :A cause of political Inastability in Africa** . Rwanda : Kigali Institute of education,2003.

- O'flunn, L'an. and Russel, David. **Power Sharing, New Challanges for Divided Societies**, first publication. London: pluto press,2005.

- Piombo, Jessica. **Institutions, Ethnicity, and Political Mobilization in South Africa.** first published. New York: Copyright, 2009.

-Piombo, Jessica. and Nijzink, Lia. **Electoral Politics in South Africa, assessing the first Democratic decade**.first publication. New York: Macmillan, 2005.

-Rudolph**,** Joseph.**Politics and Ethnicity:Acomparative study**. fisrt publication.USA: Palgrave Macmillan, 2006.

- Reilly, Benjamin. **Democracy and Diversity : political Engennering in the Asia-pasific, oxford studies in democratization .** first publication. New York : oxford university press, 2006.

- Reilly, Benjamin. **Democracy in Divided societies , Electoral Engenering for conflict Management**. first publication . United Kingdom : Cambridge university press , 2004.

- Robins, L.Steven. **From Revolution to Rights In south Africa, Social Movements, NGOs & Popular Politics after Apartheid**.first publication.Cape Town : Copyright, 2008.

- Youde, R. Jeremy. **AIDS ,South Africa,and the politics of knowledge** . USA : Ashgate Publishing Company, 2007.

المقالات والدوريات بالعربية

- انشيسكايندا ،فرد. **"التحول نحو الديمقراطية: الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق"**،المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2005.

- أحمد،عبد الوهاب دفع الله. **"التطور التاريخي لسياسة التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا،1652-1990"**، قسم التاريخ ، كلية الآداب ،جامعة الخرطوم ،2000.

- مهدي ،محمد عاشور . "الديمقراطية في إفريقيا، تجربة التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد الأول، جامعة قاصدي مرباح، جوان 2009.

- هارت،فيفيان ."**أدوات ديمقراطية، من عهد الاستبداد إلى حكم الدستوري دستور جنوب إفريقيا"**، العدد الأول، سلسلة أوراق الديمقراطية تصدر عن مركز العراق لمعلومات الديمقراطية، 2005.

- رينولدز ،أندرو ."أشكال **النظم الانتخابية، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات"**،السويد: SE– 103 34 Stockholm، 2007.

Articles en francais

- Duval, Claude.et Ettori,francois.”Etat fragile ou Etat autre? Comment Repenser l’aide a leur deveploment , Notamment en afrique?” journal geostratigique , n° 25,octobre 2009.

- Otayek, René . « Democratie ,culture politique ,sociétés plurales :une approche comparative apartir de situations africaines », Révue Français de science politique ,vol 47,n 06 , 1997.

-**English articls**

- Agranoff, Robert ."Federalism"**,The Encyclopedia of Political Science** ,ed by george thomas kurian, first edition, Washington: copress,2011.

- A,Zanetti .” Democratic theory” **, Encyclopedia of governance**, ed by : Mark Bevir , first edition , Berkeley : university of California , sage publication, 2007.

- Anduiza, Eva. " How social conflits condition Representative Systems", **The Encyclopedia of political science** , ed by : George Thomas kurian, , Washington : copress , 2011.

- Agranoff, Robert. "Federalism" , **the Encyclopedia of political science**, ed by : George Thomas Kurian , Washington : copres , 2011.

- Andeweg, Rudyb. " Consociational Democracy" , Annul Reviews.polit North Carolina State University : Copyright. 2000.

- Alesina, Alberts and perotti, Reberto. " Income Distributtion , Political Instability and Investisment" ,Harvard and Columbia : Discision peper series N° 751, 1994 – 1995.

- Andreasson, Stefan. « Divergent Pathes of Devlopment, the Modern world systm and Democratization in South Africa and Zambia », Arizona state university : Journal of word systems research . vol.2, 2001.

- Barcheisi, Franco.**”Classes,multitudes and the politics of community Movements in post-apertheid south africa”**, Durban, South Africa :centre for soceity Resaerch Report n°20, August 2004.

-Baldwin,Kate .” when politicians control of ressources : Land , chiefs and coalition building in africa", conditionally accepted by comparative politics, 2010.

-Basedan, Matthias. and Erdman, Gero. and Mehler, Andreas .”Votes,Money and violence, political parties and elections in sub-saharan africa”. Sweden: elnders gotab published in africa by university of kwazulu-Natal press,2007.

- Bolleyer, Nicole.« Consociationalism and Intergovernmental Relations – Linking Internal and External Power-Sharing in the Swiss Federal Polity”. Florence :copyright , Swiss Political Science Review12(3),2006.

- Besada , Haney." Fragile stability : post – Apartheid South Africa ". GIGi Technical paper N° : 03 Canada : Copyright , Aougust 2007.

- Cousins,Ben .”Land Reform In South Africa”.South Africa: University of the Western Cape, Journal of Agrarian Change, Vol. 9 No. 3, July 2009.

- D. Alba **,** Richard ."Ethnicity"**, Encyclopedia of sociology** .ed by Edgar F.Borgatta and Rhonda J.Montgomery, second edition , USA: Macmillan Reference, 2000.

- Dunker, Sami. “the plural society and consociational democracy theory : Malaysia’s case”, Canadian Journal of Political Science, Vol XII/4,2003.

-Diamond, Larry ."democracy, fat and thin" , **Encyclopedia of democratic thought.** ed by : paul barry Clarke and Joe Fowerker, first edition , London and New York : Routledge , 2001.

- Edigheyi, Omama." The Emerging South Africain Democratic Developemental State and the peoples Contract ". Johannsburg : Centre for policy studies , March 2007.

- F Zimmerman, Joseph.“Direct Democracy”, **The Encyclopedia of political science** , ed by : George Thomas kurian, , Washington : copress , 2011.

-F.Anderson**,** Jonathan ." Representative Democracy" **. Encyclopedia of Governance** . ed by : Mark Bevir , first edition , Berkeley : university of California , sage publication, 2007.

- Fedderket, J.W. "the Politrical Economic of institution , Stability and Investissment : a simultaneaus equiation approach in an emerging economy – the case of South Africa ", South Africa : Rontledge the journal of Development studies .VOP 44 , Issue 7 , 2008.

- Gobel, Christain. and Leininger, Julia . "democracy" **, the Encyclopedia of political science** , ed by : George Thomas , first edition. washington : copress, 2011.

- Griffiths, J. Robert. « Maintaining Momentum:An overview of south africa's progress toward Democratic consolidation », Southeastern Political Review Volume 26 No, 2 June 1998.

- Gran, Thorvald . "Liberation Regime and Land Reform in Africa,Land Politics Transcending Enmity in South Africa", Norway: Copyright, 21 May 2007.

- Graves, Nigel .and Dollery, Brian ." Local Government Reform in South Africa: An Analysis Of Financial Management Legislative Compliance By Municipalities", Australia: Copyright, March 2009.

- Greenstein, Ran. «Social Rights, Essential Services, and Political Mobilization in Post-apartheid South Africa »,South Africa: University Of Witwatersrand press, 4 January 2007.

- Hindley, Jane. "Ethnicity**" , Encyclopedia of Democratic Thought**.ed by : Paul Barry and Joe Foweraker , first edition. London and New York : Routledge, 2001.

- House, Saxon Arlne ew. "Democratic Origins" , **Encyclopedia of Democratic thought**. ed by : Paull barry Clarke and Joe Foweraker, first edition. London and New york : Routledge ,2001.

-Horowitz, L.Donald." Constitutional Design an Oxymoron ?", **Designing democratic Institutions** , ed by: Ian Shapiro and Stephen Macedo , New York : University press, 2000.

- kuper**,** Adam . "king ship ", Tribe",**The social science Encyclopedia**. ed by Adam Kyper and Jessica Kyper , second edition. London and New York : Routledge , 2005.

-klug, Heinz. «constitution-Making, Democracy and the civilizing of irreconcilable conflict : what might we learn from the south Africa miracle », wisconism international law journal,vol.25, N=02,2006.

-Klug, Heinz. «Transformation and Trouble: Crime, Justice, and Participation in Democratic South Africa»,UK: Oxford University Press,2006.

-lijphart , Arend. "consociational democracy , Types of western democtratic systems", world politics , vol 21, n°02 , Jan 1969.

- leaih, Mark.« Conseling Psychology in south africa : Current political and professional challenge and future promise » The Couseling psycology, vol 31,5 september 2003.

-Lindberg, I.Staffan." Institutionalization of party systems ? stability and fluidity among ligeslative parties in africa's democraties ", journal compilation,governement and oposition LTD, USA : black well publication, vol 42,n° 2,2007.

-Lindberg, I.Staffan.« consequences of electoral systems in Africa ,a preliminary in quiry », Departement of political science, sweden : limd university, 2005.

-Lane,Jan Erick."South Africa : Explaining Democratic Stability", Commonwealth Comparative politics ,North Carolina state University : Routledge , 2013.

- M.Williams, Jr, Robin. «The sociology of Ethnic Conflicts, Comparative International Perspective», New York: copyright, Annual Review of Sociology ,vol.20, 1994.

-Morlino,Leonardo.« Archutectures Constitutionelles et politiques democratique en Europe L'est **» ,** Revue Francaise de science politique , vol 50, n° 04, 2000.

-Meyers, Darwin .” Repulic of south Africa**”** ,in: **world Encyclopedia of political systems and parties**, ed by Neil scklger and yayane weibslatt, Fourth edition, Newyork: copyright, 2006.

- Murry, Christina .” Republic of south Africa”,iccf-international association of centers of federal studies, forum des federations,2005.

-Munck **,** L. Gerardo." Democratic consolidation"**, Encyclopedia of Democratic Thought**,ed by : Paul Barry and Joe Foweraker , first edition , London and New York : Routledge , 2001.

- Matlosa, Khabele. « electoral systews and political stability in southerm Africa », paper prepared for the training workshop on election observation hosted by sadc parliamentary forum , Namibia::wind hoek ,September 2000.

- Mattes, Robert .” the BorN Frees: The prospects for generational change in post apartheid south africa” afrobaromater working papers, Cape Town: copyright afrobarometer,april2011.

- Mubangizi, C. Betty. and Gray,Mel .” Viewpoints Putting the Public Into Public Service Delivery For Social Welfare In South Africa”, International Journal of Social Welfare, UK : Copyright, 2010.

- Maharaj, Brij.“ Geography, human rights and development: reflections from South Africa”, South Africa: Geoforum, 2005.

- Norris, Pippa. and Matters , Robbert . “Does ethnicity determine support for the governing party ? the strucyural and attitudinal basis of the partisan identification in 12 African Nations”. UK:Cambridge university press ,20-02-2003.

- Nattrass, Nicoli. and seeking, Jeremy. “ Democracy and distribution in highly unequal economies :the case of south Africa” the journal of modern African studies,vol39,issue03,septembre 2001.

-Owen , Diana. “Political Socialization”,**The Encyclopedia of political science** , ed by : George Thomas kurian, first edition, Washington : copress , 2011.

-Oyelaran-Oyeyinka, Banji. and Mccormick,Dorothy.”Industrial Clusters and innovation systems in africa : Institutions, Markets and policy”, New York : United Nations University, 2007.

-Pollard ,Vincent Kelly. “power sharing” , **Encyclopedia of governance**, ed by : Mark Bevir ,first edition, Berkeley: university of California , sage publication, 2007.

- Piombo, Jessica. “ Political Parties, Social Demographics and the decline of Ethnic Mobilization in South Africa1994-1999”, London : Copyright SAGE Publications ,VOL 11. No.4,2005.

- Rahat, Gideon. and Sznayder , Mario.” Electoral engeneering in chile, the electoral system and limited Democracy , Great Britain , electoral studies”, vol 17 , n° 04 , 1998.

- Reilly, Benjamin. “political Engineering and party politics in conflict , pron societies” , Australia: Australian National University , Democratization , vol 13 , n° 05 , Decembre 2006.

- Shap **,** John. “Tribe”**,The social science Encyclopedia**, ed by: Adam Kyper and Jessica Kyper , second edition , London and New York : Routledge , 2005.

- Schumpeter , Joseph. " the Classical Doctrine of Democracy” , **the democracy source book, capitalism, socialism and Democracy** , ed by : Robert Dahl ,Ian Shapiro and José Antonio Cheibub, London: the mit press Cambridge,2003.

- Salamone, A.Frank.” Hausa Concepts of Masculinity and the ‘Yan Daudu”, USA: Chair lona College, Journal of Men, Masculinities and Spirituality, Vol. 1, No. 1, January 2007.

-Seekings, Jeremy.and Nattrass, Nicol.“Class, Distribution and Redisrtibution in Post-apertheid south africa:,critical perspective in south africa”, Transformation 50 ISSN 0258-7696 1,2002.

- Seidman, w.Gey."Gendered Citizenship South Africa’s Democratic Transition and the Constitution of a Gendered state , Gendered of society", vol 13, n°3, june 1999.

- Smith, L.Bruce. “ public policy and public participation engaging citizens and community in the development of public” policy prepared for population and public health branche, Atlantic Regional office, health canada, septembre 2003.
- Simeon, Richard. and Murray, Christina. « Recognition without eupowerment : minorties in a democratic south Africa », oxford university press and new York university: school of law .i.com.volum 05, nember 04 ,2007.
- Tapscott,Chris.”The challenged of Deppening democracy in p post-Apartheid south Africa”a paper presented To lorc seminar, university kyoto,7july 2006.
- Tchekon, Leonard wan.” credible pawer – sharing agreements , theory with evidence forom south Africa and lebanon”, the Netherlande : klower acadimic publichers , 2000.
- Urbinati, Nadia.“Representative Democracy"**, The Encyclopedia of political science** , ed by : George Thomas kurian, , Washington : copress , 2011.
- Vandeginste, Stef. et Luchyse, « Approches consociatives dans le contexste du Rwanda » , Answars-lauvain , IOB instutution de politique et de gestion du development , avril 1999.
- Vora, A. Jay. and Vora, Erika. “The Effectiveness of South Africa ‘s thruth and Reconcialiation Commission Perceptions of Xhosa,Africaner, and English South Africa”, south africa: sage publication, journal of black studies ,vol 34, n°03, junuary 2004.
-Visser, de Jaap.”Development Local Governement in South Africa : Instotutional Fault Lines”,commonwealth journal of local governance issue,junnuary 2009.
- Walt, Johan Vander. and Botha, Henk.”Democracy and Rights in South Africa: Beyond a Constutitional Culture Of Justification”, USA:Copyright, Constellations Volume7,N° 3, 2000.
- Wiarda, J. Howard. and T.Polk**,**Johathant. " Consociational Democracy ", **The Encyclopedia of political science** , ed by : George Thomas kurian, first edition , Washington : copress , 2011.

- Wroe, j.Andrew. "Separation of Powers "**, Encyclopedia of Democratic Thought**,ed by : Paul Barry and Joe Foweraker , first edition , London and New York : Routledge , 2001.

- Zegeye, Abebe. and Motsemme **,**Nthateseug. "soth Africa's past in the present" ,London : sage prblications vol 52,September 2004.

الصحف بالعربية

- درويش،أ حمد. "الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، لبنان نموذج"، في: **جريدة المستقبل** ، العدد 2613 ،الإثنين 14 ماي 2007م، الموافق ل 27 ربيع الثاني 1428ه.

الوثائق الرسمية بالعربية

- جمهورية جنوب إفريقيا، دستور1996 ،القانون رقم 108.

Official documents

- Republic of South Africa, Constitutional law,"**Constutition of the Republic of South Africa**", N°108 of 1996.

مقالات الإنترنت

- بن جمامعة،محمد. "التعددية الثقافية في تجارب الدولة المعاصرة: نموذج جنوب إفريقيا ،الهوية والمواطنة ،الهوية الدينية والهوية الوطنية"، الأربعاء 14 يوليو 2010، http://www.alwihdoh.com/identity-and-national-identity/multuculturalism-m-contemporary-experiences-5-7-case-of-south-africa.htm. تاريخ الدخول 2012/11/5،سا .20.10

- Blade Nzimande," the DA/IFP Alliance :An elite pact of an Apartheid type", SACP ,volume03, n°3, 04/02/2004, http://www.sacp.org.za/main.php?id=1844,19/11/2012,20.55.

قائمة الجداول والملاحق

المجموعات العرقية	%	المجموعات الاثنية	%
الأفارقة	77.42	الزولو	22.87
البيض	11.03	اكسوزا	17.89
الملونون	8.95	الأفريكانر	14.45
الهند	2.60	بيدي	9.19
المجموع	100.00	الإنجليز	8.59
		تسوانا	8.21
		سوثو	7.72
		تسونغا	4.37
		سوازي	2.52
		فهندا	2.18
		ندبال	1.46
		آخرون	0.57
		المجموع	100.00

الجدول رقم 01: المجموعات الإثنية والعرقية في جنوب افريقيا.

Lia Nijzink, « electoral politics in south africa, assessing the first democratic decade",first and Jessica Piombo-publication, New York: Macmillan, 2005.

التكوين الإثني في مقاطعات جنوب أفريقيا

	Black African	Colored	Indian/Asian	White	Total
الكاب الشرقية	87.5%	7.4%	0.3%	4.7%	100%
الدولة الحرة	88.0%	3.1%	0.1%	8.8%	100%
غوتنغ	73.8%	3.8%	2.5%	19.9%	100%
كوازولو ناتال	84.9%	1.5%	8.5%	5.1%	100%
ليمبوبو	97.3%	0.2%	0.2%	2.4%	100%
مبومالانجا	92.4%	0.7%	0.4%	6.5%	100%
كاب الشمالية	35.7%	51.6%	0.3%	12.4%	100%
الإقليم الشمالي الغربي	91.5%	1.6%	0.3%	6.6%	100%
ويسترن كاب	26.7%	53.9%	1.0%	18.4%	100%
	79.0%	8.9%	2.5%	9.6%	100%

الجدول رقم02: التكوين الإثني للمقاطعات – جنوب افريقيا-

Richard Simeon and Christina Murray « Recognition withaut eupowerment : minorties in a democratic south Africa » oxford university press and new York university school of law .i.com.volum 05, nember 04 ,2007.

نتائج انتخابات الجمعية الوطنية، 1994-1999- 2004

	1994			1999			2004		
Party	Votes	Percentage	Seats	Votes	Percentage	Seats	Votes	Percentage	Seats
ACDP	88,104	0.45	2	228,975	1.43	6	250,272	1.60	7
AEB				46,403	0.29	1	Did not contest		
ANC	12,237,655	62.65	252	10,601,330	66.35	266	10,889,915	69.69	279
AZAPO				27,257	0.17	1	39,116	0.27	1
DP/DA	338,426	1.73	7	1,527,337	9.56	38	1,931,201	12.37	50
FA				86,704	0.54	2	Did not contest		
ID							269,765	1.73	7
IFP	2,058,294	10.54	43	1,371,477	8.58	34	1,088,664	6.97	28
MF	13,433	0.07	0	48,277	0.30	1	55,267	0.35	2
NNP	3,983,690	20.39	82	1,098,215	6.87	28	257,824	1.65	7
PAC	243,478	1.25	5	113,125	0.71	3	113,512	0.73	3
GPDP				9,193	0.06	0	Did not contest		
SOPA				9,062	0.06	0	14,853	0.1	0
UCDP				125,280	0.78	3	117,792	0.76	3
UDM				546,790	3.42	14	355,717	2.28	9
FF	424,555	2.17	9	127,217	0.80	3	139,465	0.89	4
AITUP				10,611	0.07	0	Did not contest		
Other	145,863*	.75					98,308		
Total	19,533,498		400	15,977,253	100	400	15,612,671		

الجدول رقم 03: نتائج انتخابات الجمعية العامة 1994-1999-2004، النسب المئوية وعدد المقاعد.

Mark kesselaman , joel krieger, william Ajoseph, Introduction to Comrparative Politics . brief edition, Boston: copyuighit, 2009.

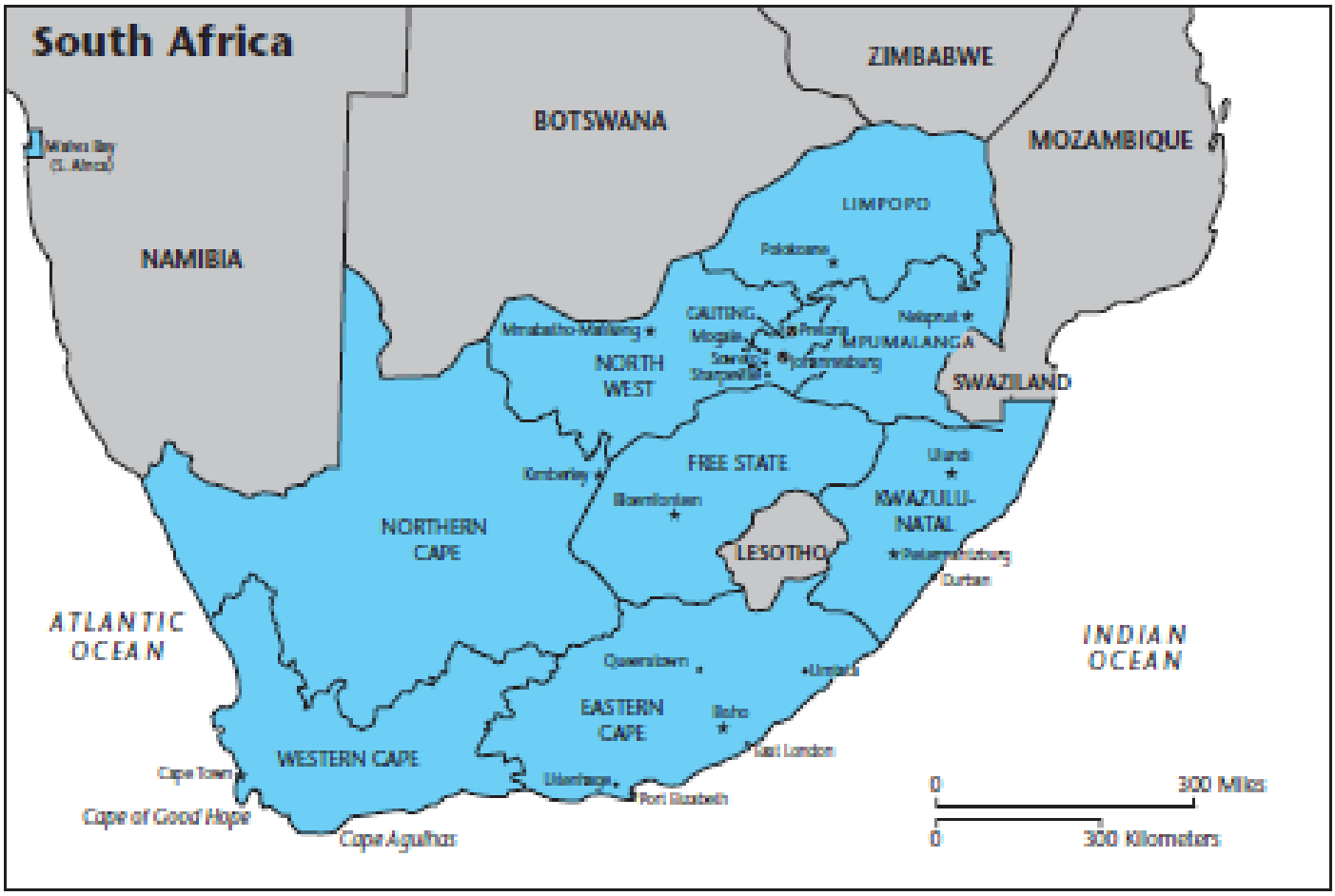

خريطة 1: الموقع والمقاطعات المكونة لدولة جنوب إفريقيا

Mark kesselamar and Joel krieger and William Ajoseph, **Introduction to Comrparative Politics.**

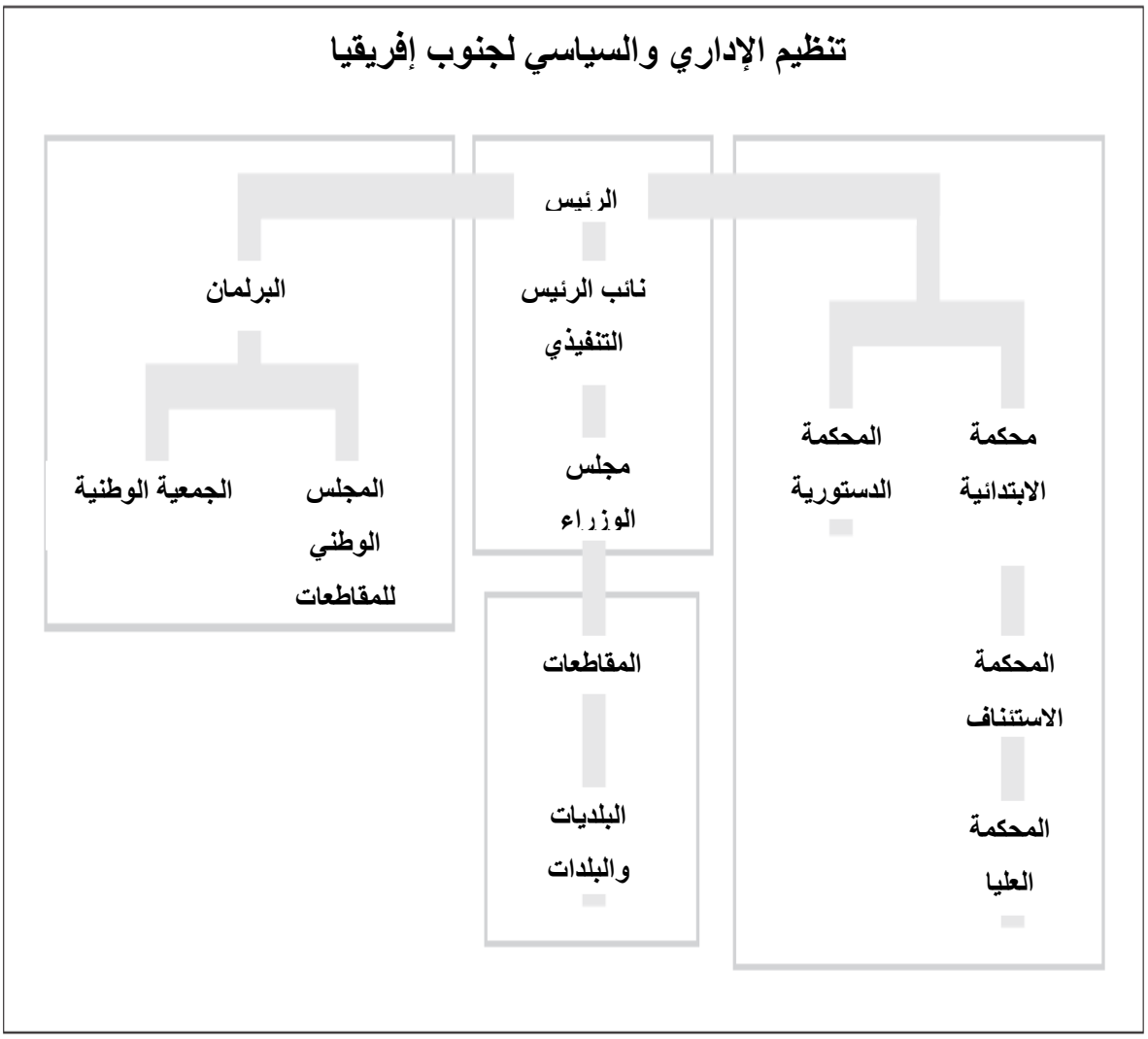

الترسيمة رقم 01: التنظيم الإداري والسياسي لجنوب افريقيا، بعد عملية التحول.

-B. David Meyers, Republic OF South Africa,in **:World Encyclopedia of Political Systems and Parties,** ed by: Neil Schlager and Jayne Weisblatt.

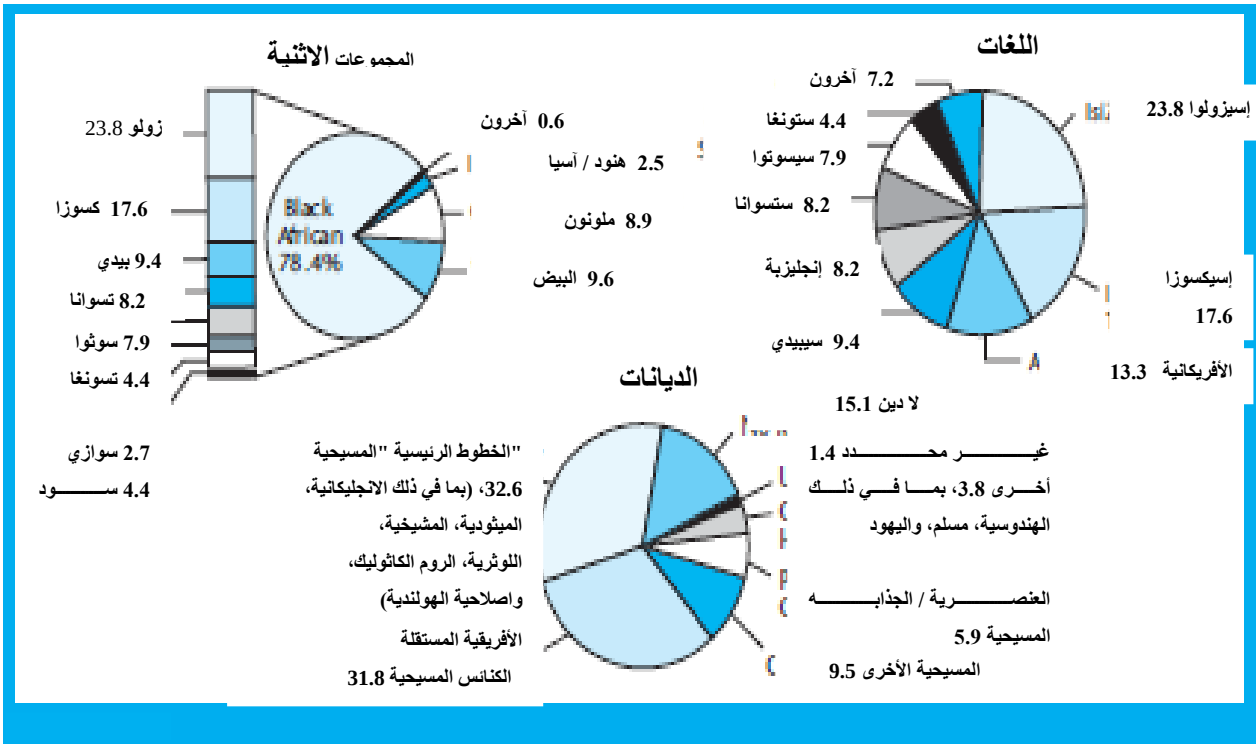

الشكل رقم 1: المجموعات الإثنية،اللغات، الديانات.في جنوب افريقيا (النسبة مئوية%)

Mark kesselaman , joel krieger, william Ajoseph, **Introduction to Comrparative Politics** . brief edition, Boston: copyuighit, 2009.

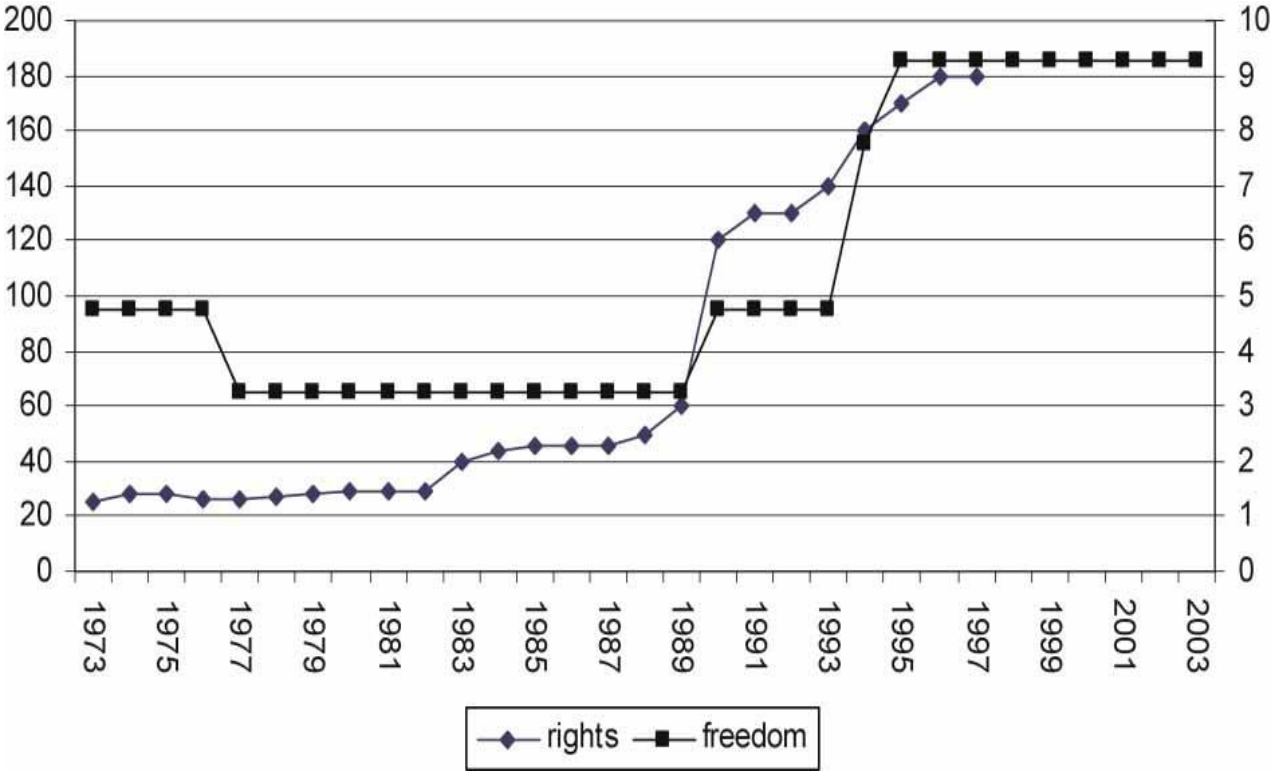

Right ⟶ الحقوق

Freedom ⟶ الحريات

المنحنى رقم 01: مستوى الحقوق والحريات في جنوب افريقيا.

-Jan Erick Lane "South Africa : Explaining Democratic Stability" Commonwealth Comparative polîtes ,North Carolina state University : Routledge , 2013.

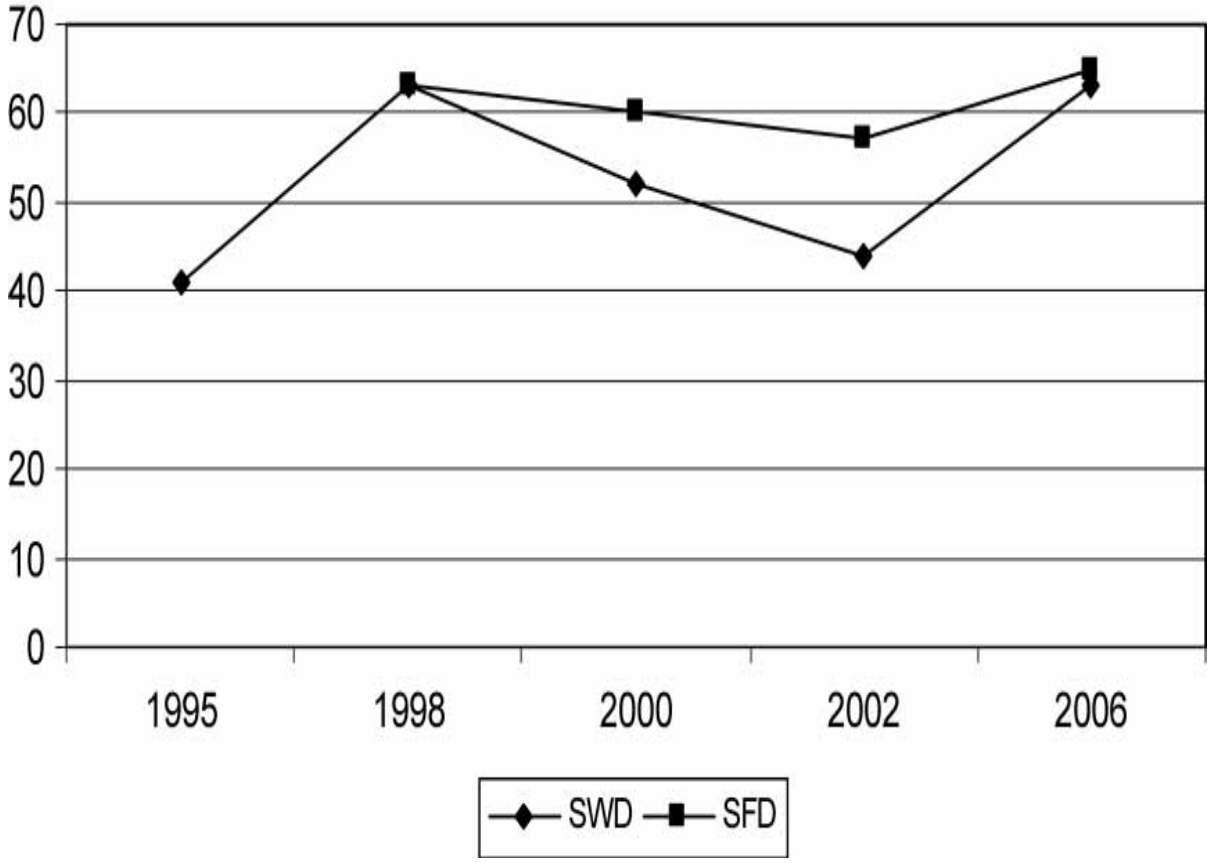

المنحنى رقم02: درجة الرضى عن الديمقراطية/ ومستوى التأييد للديمقراطية.

- Jan Erick Lane "South Africa : Explaining Democratic Stability" Commonwealth Comparative polîtes ,North Carolina state University : Routledge , 2013.

Chikhaouiahmed28@gmail.com

ملخص

تنطلق الدراسة من الإطار النظري للديمقراطية التوافقية، والذي يرى فيها آرنت ليبهارت آلية ديمقراطية للحكم في المجتمعات المنقسمة اثنيا، فمن خلال اتخاذ دولة جنوب افريقيا كحالة للدراسة، قمنا بدراسة مدى تطبيق النظام السياسي لمبادئ الديمقراطية التوافقية من خلال طرح فرضيات تربط بين التعدد الإثني في المجتمع ونجاح تطبيق هذا النوع من الديمقراطية، وفرضية تربط بين تطبيق المبادئ التوافقية ودورها في الإستقرار السياسي والإجتماعي، فالدراسة قامت على منهج دراسة حالة، واعتبرت دولة جنوب افريقيا حالة نموذجية في افريقيا لإختبار مدى نجاح هذا النوع من الديمقراطية في افريقيا خاصة وأن العديد من دول افريقيا لها خصائص التركيبة الاجتماعية لجنوب افريقيا والمبنية على الانقسام الاجتماعي، من خلال الدراسة وجدنا أن المجتمع يتكون من أربع اثنيات رئيسية وهم السود أغلبية السكان، ثم البيض، الملونون، الهنود، كما أن المجتمع منقسم على خطوط أخرى لغوية ودينية.

وتناولت الدراسة البناء المؤسسي والقواعد السياسية التي تم التوافق حولها بعد عملية التحول من نظام الإبرتهيد نحو نظام ديمقراطي مبني على التوافق، فنجد أن هناك تبني للمبادئ التوافقية التي حددها آرنت ليبهارت كالحكم المحلي، والنظام الإنتخابي النسبي ومبدأ اقتسام السلطة، تمثيل الأقليات على مستوى المجالس المنتخبة، كما تناولت الدراسة طريقة صناعة السياسات العامة ومدى احترامها لمبادئ التوافق العام التي تضمن أصوات الأقليات والإنتقادات التي توجه لهذا النظام والمشاكل التي تعيق عملية الترسيخ الديمقراطي والإستقرار الإجتماعي والسياسي.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية التوافقية، جنوب افريقيا

Abstract

The present study has started theoretically from the consensual democracy, in which Arend Lijphart has seen it as mechanism towards the democratic governance in the ethnically divided communities. Since we selected the South Africa country as a case study, we have conducted this study to see to what extent consensual democracy principles of this political system are implemented in terms of presented hypotheses including the connection of multiple ethnic groups with the successful application of such a democracy as well as the relationship between the application of consensual democracy principles and their role in social and political stability. This research study has been directed methodologically in case study, taking into consideration the South Africa country as typical case in the African continent in order to see to what extent this type of democracy is successful in Africa, indeed, numerous African countries share the same social structure with South Africa which is characterized with the social division. During this study, we have found that the South African society is mainly consisted of four ethnic groups which are: the blacks as the major part of population, then the whites, the colored, and the Indians. What is more, this society is divided into linguistic and religious segments.

The present study had the foundation structure and political rules which have been consented after the transitional process from the apartheid system to the consensual democratic system. Thus we have seen that the consensual principles were adopted as local government, Proportional electoral system, the principle of power-sharing, the representation of minorities at the level of elected councils as Arend Lijphart identified them. In addition, this study examines the method to make public policies and how well it should respect the public consensual principles which guarantee the minorities' voices and their criticisms towards this system as well as the confronted problems that disturb the operation of settling the social and political stability.

Keyword:

The consensual democracy, The South Africa.